شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب

لمصنفها

جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب

دراسة وتحقيق

جمال عبد العاطي مخيمر أحمد

أصل الكتاب رسالة دكتوراة

إعداد مركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار مصطفى الباز

الناشر

مكتبة نزار مصطفى الباز

مكة المكرمة - الرياض

شرح المقدمة الكافية
في
علم الإعراب

لمصنفها

جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب

المجلد الأول

دراسة وتحقيق

جمال عبد القادر مخيمر أحمد

أصل الكتاب رسالة دكتوراة

الناشر

مكتبة نزار مصطفى الباز

مكة المكرمة - الرياض

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

رقم الإيداع : ٧٣٨٦ / ١٩٩٧ م

الناشر

مكتبة نزار مصطفى الباز

المملكة العربية السعودية
مكة المكرمة : الشامية - المكتبة ت ٥٧٤٩٠٢٢/٥٧٤٥٠٤٤/٥١٤٢٧٤٣
مستودع ٥٣٧٢٢٧٤ ص.ب : ٣٠١٩

الرياض - شارع السويدي العام المتقاطع مع شارع
كعب بن زهير - خلف أسواق الراجحي

مكتبة : ٤٢٤٠٣٥٣ مستودع : ٢٤٢١٩١١ ص.ب : ٦٦٩٣٠ الرمز البريدي : ١١٥٨٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، أحمده – سبحانه – حمداً يستوعب كريم آلائه ويجازي جليل نعمائه ، إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه .

والصلاة والسلام على خير رسل الله ، محمد الأمين بن عبد الله ، عليه وعلى صحبه وآله ، ومن استصحب أحواله ، وارتضى أفعاله ، صلاة وسلاما دائمين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وبعد .....

فإن تراثنا العربي مخلد ثري ، ضخم غني ، تموج به أروقة المكتبات ودور الحفظ والمخطوطات حتى يهب الله له من الدارسين رجالاً يكشفون عنه نقاب الإهمال ، ويزيلون عنه غبار النسيان والزمن ، ويحفظونه من آفة الضياع والعفن .

وعندما عزمت – بحمد الله وعونه – على اختيار موضوع للحصول به على درجة العالمية (الدكتوراه) من قسم اللغويات في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر – حرسها الله وأدامها شعاعاً للعلم والمعرفة – جبت أروقة المكتبات وخبايا دور الحفظ والمكنونات للبحث عن أثر نحوي من آثار قدامى النحاة ممن ندين لفضلهم وعلمهم ، ولقد توافر لدي – آنذاك – مخطوطات عدة وكان لابد من الاختيار ، ولما كان من بين هذه الآثار كتاب (شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لمصنفها ابن الحاجب) فقد آثرته عن غيره لأسباب منها :

– مما لا يخفى على كل دارس للعربية أن كافية ابن الحاجب مختصر في النحو معتبر ، شهرته مغنية عن التعريف ، فقد أكب الناس على الاشتغال به حتى يومنا هذا ، وتناوله كثير من الدارسين بالشرح أو النظم أو الاختصار أو التعليق حتى بلغت شروحه ومختصراته – فيما وقع تحت يدي من مظان – عشرين ومائة .

وإنه مما لا شك فيه أن العثور على شرح لهذا المختصر بخط مصنفه وقلمه يعد إحرازاً علمياً جديراً بالتحقيق والدراسة للوقوف على مسائله ودقائقه ، وأسراره وأغواره ؛ فإن علم ابن الحاجب مدرسة مصرية تلمذ فيها الكثيرون ، فهو بحق – كما قيل عنه – « استخرج ما كمن من درر الفهم ، ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني » .

و « ... خالف النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها » .

ولا شك أن إخراج هذا الشرح – مساهمة مني بجهد متواضع في إحياء تراثنا وتزويد المكتبة العربية به – يضيف أثراً علمياً جديدًا إلى رصيد ابن الحاجب العلمي .

– أردت – من خلال تحقيقي ودراستي لنص شرح ابن الحاجب نفسه – أن أقف على حقيقة العلاقة القائمة بين الكافية ومفصل الزمخشري ، وهل حقاً أن الكافية – في حقيقة الأمر – ما هي إلا خلاصة نحوية اختصر فيها ابن الحاجب مفصل الزمخشري ؟ كما هو شائع بين الشراح والدارسين من متأخري النحاة وبعض باحثي اليوم !!

– وجدت لدي رغبة ملحة وجامحة في الوصول إلى مدى حقيقة مقولة ابن مالك عن أستاذه ابن الحاجب – والتي نقلها عنه كل من المقري في (نفح الطيب) وأبي حيان الأندلسي في (البحر المحيط) – من أنه أخذ نحوه عن صاحب المفصل وصاحب المفصل نحوي صغير !!

– إثبات حقيقة العلاقة العلمية بين نحو ابن الحاجب ونحو ابن مالك ، فقد تلمذ ابن مالك لابن الحاجب ونقل عنه كثيرًا من آرائه وتعليلاته ، وخاصة تلك التي تفرد بها ابن الحاجب وخالف فيها جمهور النحويين ، فقد أخذها عنه ابن مالك دون ما إشارة في أي من مؤلفاته ، حتى شاع بين المتأخرين أنها لابن مالك !! وهي في حقيقة الأمر لأستاذه ابن الحاجب قال بها وعلل لها ودلل على أنها الأحرى بالأخذ والقبول .

– أثناء دراستي لشرح العلامة الرضي على الكافية – وكانت شبه محدودة – أحسست أن صورة ابن الحاجب – كمصنف – غير مكتملة إذ لم يفصح الرضي صراحة عما هو له وعما هو لابن الحاجب من آراء وأقوال حيث اختلط قول كل منهما بالآخر مما أوقع بعض الدارسين بل والباحثين في خطأ عظيم حين ينسبون أقوال ابن الحاجب للرضي والعكس .

لذا آليت على نفسي أن أضع كلا منهما في موضعه الصحيح وأن أنبه على كل نقل للرضي أو متابعة أو اعتراض أو استدراك له على ابن الحاجب .

– الوقوف على مدى إسهام ابن الحاجب في الدرس النحوي حيث ارتقى سلم الشهرة بين علماء عصره من القراء والفقهاء والأصوليين ، وأيضًا مدى تأثر من جاء بعده من شراح الكافية وغيرهم بآرائه وأقواله .

... لهذه الأسباب كان اختياري شرح ابن الحاجب على كافيته موضوعاً لبحثي .

وقد قسمت البحث قسمين : قسم الدراسة وقسم التحقيق .

أولاً : قسم الدراسة :

وقد اشتمل على تمهيد وثلاثة أبواب وتعقيب .

التمهيـــد : عرضت فيه بإيجاز للحالة السياسية والاجتماعية والعلمية في عصر ابن الحاجب .

الباب الأول : توزعت فيه الدراسة على فصلين :.

الفصل الأول : وفيه مبحثان :

المبحث الأول : (حياته) وتحدثت فيه عن : اسمه ونسبه ولقبه – مولده ونشأته – وفاته – أخلاقه وسمات شخصيته – ثقافته وعلمه – شعره – شيوخه – تلاميذه .

المبحث الثاني : تحدثت فيه عن آثاره النحوية والصرفية وغيرهما .

الفصل الثاني : تحدثت فيه عن الكافية ؛ أهميتها وشروحها .

الباب الثاني : توزعت فيه الدراسة أيضاً على فصلين :

الفصل الأول : (شرح الكافية ؛ تحليل ودراسة) وعرضت فيه لتحقيق نسبته – زمن تصنيفه – مصادره – موضوعاته – موازنة بينه وبين مفصل الزمخشري – منهجه .

الفصل الثاني : وفيه مبحثان :

المبحث الأول : (أدلة الصناعة النحوية في شرح الكافية) وبحثت فيه : موقفه من القياس – موقفه من السماع – موقفه من الوضع والعرف – موقفه من الإجماع – موقفه من الشواهد – ابن الحاجب والقراءات – ابن الحاجب بين القراءة واللغة – موقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف – الشواهد الشعرية – الأمثال ومأثور الكلام .

المبحث الثاني : قدمت فيه نماذج للأصول والقوانين النحوية في شرح الكافية .

الباب الثالث : توزعت فيه الدراسة على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : عرضت فيه لآرائه التي تفرد بها وخالف فيها أقوال المتقدمين من البصريين والكوفيين .

الفصل الثاني : تحدثت فيه عن اتجاهاته النحوية في المفردات والأبنية – في الإعرابات والتراكيب – موقفه من المذهب البصري – موقفه من المذهب الكوفي .

الفصل الثالث : وفيه مبحثان :

المبحث الأول : عقدت فيه موازنة مجملة بين شرح الكافية وشرحي الوافية والمفصل وثلاثتها لابن الحاجب .

المبحث الثاني : عقدت فيه موازنة مجملة بين شرح ابن الحاجب وشرح كل من : الرضي – يحيى بن حمزة العلوي – أبي الحسن التبريزي الجامي .

أما التعقيب فقد عرضت فيه لبعض المآخذ التي وقفت عليها أثناء تحقيقي ودراستي لشرح ابن الحاجب واشتمل على :

١ – بعض المسائل التي اضطربت فيها أقواله ونقوله .

٢ – بعض المسائل التي جانبه الصواب في نسبتها إلى قائليها نسبة صحيحة .
٣ – بعض الآراء التي نسبها إلى أصحابها ولم أجدها في مظانها من مؤلفاتهم .
٤ – ملحوظة عامة .

ثانياً : قسم التحقيق :

ويتضمن :

أ – منهج التحقيق الذي التزمت به .
ب – وصف نسخ المخطوط المعتمدة في التحقيق .
جـ – نماذج مصورة لهذه النسخ .
د – إيراد النص مع تحقيقه والتعليق عليه .
هـ – خاتمة أبرزت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها .
و – فهارس فنية لكل ما تضمنه النص من شواهد قرآنية وشعرية ومن أمثال العرب ومأثور كلامهم ومن أساليبهم واستعمالاتهم ومن أعلام وكتب .
ز – فهرس للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها مخطوطة كانت أو مطبوعة .
حـ – فهرس عام لموضوعات القسم الثاني (التحقيق) مرتبة حسب ورودها في الكتاب المحقق .

وبعد ... فلابد لي في هذا المقام من وقفة إجلال واحترام ، أتوجه فيها بعميق الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي فضيلة الأستاذ الدكتور / إبراهيم عبد الرازق البسيوني أستاذ اللغويات في كلية اللغة العربية والمشرف على هذا البحث الذي شرفني بقبوله الإشراف على عملي هذا فأغدق علي من فيض علمه وبحر كرمه ووهبني من وقته وجهده – اللذين أوقفهما لخدمة العلم وطلابه – واحتواني بأبوته الحانية مما أضاء لي الطريق ومهد لي السبيل فتجنبت عثراته وأمنت زلاته ، بفضل توجيهاته ورعايته .

جزاه الله عنا وعن العربية ودارسيها خير الجزاء – وحفظه ورعاه وأمده بموفور الصحة والعافية .

كما أسأله تعالى أن يحقق لي الأمل ويجنبني الخطأ والزلل فإن أك وفقت فما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، وإن جانبني الصواب فمنه – وحده – استلهم الرشد وحسن المآب .

فهو مولاي ونعم النصير .

وصلى الله على سيد الخلق أجمعين ،،،

جمال عبد الغلطي مخيمر

٢٠ / ١٠ / ١٤٠١ هـ
٢٠ / ٨ / ١٩٨١ م

القسم الأول

الدراسة

تمهيـــــد

لمحة تاريخية عن الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية في عصر ابن الحاجب

أولاً : الحالة السياسية :

ولد عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب في العام الذي أحكم فيه صلاح الدين الأيوبي سيطرته على الديار المصرية بعد قضائه على الفتن التي أشعل أوارها جمع وافر من السودان والأعراب في مدينتي (أسوان) و (طود) بزعامة رجل يدعى (الكنز)[1] .

وهذه هي الحركة التي كان من رؤوسها عمارة اليمني الشاعر الذي قيل إنه اتفق مع ملك صقلية النورماندي وغيره من الفرنج ليقصدوا الشواطيء المصرية في الوقت الذي يقوم فيه المصريون بالثورة على الأيوبيين في القاهرة لإعادتها إلى الدولة الفاطمية[2]

وبعد أن محق صلاح الدين هذه المحاولات وأمن غوائل الأعداء توجه شطر دمشق وانتزعها من أيدي الزنكيين .

وشهد هذا العام ميلاد ابن الحاجب وتشاء الأقدار أن يتوفى الرجل قبل انهيار هذه الدولة بعامين لا غير .

هذه المعاصرة بين الرجل والدولة تحكي – لنا ونحن نعرض حياة دولة بني أيوب – مجمل الأحداث التي درج خلالها ابن الحاجب فأثرت فيه على نحو من الأنحاء ، بحكم تلك الاضطرابات التي كانت في مصر والشام وبخاصة تلك الحرب الطحون مع

---

(١) الكامل في التاريخ بتصرف ١١ / ٤١٤ .

(٢) ينظر : البداية والنهاية حوادث سنة ٥٧٠ هـ ١٢ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ – وفيات الأعيان ٦ / ١٦٥ .

جحافل الغزاة الصليبيين التي استمرت سجالاً حتى وفاة صلاح الدين عام ٥٨٩ هـ بدمشق وقد عادت جميع الأراضي إلى أيدي المسلمين باستثناء جزء من الساحل بين مدينتي صور ويافا[١] .

اضطربت الأمور بعد وفاةصلاح الدين ، فقد تنازع أبناؤه الأقاليم مما ألجأ عمهم (سيف الدين العادل) إلى التدخل فيما بينهم وما لبث أن توقف الصراع باستقرار (العزيز) ابن صلاح الدين في القاهرة ، و (الأفضل) في دمشق ، و (الظاهر) في حلب ، ثم عاد الخلاف بين العزيز والأفضل فانحاز عمهما العادل إلى جانب الأفضل أولاً ثم إلى جانب العزيز ثانياً فنحيا الأفضل عن دمشق وأقام العادل بها حتى مات العزيز سنة ٥٩٥هـ فلمع نجم العادل وسلس له القياد وتابع الاستيلاء على أرجاء مصر والشام وأخضع أكثر المناطق للحكم الأيوبي ، وبعد وفاة العادل سنة ٦١٥هـ بقيت الأقاليم تحت حكم أبنائه الذين قضى عليهم المماليك عام ٦٤٨ هـ[٢] .

ثانياً : الحالة الاجتماعية :

أدى الصراع السياسي بين أبناء صلاح الدين – بعد وفاته – إلى اضطراب البلاد وضياع الرخاء الاجتماعي ، فقد حدثت المجاعات وانتشرت الأوبئة في زمن العادل ، يحقق هذا ما رواه المقريزي عن تلك الفترة : « ... وقع الغلاء في الدولة الأيوبية وسلطنة العادل أبي بكر بن أيوب في سنة ست وتسعين وخمسمائة ، وكان سببه توقف النيل عن الزيادة .. فتكاثر مجيء الناس من القرى والنجوع ، ودخل فصل الربيع فهب هواء أعقبه وباء وفناء وعدم القوت حتى أكل الناس صغار بني آدم من الجوع ... ثم فشا الأمر وأعيا الحكام »[٣] .

في هذه الفترة العصيبة أصاب ابن الحاجب العوز – وهو الذي كان يعيش في صباه عيشة الطبقة الحاكمة – فاضطر إلى بيع كتبه ليسد بها رمق الحياة ، وأنشد

---

(١) ينظر : سيرة القاهرة لستانلي لين بول ، ترجمة حسن إبراهيم وآخرين ص ١٥٨ .
(٢) طبقات سلاطين الإسلام لستانلي لين بول تعريب مكي الكعبي ص ٧٤ .
(٣) إغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٢٨ .

في ذلك قوله :

يا أهل مصر رأيت أيديكم من بسطها بالنول منقبضة
قد جئتكم نازلاً بأرضكم أكلت كتبي كأنني أرضه[1]

بيد أن قسوة هذه الظروف لم تستطع أن تقتل في العلماء روح البحث والدراية ، فأكملوا مسيرهم العلمية وشهدت لهم الأيام بالجلد والصبر حتى ذاع صيتهم وانتشرت مؤلفاتهم على النحو الذي سأذكره .

ثالثاً : الحالة العلمية :

كانت حياة صلاح الدين مفعمة بالأحداث الجسام حتى إنه لم يبق في حاضرة ملكه ودولته (القاهرة) مدة حكمه التي استمرت أربعة وعشرين عاماً سوى ثماني سنوات ، ولكن هذه المدة الوجيزة كانت كفيلة بأن تمنحه الوقت للقيام ببناء القلعة وتشييد المدارس والمساجد ، وأضحت المساجد في عصره مدارس للمذاهب الأربعة وغيرها من العلوم .

وبعد وفاة صلاح الدين توالى اهتمام الحكام بالإكثار من إنشاء المدارس التي تدرس فيها مختلف العلوم والفنون ، ثم تلك العناية الفائقة بالقرآن الكريم وعلومه ، لذا وجد في هذا العصر جمع غير قليل من علماء القراءات والفقه والنحو واللغة . والبلاغة والأدب والتفسير والحديث .

ومن أشهر علماء القراءات في هذا العصر :

١ – عساكر بن على بن إسماعيل الجيوشي المصري المقرىء الشافعي (ت ٥٨١ هـ) .
٢ – أحمد بن جعفر بن محمد بن إدريس أبو القاسم الغافقي الخطيب المقرىء (ت ٦٥٥ هـ) .
٣ – القاسم بن فيرة بن خلف أبو محمد الرعيني الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ) .

---

(١) روضات الجنان ٥ / ١٨٦ .

٤ – شجاع بن محمد بن سيدهم الإمام أبو الحسن المدلجي (ت ٥٩١ هـ) .
٥ – محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين الغزنوي (ت ٥٩٩ هـ) .

وعرف هذا العصر من علماء النحو :

١ – عبد الله بري بن عبد الجبار أبا محمد المصري النحوي (٤٩٩ – ٥٨٢ هـ) .
٢ – يحيى بن معط بن عبد النور زين الدين الزواوي صاحب الألفية (٥٦٤ – ٦٢٨ هـ) .
٣ – موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) .
٤ – جمال الدين أبا عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢ هـ) .
٥ – أمين الدين الخلي محمد بن علي بن موسى الأنصاري (ت ٦٧٣ هـ) .
٦ – الرضي الشاطبي محمد بن علي بن يونس (ت ٦٨٤ هـ) .
٧ – محمد بن عبد الله بن عبد العزيز بن محيي الدين الإسكندراني (ت ٦٩٣ هـ) .

هذه أهم الملامح التي اتسم بها هذا العصر الذي عاش فيه ابن الحاجب عرضتها موجزة مختصرة حيث تكفلت كتب التاريخ وبعض الرسائل العلمية بالإفاضة في دقائقها وكشف خباياها[1] .

* * *

(١) ينظر : ابن الحاجب النحوي : آثاره ومذهبه ص ٩ – ١٥ .

الباب الأول

ابن الحاجب : حياته وآثاره

الفصل الأول :

المبحث الأول : حيـــــاته .

المبحث الثاني : آثاره النحوية والصرفية وغيرهما

الفصل الثاني : الكافية : أهميتها وشروحها

الفصـــل الأول

المبحـــث الأول

حيـاتـــــه

اسمه ونسبه ولقبه :

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين[1] الدوني[2] الإسنائي المالكي المصري المعروف بابن الحاجب .

كان أبوه كردياً حاجبًا للأمير (موسك الصلاحي) ابن خال السلطان صلاح الدين الأيوبي[3] .

وقال الأدفوي « ... وقال الكنجي – في تاريخ القدس – : سمعت الفقيه

---

(١) ينظر في ترجمته : ذيل الروضتين لابن أبي شامة ص ١٨٢ – وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨ – المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء ٣/ ١٧٨ – معرفة القراء الكبار للذهبي ٢ / ٥١٦ – سير أعلام النبلاء للذهبي ٥ / ١٨٩ – الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد للأدفوي ص ٣٥٢ – مرآة الجنان لليافعي ٤ / ١١٤ – طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣ / ٣٦٥ ، البداية والنهاية لابن كثير ١٣ / ١٧٦ الديباج المذهب ٢ / ٨٦ – غاية النهاية لابن الجزري ١ / ٥٠٨ طبقات ابن قاضي شهبة ٢ / ١٢٧ – شذرات الذهب لابن العماد ٥ / ٢٣٤ – روضات الجنات للخوانساري ٥ / ١٨٤ – تاريخ ابن الوردي ٢ / ٢٥٧ ، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٦ / ٣٦٠ ، بغية الوعاة ٢ / ١٣٤ ، حسن المحاضرة ١ / ٤٥٦ مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زادة ١ / ١٣٨ ، كشف الظنون ١٢٦ ، ١٣٧ ، ٢١٢ ، ٥٩٣ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢٢ ، ١١٥٧ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧٦ ، ١٤٢٧ ، ١٧٧٤ ، ١٨٠٦ ، ١٨٥٣ ، ١٨٥٥ ، ١٩٩٨ – بروكلمان ٥ / ٣٠٨ – نشأة النحوص ١٨٦ – دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٤٦ .

(٢) (دون) : قرية من أعمال (دينور) ، و (دونة) : قرية من قرى (نهاوند) والنسبة إليها : دوني . معجم البلدان ٣/ ٤٩٠ (دون) .

وقال في الديباج المذهب ٢ / ٨٩ : « (دونة) : موضع الأكراد ببلاد المشرق » اهـ .

(٣) ينظر : وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٨ – المختصر في تاريخ البشر ٣ / ١٨٦ – الطالع السعيد ص ٣٥٦ البداية والنهاية ١٣ / ١٧٦ .

الإمام الخطيب عبد المنعم بن يحيى يقول : لم يكن أبوه حاجبًا ، وإنما كان يصحب بعض الأمراء ، فلما مات كان أبو عمرو صبيًا ، فرباه الحاجب فعرف به والأول المشهور[1] » ا.هـ .

* * *

مولده ونشأته :

ولد ابن الحاجب في مدينة (إسنا)[2] من صعيد مصر ، وقد اختلف في سنة مولده بين عامي سبعين وخمسمائة[3] ، وإحدى وسبعين وخمسمائة[4] ، والأول أرجح – كما ذكر ابن خلكان وغيره – لأن ابن خلكان كان معاصرًا لابن الحاجب وقد قابله بعد عودة الأخير من الشام إلى القاهرة يدل على ذلك قوله في الوفيات « ... وجاءني مرارًا بسبب أداء شهادات وسألته عن مواضع في العربية مشكلة فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وثبت تام »[5] .

إلا أنه قد حدث خلط من المؤرخين بين أواخر سنة سبعين وخمسمائة وأوائل سنة إحدى وسبعين وخمسمائة . وقد زاد من هذا الخلط أن ابن الحاجب نفسه لم يكن يعلم – على وجه الدقة – سنة ولادته بين هاتين السنتين[6] .

عاش ابن الحاجب طفولته في صعيد مصر ، وقد أغفلت كتب التاريخ هذه

---

(١) الطالع السعيد ص ٣٥٦ .

(٢) في معجم البلدان (إسني) – بكسر الهمزة وسكون وألف مقصورة – مدينة بأقصى الصعيد . معجم البلدان ١ /١٨٩ .
وفي وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٠ ، والطالع السعيد ص ٣٥٣ ، ومرآة الجنان ٤ / ١١٤ ضبطت بفتح الهمزة .

(٣) ينظر : وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٠ – المختصر في تاريخ البشر ٣ / ١٨٦ – الديباج المذهب ٢ / ٨٩ – غاية النهاية ١ / ٥٠٨ طبقات ابن قاضي شهبة ٢ / ١٢٨ النجوم الزاهرة ٦ / ٣٦٠ – شذرات الذهب ٥ / ٢٣٤ بغية الوعاة ٢ / ١٣٤ .

(٤) ينظر : مفتاح السعادة ١ / ١٣٩ - روضات الجنان ٥ / ١٨٤ .

(٥) وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٠ .

(٦) معرفة القراء الكبار ٢ / ٥١٧ ابن الحاجب النحوي ص ٣٣ .

الحقبة من حياته ، فلم نحدثنا في شيء عن حياته الأولى ، غير أنه من قبيل الإدراك الطبيعي لحياة والده يعلم أنه عاش هذه الفترة حياة راقية شأنه في ذلك شأن غيره من أبناء الطبقة الحاكمة ، حيث كان والده يشغل مركز الحاجبية في ديوان الأمير[1] ...

انتقل ابن الحاجب مع والده إلى القاهرة حيث ألحقه بمعاهد العلم بها ، قال ابن خلكان : « .... واشتغل ولده أبو عمرو المذكور بالقاهرة في صغره بالقرآن الكريم ، ثم الفقه على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ، ثم بالعربية والقراءات ، وبرع في علومه[2] واتقنها لغاية الإتقان »[3] .

وخلال إقامته بالقاهرة كانت له رحلات إلى دمشق كان آخرها سنة سبع عشرة وستمائة[4] بعد استيطانه في القدس وإملائه بها[5] .

قال ابن أبي شامة : « ... قدم دمشق مرارًا آخرها سنة سبع عشر ، فأقام بها مدرسًا للمالكية وشيخًا للمستفيدين عليه في علمي القراءات والعربية »[6] .

وفي دمشق درس بالجامع الأموي في زاوية المالكية ، وأكب الخلق على الاشتغال عليه ، وصار شيخًا لجمهور من الدارسين في علمي القراءات والعربية ، والتزم لهم الدروس وتبحر الفنون ، وانتفع به كثير من الناس[7] .

ورحل إلى (الكرك) عام ثلاثة وثلاثين وستمائة مدرسًا لصاحبها الملك الناصر ، ثم إنه مالأ الشيخ عز الدين بن عبد السلام في إنكاره على الصالح إسماعيل ابن أبي الجيش صاحب دمشق سوء سيرته وتقاعسه عن قتال الصليبيين وصلحه معهم ،

---

(١) شرح الوافية ١ / ١٦ لابن الحاجب (رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية) .
(٢) أي : علوم القرآن الكريم .
(٣) وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ .
(٤) ذيل الروضتين ص ١٨٢ .
(٥) الأمالي الحاجبية ورقة ٩٥ نسخة برلين .
(٦) ذيل الروضتين ص ١٨٢ .
(٧) وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٩ – ذيل الروضتين ص ١٨٢ .

معهم ، فأمرهما بالخروج من بلده فخرجا سنة ثمان وثلاثين وستمائة[1] .

وذكر ابن أبي شامة أن خروجهما كان سنة ثمان وعشرين وستمائة[2] .

ورجح جمع من المحققين القول الأول لأن ابن الحاجب كان قد أملى في دمشق بعد التاريخ الذي ذكره ابن أبي شامة ، ولعل هذا الخطأ من اضطراب التحقيق أو الطبع لأنه من المستبعد أن يخطيء ابن أبي شامة في ذلك وهو قريب من ابن الحاجب عارف به[3] .

وبعد مغادرتهما دمشق دخلا القاهرة حيث استقرا فيها وجلس ابن الحاجب للتدريس بالمدرسة الفاضلية[4] موضع شيخه القاسم بن فيرة الشاطبي[5] ، وقصده طلاب العلم يتلمذون له ويأخذون عنه .

ثم غادر القاهرة في أخريات أيامه قاصدًا مدينة الإسكندرية للإقامة فيها .

* * *

وفاتـــه :

لم يطل بقاء ابن الحاجب في الإسكندرية إذ فجأه الموت ضاحي نهار الخميس السادس والعشرين من شوال ستة ست وأربعين وستمائة ، ودفن خارج البحر في المقبرة التي بين المنارة والبلد قريبًا من مثوى الشيخ ابن أبي شامة[6] .

وذكر الحسيني أنه دفن بين الميناءين[7] .

---

(١) البداية والنهاية ١٣ / ١٧٦ – غاية النهاية ١ / ٥٠٨ – طبقات ابن قاضي شهبة ٢ / ١٢٨ .
(٢)ذيل الروضتين ص ١٨٢ .
(٣) ابن الحاجب النحوي ص ٣٤ مع الهامش رقم (٤) .
(٤) نسبة إلى مؤسسها القاضي الفاضل – روضات الجنان ٥ / ١٨٥ .
(٥) سترد ترجمته في ص ١٤ ضمن أساتذة ابن الحاجب .
(٦) وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٠ – شذرات الذهب ٥ / ٢٣٥ .
(٧) الصلة – وفيات سنة ٦٤٦ هـ .

قال الخواتساري[1] : « ... وقد اشتهر بين الناس أنه قتل ببغداد في واقعة (هولاكو) ، ولم أقف عليه إلا في (تحفة الأبرار) للفاضل الجليل الحسن بن على الطبرسي صاحب (الكامل) ... »[2] .

وقد رثاه ناصر الدين بن المنير بهذه الأبيات :

ألا أيها المختل في مطرف العمر هل إلى قبر الإمام أبي عمرو
ترى العلم والآداب والفضل والتقى ونيل المنى والعز غيبن في قبر
فتدعو له الرحمن دعوة رحمة يكافي بها في مثل منزله القفر[3]

* * *

---

(١) روضات الجنات ٥ / ١٨٧ .

(٢) للتحقق من موضع مقبرة ابن الحاجب قمت بالبحث عنها في مدينة الإسكندرية ، وبعد بحث وعناء واستشارة أهل الرأي علمت أنها – ضمن مقابر أخرى – أسفل مسجد سيدي أبي العباس المرسي – رضي الله عنه – بحي (بحري) – رأس التين والأنفوشي – كما أخبرني الشيخ على إبراهيم مصطفي شيخ مسجد سيدي داود بن ماخلا بأن مسجد أبي العباس قد بني بشكله الحالي سنة ثمان وعشرين وتسعمائة وألف ، وقد رأى المسؤولون آنذاك إقامته فوق هذه المقابر مع الحفاظ عليها في (بلدروم) أسفل المسجد ، وللتحقق من صحة ذلك توجهت إلى المسجد ودخلت إلى أسفله عن طريق باب صغير يفتح في ساحة الميدان من الناحية الشمالية الغربية ومكتوب عليه (المخبأ العام) .

وقد دلني حارسه – ويدعى الشيخ محمد – على مكان هذه المقابر ، فوجدت مقبرة الإمام ابن الحاجب أسفل قبلة المسجد تماماً ويجاورها إلى الشمال مقبرة كل من الفاكهي وابن اللبان ، وابن أبي شامة .

وهذا يدفع ما ذكر من أنه قتل ودفن في بغداد ، كما يدفعه أن واقعة هولاكو ودخوله بغداد كانت سنة ٦٥٦ هـ أي بعد وفاة الإمام ابن الحاجب بنحو عشر سنوات .

وأيضًا فإن ما ذكره ابن خلكان وابن أبي شامة – وهما معاصران لابن الحاجب – أوثق مما ذكره بعض المتأخرين .

(٣) الديباج المذهب ٢ / ٨٧ .

أخلاقه وسمات شخصيته :

كان الإمام ابن الحاجب ذا خلق رفيع وشخصية فذة بين علماء عصره ، تلك الشخصية التي حددت قسماتها خلال طيبة اتصف بها .

قال عنه ابن أبي شامة : « ... كان ركنًا من أركان الدين في العلم والعمل ... وكان ثقة حجة متواضعًا ، عفيفًا كثير الحياء ، منصفًا ، محبًا للعلم وأهله ناشرًا له ، محتملاً للأذى ، صبورًا على البلوى ... وكان من أذكى الأمة قريحة »[1] .

وقال عنه ابن خلكان : « ... وكان من أحسن خلق الله ذهنًا »[2] .

وذكر صاحب الديباج أن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد – وهو أحد أئمة الشافعية – قد بالغ في مدح كتابه (جامع الأمهات) ثم ركب من الشطط فقال : جمال الدين كان وحيد عصره علمًا وفضلاً واطلاعًا .

وقد عقب الأدفوي على ذلك بقوله : « ... وما أحسن هذه الشهادة من إمام من أئمة الشافعية »[3] .

وهو فوق ذلك كله فقيه فاضل مناظر مبرز في عدة علوم ، متبحر مع ثقة ودين ، ورع متواضع واحتمال تكلف[4] .

كما أنه كان ذكيًا حتى زعم الذهبي أنه كان من أذكياء أهل زمانه وأبلغهم بيانًا[5] . وقال بعض المتأخرين – في غلو ظاهر – : إنه كان من أذكياء العالم[6] .

كما أنه كان صادقًا مخلصًا ، ولعل قصته مع صاحب دمشق – تأييدًا لموقف صديقه الشيخ عز الدين بن عبد السلام ودخوله السجن معه ومغادرته دمشق

---

(١) ذيل الروضتين ص ١٨٢ .
(٢) وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٠ .
(٣) الديباج المذهب ٢ / ٨٧ .
(٤) غاية النهاية ١ / ٥٠٩ .
(٥) طبقات النحاة ٤٠٢ .
(٦) مفتاح السعادة ١ / ١٣٩ .

إلى القاهرة مطاوعة ومراعاة لصحبته – خير دليل على ما تنبىء عنه تلك الشخصية من صفاتٍ قلما تتجسد في أوقات المحن والصعاب .

* * *

ثقافتـه وعلمه :

يعد الإمام ابن الحاجب من أبرز فقهاء مصر والشام – في العصر الأيوبي – تفقهًا على مذهب الإمام مالك – رضي الله عنه – فقد تعمق في دراسته وفهمه حتى استوعبه ونبغ فيه وبلغ مبلغًا عظيمًا ، وصار رأسًا عند المالكية ، وصفه السبكي في طبقاته بقوله : « ... شيخ المالكية في زمانه »[1] .

وقد صنف في مذهبه تصانيف قيمة لاقت ذيوعًا وانتشارًا بين أمهات المراجع الفقهية المعتمدة ، وبخاصة كتابه (جامع الأمهات) ، وهو مختصر في الفقه المالكي .

كما كان – رحمه الله – علمًا من أعلام الأصول ، فقد صنف كتابين في الأصول حازا شهرة عريضة هما : (منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل) و(مختصر الأصول)[2] ، وهذا الأخير كان موضع عناية الدارسين من طلاب الفقه المالكي[3] ، قال عنه الإمام ابن كثير : « ... ومختصر في الفقه من أحسن المختصرات ، انتظم فيه فوائد ابن شاس ، ومختصره في الأصول استوعب فيه عامة فوائد الأحكام لسيف الدين الآمدي »[4] .

على أنه – رحمه الله – كان معنيًا بالقراءات ، فقد تلقاها عن شيوخ القراء في عصره كالشاطبي وأبي الجود اللخمي والغزنوي[5] ، وغيرهم ، وله في هذا العلم رأيه المشهور بتواتر القراءات فرشًا لا أصولاً ، ذكره في (مختصر الأصول) .

---

(١) طبقات الشافعية ٣ / ٣٦٥ .
(٢) ويسمى : مختصر المنتهى أو المختصر الأصولي .
(٣) ابن الحاجب النحوي ص ٣٧ .
(٤) البداية والنهاية ١٣ / ١٧٦ .
(٥) ينظر ترجمتهم – عند الحديث عن شيوخه – ص ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ .

وقد ناقشه الإمام ابن الجزري في (تقريب النشر)[1] في هذا القول نقاشًا طويلاً أبطل فيه حجته ودحض به فريته[2] .

وقال عنه صاحب غاية النهاية : « ... ومؤلفاته تنبيء عن فضله ، كمختصري الأصول والفقه ، ومقدمتي النحو والتصريف ، ولا سيما (أماليه) التي يظهر فيها ما آتاه الله من عظم الذهن وحسن التصور ، إلا أنه أعضل فيما ذكره في (مختصر الأصول) حين تعرض للقراءات وأتى ما لم يتقدم فيه غيره »[3] .

أما عن درايته بالعربية وعلومها فقد ارتقى في ذلك سلم الشهرة بما وضعه من مصنفات لاقت من الذيوع والانتشار على أيدي الشراح والدارسين ما هيأ لها أن تكون موطن عناية ودراسة حتى يومنا هذا ، وبخاصة مقدمتاه (الكافية) في النحو ، و (الشافية) في الصرف .

قال أبو الفداء : « ... وأكب الناس على الاشتغال بهما إلى زماننا »[4] .

وأيضًا (أماليه) – التي يظهر فيها ما آتاه الله من عظم الذهن وحسن التصور كما ذكر ابن الجزري[5] و (شرح الكافية) – موضوع هذا البحث – و (شرح الشافية) و (الوافية) نظم الكافية ، وشرحها ، وشرح مفصل الزمخشري – ويسمى (الإيضاح) – وغيرها مما سيذكر مفصلاً في موضعه[6] .

هذا .. وقد أجمعت المصادر التي ترجمت لابن الحاجب على أنه كان بارعًا في العلوم الأصولية وتحقيق علم العربية[7] .

قال ابن خلكان : « ... وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة ، وخالف النحاة

---

(١) ينظر : تقريب النشر من ص ٣٢ – ٤٣ .
(٢) سأذكر فيما بعد موقف ابن الحاجب من القراءات متناولاً قوله في تواترها ص ٩٨ وما بعدها .
(٣) غاية النهاية ١ / ٥٠٩ .
(٤) تاريخ أبي الفداء ٣ / ١٨٦ .
(٥) غاية النهاية ١ / ٥٠٩ .
(٦) ينظر المبحث الثاني (آثاره النحوية والصرفية وغيرهما) ص ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ .
(٧) ذيل الروضتين ص ١٨٢ .

في مواضع وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها »[1] .

وقال صاحب الديباج : « وذكره ابن مهدي في معجمه فقال : استخرج ما كمُنَ من درر الفهم ، ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني »[2] .

وقال المنعيني : « ... وحرر النحو تحريرًا بليغًا »[3] .

من هذه النصوص التي توافرت لدينا ندرك أن علم ابن الحاجب وثقافته كانا يمثلان العصر الذي يعيش فيه ، فهو فقيه أصولي نظّار نحوي مقرىء عروضي ، وقد آل إليه زمام هذه العلوم والفنون لما يملك من ملكة الفهم وقوة الحجة وطلاقة اللسان وعذوبة البيان ، فلا غرو أن يلقب بعد ذلك بالمقرىء الأصولي النحوي اللغوي الفقيه .

* * *

شعـــره :

ما نسب إلى ابن الحاجب من شعر لا يعدو أبياتًا قليلة نظمها ساذج تفتقر إلى المقومات الفنية ، وذلك لأنها صدرت عن عقل فقيه وتصوره ، لا عن قلب شاعر وتخيله .

إلا أنه لم يكن لابن الحاجب بد من ممارسة النظم في الأغراض التعليمية انسياقًا وراء هذا الاتجاه الذي ساد تلك الحقبة من حياة العلوم العربية[4] ، وهو ما فعله قبله كل من أبي القاسم الحريري (ت ٥١٦ هـ) في منظومته (ملحة الإعراب) وزين الدين بن معط (ت ٦٢٨) في (ألفيته) .

ومسايرة لهذا الاتجاه نظم ابن الحاجب مقدمته النحوية (الكافية) في منظومته

---

(١) وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ .
(٢) الديباج المذهب ٢ / ٨٧ .
(٣) الدارس في تاريخ المدارس ٢ / ٣ .
(٤) ابن الحاجب النحوي ص ٣٩ .

(الوافية)[1] ، ونظم في فن العروض منظومته (المقصد الجليل إلى علم الخليل)[2] ، ونظم في المؤنثات السماعية (القصيدة الموشحة)[3] .

أما في غير ذلك فقد أورد له ابن خلكان هذين البيتين[4] :

أي : غد مع يد دم ذي حروف طاوعت في الروي وهي عيون
ودواة والحوت والنون نونا ت عصتهم وأمرهم مستبين

وهما جواب عن البيتين الملغزين :

ربما عالج القوافي رجال في القوافي فتلتوي وتلين
طاوعتهم عين وعين وعين وعصتهم نون ونون ونون

فيعني بقوله : (عين وعين وعين) نحو : غد ويد ودم ، فإن وزن كل منها (فع) ... »[5] .

وذكر الأدفوي أن الشيخ عبد الكريم الحلبي قال في تاريخه : « أنشدني الجلال إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل القوصي هذين البيتين عنه :

كنت إذا ما أتيت غيا أقول بعد للشيب أرشد
فصرت بعد ابيضاض شيبي أسوأ ما كنت وهو أسود[6]

ومثل ذلك قوله :

قد كان ظني أن الشيب يرشدني إذا أتى فإذا غيي به كثيرا
ولست أقنط من عفو الكريم وإن أسرفت جهلاً فكم عاف وكم غفرا

---

(١) ستذكر ضمن آثاره النحوية ص ٣٨ .
(٢) ستذكر ضمن آثاره ص ٤١ .
(٣) ستذكر ضمن آثاره ص ٤١ .
(٤) وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٠ .
(٥) وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٠ .
(٦) الطالع السعيد ص ٣٥٥ .

إن خص عفو إلهي المحسنين فمن يرجو المسيء ويدعو كلما عثرا[1]

وأنشد في الإخوانيات بيتين تبدو فيهما عقلية الفقيه الأصولي :

إن غبتم صورة عن ناظري فما زلتم حضورا على التحقيق في خلدي
مثل الحقائق في الأذهان حاضرة وإن ترد صورة في خارج تجد[2]

وله في معناهما أيضًا :

إن تغيبوا عن العيون فأنتم في قلوبٍ حضوركم مستمر
مثلما تثبت الحقائق في الذهـ ـن وفي خارج لها مستقر[3]

ومن جملة ما نسب إليه هذان البيتان ، وقد وصفهما الخوانساري بأنهما من الشعر الرائق :

يا أهل مصر رأيت أيديكم من بسطها بالنول منقبضة
قد جئتكم نازلاً بأرضكم أكلت كتبي كأنني أرضه[4]

وقال يفتخر بنفسه :

لم يعرف الدهر قدرا (عز) كنت به وكيف يعرف قدر اللؤلؤ الصدف[5]

وذكر له الشيخ عباس القمي هذه الأبيات الثلاثة في أسماء قداح الميسر :

هي فذ وتوأم ورقيـ ـب ثم حلس ونافس ثم مسبل
والمعلى والوغد ثم سفيح ومنيح وذي الثلاثة تهمل
ولكل مما عداها نصيب مثله أن تعد أول أول

---

(١) الطالع السعيد ص ٣٥٥ – الديباج المذهب ٢ / ٨٩ .
(٢) الطالع السعيد ص ٣٥٥ .
(٣) المرجع السابق ٣٥٦ .
(٤) روضات الجنان ٢ / ٤٤٩ – الكنى والألقاب ١ / ٣٥٤ .
(٥) المصدران السابقان – وينظر ابن الحاجب النحوي ص ٤٠ .

أي : للفذ سهم ، وللتوأم سهمان ، وهكذا إلى السابع – وهو المعلى فله سبعة أسهم[1] .

وقال يمدح العلامة أحمد بن منصور الجذامي الإسكندراني :

لقد سئمت حياتي البحث لولا مباحث ساكن الإسكندرية[2]

* * *

شيوخـــه :

تلمذ ابن الحاجب لعدد كبير من علماء عصره وشيوخه المبرزين في علوم الدين والعربية ، وإن كانت تلمذته لعلماء الفقه والقراءات أظهر[3] .

فمن هؤلاء الذين تلمذ لهم :

١ – القاسم بن فيرة الشاطبي[4] ، أبو محمد بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الضرير المقرىء صاحب المنظومة التي سماها (حرز الأماني ووجه التهاني) في القراءات ، وعدتها ثلاثة وسبعون ومائة وألف بيت ، وقل من يشتغل بالقراءات إلا حفظها .

كان عالماً بكتاب الله قراءة وتفسيراً ، وبحديث رسول الله – ﷺ – دقيق المعرفة جم العلوم .

قال عنه ياقوت : « ... وكان فاضلاً في النحو والقراءة ، نظم قصيدة من خمسمائة بيت في كتاب (التمهيد) لابن عبد البر ، وله قصيدة نظم فيها (المقنع) لأبي عمرو الداني »[5] .

---

(١) الكنى والألقاب ١ / ٢٥٥ .
(٢) بغية الوعاة ١ / ٣٨٤ .
(٣) ابن الحاجب النحوي ص ٤١ .
(٤) ينظر : وفيات الأعيان ٣ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ .
(٥) معجم الأدباء ١٦ / ٢٦٤ .

ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ، وقرأ على أبي عبد الله محمد بن علي بن أبي العاص المقريء ، وأبي الحسن علي بن محمد بن هذيل الأندلسي ، وسمع من أبي محمد بن يوسف بن سعادة ، وغيره[1] .

ورحل للحج فسمع من البلفي ، واستوطن مصر سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة فعلا صيته وقصده الطلبة من النواحي .

قرأ عليه ابن الحاجب بعض القراءات[2] وسمع منه (التيسير) و (الشاطبية)[3] وتأدب على يده[4] .

مات بمصر يوم الأحد – بعد صلاة العصر – الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسمائة[5] .

٢ – أبو الجود اللخمي ، غياث الدين بن بارس بن مكي المنذري الفرضي المقريء النحوي المضرير ، شيخ القراء بديار مصر .

قرأ (الروضة) للمالكي ، و (التذكرة) لابن غلبون ، و (الوجيز) الأهوازي و (العنوان) لأبي الطاهر على الشريف الخطيب .

وسمع من عبد الله بن رفاعة السعدي[6] .

وقرأ عليه أبو الحسن السخاوي وابن نشوان والمنتجب الهمذاني وابن الحاجب والقاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي ، وغيرهم .

تصدر للإقراء من شبيبة ، وكان حسن الأخلاق والمروءة ، حسن الأداء واللفظ بالقرآن ، تصدر بالجامع العتيق وبمسجد الأمير (موسك) ثم بالمدرسة

---

(١) وفيات الأعيان ٣ / ٢٣٤ .

(٢) الطالع السعيد ص ٣٥٣ .

(٣) غاية النهاية ١ / ٥٠٨ – مفتاح السعادة ١ / ١٣٩ .

(٤) الطالع السعيد ص ٣٥٣ .

(٥) وفيات الأعيان ٣ / ٢٣٥ – حسن المحاضرة ١ / ٤٩٦ ، ٤٩٧ .

(٦) حسن المحاضرة ١ / ٤٩٨ – بغية الوعاة ٢ / ٢٤١ .

الفاضلية بعد الشاطبي .

ولد سنة ثمان عشرة وخمسمائة ، ومات في تاسع رمضان سنة خمس وستمائة[1] .

وقال السيوطي : في سابع عشر رمضان سنة خمسين وستمائة[2] — وهو خطأ .

٣ — أبو الفضل الغزنوي ، محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين المقرىء الفقيه النحوي نزيل القاهرة .

ولد سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة ، وقرأ على أبي محمد سبط الخياط ، وسمع من أبي بكر قاضي المارستان ، وتصدر للإقراء فأخذ عنه العلم السخاوي وجمال الدين بن الحاجب ، وروى عنه ابن خليل والضياء المقدسي والرشيد العطاء ، ودرس المذهب المالكي بمسجد الغزنوي المعروف به[3] .

مات بالقاهرة في منتصف ربيع الأول سنة تسع وتسعين وخمسمائة[4] .

٤ — أبو الحسن الإيياري ، علي بن إسماعيل بن علي أحد العلماء المبرزين الأعلام ، برع في الفقه والأصول والكلام ، أخذ عن أبي الطاهر بن عوف ، ودرس بالإسكندرية فانتفع به الناس ، وتخرج به ابن الحاجب في الفقه[5] .

ولد سنة سبع وخمسين وخمسمائة ، ومات سنة ثمان عشرة وستمائة[6] .

٥ — البوصيري ، أبو القاسم هبة الدين على بن مسعود الأنصاري الكاتب الأديب . ولد سنة ست وخمسمائة وسمع من أبي صادق المديني ومحمد بن بركات

---

(١) غاية النهاية ٢ / ٤ .
(٢) بغية الوعاة ٢ / ٢٤١ .
(٣) حسن المحاضرة ١ / ٤٩٨ .
(٤) غاية النهاية ١ / ٥٠٨ .
(٥) غاية النهاية ١ / ٥٠٨ .
(٦) الطالع السعيد ص ٣٥٣ .

السعيدي وطائفة .

وسمع منه ابن الحاجب الحديث[1] – قال الأدفوي : « ... وسمع الحديث على الشاطبي وأبي القاسم البوصيري »[2] .

مات في ثاني صفر سنة ثمان وتسعين وخمسمائة[3] .

٦ – القاسم بن عساكر بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المحدب أبو محمد ابن عساكر الدمشقي . كان محدثًا حسن المعرفة شديد الورع ، تولى مشيخة دار الحديث بالنورية بعد والده .

ولد في جمادى الأولى سنة سبع وعشرين وخمسمائة وتوفي سنة ستمائة[4] . وسمع منه ابن الحاجب الحديث في دمشق[5] .

كما سمع ابن الحاجب الحديث من :

٧ – إسماعيل بن صالح بن ياسين[6] .

٨ – أبي عبد الله بن حامد الأتاحي[7] .

٩ – أبي الثناء حماد بن هبة الله الحراني[8] .

١٠ – أم عبد الكريم فاطمة بنت سعد الخير الأنصاري[9] .

---

(١) غاية النهاية ١ / ٥٠٨ .

(٢) الطالع السعيد ص ٣٥٣ .

(٣) حسن المحاضرة ١ / ٣٧٥ .

(٤) شذرات الذهب ٤ / ٣٤٧ – تذكرة الحفاظ ٤ / ١٣٦٧ .

(٥) غاية النهاية ١ / ٥٠٨ ، ٥٠٩ .

(٦) الطالع السعيد ص ٣٥٣ – غاية النهاية ١ / ٥٠٨ – طبقات النحاة ص ٤٠٢ – الصلة وفيات سنة ٦٤٦ هـ .

(٧) الطالع السعيد ص ٣٥٣ ، الصلة وفيات سنة ٦٤٦ هـ .

(٨) الصلة وفيات سنة ٦٤٦ هـ .

(٩) المصدر السابق .

وأخذ الفقه عن :

١١- أبي منصور الإبياري[1] .

وممن تأدب عليهم ابن البنا[2] .

* * *

تلاميـــذه :

تتلمذ على الإمام ابن الحاجب خلق كثير من أبناء عصره ، أخذوا عنه علوم العربية والقراءات والفقه ، ومن أشهر هؤلاء :

١ - الرضي القسطنطيني أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم النحوي الشافعي .

ولد سنة سبع وستمائة ، ونشأ بالقدس . وأخذ العربية عن ابن معط وابن الحاجب وكان من أكابر أئمة العربية بالقاهرة .

أخذ عنه أبو حيان ومدحه بقصيدة طويلة ، وذكر في كتابه (النضار) أنه قرأ كتاب سيبويه على ابن أبي الفضل المرسي .

مات سنة خمس وتسعين وستمائة[3] .

٢ - زين الدين المعروف بابن الرّعاد محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري الحلي ، كان نحويًا أديبًا شاعرًا ، أخذ النحو عن ابن الحاجب .

كتب عنه أبو حيان في كتابه (النضار) ، ولقي بهاء الدين بن النحاس ومدحه بأبيات[4] .

---

(١) الطالع السعيد ص ٣٥٣ - بغية الوعاة ٢ / ١٣٤ - مفتاح السعادة ١ / ١٣٩ .

(٢) طبقات النحاة ص ٤٠٢ . وينظر : ابن الحاجب ص ٤٤ .

(٣) بغية الوعاة ١ / ٤٧٠ ، ٤٧١ .

وجاء في البغية - عند ترجمة ابن الحاجب ٢ / ١٣٥ - أن ابن الحاجب أخذ العربية عن الرضي القسطنطيني . وهو خطأ ، ولعل الصواب : أخذ العربية عنه الرضي القسطنطيني ، وأيضًا فإن سياق الكلام يدل عليه لأنه فيمن أخذ عنه .

(٤) الدرر الكامنة ٤ / ٦٠ .

كان خياطًا بالمحلة صينا مترفعًا عن أبناء الدنيا لا يتردد إليهم[1] .

ولد بالقاهرة سنة ثمان وعشرين وستمائة . ومات بالمحلة سنة سبعمائة[2] .

٣ – جمال الدين بن مالك محمد بن عبد الله جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي ، نزيل دمشق ، سمع بها من العلم السخاوي والحسن ابن الصباح وأخذ العربية عن غير واحد .

ولد سنة ستمائة – أو إحدى وستمائة – وتوفي ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة[3] .

ذكر التاج التبريزي (ت ٧٤٦ هـ) في آخر شرح الكافية لابن الحاجب ، المسمى (مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام)[4] ذكر أن بن مالك جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه .

وينقل ذلك الشيخ محمد الخضري في (حاشيته على ابن عقيل) ثم قال : « قال الدماميني : ولم أقف عليه لغيره ولا أدري من أين أخذه »[5] .

وذكر المقري في (نفح الطيب) أن ابن مالك كان يقول عن شيخه ابن الحاجب : إنه أخذ نحوه عن صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوي صغير[6] .

ولست الآن بصدد مناقشة هذه العبارة فسوف أتناول الرد عليها مفصلاً في موضع لاحق[7] ، ولكني أقول : إن ما ذكره كل من الدماميني والمقري لا يعطي دليلاً

---

(١) بغية الوعاة ١ / ١٠٣ .

(٢) الدرر الكامنة ٤ / ٦٠ .
وجاء في بغية الوعاة ١ / ١٠٣ : أنه ولد بالقاهرة سنة ثمان وخمسين وستمائة ، وهو سهو إذ لا يعقل أن يولد بعد وفاة ابن الحاجب بنحو اثني عشرة سنة ويعد من تلاميذه .

(٣) طبقات الشافعية ٢ /١٣٥ – شذرات الذهب ٥ / ٣٣٩ – فوات الوفيات ٢ / ٤٥٢ – بغية الوعاة ١ / ١٣٠ ، ١٣١ .

(٤) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٩٣ نحو) .

(٥) حاشية الخضري على ابن عقيل ١٠ / ٣ – وينظر مقدمة تحقيق الفرائد ص ٤ – ٦ .

(٦) نفح الطيب ٧ / ٢٧٢ . (٧) ينظر ص ١٢٧ وما بعدها .

قاطعًا على نفي جلوس ابن مالك في حلقة ابن الحاجب ، وذلك من وجوه :

الأول : أن التبريزى أقرب إلى عصر ابن مالك من الدماميني ، وما ذكره – من غير شك – أقرب إلى الصحة مما ذكره الدماميني .

الثاني : أن التبريزي التقى بأبي حيان – تلميذ ابن مالك – ونقل عنه كثيرًا من آرائه النحوية وغيرها في شرحه ، كما نقل كثيرًا عن ابن مالك .

الثالث : أن ما نقله المقري من مقولة ابن مالك عن شيخه ابن الحاجب ليس فيه دليل على نفي مجالسته إياه ، ولكن يفهم منها أنه كان يرى في بعض المسائل رأيًا غير ما يرى ابن الحاجب . والخلاف في الرأي بين التلميذ وأستاذه قائم في كل زمان ومكان .

غير أني سأذكر في فصل لاحق[1] أن ابن مالك قد تبع أستاذه ابن الحاجب في كثير من الآراء والأقوال التي خالف فيها جمهور النحويين واشتهرت عنه .

الرابع : أن ابن مالك قد تأثر بأستاذه ابن الحاجب في تسميته لمقدمتيه (الكافية) في النحو ، و (الشافية) في الصرف بأن سمى منظومته الطويلة في النحو والصرف (الكافية الشافية)[2] ، ثم شرحها في شرح يسمى (الوافية) وهذا أيضًا ما فعله ابن الحاجب حين شرح نظم الكافية في شرح (الوافية)[3] .

الخامس : أن ابن مالك شرح كافية ابن الحاجب شرحًا ما يزال مكنونًا في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة[4] .

وأخيرًا فإني لا أعتقد بعد أن سقت هذه الأدلة والبراهين أن هناك من ينفي أخذ ابن مالك عن ابن الحاجب سواء عن طريق المجالسة والاتصال به أو عن

---

(١) ينظر ص ١٢٧ وما بعدها .
(٢) رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية للدكتور / أحمد عبد المنعم الرصد .
(٣) رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية للأستاذ / طارق نجم الدين عبد الله .
(٤) ينظر الفصل الثاني (الكافية : أهميتها وشروحها) ص ٤٣ .

طريق تتبع آثاره ومصنفاته[1] .

٤ – أحمد بن محسن الشيخ نجم الدين المعروف بابن ملي ، سمع من البهاء القدسي والحسن بن الزبيدي ، وحدث بحلب ودمشق ، وقرأ النحو على ابن الحاجب ، وتفقه على العز بن عبد السلام .

ولد ببعلبك سنة سبع عشرة وستمائة ، وتوفي سنة تسع وتسعين وستمائة[2] .

٥ – الملك الناصر داود ابن الملك المعظم ، ملك دمشق بعد أبيه ثم انتزعها منه عمه واقتصر ملكه على (الكرك) و (نابلس) ، وجرت به خطوب حتى توفي سنة خمس وخمسين وستمائة[3] .

قرأ الكافية على ابن الحاجب الذي نظمها بطلب منه[4] وسماها (الوافية) ثم شرح له نظمها[5] وكان صاحب اطلاع على كثير من العلوم .

٦ – كمال الدين الزملكاني عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري ، نسب إلى (زملكان) بغوطة دمشق .

ولي القضاء في (صرخد) وقام بالتدريس في (بعلبك)[6] ، وقد ذكر في كتابه (التبيان) أنه تلميذ لابن الحاجب[7] ، فقد قرأ عليه في القراءات .

توفي سنة إحدى وخمسين وستمائة .

٧ – الموفق محمد بن أبي العلاء النصيبي بن علي بن المبارك أبو عبد الله الأنصاري

---

(١) ينظر : مقدمة شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ١٩ وشرح العمدة لابن مالك ص ٣٩ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١١ .

(٢) طبقات الشافعية ٥ / ١٣ ، ١٤ .

(٣) البداية والنهاية ١٣ / ١٩٨ .

(٤) ينظر شرح الوافية ١ / ٢ .

(٥) كشف الظنون ٢/ ٣١٧٤ .

(٦) البداية والنهاية ١٣ / ٣٢٥ – الدارس في تاريخ المدارس ١ / ٩١٣ .

(٧) التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن لابن الزملكاني ص ١٣٦ .

ثم البعلبكي الشافعي ، مقرىء محقق .

ولد سنة سبع عشرة في (نصيبين) وقرأ بها على والده ، ثم رحل إلى مصر فقرأ بها على أبي الحزم ، وأخذ العربية عن ابن معط وابن الحاجب ، وسمع منه مقدمته في النحو ، ثم استوطن بعلبك أربعين سنة وكان شيخ الإقراء بمسجدها الجامع .

توفي في ذي الحجة سنة خمس وتسعين وستمائة ببعلبك[1] .

وروى عنه الحديث كل من :

٨ – الحافظ عبد العظيم المنذري (ت ٦٥٦ هـ)[2] .

٩ – الحافظ منصور بن سليم الإسكندري المعروف بابن العمادية (ت ٦٧٧ هـ)[3] .

١٠– الحافظ عبد المؤمن الدمياطي شرف الدين أبو محمد (ت ٧٠٥ هـ)[4] .

١١– أبي علي الحسن بن الجلال[5] .

١٢– أبي الفضل الذهبي[6] .

١٣– جمال الدين الفاضلي[7] .

١٤– أبي الحسن بن البقال[8] .

وروى عنه بالإجازة كل من :

١٥– العماد البالسي[9] .

---

(١) غاية النهاية ٢ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(٢) الطالع السعيد ص ٣٥٣ – غاية النهاية ١ / ٥٠٩ – طبقات النحاة ص ٤٠٢ – بغية الوعاة ٢ / ١٣٥ – روضات الجنان ص ٤٤٨ – الوافي بالوفيات ١ / ٦١٠ .

(٣) الطالع السعيد ص ٣٥٣ – تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٦٧ .

(٤) غاية النهاية ١ / ٥٠٩ – الطالع السعيد ص ٣٥٣ – بغية الوعاة ٢ / ١٣٥ .

(٥) غاية النهاية ١ / ٥٠٩ – الطالع السعيد ص ٣٥٣ .

(٦) معرفة القراء الكبار ٢ / ٥١٧ – الطالع السعيد ص ٣٥٣ .

(٧) معرفة القراء الكبار ٢ / ٥١٧ . (٨) المصدر السابق .

(٩) بغية الوعاة ٢ / ١٣٥ .

١٦- يونس الديوسي[1] .

١٧- زين الدين محمد بن عبد السلام بن علي بن عمر الزواوي قاضي قضاة المالكية (ت ٦٨١ هـ)[2] .

* * *

(١) المصدر السابق .

(٢) شذارت الذهب ٥ / ٣٧٤ - الدارس في تاريخ المدارس ٢ / ٣
وينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٤٨ ، ٤٩ .

المبحث الثاني

آثاره النحوية والصرفية وغيرهما

يعد الإمام جمال الدين ابن الحاجب من أثرى علماء النصف الأول من القرن السابع الهجري تأليفًا وتصنيفًا ، فقد بلغت تصانيفه – في النحو والصرف وغيرهما – ستة وعشرين مصنفًا – فيما وقع تحت يدي من مظان – كان فيها – دائمًا – صاحب قلم وفكر ، وأخلاق وعلم ، وتجديد ودراية .

قال ابن خلكان عن هذه التصانيف : « ... وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة، وخالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها »[1] .

وقد بلغ بعض هذه التصانيف مبلغًا عظيمًا من الشهرة والذيوع والانتشار بفضل ما توافر له من إقبال الشراح والدارسين ، فظلت تصانيفه موطن عناية ودراسة حتى يومنا هذا .

وهذه المصنفات هي :

١ – مقدمة (الكافية) في النحو[2] .
٢ – شرح الكافية (موضوع هذا البحث)[3] .
٣ – مقدمة (الشافية) في الصرف)[4] .

---

(١) وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ .
(٢) أفردتها بالذكر في فصل مستقل ، ينظر ص ٤٣ .
(٣) أفردته بالذكر في فصل مستقل ، ينظر ص ٥٩ .
(٤) مختصر في الصرف على غرار أختها (الكافية) وقد طبعت مرارًا ، وتناولها العلماء بالشرح والتعليق حتى بلغت شروحها أكثر من خمسين شرحًا ، أبرز هذه الشروح هو شرح العلامة رضي الدين الاستراباذي ، وهو الذي بين أيدي الدارسين اليوم .
وينظر في الحديث عنها وعن شروحها : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥ / ٣٢٧ – ٣٣٢ – والفوائد الضيائية ١ / ٩ – ١٢ – ابن الحاجب النحوي ص ٧٦ – ٧٩ .

٤ – شرح الشافية[1] .
٥ – الوافية نظم الكافية[2] .
٦ – شرح الوافية[3] .
٧ – الإيضاح شرح مفصل الزمخشري[4] .
٨ – الأمالي النحوية[5] .
٩ – المسائل الدمشقية[6] .

---

(١) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٠٢٠ – بروكلمان ٥ / ٣٢٧ – ابن الحاجب النحوي ص ١٥٠ .
(٢) أرجوزة نظم فيها مقدمة الكافية نزولاً على رغبة الملك الناصر داود صاحب دمشق . ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٦ : شرح الوافية ١ / ٥٤ من قسم الدراسة .
(٣) قام بتحقيقه لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر الأستاذ / طارق نجم عبد الله .
(٤) قام بتحقيقه لنيل درجة الدكتوراه الأستاذ / موسى بناي العليلي من كلية دار العلوم – جامعة القاهرة .
ويقوم بتحقيقه لنيل درجة الدكتوراه أيضًا الأستاذ / عبد الله علي الشلال من كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر .
(٥) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت أرقام (٢٦) ، (١٠٠٧) ، (١٠٣٤) ويقسم هذا الكتاب (المخطوط) إلى ستة أقسام :
تحدث ابن الحاجب في أولها عن الآيات القرآنية .
وفي ثانيها عن مفصل الزمخشري .
وفي ثالثها عن الخلاف بين النحويين .
وفي رابعها عن الكافية له .
وفي خامسها عن الأبيات الشعرية .
وفي آخرها عن موضوعات مختلفة .
وقد قام بدراسة القسمين الأولين الأستاذ / محمد هاشم عبد الدايم لنيل درجة الدكتوراه من قسم اللغات الشرقية بكلية الآداب – جامعة القاهرة ، في رسالة عنوانها : (ابن الحاجب في كتابه الأمالي آراؤه في الآيات القرآنية والمفصل) ورقمها (٧٢٣) كلية الآداب .
ويقوم أيضًا بتحقيق هذا الكتاب ودراسته الأستاذ / فخر صالح سليمان قدارة لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر .
(٦) عبارة عن بعض آمال لابن الحاجب أملاها في دمشق سنة ٦١٧ ، ٦٢٠ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ – ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٣٣ – ابن الحاجب النحوي ص ٥١ .

١٠ – إلى ابنه المفضل[١] .

١١ – شرح كتاب سيبويه[٢] .

١٢ – شرح المقدمة الجزولية[٣] .

١٣ – المكتفى للمبتدي . شرح (الإيضاح العضدي) لأبي على الفارسي[٤] .

١٤ – إعراب بعض آيات من القرآن الكريم[٥] .

١٥ – رسالة في العشر[٦] .

١٦ – شرح الهادي[٧] .

---

(١) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٣٤ وفيه : الاسكوريال ثان ١٣٣٦ .

(٢) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٤٢٧ .
وقد استبعد بعض الباحثين أن يكون لابن الحاجب شرح على سيبويه .
ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٥١ .

(٣) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٤٢ – وفيه ٥ / ٣٥٠ : جامع القرويين بفاس ١١٨١ .

(٤) أوله : (الحمد لله حمدًا يستوعب جزيل آلائه ...) .
ينظر : كشف الظنون ١ / ٢١٢ – هدية العارفين ١ / ٦٥٥ – ابن الحاجب النحوي ص ٥١ .

(٥) بروكلمان ٥ / ٣٤١ – وفيه : أن منه نسخة موجودة في (مكة) – ذكر هذا اعتمادًا منه على ما جاء في مجلة المجمع العلمي بدمشق مجلد ١٢ / ٤٧١ – وقد أفاد الدكتور طارق الجنابي في كتابه (ابن الحاجب النحوي) أنه لم يعثر على هذا المخطوط في مكة أو غيرها .

(٦) وهي رسالة تبحث في استعمال (العشر) مع (الأول) و (الأواخر) ، وقد نقل السيوطي جزءا منها في كتابه (الشماريخ في علم التاريخ) ص ١٤ ، ١٥ .
بقوله : « ... وقيل : إنما يؤرخ بما مضى مطلقًا ، وإنما قيل للعشرة وما دونها (خلون وبقين) لأنه مميز بجمع ، فيقال : عشر ليال إلى : ثلاث ليال ، ولما فوق ذلك (خلت) لأنه مميز بمفرد نحو : إحدى عشرة ليلة .
ويقال : في العشر الأول والأواخر ، ولا يقال : الأوائل والأخر .
وقد أجاب ابن الحاجب عن حكمة ذلك بجواب طويل نقلناه بحروفه في التذكرة ، وحاصله : أنه قيل الأول ... » ا.هـ . وينظر : بروكلمان ٥ / ٣٣٤ – شرح الوافية – ١ / ٤١ ، ٤٢ (الدراسة) .

(٧) لعله شرح على (الهادي) في القراءات السبع لمحمد بن سفيان القيرواني (ت ٤١٥ هـ) .
ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٥٠ – شرح الجاربردي على الشافية ص ٤٤ .

١٧ – القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية[١] .
١٨ – جمال العرب في علم الأدب[٢] .
١٩ – المقصد الجليل في علم الخليل[٣] .
٢٠ – معجم الشيوخ[٤] .
٢١ – ذيل على تاريخ دمشق لابن عساكر[٥] .
٢٢ – منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل[٦] .
٢٣ – مختصر المنتهى ، أو المختصر الأصولي[٧] .
٢٤ – عيون الأدلة[٨] .
٢٥ – جامع الأمهات ، أو مختصر الفروع ، في الفقه المالكي[٩] .
٢٦ – عقيدة ابن الحاجب[١٠] .

* * *

(١) منظومة عدتها ثلاثة وعشرون بيتًا أورد فيها المؤنثات السماعية أولها :

نفسي الفداء لسائل وافاني بمسائل فاحت كفصن البان
أسماء تأنيث بغير علامة هي يافتى في عرفهم ضربان
قد كان منها ما يؤنث ثم ما هو ذو خيار لاختلاف معان

وينظر : بروكلمان ٥ / ٣٣٤ – ابن الحاجب النحوي ص ٥١ – شرح الوافية ١ / ٣٩ ، ٤٠ .
(٢) ينظر : كشف الظنون ٢ / ٥٩٣ – هدية العارفين ١ / ٦٥٥ .
(٣) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٨٠٦ – بروكلمان ٥ / ٣٣٢ ، ومنه ثلاث نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم ١٩ ، ٦٨ ، ٣٤٣٠ .
(٤) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٧٣٥ – ابن الحاجب النحوي ص ٥٠ .
(٥) ينظر : كشف الظنون ١ / ٢٩٤ .
(٦) طبع سنة ١٣٢٦ هـ مطبعة السعادة وفي حوزتي نسخة منه .
(٧) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٣٤ ، وهو مطبوع أيضًا . (٨)المصدر السابق .
(٩) منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٢٠) فقه مالكي ، بشرح العلامة أبي عبد الله محمد بن عبد السلام بن يوسف (ت ٧٤٩ هـ) . وينظر : بروكلمان ٥ / ٣٤٠ .
(١٠) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١١٥٧ – بروكلمان ٥ / ٣٤١ .

الفصل الثاني

الكافية : أهميتها وشروحها

الكافية مقدمة في النحو موجزة تمثل طورًا جديدًا من أطوار التأليف النحوي بعد مفصل الزمخشري ، وفي كثير من أبوابها إشارات ولمحات ربما كان ابن الحاجب يجدها مغنية عن التفصيل والتطويل ، ولكنها بالرغم من إيجازها أحاطت بمسائل النحو بطريقة غير مخلة ، فقد انتظمت مسائل النحو في سلك الكافية انتظامًا سليمًا ، فأعجب الناس بها أيما إعجاب ، وتداولوها بالدراسة والشرح وطارت شهرتها في أكثر الأصقاع الإسلامية ، حتى بلغ من اهتمام الناس بها وإقبالهم عليها أن طلب صاحب (الكرك) – الملك الناصر بن الملك المعظم عيسى الأيوبي – إلى ابن الحاجب – عندما رحل إلى الكرك سنة ثلاث وثلاثين وستمائة – أن ينظمها له فنظمها في منظومته (الوافية) ، ثم طلب إليه أن يشرح المنظومة فشرحها .

ومما يدل على أهميتها أيضًا أن قام على شرحها عالمان معاصران لابن الحاجب هما ابن الخباز الموصلي (ت ٦٣٨ هـ) وموفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)[1] .

وقد طبعت الكافية مرارًا[2] وتسابق العلماء إلى شرحها ونظمها والتعليق عليها واختصارها ، ذلك لملاءمتها للدرس النحوى ، ومنهم من ولع بها ولعًا شديدًا حتى نسب إليها فاشتهر بـ (الكافيجي)[3] .

ومن مظاهر إعجاب الناس بها أن نظم بعضهم فيها شعرًا فقال :

---

(١) سيذكران ضمن شروح الكافية ص ٤٤ .

(٢) طبعت في روما سنة ١٩٥٢م ، وفي الهند سنة ١٨٨٨م ، ١٨٩٢م وفي قازان سنة ١٨٨٩م ، وفي طشقند سنة ١٣١١ هـ ، سنة ١٣١٢ هـ ، وفي بولاق سنة ١٢٤١ هـ ، سنة ١٢٥٥ هـ . وينظر : معجم المطبوعات العربية ص ٧١ ، ٧٢ .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن سليمان المتوفى بالقاهرة سنة ٨٧٩ هـ .

ما أبصرت عيني بمثل الكافية مجموعة تروي المآرب شافية
يا طالبًا للنحو إلزم حفظها واعلم يقينا أنها لك كافية[1]

وقال آخر :

صاغ الإمام الفاضل ابن الحاجب دررًا فأخفاها كغمز الحاجب
لما تواتر حسنها بين الورى قالت أنا السحر الحلال فحاج لى[2]

ومن شروحها :

١ – شرح مصنفها ابن الحاجب (موضوع هذا البحث)[3] .
٢ – شرح أحمد بن شمس الدين بن الخباز الموصلي (ت ٦٣٨ هـ) ، ويسمى : (النهاية في شرح الكافية)[4] .
٣ – شرح موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت ٦٤٣ هـ)[5] .
٤ – شرح لأحد تلاميذ ابن الحاجب في دمشق قبل سنة (٦٤٦ هـ)[6] .
٥ – شرح أحمد بن محمد الرصاص (ت ٦٥٨ هـ) ويسمى : (منهج الطالب في شرح كافية ابن الحاجب)[7] .
٦ – شرح موهوب بن قاسم الشافعي (ت ٦٦٥ هـ)[8] .
٧ – شرح جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)[9] .

---

(١) ينظر : شرح المصنف ص (١) مقدمة النسخة ط .
(٢) الهادية شرح الكافية لفلك العلا التبريزي ص ٤٨ .
(٣) أفردته بالذكر في فصل خاص – ينظر ص ٥٩ .
(٤) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .
(٥) ينظر : خزانة الأدب ٣ / ٦٣٥ .
(٦) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٣ .
(٧) ينظر : المرجع السابق ٥ / ٣١٠ .
(٨) ينظر : المرجع السابق .
(٩) منه نسخة مخطوطة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة .

٨ – شرح نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢ هـ)[١] .

٩ – شرح بدر الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ)[٢] .

١٠ – شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) ، وهو أشهر هذه الشروح وأحسنها جمعًا وشمولاً[٣] .

١١ – شرح عز الدين عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي ، المعروف بابن القواس ، أكمله سنة ٦٩٤ هـ[٤] .

١٢ – شرح فلك العلا التبريزي الأردبيلي – كان حيًا سنة (٧٠٠ هـ)[٥] ويسمى : (الهادية إلى حل الكافية)[٦] .

١٣ – شرح محمد بن حسن الرؤوسي ، توفي قبل سنة (٧١٣ هـ) ، ويسمى : (التحفة الصافية في شرح الكافية)[٧] .

١٤ – ثلاثة شروح لركن الدين الحسن بن محمد بن شرفشاه العلوي الاستراباذي (ت ٧١٥ هـ)[٨] . وهي : كبير وصغير ومتوسط .

---

(١) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣١٠ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة ١ / ٢٢٥ – بروكلمان ٥ / ٣١٠ .

(٣) طبع في استنابول سنة ١٢٧٥ هـ (مع حاشية الشريف الجرجاني في هامشه) ، سنة ١٣٠٥ هـ ، وسنة ١٣١٠ هـ .
وطبع في طهران سنة ١٢٧١ هـ ، وسنة ١٢٧٥ هـ .
وطبع في لكنو سنة ١٨٨٢م . وينظر : بروكلمان ٥ / ٣١٠ .

(٤) يقوم بتحقيقه الأستاذ / زيان أحمد الحاج لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر – وينظر : بروكلمان ٥ / ٣١١ .

(٥) ينظر : شرح الكافية لفلك العلا ص ٨ (الدراسة) .

(٦) قام بتحقيقه الأستاذ / زكي فهمي الألوسي ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر – وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٦ .

(٧) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٥ .

(٨) ينظر : بغية الوعاة ١/٥٢١ ، ٥٢٦ – كشف الظنون ٢/١٣٧١ – بروكلمان ٥/٣١٢ ، ٣١٣ .

أ – الشرح الكبير ويسمى (البسيط)[1] .

ب – الشرح المتوسط ويسمى (الوافية) وهو أشهرها[2] .

جـ – الشرح الصغير ويسمى (الأصغر)[3] .

١٥ – شرح ناصر الدين عبد الله البيضاوي (ت ٧١٦ هـ) . وعليه تعليق لمولى صادق الكيلاني ، أكمله سنة ٩٦١ هـ[4] .

١٦ – شرح جلال الدين أحمد بن علي بن محمود الفجدواني (ت ٧٢٠ هـ)[5] .

١٧ – شرح بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٧٢٣ هـ)[6] .

١٨ – شرح نجم الدين أحمد بن محمد بن مكي بن ياسين القرشي القمولي المخزومي (ت ٧٢٧ هـ) ويسمى : (غاية أماني الطالب في شرح كافية ابن الحاجب)[7] .

١٩ – شرح الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن الأفضل الأيوبي صاحب حماه . (ت ٧٣٢ هـ)[8] .

---

(١) حققه الدكتور / عبد المنعم محمود علي سعيد ، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر .

(٢) حققه الدكتور / خالد فائق أحمد محمود ، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر .

(٣) عارت على نسخة مخطوطة منه في دار الكتب المصرية تحت رقم (١٥٥٥ نحو) خطت سنة ٧٣١ هـ ناقصة من بدايتها صفحة واحدة وعلى هوامشها تقييدات كثيرة .

(٤) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٣ – بروكلمان ٥ / ٣١٠ .

(٥) منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩٨١ نحو) .
وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ – بروكلمان ٥ / ٣١٤ .

(٦) منه نسخة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم (٧٧) مصورة عن نسخة الخزانة السعيدية – جامعة استانبول رقم ١٣٦٧ .

(٧) منه جزءان بدار الكتب المصرية : الثاني تحت رقم (٢٣٥ نحو) والثالث تحت رقم (٢٠٨ نحو) . وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ بروكلمان ٥ / ٣١٤ .

(٨) كشف الظنون ٢ / ١٣٧٣ – ابن الحاجب النحوي ص ٦٠ .

٢٠ – شرح تقي الدين إبراهيم النيلي البغدادي (ت ٧٣٧ هـ) ويسمى : (التحفة الشافية)[١] .

٢١ – شرح أحمد بن الحسن الجاربردي (ت ٧٤٦ هـ) ويسمى : (شكوك على الحاجبية)[٢] .

٢٢ – شرح تاج الدين بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي (ت ٧٤٦ هـ) ويسمى : (مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام)[٣] .

٢٣ – شرح تاج أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسي (ت ٧٤٩ هـ)[٤] .

٢٤ – شرح شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت ٧٤٩ هـ)[٥] .

٢٥ – شرح الإمام عماد الدين يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩ هـ) ويسمى : (الأزهار الصافية)[٦] .

٢٦ – شرح جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ويسمى :

---

(١) يقوم بتحقيقه الأستاذ/ إمام حسن الجبوري لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية . جامعة الأزهر . ومنه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٤٨ نحو) وأخرى بمكتبة الحرم المكي تحت رقم (٢٨) .
وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٣ – بروكلمان ٥ / ٣٢٤ .

(٢) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣١٢ .

(٣) يقوم بتحقيقه الأستاذان / محمد عبد النبي عبد المجيد ، وتوفيق إسماعيل الوجيدي لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر .
وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ – بروكلمان ٥ / ٣٢٤ .

(٤) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ .

(٥) يقوم بتحقيقه الأستاذ / عبد المعطي جاب الله سالم لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر . وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ .

(٦) قام بتحقيق القسم الثاني منه الدكتور / عبد الحميد مصطفى يوسف السيد لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر .
ويقوم بتحقيق القسم الأول الأستاذ / محمد علي سالم لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر .
وينظر : بروكلمان ٥ / ٣١٤ .

(البرود الضافية والعقود الصافية للكافية بالمعاني الثمانية وافية)[1] .

٢٧ – شرح إسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني ، فرغ من إملائه سنة ٧٩٥ هـ ويسمى : (الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في كشف المقدمة الكافية)[2] .

٢٨ – شرح أحمد بن محمد الزبيدي الإسكندراني المالكي (ت ٨٠١ هـ)[3] .

٢٩ – شرح محمد بن أبي بكر محرز بن محمد بن فضل الله الخبيصي (ت ٨٠١ هـ) ويسمى : (الموشح) أو (المرشد)[4] .

٣٠ – شرح محمد بن محمد الأسدي القدسي (ت ٨٠٨ هـ) ويسمى : (المناهل الصافية في حل الكافية)[5] .

٣١ – شرح مسعود بن يحيى الكشاني ، ألفه سنة ٨١٤ هـ[6] .

٣٢ – شرح السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)[7] .

٣٣ – شرح آخر للسيد الشريف بالفارسية ويسمى : (الترجمة الشريفية)[8] .

٣٤ – شرح يعقوب بن أحمد بن حاج عوض (ت ٨٤٥ هـ)[9] .

---

(١) منه نسخة مخطوطة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم (٢٠ / ٤١٥) وقد نسبه الدكتور / طارق الجنابي في كتابه (ابن الحاجب النحوي – آثاره ومذهبه) إلى ابن مالك ، وهو خطأ غير مقصود .
ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٥٨ .

(٢) منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٢١ نحو)
وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٦ .

(٣) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ .

(٤) قام بتحقيقه الدكتور / أحمد المهدي من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر لنيل درجة الدكتوراه .
وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ – بروكلمان ٥ / ٣١٠ .

(٥) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٥ .

(٦) المصدر السابق ٥ / ٣١٤ .

(٧) منه نسخة في مكتبة المتحف العراقي تحت رقم (١٨٣٠) .

(٨) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٠ .

(٩) المصدر السابق ٢ / ١٣٧٦ .

٣٥ – شرح شمس الدين أحمد بن عمر زاولي دولة أبادي (ت ٨٤٨ هـ)[١] .

٣٦ – شرح شهاب الدين أحمد بن عمر زاولي دولة أبادي (ت ٨٤٩ هـ) ويسمى : (شرح الهندي على الكافية)[٢] .

٣٧ – شرح حاجي بابا إبراهيم بن عثمان الطوسيوي (ت ٨٧٠ هـ) ويسمى : (أوفى الوافية)[٣] .

٣٨ – شرح علاء الدين البسطامي الشهير بـ (مصنفك) (ت ٨٧٥ هـ)[٤] .

٣٩ – شرح عبد الله بن يحيى الناظري ، ألفه سنة ٨٩٦ هـ ويسمى : (اللآلىء الصافية في سلك معاني ألفاظ الكافية)[٥] .

٤٠ – شرح نور الدين عبد الرحمن (ت ٨٩٨ هـ) ويسمى : (الفوائد الضيائية) أو (فوائد الوافية بحل مشكلات الكافية) ألفه لابنه ضياء الدين[٦] .

٤١ – شرح محمود بن أدهم ، ألفه حوالي سنة (٩٠٠ هـ) وعليه حاشية لعز الدين محمد المهدي حوالي سنة ١٠١٠ هـ)[٧] .

٤٢ – شرح خالد بن عبد الله الزهرى (ت ٩٠٥ هـ)[٨] .

٤٣ – شرح الشيخ عيسى بن محمد الصفوي (ت ٩٠٦ هـ)[٩] .

٤٤ – شرح عبد الغفور اللاري (ت ٩٢١ هـ)[١٠] .

---

(١) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢١ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٥ / ٣١٤ ومنه ثمان عشرة نسخة في دار الكتب المصرية .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٥ / ٣١٤ .

(٤) المصدر السابق ٥ / ٣١٥ .

(٥) المصدر السابق ٥ / ٣٢٥ .

(٦) قام بتحقيقه لنيل درجة الدكتوراه الدكتور / أسامة طه عبد الرازق من كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر . وينظر : بروكلمان ٥ / ٣١٥ .

(٧) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢١ .

(٨) المصدر السابق .

(٩) ينظر كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ – بروكلمان ٥ / ٣٢٤ .

(١٠) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣١٦ – ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .

٤٥ – شرح المولى عصام محمد بن إبراهيم بن عربشاه الأسفراييني (ت ٩٤٤)[١] .

٤٦ – شرح أحمد بن الهنيدى ، نسخت سنة (٩٥٢ هـ)[٢] .

٤٧ – شرح عيسى بن محمد بن عبد الله بن محمد الأيجي المعروف بالصنوي قطب الدين أبي الخير (ت ٩٥٣ هـ)[٣] .

٤٨ – شرح ابن الملا أحمد بن محمد الحلبي (ت ٩٩٠ هـ)[٤] .

٤٩ – شرح باللغة التركية للمولى سودي أفندي (ت ١٠٠٥ هـ)[٥] .

٥٠ – شرح أحمد بن محمد بن يوسف الخالدي الصفدي (ت ١٠٣٤ هـ)[٦] .

٥١ – شرح محمد بن عز الدين مفتي (ت ١٠٥٠ هـ)[٧] .

٥٢ – شرح نعمة الله بن عبد الله الموسوي التستري الجزائري (ت ١١١٢ هـ)[٨] .

٥٣ – شرح حسين بن أحمد زيني زاده ، ألفه سنة (١١٦٧ هـ) ويسمى : (معرب الكافية)[٩] .

٥٤ – شرح محمد تقي بن حسن ، ألفه سنة (١٢٧٥ هـ)[١٠] .

---

(١) يقوم بتحقيقه الأستاذ / محمد عبد الغني شعلان لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر .
ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٢ – بروكلمان ٥ / ٣٢١ .

(٢) منه نسخة مخطوطة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم (١٢١ / ٤١٥) .

(٣) منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٨٨ نحو) .

(٤) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ .

(٥) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٢ – بروكلمان ٥ / ٣٢١ .

(٦) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢١ .

(٧) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢١ .

(٨) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .

(٩) طبع أكثر من مرة ، وينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٢ – وله أيضًا الفوائد الشافية على إعراب الكافية . بروكلمان ٥ / ٣٢٥ .

(١٠) ينظر بروكلمان ٥ / ٣٢١ .

٥٥ – شرح محمد عبد الحق حيدر أبادي ، أكمله سنة (١٢٨٦ هـ) ويسمى : (تسهيل الكافية)[١] .

٥٦ – شرح لمحمد بن عليش بن علي (ت ١٢٩٩ هـ)[٢] .

٥٧ – شرح يوسف بن أحمد النظامي في عهد محمد بن بايزيد من سنة (٨٠٥ – ٨٢٤ هـ)[٣] .

٥٨ – شرح إبراهيم بن بعروشي ، ويسمى : (الوافية في شرح الكافية)[٤] .

٥٩ – شرح إبراهيم بن إسحق بن محمد بن عبد القادر القاولي الرباطي[٥] .

٦٠ – شرح أحمد البارودي[٦] .

٦١ – شرح أحمد الجلي[٧] .

٦٢ – شرح إعجاز أحمد – وهو بالفارسية[٨] .

٦٣ – شرح إسحق بن محمد بن العميد الملقب بكبير الدهوي[٩] .

٦٤ – شرح إمام الحرمين ويسمى : (كفاية العافية)[١٠] .

٦٥ – شرح البرقعلي[١١] .

---

(١) طبع في الهند بالحجر سنة ١٢٩١ هـ ، ولكنو سنة ١٨٩١م .
ومنه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٧٨ نحو)
وينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٣ .

(٢) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٢ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٥ / ٣١٤ ، ٣٢٢ .

(٤) منه نسخة بالمكتبة القادرية ببغداد . ينظر : ابن الحاجب ص ٦٥ .

(٥) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .

(٦) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٣ .

(٧) منه نسخة بمكتبة الإسكندرية تحت رقم (٤٣٠٧) جـ١ .

(٨) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٥ . وطبع في (دهلي) سنة ١٣٠٦ هـ .

(٩) منه نسخة بمكتبة الحرم المكي تحت رقم (٢٤٠) .
وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٤ – شرح الوافية ١ / ٣٣ .

(١٠) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٤ . ومنه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية برقم (١٥٨) عن نسخة دار الكتب رقم (١٥٢٨ نحو) .

(١١) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ .

٦٦ – شرح برهان الدين بن شهاب الدين عبد الله جاني – باللغة الفارسية – ويسمى : (حل تركيب الكافية)[١] .

٦٧ – شرح تاج الدين أحمد بن محمود العجمي الخجندي الشافعي[٢] .

٦٨ – شرح تقي الدين إبراهيم بن حسين بن عبد الله بن ثابت النحوي الطائي ، ويسمى : (التحفة الوافية)[٣] .

٦٩ – شرح حسن راست[٤] .

٧٠ – شرح حسين بن عزمي زاده[٥] .

٧١ – شرح حكيم شاه محمد بن المبارك القزويني[٦] .

٧٢ – شرح خضر الياس الكمولوجوني ، ويسمى : (الأسئلة القطبية على كتاب ابن الحاجب صاحب النفس القدسية)[٧] .

٧٣ – شرح داود بن محمد بن داود المالكي الأزهري[٨] .

٧٤ – شرح الشيخ رودس زاده ، ويسمى : (الإيضاح)[٩] .

٧٥ – شرح سراج الدين محمد بن عمر الحلبي[١٠] .

٧٦ – شرح الشيخ سعد بن أحمد التبلي[١١] .

---

(١) طبع في لكنو سنة ١٨٨٤م وينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٤ .

(٢) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٦ .

(٣) ينظر : المصدر السابق – ابن الحاجب النحوي ص ٦٥ .

(٤) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٦ .

(٥) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٣ .

(٦) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ .

(٧) ينظر : المرجع السابق ٢ / ١٣٧٣ – ابن الحاجب النحوي ص ٦٥ .

(٨) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .

(٩) منه نسخة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم (١٢١ / ٤١٥) بخط مؤلفها كتبت سنة (١٠٩١ هـ) . وينظر : شرح الوافية ١ / ٣٦ .

(١٠) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٠ .

(١١) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .

٧٧ – شرح صفي الدين نصير ، ويسمى : (غاية التحقيق)[١] .
٧٨ – شرح طاهر بن أحمد ، ويسمى : (شرح مقدمة الكافية)[٢] .
٧٩ – شرح بالفارسية لابن عبد النبي بن علي أحمد فكري ، ويسمى : (لامع الغموض)[٣] .
٨٠ – شرح بالفارسية لعبد الواحد بن إبراهيم قطب[٤] .
٨١ – شرح علاء الدين الغفاري[٥] .
٨٢ – شرح علم الدين قاسم بن يوسف بن معوضة ، ويسمى : (إيضاح المعاني السنية)[٦] .
٨٣ – شرح فاضل أفندي[٧] .
٨٤ – شرح فخر أحمد الجبلي الأصفندي[٨] .
٨٥ – شرح الفقاعي[٩] .
٨٦ – شرح كمال الدين بن علي بن إسحق ، ويسمى : (عون الوافية بشرح الكافية)[١٠] .
٨٧ – شرح كمال الدين محمد بن معين الدين محمد الفسوى القنوي الفارسي[١١] .
٨٨ – شرح محمد بن أحمد بن حسن الرصاص ، ويسمى : (منهاج الطالب إلى فهم كافية ابن الحاجب)[١٢] .

---

(١) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٥ .
(٢) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٤ .
(٣) طبع بالهند سنة ١٨٨١م – ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٤ .
(٤) ينظر : المرجع السابق ٥ / ٣٢٥ .
(٥) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ .
(٦) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٥ .
(٧) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٦٥ .
(٨) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٥ – شرح الوافية ١ / ٣٣ .
(٩) منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٥٥ نحو) . وينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٤ .
(١٠) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٣ . ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .
(١١) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ . (١٢) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٤ .

٨٩ – شرح محمد حسين كوكيلوني ، ويسمى : (حل تركيب الكافية)[١] .
٩٠ – شرح محمد بن سعيد خان[٢] .
٩١ – شرح محمد عبد الغني الأردبيلي[٣] .
٩٢ – شرح السيد عز الدين بن محمد بن عز الدين صلاح بن الحسن بن على المؤيد[٤] .
٩٣ – شرح محمد بن على الطائي[٥] .
٩٤ – شرح محمود بن محمد بن على بن محمود الآراني الساكتاني[٦] .
٩٥ – شرح مير حسين الميبدي ، ويسمى : (مرضي الرضي)[٧] .
٩٦ – شرح بالفارسية لمعين الدين محمد أمين الهروي[٨] .
٩٧ – شرح نجم الدين الرضا[٩] .
٩٨ – شرح نجم الدين سعيد العجمي ، وهو شرح كبير تناول فيه مؤلفه متن الكافية وشرح المصنف لها ، ويسمى : (الشرح السعيدي)[١٠] .
٩٩ – شرح نور الدين بن شرف نور الدين الشوشتري[١١] .

---

(١) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٤ .
(٢) معه شرح لمجهول يسمى : (التحفة الصافية) . ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٣ .
(٣) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .
(٤) منه نسخة بمكتبة المتحف العراقي برقم (٣٨١٨) وبمعهد المخطوطات برقم (٨٩٩) وبمكتبة الأزهر برقم (٦٢٤٣) .
ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٥ – ابن الحاجب النحوي ص ٦٢ – الفوائد الضيائية ١ / ٣٦ .
(٥) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٤ . (٦) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٥ .
(٧) منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٥٦٩ نحو طلعت) .
وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ .
(٨) المصدر السابق : ٢ / ١٢٧٣ .
(٩) ينظر : بروكلمان : ٥ / ٣٢٢ .
(١٠) يقوم بتحقيقه الأستاذ / يسري محمود علم الدين لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر – وينظر بروكلمان ٥ / ٣٢٢ .
(١١) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٦٦ .

١٠٠ – شرح نور الدين على بن إبراهيم الشيرازي تلميذ السيد الشريف[١] .

١٠١ – شرح ركن الدين علي بن الفضل الحديثي[٢] .

١٠٢ – شرح أبي الحسن علي بن محمد بن أبي الهادي ، ويسمي : (البرود الصافية والعقود الصافية) .

وهذبه ابنه صلاح بن علي بن القاسم الحسني بعنوان : (النجم الثاقب على كافية ابن الحاجب)[٣] .

١٠٣ – شرح لفاضل أمير ، ويسمى : (حاشية على شرح ديباجة الكافية)[٤] .

١٠٤ – شرح أحمد بن عثمان الآق شهري ، ويسمى : (شرح أبيات الكافية والجامي)[٥] .

١٠٥ – شرح مقصود أفندي[٦] .

١٠٦ – شرح لمجهول يسمى : (تركيب الكافية)[٧] .

١٠٧ – شرح لمجهول يسمى : (الإفصاح)[٨] .

١٠٨ – شرح لمجهول يسمى : (التحفة الشافية)[٩] .

١٠٩ – شرح لمجهول يسمى : (الدرة البيضاء)[١٠] .

١١٠ – شرح لمجهول يسمى : (الوجيز)[١١] .

---

(١) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٦ .

(٢) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٢ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٥ / ٣٢٣ .

(٤) ينظر : المصدر السابق .

(٥) ينظر : المصدر السابق ٥ / ٣٢٤ .

(٦) ينظر المصدر السابق ٥ / ٣٢٥ .

(٧) ينظر المصدر السابق ٥ / ٣٢٢ .

(٨) ينظر المصدر السابق ٥ / ٣٢٥ .

(٩) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٣ .

(١٠) ينظر المصدر السابق .

(١١) ينظر : فهرس دار الكتب المصرية ومنه نسخة مخطوطة برقم (٦٢١ نحو تيمور) .

ومن مختصراتها :

١ – لب اللباب في علم الإعراب للبيضاوي (ت ٧١٦ هـ)[١] . وعليه شرح لزين الدين محمد بن بير علي محيي الدين المعروف ببيركلي (ت ٩٨١ هـ) ويسمى هذا الشرح : (امتحان الأذكياء)[٢] .

٢ – عصام الدين الإسفرائيني (ت ٩٤٣ هـ)[٣] .

٣ – المولى فضيل بن علي الجمالي ويسمى : (الوافية)[٤] .

٤ – برهان الدين بن عمر الجهبري (ت ٧٣٢ هـ)[٥] .

٥ – محمد بن الشيخ محمود المغلوي الوفائي[٦] .

٦ – مختصر لمجهول بعنوان : (هداية النحو)[٧] .

ومن منظوماتها :

١ – نهاية المطالب في نظم كافية ابن الحاجب لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عمر بن أحمد العزال الكوفي .

٢ – منظومة لإبراهيم النقشبندي الشبستري ، ألفها سنة ٩٠٠ هـ .

٣ – منظومة لمجهول ألفها ٧٢٥ هـ[٧] .

* * *

---

(١) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٥ .

(٢) منه نسخة بمكتبة المتحف العراقي برقم (٢٠٢) . وينظر ابن الحاجب النحوي ص ٦٧ .

(٣) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٦ .

(٤) ينظر كشف الظنون ٢ / ١٣٧٣ .

(٥) ينظر : المصدر السابق .

(٦) ينظر : المصدر السابق .

(٧) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٦ .

(٧) ينظر في هذه المنظومات : بروكلمان ٥ / ٣٢٦ .

الباب الثاني

شرح ابن الحاجب على كافيته

الفصل الأول : شرح الكافية : تحليل ودراسة

الفصل الثاني :

المبحث الأول : أدلة الصناعة النحوية في شرح الكافية

المبحث الثاني : الأصول النحوية في شرح الكافية

الفصل الأول

شرح الكافية : تحليل ودراسة

شرح ابن الحاجب على مقدمته (الكافية) يعد أوثق وأول شرح لها ، فقد أصل فيه ابن الحاجب لما ذكر فيها من قواعد وأحكام ، وفصّل فيه ما اكتنفها من غموض وإبهام ، فلا غرو أن يعد من أول المصادر التي اعتمد عليها شراح الكافية – من بعده – والذين بلغ عددهم عشرة ومائة شارح – فيما وقع تحت يدي من مظان – فقد نقلوا عنه تعليلاته وترجيحاته ، واختياراته لأقوال المتقدمين وتوجيهه لآرائهم ، كما أنهم تبعوه في كثير مما تفرد به من أقوال وآراء خالف فيها جمهور النحويين واشتهرت بين معاصريه وكان له في كل منها وجهة علل لها ودلل على أنها الأحرى بالقبول والرجحان .

تحقيق تسميته :

جاء في مقدمة النسخة (أ) – وهي نسخة المصنف – ما نصه : « شرح المقدمة (الكافية) في علم الإعراب لمصنفها ابن الحاجب » .

وجاء في مقدمة النسخة (ب) ما نصه : « شرح الكافية للمصنف » .

وجاء في مقدمة النسخة (جـ) ما نصه : « شرح كافية ابن الحاجب لمصنفها ».

وجاء في مقدمة النسخة (ط) ما نصه : « شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب مما وضعه مؤلفها ... » .

وقد تخيرت عبارة تجمع مدلول هذه العبارات كلها لتكون عنوانًا لهذا البحث وهي : « شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لمصنفها ابن الحاجب » .

زمن تصنيفه :

لم يذكر ابن الحاجب في مقدمة نسخته التي خطها ما يدل على زمن تصنيفه هذا الشرح – وكذا لم أجد فيما ذكر عنه في كتب المؤلفات والتراجم غير أنه قد

ذكر في مقدمة نسخته زمن نسخها بداية فقال : « كان الشروع في هذه النسخة المباركة المستعان بها إن شاء الله ... يوم الاثنين في بواقي خمسة أيام من شهر جمادى الأولى من شهور سنة ٦٢٤ هـ»[١] .

وذكر في خاتمتها ما نصه : « كان الفراغ من تسويد هذه النسخة يوم الأحد ثلاثة عشر خلت من ربيع الأول عام ستمائة وعشرين وخمسة »[٢] ا.هـ .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد وقع لي – في كتاب (الأمالي النحوية) للمصنف – عبارة مفادها أن ابن الحاجب قد صنف هذا الشرح قبل سنة سبع عشرة وستمائة ، فقد ذكر في بعض أماليه على آيات من القرآن الكريم – مما أملاه في دمشق سنة سبع عشرة وستمائة – عند حديثه عن دخول الفاء في الجزاء إذا أفاد الشرط استقبالاً ، ذكر ما يفيد أنه قد علل لذلك في شرحي الكافية والمفصل[٣] .

وإذا كان هذا الإملاء سنة سبع عشرة وستمائة فجدير بالإثبات أن يكون تصنيفه لكلا الشرحين قد تم قبل ذلك .

مصـــادره :

لا يختلف اثنان من دارسي العربية على أن كتاب سيبويه هو نبع العربية التي امتدت منه روافدها ، فهو دستورها ، أو – كما قالوا – قرآن النحو ، فلم يوجد مؤلف في هذا المجال إلا وقد امتد إليه بسبب ما ، إما شرحًا أو تعليقًا أو اختصارًا أو غيرها .

ولقد درس ابن الحاجب كتاب سيبويه وأمعن النظر فيه طويلاً ، ووقف على دقائقه وأسراره ، وشرحه[٤] وتأثر بدراسته تأثرًا بالغًا شأنه في ذلك شأن كل المتقدمين من النحاة .

---

(١) مقدمة النسخة (أ) .
(٢) ينظر : ص ١٠١٧ من قسم التحقيق .
(٣) الأمالي النحوية ص ٢ (مخطوط) .
(٤) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٤٢٧ .

كما درس ابن الحاجب مفصل الزمخشري وبالغ في اهتمامه به ، وشرحه شرحًا مطولاً سماه (الإيضاح) ، أوضح في قضاياه ، ووقف على أغواره وخباياه ، وكشف عن مبهمه ، وفصل مجمله بما أفاض عليه من السهولة واليسر .

وأيضًا فإن لابن الحاجب بمصنفات أبي علي الفارسي تعلقًا خاصًا ، تجلى في كثير من المواضع التي أورد فيها أقواله وآراءه ، ناقشه في بعضها ، وأخذ ما هو متفق مع وجهة رأيه ، ورد عليه ما هو مختلف وقوله .

وقد ظهر هذا الاهتمام جليًا حين شرح كتاب (الإيضاح العضدي) للفارسي في كتاب سماه : (المكتفى للمبتدي) ، أوله : « الحمد لله حمدًا يستوعب جميل آلائه ... »[1] .

كما اتصل ابن الحاجب بنحو المغاربة ، فقد درس المقدمة الجزولية المسماة بالقانون – وشرحها[2] وأفاد منها في كثير من آرائه ، وهو وإن لم يصرح بنقل عن الجزولي في هذا الشرح فقد نسب الرضي كثيرًا من الآراء والأقوال إليه في شرحه ودلنا بصريح عبارته على أنها له ، ولعل الإيجاز والاختصار اللذين تمسك بهما ابن الحاجب في شرحه قد ألجآه في كثير من المواضع إلى إغفال نسبة الآراء إلى أصحابها .

يضاف إلى كل ما تقدم ما لابن الحاجب من دراية وتمرس على مؤلفات هذا العلم مثل (الأصول) لابن السراج و (الجُمَل) للزجاجي و (اللمع) لابن جني ، وغيرها من مؤلفات متقدمي النحاة والمفسرين والأصوليين والقراء ، حتى باتت أداة التأليف ميسرة عنده .

فإن المادة النحوية غزيرة ثرة في كتاب سيبويه ، والتنسيق والتبويب على أدق وأكمل ما وصلا إليه في مفصل الزمخشري ، والاختصار والإيجاز بلغا غايتهما في مقدمة الجزولي ، ولكنا مع كل هذا نجد ابن الحاجب – حين صنف شرحه هذا –

---

(١) ينظر : هدية العارفين ١ / ٦٥٥ – كشف الظنون ١ / ٢١٢ – ابن الحاجب النحوي ص ٥١ .

(٢) منه نسخة بجامع القرويين بفاس رقم (٣٢٠) حجم (٨٠) – ينظر : بروكلمان : ٥/ ٣٤٢ – ابن الحاجب النحوي ص ١١٥ ، ١١٦ .

قد أخذ بعين الاعتبار حاجة طلاب العلم إلى جمع مادة النحو بأخصر أسلوب وأوجز عبارة مع عدم الإخلال بما قصد إليه من الإحاطة والشمول ، وها هو ذا يفصح عن ذلك في موضعين من شرحه ، يقول في أولهما : « ... ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم مثل : يقوم زيد ، هذا أقرب على المتعلم من قولهم : ويرتفع إذا وقع موقع الاسم ... »[1] .

ويقول في الآخر : « ... وهذه التي فيها ضمير الشأن هي من الناقصة في التحقيق ، إلا أنه يشترط أن يكون مرفوعها ضمير الحديث ... فلما انفردت بهذه الصفات جعلت قسمًا برأسه تقريبًا على المبتدىء ... »[2] .

موضوعـاته :

قسم ابن الحاجب موضوعات (الكافية) ثلاثة أقسام :
قسم الأسماء وقسم الأفعال ثم قسم الحروف .
وبدأ الحديث عن قسم الأسماء وبحث فيه :

الكلمة وأقسامها – الكلام وما يتألف منه – المعرب – العامل – المعرب بالحركات – المعرب بالحروف – أصل الإعراب بالحركات – المعرب تقديرًا – غير المنصرف .

المرفوعات : الفاعل – التنازع – مفعول ما لم يسم فاعله – المبتدأ والخبر – خبر (إنَّ) وأخواتها – خبر (لا) التي لنفي الجنس – اسم (ما) و (لا) المشبهتين بليس .

المنصوبات : المفعول المطلق – المفعول به – المنادى – توابع المنادى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم – الترخيم – الندبة – ما أضمر عامله على شريطة التفسير – التحذير – المفعول فيه – المفعول له – المفعول معه – الحال ، التمييز – الاستثناء – خبر (كان) وأخواتها – اسم (إنَّ) وأخواتها – المنصوب بـ (لا) التي لنفي

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص ٨٦٦ .
(٢) ينظر : قسم التحقيق ص ٩٠٨ .

الجنس – خبر (ما) و (لا) المشبهتين بليس .

المجرورات : الإضافة – المضاف إلى ياء المتكلم .

التوابع : النعت – عطف النسق – التأكيد – البدل – عطف البيان .

المبني : المضمر – نون الوقاية – – ضمير الفصل – ضمير الشأن والقصة – أسماء الإشارة – أسماء الموصولات – الإخبار بالذي والألف واللام – أسماء الأفعال – أسماء الأصوات – المركبات – الكنايات – الظروف .

المعرفة والنكرة – أسماء العدد – المذكر والمؤنث – المثنى – المجموع – جمع المذكر السالم – جمع المؤنث السالم – جمع التكسير – المصدر – اسم الفاعل – صيغ المبالغة – اسم المفعول – الصفة المشبهة – اسم التفضيل .

القسم الثاني : (**الأفعال**) وبحث فيه :

الماضي – المضارع – رفع المضارع – نصب المضارع – جزم المضارع – الأمر – فعل مالم يسم فاعله – المتعدي وغير المتعدي – أفعال القلوب – الأفعال الناقصة – أفعال المقاربة – فعل التعجب – أفعال المدح والذم .

القسم الثالث : (**الحروف**) وبحث فيه :

حروف الجر – الحروف المشبهة بالفعل – الحروف العاطفة – حروف التنبيه – حروف النداء – حروف الإيجاب – حروف الزيادة – حرفا التفسير – حروف المصدر – حرف التوقع – حرفا الاستفهام – حروف الشرط – حرف الردع – تاء التأنيث الساكنة – التنوين – نون التأكيد .

هذه هي موضوعات الكافية بأقسامها الثلاثة ، ومعلوم أن ابن الحاجب قد ذكرها في شرحه مع الحفاظ على تقسيماتها وترتيب موضوعاتها كما ذُكِرَتْ في الكافية فلم يمسها تغيير أو تبديل بزيادة أو نقصان أو تقديم أو تأخير .

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن الحاجب في منهجه هذا قد حذا حذو الزمخشري في مفصله ، فقد تبعه في التقسيم والتبويب واستخدام بعض المصطلحات ، حتى شاع بين المتأخرين من الشراح والدارسين أن الكافية خلاصة نحوية اختصر فيها

ابن الحاجب مفصل الزمخشري[1] .

وحقيقة الأمر أن العلاقة بين الكافية والمفصل لا تتعدى أن تكون كالتي بين المقتضب للمبرد والكتاب لسيبويه ، أو كالتي بين الأصول لابن السراج والمقتضب للمبرد ، علاقة تأثر-وتأثير لا علاقة منظر على الأفكار ، علاقة قائمة على الدراسة والتحليل ، فإن لكل من الرجلين منهجه وشخصيته العلمية في عرض ومناقشة القضايا النحوية ، ولا ينكر أحد أن لابن الحاجب على كثير من آراء الزمخشري تحفظات وتقييدات كانت مثار إعجاب وتقدير وسأذكرها في موضعها من الباب التالي[2] إن شاء الله .

أما عن متابعته له في التقسيم-والتبويب ، فلم يسلم له في ذلك أيضًا ، فقد خالفه حينًا بالزيادة أو النقصان ، وحينًا آخر بالتقديم-أو التأخير .

وحتى ينجلي الأمر-ويكون أكثر-وضوحًا نسوق موازنة بين الكتابين :

- بدأ الزمخشري مفصله بمقدمة بين فيها - بعد أن حمد الله وصلى على محمد نبيه وعلى آله - سبب تأليفه هذا الكتاب ، واسمه ، ثم عرض لمنهجه فقال :

« فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب : المفصل في صنعة الإعراب مقسومًا أربعة أقسام :

القسم الأول في الأسماء - القسم الثاني في الأفعال - القسم الثالث في الحروف - القسم الرابع في المشترك من أحوالها ، وصنفت كلا من هذه الأقسام تصنيفًا ، وفصلت كلا منها تفصيلاً ...[3] » .

ثم بدأ الحديث بفصل عن معنى الكلمة والكلام عرض فيه للاسم وخصائصه ، وذكر من أصنافه الاسم العلم والمعرب والمتصرف وغيره ، ثم الحديث عن وجوه الإعراب .

---

(١) البداية والنهاية ١٣ / ١٧٦ .

(٢) ينظر- ص ١٤٥ وما بعدها . (٣) ينظر : المفصل ص ٥ .

ثم تحدث عن المرفوعات وبحث فيها : الفاعل – المبتدأ والخبر – خبر (إنَّ) وأخواتها – خبر (ما) التي لنفي الجنس – اسم (ما) و (لا) المشبهتين بليس .

ثم المنصوبات وبحث فيها : المفعول المطلق – المفعول به – المنصوب باللازم إضماره المنادى – توابع المنادى – المنادى المضاف إلى ياء المتكلم – الاختصاص – الترخيم – التحذير والإغراء – ما أضمر عامله على شريطة التفسير – المفعول فيه – المفعول معه – المفعول له – الحال – التمييز – الاستثناء – الخبر والاسم في باب (كان) و (إنَّ) – المنصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس – خبر (ما) و (لا) المشبهتين بليس .

ثم المجرورات وبحث فيها : الإضافة – المضاف إلى ياء المتكلم .

ثم التوابع وبحث فيها : التأكيد – الصفة – البدل – عطف البيان – العطف بالحروف .

ثم الاسم المبني وبحث فيه : المضمرات – أسماء الإشارة – الموصولات – أسماء الأفعال والأصوات – الظروف – المركبات – الكنايات .

ثم تحدث عن : المثنى والمجموع – المعرفة والنكرة – المذكر والمؤنث – المصغر – المنسوب – العدد – المقصور والممدود – المصدر – اسم الفاعل – اسم المفعول – الصفة المشبهة – أفعل التفضيل – اسما الزمان والمكان – اسم الآلة – الاسم الثلاثي – الاسم الرباعي – الاسم الخماسي .

القسم الثاني : قسم الأفعال وبحث فيه :

الماضي – المضارع – المضارع المرفوع – المنصوب – المجزوم – مثال الأمر – المتعدي وغير المتعدي – الفعل المبني للمفعول – أفعال القلوب – الأفعال الناقصة – أفعال المقاربة – فعلا التعجب – الفعل الثلاثي – الفعل الرباعي .

القسم الثالث : قسم الحروف وبحث فيه :

حروف الإضافة – الحروف المشبهة بالفعل – حروف العطف – حروف

التنبيه – حروف النداء – حروف التصديق والإيجاب – حروف الاستثناء – حرفا الخطاب – حروف الصلة – حرفا التفسير – الحرفان المصدريان – حروف التحضيض – حرف التقريب – حروف الاستقبال – حرفا الاستفهام – حرفا الشرط – حرف التعليل – حرف الردع – اللامات – تاء التأنيث الساكنة – التنوين – النون المؤكدة – هاء السكت – شين الوقف – حرف الإنكار – حرف التذكر .

القسم الرابع : قسم المشترك وبحث فيه :

الإمالة – الوقف – القسم – تخفيف الهمزة – التقاء الساكنين – حكم أوائل الكلم – زيادة الحروف – إبدال الحروف – الاعتلال – القول في الواو والياء فاءين – القول في الياء والواو عينين – القول في الواو والياء لامين – الإدغام .

وبمقارنة كل من الكتابين من حيث التقسيم والترتيب يتضح لنا عدة أوجه للخلاف بينهما أهمها :

– جاءت الكافية خالية من المقدمة ومن حمد الله والصلاة على نبيه ﷺ .

– قصر ابن الحاجب تناوله في الكافية وشرحها على الموضوعات النحوية لا غير ، فلم يعرض للموضوعات الصرفية إلا في مسائل قليلة حيث أفرد لها كتابًا خاصًا بها سماه المقدمة (الشافية) .

– استلزم هذا المنهج أن يغفل ذكر كل الموضوعات الصرفية التي ذكرها الزمخشري في مفصله وهي :

أ – القسم الرابع من المفصل – وهو قسم (المشترك) – حيث يتناول الموضوعات الصرفية .

ب – المصغر – المنسوب – المقصور والممدود – اسما الزمان والمكان – اسم الآلة – الاسم الثلاثي – الاسم الرباعي – الاسم الخماسي .

جـ – الفعل الثلاثي المجرد والمزيد – الفعل الرباعي المجرد والمزيد .

– اختلفت المقدمة الكافية عن المفصل في بعض الموضوعات إما بالذكر أو بالحذف فمنها :

أ – أفرد ابن الحاجب (التنازع) في باب مستقل[1] بينما جعله الزمخشري قسمًا من أقسام إضمار الفاعل[2] .

ب – أفرد ابن الحاجب لمفعول ما لم يسم فاعله بابًا مستقلاً[3] بينما أغفل ذكره الزمخشري .

جـ – حد الزمخشري المبتدأ والخبر بحد واحد[4] وحدهما ابن الحاجب بحدين مختلفين وذكر كلا منهما في موضع مستقل[5] .

د – جعل الزمخشري المندوب قسمًا من أقسام المنادى[6] بينما أخرجه ابن الحاجب عن حد المنادى وجعله بابًا مستقلاً[7] .

هـ – جمع الزمخشري بين خبر (كان) واسم (إنَّ) في فصل واحد[8] بينما ذكر ابن الحاجب كلا منهما في باب مستقل[9] .

و – أغفل ابن الحاجب ذكر الاسم العلم والاختصاص والإغراء .

ز – أغفل أيضًا ذكر حروف الاستثناء – حرفا الخطاب – حروف الاستقبال حرف التعليل – اللامات – هاء السكت – شين الوقف – حرف الإنكار – حرف التذكر .

– اختلفت المقدمة الكافية عن المفصل أيضًا في ترتيب بعض الأبواب تقديمًا وتأخيرًا ومنها :

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص ٣٣٩ .
(٢) ينظر : المفصل ص ١٩ .
(٣) ينظر : قسم التحقيق ص ٣٤٨ .
(٤) ينظر : المفصل ص ٢٣ .
(٥) ينظر : قسم التحقيق ص ٣٥٣ ، ٣٥٥ .
(٦) ينظر : المفصل ص ٤٤ .
(٧) ينظر : قسم التحقيق ص ٤٤٩ .
(٨) ينظر : المفصل ص ٧٢ .
(٩) ينظر : قسم التحقيق ص ٥٦٣ ٥٦٨ .

أ – قدم ابن الحاجب (ما أضمر عامله على شريطة التفسير) وبوب له قبل (التحذير).

ب – قدم أيضًا ذكر (المفعول له) على ذكر (المفعول معه) .

جـ – أخر ذكر (التوكيد) وجعله بعد (عطف البيان) .

د – أخر ذكر (الظروف) وجعلها بعد (المركبات) .

هـ – أخر ذكر (المثنى والمجموع) وجعلهما بعد (المذكر والمؤنث) .

– اختلفت المقدمة الكافية عن المفصل في استخدام بعض المصطلحات ومنها :

– جعل ابن الحاجب (المستثنى) بإزاء (الاستثناء) عند الزمخشري[1] .

ب جعل (النعت) بإزاء (الصفة)[2] .

جـ – جعل (اسم التفضيل) بإزاء (أفعل التفضيل)[3] .

د – جعل (حروف الجر) بإزاء (حروف الإضافة)[4] .

هـ – جعل (حروف الزيادة) بإزاء (حروف الصلة)[5] .

و – جعل (حرف التوقع) بإزاء (حروف التقريب)[6] .

ز – جعل (نون التأكيد) بإزاء (النون المؤكدة)[7] .

– يضاف إلى كل ما تقدم اختلاف الرجلين في كثير من الآراء ، فإن لابن الحاجب على أقوال الزمخشري وحدوده وتخريجاته ومتابعاته كثيرًا من التحفظات والتقييدات التي سأذكرها مفصلة في موضعها في فصل لاحق إن شاء الله تعالى[8] .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص ٥٣١ والمفصل ص ٦٧ .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص ٦٢٤ والمفصل ص ١١٤ .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص ٨٤٨ والمفصل ص ٢٣٢ .

(٤) ينظر : قسم التحقيق ص ٩٣٨ والمفصل ص ٢٨٣ .

(٥) ينظر : قسم التحقيق ص ٩٩٠ والمفصل ص ٣١٢ .

(٦) ينظر : قسم التحقيق ص ٩٩٨ والمفصل ص ٣١٦ .

(٧) ينظر : قسم التحقيق ص ١٠١٤ والمفصل ص ٣٣٠ .

(٨) ينظر ص ١٤٥ وما بعدها .

منهجـــه :

نهج ابن الحاجب في شرحه نهج كثير من المتقدمين في إيرادهم عبارة المتن ثم يعرضون لشرحها والإفصاح عما توجزه من قضايا نحوية وما تتضمنه من آراء وأقوال تؤيد أو تعارض ما سيقت من أجله .

فقد كان يجتزىء عبارة قصيرة من المتن مسبوقة بلفظ (قوله) ثم يعرض لها بالشرح والتحليل ، وقد اختلف هذا المنهج الذي خطه في بعض الموضوعات على النحو التالي :

١ – في أكثر موضوعات الشرح كان يأتي بنص المتن كاملاً .

٢ – كان يغفل أحيانًا ذكر عبارة المتن إما بتمامها أو بعضها ، وقد تمثل هذا جليًا في أكثر من موضع[1] .

٣ – كثير ما كان يذكر عبارة المتن ولا يعرض لها بالشرح حيث يرى أنها واضحة لا إشكال فيها ، وقد تمثل هذا في أكثر من موضع منها :

أ – قوله في باب المبتدأ والخبر : « قوله : (وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازًا) إلى قوله : (ووجوبًا) لا إشكال فيه »[2] .

ب – قوله في باب المفعول به : « قوله : (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا) ظاهر »[3] .

٤ – أغفل بعض المواضع التي ذكرها في المتن ولم يعرض لها في الشرح لا شكلاً ولا مضمونًا منها :

أ – قوله في باب المفعول به : « الأول سماعي مثل : امرءًا ونفسه ، وانتهوا خيرًا لكم ، وأهلاً وسهلاً »[4] .

---

(١) ينظر : ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٥٠ ، ٣٠٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٦٨٠ من قسم التحقيق .

(٢) ينظر ص ٣٧٥ من قسم التحقيق .

(٣) ينظر ص ٤٠٦ من قسم التحقيق .

(٤) ينظر ص ٤٠٧ من قسم التحقيق .

ب – قوله في باب النداء : « ... وشذ : أصبح ليل وأفند مخنوق وأطرق كرا »[1] .

جـ – قوله في باب المنصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس : « ... ويحذف في مثل : لا عليك »[2] .

د – قوله في باب حروف الجر : إن (إلى) تكون بمعنى (مع) قليلاً[3] .

هـ – قوله في باب التنوين : إن التنوين يحذف من العلم الموصوف بـ (ابن) مضاف إلى علم آخر[4] .

٥ – كان يعرض أحيانًا لبيان مقصوده في عبارة المتن موضحًا علة التعبير بها مع إمكانه الاستغناء عنها بعبارة أخرى ، وقد ظهر هذا جليًا في عدة مواضع منها :

أ – قوله في باب المعرب من الأسماء : « .. ولم يستغن عن قوله : (المركب) بقوله : (الذي لم يشبه مبنى الأصل) لأنه لو اقتصر على ذلك لدخل فيه نحو : أ ، ب ، ت ، ث ، وواحد ، اثنان ، ثلاثة ، وأسماء الأصوات ، فإنها كلها لم تشبه مبنى الأصل وهي مبنية باتفاق ، لأن البناء قد يكون لانتفاء سبب الإعراب وقد يكون لعروض مانع ، فتعرض في حد المعرب لوجود سبب الإعراب بقوله : (المركب) ولانتفاء المانع بقوله : (الذي لم يشبه مبنى الأصل) ... »[5] .

ب – قوله في حد الفاعل : « ... واختير قوله : (على جهة قيامه به) ولم يقل : (قائمًا به) ليدخل فيه ما هو قائم به على الحقيقة وما هو جار مجراه في التعبير والتقدير كالنسب والإضافات ... »[6] .

---

(١) ينظر ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ من قسم التحقيق .

(٢) ينظر ص ٥٨١ من قسم التحقيق .

(٣) ينظر ص ٤٩٣ من قسم التحقيق .

(٤) ينظر ص ١٠١٣ من قسم التحقيق .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٣٢٥ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٣٢٥ . وقد تكرر مثل هذا في ص ٤٤١ ، ٦٤٦ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ .

٦ – كثيرًا ما كان ابن الحاجب يأتي بالمسألة النحوية في صورة السؤال والجواب ، وقد تمثل هذا في مواضع عدة منها :

أ – قوله في باب الممنوع من الصرف : « ... فإن قال قائل : إن (أحوى) مثل (أفعل) بعد الإعلال لثبوت الألف بعد العين ، فهو فاسد من جهة أن ثبوتها إنما كان بعد ثبوت الحكم بمنع الصرف ... »[1] .

ب – وقوله في باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير : « ... فإن فرق فارق بين فاء الجزاء وبين هذه الفاء بأن قال : إن فاء الجزاء إنما امتنع عمل ما بعدها فيما قبلها إجراء لجملتها مجرى جملة أختها التي هي (إن) الشرطية – لم يفده ذلك لفوات معنى السببية في القضية ... »[2] .

جـ – قوله في باب الحال : « ... فإن زعم زاعم أنه مقيد بأنه إذا كان قائمًا فهو (زيد) أيضًا ، فإخباره ، بـ (زيد) إنما هو في حال القيام ، لم يستقم لأنه يؤدي إلى أن يكون غير (زيد) في غير حال القيام[3] .

فإن زعم أن ذلك من قبيل المفهوم وهو غير لازم . فليس الأمر كما زعم لما بينا من أن الحال حكم بالتقييد على ما قيد به ...»[4] .

د – قوله في باب التنازع : « ... فإن قلت : فما تصنع بمثل : ما ضرب وأكرم إلا أنت ، أو إلا أنا ، أو إلا هو ، ونحوه ؟ فإنهما فعلان وجها إلى مضمر تنازعاه ، لأنه لا يصلح أن يكون لكل واحد منهما كالظاهر .

قلت : قد ذكر ذلك بعض المتأخرين وهو غلط لأنه لو كان من هذا الباب لوجب أن يكون في أحدهما المضمر لأنه الفاعل ، فيقال : فيه : ما ضربت وأكرم إلا أنا ، وما ضرب وأكرمت إلا أنت ، وعند ذلك يفسد المعنى ، وإنما هذا كلام محمول على الحذف ، فتقديره ، ما ضربت إلا أنت وما أكرم

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠١ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٧٥ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٥١٢ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٥١٣ وقد تكرر مثل هذا في ص ٧٥٥ ، ٨٤٨ ، ٩٦٧ ، ١٠١٢ .

إلا أنت ، فحذف ذلك من أحدهما تخفيفاً »[1] .

٧ – كان ابن الحاجب نادراً ما يعرض لبيان معنى الكلمات اللغوية التي تحتاج إلى تفسير ، وقد تمثل ذلك في مواضع قليلة منها :

أ – بيانه لمعنى (الصبوح) و (الغبوق) بقوله : « ... لأن (الصبوح) يدل على شرب في أول النهار و (الغبوق) يدل على شرب في آخره »[2] .

ب – بيانه لمعنى (أجدل) و (أخيل) بقوله : « ... وإنما منعه الصرف أناس من العرب لما رأوا من قوة الاشتقاق في (أجدل) لأنه من الجدل وهو القوة وهو الصقر ، و (أخيل) من الخيلان وهو طائر ذو خيلان »[3] .

جـ – وقوله : « ... لأن (حضاجر) في الأصل جمع (حضجر) والحضجر : عظيم البطن ... »[4] .

د – وقوله في باب الأفعال الناقصة : « ... فعلى هذا تكون (الإناخة) بمعنى : إبراك الإبل ، من قولهم (نخ) عند قصدهم إناخته ... »[5] .

٨ – كان ابن الحاجب يكتفي بإيراد المثل أو القول المأثور ولا يعرض لمورده أو معناه إلا فيما ندر ، فمما عرض لبيان مورده من الأمثال :

أ – قوله في المثل : (إلّا حَظِيَّةٌ فَلاَ أَلِيَّةٌ) : « ... وأصله أن رجلاً كان لا تحظى عنده امرأة فتزوجته امرأة ، ولم تأل جهدًا فيما تحظى به عنده ، ولم تحظ بعد ذلك فقالت : (إلا حظية فلا ألية) ثم جرى مثلاً في ذلك وشبهه »[6] .

---

(١) تكرر مثل هذا في ص ٤٤٣ ، ٥٧٢ ، ٦١٢ ، ٦٤١ ، ٦٥٠ ، ٦٨٩ ، ٦٩٢ ، ٧٤٢ ، ٧٤٤ ، ٧٥٢ ، ٧٩٠ ، ٧٩٦ ، ٨٩٨ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٢٣ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٧٩ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٥ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٩١٣ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٣٣٨ .

ب – ومما عرض فيه من الأمثال لمعناه قوله في (أيدي سبأ) : « ... المعنى : مثل أيدي سبأ في تشتتهم وتفرقهم في البلاد ... »[1] .

٩ – من المعلوم أن منهج ابن الحاجب في شرح الكافية قائم على تناول الموضوعات النحوية فقط ، وأن الموضوعات الصرفية قد خصت بكتاب مستقل هو (شرح الشافية) لابن الحاجب ، ومع ذلك فإنا نجده في كثير من الموضوعات يعرض لبعض القضايا الصرفية متناولاً إياها بالتحليل والتعليل ، وقد تمثل هذا جليًا في كثير من المواضع منها :

أ – ما ذكره في باب الترخيم من الفرق بين ما كان حذفه نسيًا منسيًا لا لإعلال وبين ما كان حذفه للإعلال ، وذلك بقوله : « قوله : (وقد يجعل اسمًا برأسه) هذه لغة قليلة ، ووجهها أنهم يقدرون المحذوف نسيًا منسيًا حتى كأن الاسم بني على هذه الحروف الباقية ، فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل لأن الحذف فيه لا لإعلال ، ومن لغتهم أن ما كان الحذف فيه لا لإعلال يقدر كالمعدوم بدليل قولهم : يد ، ودم ، وهن ، وغطى – وأصلها : يدي ، ودمو ، وهنو ، وغطيى – فإنهم أعربوه على ما بقي منه لما كان حذفه تخفيفًا ، ولو كان المحذوف للإعلال لم يكن كذلك بدليل قولهم : عصا ، وقاض ، في امتناع الإعراب على الصاد والضاد »[2] .

ب – ما ذكره من قلب الواو المتطرفة المضموم ما قبلها ياء . والمتطرفة المتحركة المفتوح ما قبلها ألفًا . وذلك قوله : « ... وتقول في (ثمود) : ياثمي ، لأنك لما حذفت الدال وقدرت الباقي اسمًا برأسه وجب أن يعامل معاملة قياس كلامهم ، وقياس كلامهم أنه إذا وقع آخر الاسم المتمكن واو قبلها ضمة قلبوا الضمة كسرة والواو ياء ، فوجب أن يقال : ياثمي .

وتقول في (كروان) : ياكرا – بالألف – لأنك لما حذفت الألف والنون بقي آخر الاسم واو متحركة قبلها فتحة ، وحكم أمثالها أن تقلب ألفًا ،

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٧٥٩ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٤ ، ٤٤٥ .

فوجب أن يقال : ياكرا »[1] .

جـ – ما ذكره في ترخيم (حولايا) – على لغة من لا ينتظر – من قلب الياء المتطرفة – بعد حذف الألف – الواقعة بعد ألف زائدة همزة ، وذلك قوله : « ... ولو رخمت (حولايا) لقلت : ياحولاء ، لأنك لما حذفت الألف بقي آخر الاسم ياء متطرفة بعد ألف زائدة ، فقياسها أن تقلب همزة »[2] .

د – ما ذكره في باب المثنى من كيفية تثنية المقصور والممدود[3] .

هـ – ما ذكره في باب جمع المذكر السالم من كيفية جمع المنقوص والممدود[4] .

و – ما ذكره في باب المصدر من كيفية صياغته من الثلاثي وغيره ، وذلك قوله : « قوله : (وهو من الثلاثي سماع ...) يرتقي إلى اثنين وثلاثين بناء ، وأما في غيره فيأتي قياسًا ، تقول من (أَفعَلَ) : إِفْعَالاً ، ومن (انْفَعَلَ) : إِنفِعَالاً ، ومن (افْتَعَل) : افْتِعَالاً ، ومن (اسْتَفْعَلَ) : اسْتِفْعَالاً ، وكذلك سائرها .

إلا أنك تقول من (فَعل) : تفعيلاً وفِعالاً ، ومن (تَفَعَّلَ) : تَفَعُّلاً ، ومن (فَاعَل) : مُفَاعَلةً وفِعَالاً ، ومن (فَعْلَلَ) : فَعْلَلَةً وفِعْلاَلاً ، وفَعْلاَلاً أيضًا »[5] .

ز – ما ذكره في باب اسم الفاعل من كيفية صياغته من الثلاثي وغيره[6] .

حـ – ما ذكره في باب اسم المفعول من كيفية صياغته من الثلاثي وغيره[7] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٦ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٧ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٨١٩ ، ٨٢٠ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٨٢٥ ، ٨٢٦ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٨٣٠ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٨٣٨ .

ط – ما ذكره في باب اسم التفضيل من شروط صياغته من الثلاثي وغيره[1] .

ي – ما ذكره في باب المضارع من حكم حرف المضارعة في أنه يأتي مضمومًا مع الرباعي ، ومفتوحًا مع غيره مع التعليل لذلك وبيان وجه الشذوذ في (يُهريق) و (يُسطيع)[2] .

ك – ما ذكره في باب الأمر من حكم همزة الوصل وعلة الإتيان بها بعد حذف حرف المضارعة من الثلاثي وغيره[3] .

ل – ذكره باب : الفعل الذي لم يسم فاعله ، وهو مبحث صرفي في كل قضاياه[4] .

م – ما ذكره في باب فعل التعجب من كيفية بناء صيغتيه من الثلاثي وغيره وبيانه شروط ذلك[5] .

ن – ذكره باب : نون التأكيد ، وهو مبحث صرفي في كل قضاياه[6] .

١٠– كان لابن الحاجب في شرحه اتصال وثيق بالذوق البلاغي ، يؤكده لنا حسه المرهف وقدرته الفائقة في دقة استخدام الألفاظ والتراكيب ، وقد بدأ هذا جليًا في عدة مواقف من شرحه منها :

أ – ما ذكره من موقع المقصور والمقصور عليه في بابي النفي والاستثناء و (إنما) وذلك قوله في باب الفاعل : « ... ومنها : أن يقع مفعوله بعد (إلا) أو معناها ، مثال الأول : ما ضرب زيدٌ إلا عمرا ، والثاني : إنما ضرب زيد عمرا ، لأن ما بعد (إلا) المفرغة هو المقصود بالإثبات دون ما عداه من الجنس المنفي قبله ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما ضرب زيد إلا عمرا ،

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٨٤٨ ، ٨٤٩ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٨٦٢ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٨٨٠ ، ٨٨١ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٨٩٢ ، ٨٩٥ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٩٢٥ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ١٠١٤ .

فقد نفيت جنس من وقع عليه ضرب زيد وأثبت منه (عمرا) لا غير ، فلو ذهبت تقدم وتؤخر فتقول : ما ضرب عمرا إلا زيد ، انعكس المعنى .

وكذلك إذا قلت : إنما ضرب زيد عمرا ، لأن ما يقع ثانيًا في مثل ذلك بمثابة الواقع بعد (إلا) ليحصل الغرض المقصود ، فوجب فيه ما وجب في المذكور معه (إلا) »[1] .

ب – ما ذكره من علة الإيضاح بعد الإبهام في باب المضمر بقوله : « ... فأما ضمير الشأن والقصة فإنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره قصدًا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ، ثم تفسر ، فيكون ذلك أبلغ من ذكره أولاً مفسرًا ، وصار كأنه في الحكم عائد على الحديث المتعقل في الذهن بينك وبين مخاطبك »[2] .

جـ – ما ذكره في باب أسماء الأفعال من صحة وضع الشيء وضعًا أصليًا ثم يستعمل مجازه وإن كان قليلاً[3] .

د – عرض في باب الكنايات إلى الكناية بمعناها البلاغي موضحًا أنها ليست المقصودة في هذا الباب وذلك قوله : « ... والمراد بالكنايات هاهنا : ألفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام مفسرا ، إما لا لإبهامه على المخاطب ، وإما لنسيانه .... ولا يستقيم أن تكون الكناية مرادا بها وقوع اللفظ عوضًا عن لفظ أو عن ألفاظ ... نعم قد تطلق الكنايات أيضًا على لفظ عبر به عن لفظ ليس مثله في السماجة كما يكنى بـ (هن) و (هنة) عن الفرج ، وكما يكنى بـ (الغائط) عن غيره ، وكما يكنى بـ (وطئت) عن غيره ، وليس ذلك مرادا هاهنا »[4] .

هـ – ما ذكره من جواز استعمال كل من جمعي الكثرة والقلة موضع أخيه على سبيل الاستعارة ، وذلك قوله في باب جمع التكسير : « ... وقد يستعمل

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٢٩ ، وذكر مثله أيضًا ص ٣٣٠ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٦٧٧ ، وذكر مثله أيضًا ص ٦١٠ ، ٩٣٠ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٧٤٤ .

كل واحد منهما موضع أخيه على سبيل الاستعارة كقوله تعالى : ﴿ ثلاثة قروء ﴾[1] في موضع (أقراء) وكقولك : ثلاثة رجال ، وإن لم يكن جمع قلة »[2] .

و – ما ذكره من جواز استعمال (في) موضع (على) على سبيل الاستعارة قصدا للمبالغة وذلك قوله في باب حروف الجر : « قوله : (وبمعنى على قليلاً) ومنه قوله تعالى : ﴿ ولأصلبنكم في جذوع النخل ﴾[3] وقد قيل إنها على بابها وإنما قصد المبالغة في الاستقرار فاستعمل حرف الظرفية لذلك »[4] .

١١– اهتم ابن الحاجب بذكر اللغات الجائزة في بعض الأبنية والمفردات ، منها :

أ – ما ذكره في باب الموصول من اللغات في (الذين) وذلك قوله : « والألى والذين لجماعة المذكرين . و (اللِّيون) في الرفع على بعض اللغات مثلها في (اللذان) في الرفع على غير الفصيح ، والفصيح (الذين) في الأحوال الثلاث »[5] .

ب – ما ذكره في باب الظروف من اللغات في (لدن) وذلك قوله : « ... ومنها (لَدَي) و (لَدُنْ) وقد جاء : لَدُنِ ، ولَدُنُ ، ولُدُنِ ، ولَدْ ، ولُدْ ، وَلَدْ »[6] .

جـ – ما ذكره في علة بناء (قَطْ) من أن فيها لغة ثابتة وذلك قوله : « قوله (وقَط للماضي المنفي) تقول ما رأيته قط . وإنما بنيت لأن من لغاتها (قَطّ) وهي كوضع الحروف فشبهت أختها بها »[7] .

---

(١) من الآية ٢٢٨ / البقرة .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٨٢٤ .
(٣) من الآية ٧١ / طه .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٩٤٦ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٧٢٤ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٧٨٠ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٧٨٢ .

د – ما ذكره في باب الحروف المشبهة بالفعل من اللغات في (لعل) وذلك قوله : « ... وفيها لغات : لعلَّ وعَلَّ ولعَنَّ وعَنَّ ولأنَّ وأنَّ ... »[1] .

١٢– استخدم ابن الحاجب في شرحه كثيرًا من ألفاظ المناطقة والمتكلمين وساقته طبيعته الأصولية والفقهية إلى قياس وإخضاع كثير من مسائل النحو على مسائل الأصول والفقه ، فغالبا ما كنا نراه يصطنع الأساليب في حمل المسألة النحوية على نظيرتها المنطقية أو الفلسفية أو الفقهية مع ما في ذلك من الإغراق في التأويل والتعليل وما يشوب عرض المسألة من الإبهام والغموض . ومن تلك الألفاظ والمصطلحات :

أ – الإدراك بالضرورة[2] .
ب – الحكم والمحكوم[3] .
جـ – تسميته للمسألة النحوية (القضية)[4] .
د – المنطوق والمفهوم[5] .
هـ – النسبة والمنسوب إليه[6] .
و – الجنس والنوع والفصل[7] .
ز – الدور[8] .
ح – القسمة العقلية[9] .
ط – الحد في اللغة والاصطلاح[10] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٧٧ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٦ ، ٨٤٤ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٦ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٧٥ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٥١٣ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ص ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٨٩٦ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٢١٧ ، ٥٢٧ .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٧١٥ ، ٧٢٠ .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٧١٦ .
(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٧١٥ ، ٧٢٠ .

ي – العلم الضروري[1] .

ك – الكلي والجزئي[2] .

ل – التناقض[3] .

م – الخاصة[4] .

ن – التعلق الذهني[5] .

س – المقدمة المنطقية[6] .

١٣– لم يهتم ابن الحاجب كثيرًا بما ورد في شرحه من لغات العرب ، فلم ينسبها إلى أصحابها إلا فيما ندر ، بل كان يكتفي – في غالب الأمر – بأن يقول : في لغة من يثبته[7] – في لغة من يقول[8] – في اللغة الأولى[9] . ونراه حينا ينعتها بأن يقول :

وهذه لغة رديئة[10] – في لغة قليلة[11] – لغة صحيحة[12] – في اللغة الفصيحة[13] – اللغة الكثرى[14] – اللغة القلى[15] – اللغة الفصحى[16] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٧٥٥ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٨٤٨ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٨٥١ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٨٥٧ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٨٩٦ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ١٠٠٢ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٤ .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٤٣٨ .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٧ .

(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٢ .

(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٣ ، ٥٣٤ .

(١٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥٥٣ .

(١٣) ينظر قسم التحقيق ص ٦١١ ، ٦١٨ .

(١٤) ينظر قسم التحقيق ص ٧٥٠ ، ٧٥١ .

(١٥) ينظر قسم التحقيق ص ٧٥١ .

(١٦) ينظر قسم التحقيق ص٧٩٢ .

١٤- أهمل ابن الحاجب نسبة كثير من الآراء والأقوال إلى أصحابها ، وغالباً ما كان يأتي بالقول أو الرأي على وجه من هذه الوجوه :

فمن جوز[١] . ومن حده[٢] . أو من راعي[٣] . أو من رأى[٤] . أو من زعم[٥] . أو من قال[٦] . أو من يتوهم[٧] . أو من يظن[٨] .

١٥- كان في بعض الترجيحات يكتفي بذكر لفظ يبين اختياره أو عدم اختياره للقول أو للرأي في المسألة النحوية ، ومن تلك الألفاظ :

في الأصح[٩] . أو في الأفصح[١٠] . أو الأولى[١١] أو بالاتفاق[١٢] . أو والصحيح[١٣] . أو والفصيح[١٤] . أو والمشهور[١٥] . أو المختار[١٦] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩١٦ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٢٤ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٩١٧ ، ٩٢٣ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٣٩ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٨ ، ٦٠١ ، ٧١٨ ، ٨٠٦ ، ٨١٠ ، ٨٧٤ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٧ ، ٤٩٧ ، ٥١٥ ، ٥٣٣ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٨١٧ ، ٩١٩ ، ٩٣٢ ، ٩٦٧ ، ٩٩٢ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٨٢١ ، ١٠١٠ .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٨٢٠ .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٣٤٨٨ ، ٥٠٨ ، ٥١٦ ، ٥٢٩ ، ٥٩٥ .

(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٦ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٦١٨ ، ٧٥٨ ، ٨٩٣ .

(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠١ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٢٠ ، ٣٣٧ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٤١٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٩ ، ٤٩٨ ، ٥٢٤ ، ٥٤٥ ، ٥٦٤ ، ٤٧٠ ، ٦٠٨ ، ٦١٤ ، ٦١٨ ، ٦٥٨ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٩٢ ، ٧٠١ ، ٧٠٥ ، ٧٢١ ، ٧٩٨ ، ٨٥٨ ، ٨٨٤ ، ٨٩٣ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٤ ، ١٠١٤ .

(١٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٥٤ ، ٦٠٧ ، ٦٤١ ، ٦٤٨ ، ٧٤٨ ، ٨٥١ .

(١٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٦٢ ، ٥٠٨ ، ٥١١ ، ٥٢٨ ، ٦١٠ ، ٧٠٠ ، ٩٢٠ .

(١٤) ينظر قسم التحقيق ص ٦٩٤ ، ٧٢٤ ، ٧٢٦ ، ٨١٨ ، ٨٩٣ ، ١٠١٨ .

(١٥) ينظر قسم التحقيق ص ٤٥٠ .

(١٦) ينظر قسم التحقيق ص ٣٤٥ ، ٤٦٢ ، ٦٠٠ ، ٦٩٤ .

١٦- كثيرًا ما كان ابن الحاجب يعبر عن رأيه بصيغة الجمع عند مناقشته لقضية من القضايا ، وقد تمثل هذا في مواضع عدة منها قوله :

إنا ذكرنا[١] . أو إنا عرفنا[٢] . أو إنا قاطعون[٣] . أو إنا متفقون[٤] . أو إنا نعلم[٥] . أو إنا نفهم[٦] . أو إنا نقطع[٧] . أو إنا نقول[٨] . أو عندنا[٩] . أو قلنا[١٠] . أو ونحن نعلم[١١] .

* * *

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٩ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٣ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٠ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٣١٩ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٤٩٣ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٥٨٠ .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٠ ، ٣٥١ ، ٥١٤ ، ٥٧٠ .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٦ ، ٨٢٤ .

(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٣٩٠ ، ٨٢١ .

(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٥١٤ .

الفصل الثاني

المبحث الأول

أدلة الصناعة النحوية في شرح الكافية

السماع والقياس أصلان مهمان من أصول النحو ، و « أصول النحو : أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله ، كما أن أصول الفقه : أدلة الفقه التى تنوعت عنها جملته وتفصيله »[1] .

وقد اختلف موقف البصريين والكوفيين تجاه هذين الأصلين ، فقد اتفق على « أن البصريين أصح قياسًا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيين أوسع رواية »[2] .

وقال الأندلسي في شرح المفصل[3] – فيما نقله السيوطي – : « الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين »[4] .

والذين يستطيع أن يقرره الباحث هو أن البصريين قد قعدوا القواعد التي جمعوا فيها ما استقرءوه من كلام العرب وجعلوها قوانين تتفق ونظريتهم القياسية ، وحاولوا تأويل ما خالف هذه القواعد ، وبهذا فقد أخضعوا النحو لقوالب جامدة مع أن كثيرًا مما حكموا عليه بالشذوذ أو اللحن هو مما رواه الثقات عن قبائل أو أشخاص فصحاء .

---

(١) ينظر : لمع الأدلة للأنباري ص ٨٠ .
(٢) ينظر : الاقتراح ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .
(٣) هو علم الدين قاسم بن أحمد اللورقي (ت ٦٦١) شرح المفصل في كتاب سماه (المحصل) .
(٤) ينظر : الاقتراح ص ٢٠٢ .

أما الكوفيون فكانوا يعتدون بالمثال الواحد ويعممون الظاهرة الفردية ويقيسون عليها .

أولاً : موقفه من القياس :

١ – لما كان القياس تقنينا وتنظيمًا عقليًا محضًا وله بالفقه تأثر ظاهر ، وابن الحاجب له في هذا العلم اليد الطولى – فقد اتجه به الفقه اتجاهًا قياسيًا لا يستطيع الخروج عليه إلا في الحدود التي يستساغ فيها ذلك – فلا غرو أنا نجده في شرحه قد نهج نهج البصريين في اعتدادهم بالقياس والتعويل عليه ، وقد تمثل هذا الأمر جليًا حين عرض لتعريف القياس بقوله :

أ – « قوله : (وقياسًا في مواضع) « إنما كانت هذه قياسًا لأنه قد علم فيها ضابط كلي بالاستقراء ، وعلم أنهم يحذفون معه الفعل لزومًا ، هذا معنى القياس في اللغة عندنا »[1] .

ب – قوله أيضًا : قوله : (ومنها ما وقع مثنى) « حاصله – أعني كونه مثنى – راجع إلى السماع ، لأنه خلاف القياس ، ووجوب حذف الفعل فيه قياس – فإذا وجد المثنى حكم بوجوب حذف الفعل قياسًا ، فهذا معنى القياس »[2] .

٢ – أكثر ابن الحاجب في شرحه من الاحتجاج بالقياس المستقرأ من كلام العرب فإن علم النحو – كما حده الأنباري – : « علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب »[3] وهو في هذا أيضًا ينهج منهج البصريين في كون الشواهد المستمد منها القياس يجب أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى ، وبحيث يمكن أن تستنتج منها القاعدة المطردة »[4] .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص ٣٩٦ .
(٢) ينظر : قسم التحقيق ص ٤٠٣ .
(٣) ينظر : لمع الأدلة ص ٣٠٧ .
(٤) ينظر : المدارس النحوية ص ٣٧٣ .

ومن هذه المواضع :

أ – قوله في باب غير المنصرف : « ... فإذا استعمل (أخر) من غير إضافة ومن غير (من) فقياسه أن يستعمل بالألف واللام ، فإذا استعمل بغير ألف ولام فقد عدل به عن صيغته الأصلية تحقيقًا أخذًا من هذا الاستقراء المعلوم »[1] .

ب – قوله في باب الترخيم : « ... ومن لغتهم أن ما كان الحذف فيه لا للإعلال يقدر كالمعدوم بدليل قولهم : يد ، ودم ، وهن ، وعطى – وأصلها : يدي ، ودمو ، وهنو ، وعطيى ، فإنهم أعربوه على ما بقي منه لما كان حذفه تخفيفًا ، ولو كان المحذوف للإعلال لم يكن كذلك بدليل قولهم : عصا ، وقاض ، في امتناع الإعراب على الصاد والضاد . فهذا وجه ظاهر يقوي هذه اللغة مستقرأ من لغتهم »[2] .

جـ – قوله في الباب نفسه أيضًا : « ... فعلى هذا تقول في (حارث) : يا حارُ – بالضم – لأنه كذلك يكون لو كان مستقلاً ، وتقول في (ثمود) : يا ثمي ، لأنك لما حذفت الدال وقدرت الباقي اسمًا برأسه وجب أن يعامل معاملة قياس كلامهم ، وقياس كلامهم أنه إذا وقع آخر الاسم المتمكن واو قبلها ضمة قلبوا الضمة كسرة والواو ياء ، فوجب أن يقال : يا ثمي »[3] .

د – قوله في باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير : « قوله : (ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض) . لأنها حروف لم يقع بعدها إلا الأفعال وفهم ذلك من استقراء لغتهم[4] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٩ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٥ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٦ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٧١ .

هـ – قوله في باب المستثنى : « ... ومنهم من قال : المستثنى منه وآلة الاستثناء والمستثنى جميعًا لمعنى واحد من غير تقدير الأول لمعنى ثم أخرج منه الثاني ، حتى كأن العرب وضعت للتسعة عبارتين ، إحداهما تسعة ، والأخرى عشرة إلا واحدًا .

وهو أيضًا غير مستقيم لأنا قاطعون بأن المتكلم بقوله : (له عندى عشرة إلا واحدًا) معبر بـ (العشرة) عن مدلولها الذي هو خمستان ، وبـ (إلا) عن معنى الإخراج ، وبـ (الواحد) على أنه مخرج ، ولو كان بمثابة (تسعة) لم يستقم فهم هذه المعاني المذكورة منها كما لا يستقيم أن يفهم من بعض حروف (تسعة) – عند إطلاقها على مدلولها – معنى آخر . هذا معلوم من لغة العرب في الطرفين المذكورين »[1] .

و – قوله في الموضع نفسه : « ... ثم هو باطل بإجماع النحويين على أنه إخراج ، وأيضًا فإنه لم يعهد بكلمات مركبة وضعت لمعنى تعرب في وسطها ، هذا معلوم انتفاؤه من لغة العرب[2] .

ز – قوله في الباب نفسه : « ... وقرأ ابن عامر : ﴿ **إلا قليلاً** ﴾[3] بالنصب على الاستثناء ، والأكثر البدل لأنه أظهر في قياس عوامل العربية ، فلذلك كان الأكثر عليه بخلاف الاستثناء ، فلما أمكنا كلاهما كان استعمال ما هو على قياس الأكثر في كلامهم أولى[4] .

ح – قوله في باب الإضافة : « قوله : (وما أجازه الكوفيون من : الثلاثة الأثواب – وشبهه من العدد – ضعيف) لأنهم جمعوا بين تعريفين ،

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٣ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٤ .

(٣) من الآية ٦٦ / النساء . وقرأ بالنصب أيضًا أبي وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر . ينظر : البحر المحيط ٣ / ٢٨٥ – الحجة لابن خالويه ص ١٢٤ ، ١٢٥ – تحبير التيسير ص ١٠٣ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٥٤٤ ، ٥٤٥ .

الإضافة إلى المعرفة ودخول الألف واللام في المضاف . وليس بمستقيم لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء[1] .

ط – قوله في باب النعت : « قوله : (والموصوف أخص أو مساو) ، لأنه هو المقصود بالنسبة المفيدة والصفة غير مقصودة بذلك ، ولا يليق بالقياس أن يجعل المقصود دون غير المقصود في الدلالة على الذات المرادة »[2] .

٣ – لجأ ابن الحاجب في مواضع عدة من شرحه إلى طرد القياس خوف خرم قاعدة معلومة من كلام العرب ، وقد بدا هذا واضحًا في :

أ – قوله في باب الممنوع من الصرف : « قوله : (أو تقديرًا كعُمَر وزُفَر) . إنما جعل هذا من باب التقدير لأنه ليس له قياس يستدل به على عدله ، ولو لم تمنع العرب صرفه لم يحكم فيه بعدل ، ولكنهم لما منعوه الصرف – وقد علم أنه لا يمنع إلا لعلتين ولم تكن فيه علة ظاهرة إلا العلمية – حكم بتقدير العدل فيه لإمكانه ، لأنه لو لم يقدر للزم منه خرم قاعدة معلومة من كلامهم »[3] .

ب – قوله في جهة منع (سراويل) من الصرف : « ... وجوابهم : أن مثل هذه الصيغة لم تمنع إلا إذا كان جمعًا ، وذلك معلوم باستقراء كلامهم ، وقد ثبت منعها هاهنا فوجب حملها على الجمع تقديرًا وإن كان مخالفًا للقياس مراعاة لما علم من كلامهم في هذه القاعدة »[4] .

جـ – قوله مرجحًا مذهب سيبويه في جهة منع (سراويل) : « ... والصحيح

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٩٢ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٦٣٣ ، وينظر مواضع أخرى ص : ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٠ ، ٣٧٤ ، ٤٨٢ ، ٤٨٦ ، ٦١٠ ، ٦١٣ ، ٦١٧ ، ٦٨٨ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠٦ ، ٧١١ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٥٠ ، ٧٩٤ ، ٨١٠ ، ٨٢٧ ، ٨٣٤ ، ٨٤٦ ، ٩٢٠ ، ٩٤٥ ، ٩٥٣ ، ٩٦٩ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٧ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٧٥ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٧ .

ما ذهب إليه سيبويه ، والدليل عليه أن جمع على صيغة منتهى الجموع ، فوجب الحكم بمنع الصرف فيه وإلا انخرمت القاعدة المعلومة في باب منع الصرف »[1] .

د – قوله في باب التأكيد : « ... وقد وقع في كلام الزمخشري وغيره في مثل : يا زيدُ زيدُ ، أنه بدل[2] ، وليس بمستقيم لأنه يخرم قاعدة باب التوكيد اللفظي ، لأنه لو كان بدلاً لكان (جاءني زيد زيد) بدلاً ، وأيضاً فإنه لا معنى للبدلية فيه[3] .

٥ – حدا ابن الحاجب في شرحه حذو البصريين في تخريجهم وتأويلهم ما خالف القياس ، وأمثلة ذلك كثيرة نذكر منها :

أ – قوله فيما أعرب بالحروف ملحقًا بجمع المذكر السالم : « ... وعشرون وأخواتها ليس جمعًا فيندرج في قولنا : (جمع المذكر السالم) . إذا لم نرد جمع (عشر) في : عشرين ، ولا (ثلث) ، في : ثلاثين ، وإنما هو اسم موضوع لهذا العدد المخصوص ، بخلاف (سنين) ، و (أرضين) فإنه وإن لم يكن جاريًا على القياس فإنه من باب جمع المذكر السالم ، فقد اندرج فيه وإن كان خارجًا عن القياس ، وكذلك البواقي[4] .

ب – قوله في باب النعت : « قوله : (ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الأولى وبقلة الحمقاء متأول) . هذا يرد شبهة في إضافة الموصوف إلى صفته لأنهم يقولون المسجد الجامع ، والجانب الغربي ، والصلاة الأولى ، والبقلة الحمقاء .

فإذا قالوا : مسجد الجامع ، فقد أضافوا الموصوف إلى صفته » .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٠ .
(٢) ينظر : المفصل ص ٣٨ وفيه معنى كلام الزمخشري .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٦٥٢ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٤٩ .

والجواب : أنه قد تقدم ما يمنع من ذلك ، فوجب تأويل هذه المواضع بما يستقيم به جريها على قياس لغتهم ، فيكون (مسجد الجامع) متأولاً بـ (منسجد الوقت الجامع)[1] .

جـ – قوله في باب المثنى : « قوله : (وحذفت تاء التأنيث في : خَصْيَانَ وَأَلْيَان) ، يعنى أن تاء التأنيث لا تحذف عند التثنية لأنها من جملة دليل الاسم المثنى فوجب بقاؤها كما يجب بقاء غيرها من الزوائد .

واستثنى من ذلك قولهم (خِصْيَان) و(أَلْيَانَ) تثنية (خصية) و (أَلية) وهو وإن كان مخالفًا للقياس فوجهه أنهما لما كانا على حال لا يفترقان تنزلا منزلة ما وضع وضعًا أولا »[2] .

د – قوله في باب أفعال القلوب : « ... وقد جاءت (فقدت) و (عدمت) مجراة مجرى (عَلِمْتُ) كقوله[3] :

لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعما ألاقي منهما متزحـــزح

وهو على خلاف القياس المقرر وإن كان جاريًا على القياس الأصلي »[4] .

ثانيًا : موقفه من السماع :

على الرغم مما تقدم تقريره من أن ابن الحاجب قد نهج منهج البصريين في تعويلهم على القياس في احتجاجهم للمسألة النحوية فإنا نجده في بعض المواضع يفزع إلى كلام العرب معتدًا به إذا ما اتسق مع ما يراه وإن لم يستقم مع القياس . وقد تمثل هذا الأمر في مواضع غير قليلة من شرحه منها :

أ – تعريفه للسماع في باب المفعول المطلق بقوله : « قوله : (وقد يحذف الفعل

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٦٠٣ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٨١٦ .
(٣) هو جران العود . ينظر ديوانه ص ٤٠ والحديث عنه ص ٩٠٤ من التحقيق .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٩٠٤ .

لقيام قرينة جوازًا) . ظاهر . قوله : (ووجوبًا سماعًا) . أي : طريق علمها السماع ، وحاصلها أنها مصادر كثرت في إستعمالهم فخففوها بحذف فعلها وجعلوا المصدر عوضًا عنها للكثرة ، فهي في المعنى معللة بالكثرة ، إلا أن الكثرة لما تعذر معرفة ما كثرت فيه بعينه احتيج إلى السماع إذ لا يقدر ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر »[1] .

ب – قوله أيضًا في الباب نفسه : « قوله : (ومنها ما وقع مثنى) . حاصله – أعني كونه مثنى – راجع إلى السماع لأنه خلاف القياس ... »[2] .

ج – قوله في حذف الفعل في باب المفعول به : « قوله : (ووجوبًا في أربعة مواضع الأول سماعي مثل : امرءا ونفسه ، ﴿ وائتوا خيرا لكم ﴾[3] ، وأهلاً وسهلاً) وهي مفعولات كثرت في ألسنتهم فالتزموا حذف الفعل فوازنه في المفعول به وازن : (سقيا ورعيا) في المصادر ، والعلة واحدة »[4] .

د – قوله في باب المفعول فيه في تفسيره لمعنى (المبهم من ظروف المكان) : « ... والنظر فيما هو مبهم ، فقال الأكثرون : المبهم ما كان للجهات الست ، والمعين ما سواه ، وما جاء منصوبًا بتقدير (في) من غير ذلك فهو عندهم مسموع غير قياس »[5] .

هـ – قوله في باب الحال في علة منع تقديم الحال على صاحبها الجار والمجرور : « قوله : (ولا على المجرور في الأصح) . وهو مذهب أكثر البصريين ، ووجهه أنه إذا كان مجرورًا فالحال في المعنى له وحكمه منسحب على الحال في المعنى ، فكما لا يتقدم المجرور على الجار فكذلك ما هو في حكمه ، فهذا معنى مناسب لامتناع تقديم حال المجرور ، ولم يسمع عن العرب مخالفة في الحكم ، فلا يصار إلى ما سواه

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٩٥ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٠٣ .
(٣) من الاية ١٧٠ / النساء وينظر الحديث عنها في هامش (٢) ص ٤٠٧ من التحقيق .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٠٧ ، ٤٠٨ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٤٨٥ .

بمجرد القياس »[1] .

و – قوله في باب المضمر : « قوله : (وقد جاء : لولاك وعساك إلى آخرهما) يعني أن في (لولا) و (عسى) لغة أخرى عند مجيء المضمر معهما على خلاف القياس ، فأوقعوا بعد (لولا) صورة الضمير المتصل المخفوض ، وأوقعوا بعد (عسى) صورة الضمير المتصل المنصوب ، وهذه اللغة وإن كانت مكثورة بالأخرى إلا أنها ثابتة في لغتهم وإن أنكرها بعض النحويين »[2] .

ز – قوله في باب الصفة المشبهة : « قوله : (وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع) لأنهم لم يجروا فيها على قياس يضبط بأصل كما في اسم الفاعل والمفعول ، بل أتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها »[3] .

موقفه من الوضع والعرف :

مما تجدر الإشارة إليه أن ابن الحاجب مع اعتداده بالقياس ، وأخذه حينا بما سمع عن العرف فإنه لم يغفل الوضع في أصل اللغة وإمكان الاعتداد به ، وأيضاً فإنه في بعض مسائله قد عول على العرب في تقوية أدلته ، مع تغليبه للعرف على الوضع .

فمن النماذج التي أعتد فيها بالوضع :

أ – قوله في باب المبتدأ والخبر مرجحًا مذهب الأخفش على مذهب سيبويه في القول بدخول الفاء في خبر (إن) : « ... وكل من التعليلين يستقيم وإنما النظر فيما اعتبره الواضع ، فإن ثبت دخول الفاء مع (إن) فالتعليل هو الثاني ، وإن لم يثبت بعد الاستقراء فالتعليل هو الأول .

وقد نظر فوجد دخول الفاء مع (إن) في قوله تعالى : **﴿ قل إن الموت الذي**

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٠٨ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٦٩٦ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٨٤٠ .

تفرون منه فإنه ملاقيكم ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ﴾[2] فالقول إذن ما قاله الأخفش »[3] .

ب – قوله في باب الحروف المشبهة بالفعل موجهًا قول سيبويه : « ... وقد أورد سيبويه أن بعض العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، وذاك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قد قال : هم[4] ، وإذا خرج بعض العرب عما عليه القياس واستعمال الفصحاء كان مردودًا عند أهل التحقيق .

ووجه كونه مردودًا أن قبول ما يقوله العربي إنما كان للظن بأنه على وفق ما وضعه الواضع ، فإذا جاء على خلاف القياس واستعمال الفصحاء غلب على الظن النقيض ، فزال الموجب لقبوله »[5] .

جـ – من النماذج التي احتكم فيها للعرف ما ذكره في رده على من يرى أن النفي إذا دخل على (كاد) فإن معناها في الماضي الإثبات مستشهدًا بقوله تعالى : ﴿ وما كادوا يفعلون ﴾[6] وذلك قوله : « ... وليس ما احتجوا به بشيء ، أما قوله تعالى : ﴿ وما كادوا يفعلون ﴾ فعلى معنى : أنهم ما قاربوا أن يفعلوا قبل الذبح ... ثم لا ينكر أن العرف – في مثل ذلك – جرى على نحو ذلك في المعنى ، فإذا قيل : ما كاد زيد يسافر ، فمعناه : سافر بعد أن لم يقارب ذلك ، وهو الذي غرهم حتى توهموا أنه صار للإثبات »[7] .

د – ومن النماذج التي قضى فيها بتغليب العرف على الوضع قوله في باب حروف

---

(١) من الآية ٨ / الجمعة .
(٢) من الآية ١٠ / البروج .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٧٤ . وينظر ما أثبته في المسألة من اضطراب في ص ٣٧٢ من التحقيق هامش (٣) ص ٣٧٣ .
(٤) ينظر سيبويه ١ / ٢٩٠ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٩٦٩ .
(٦) من الآية ٧١ / البقرة .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٩٢٢ .

الإيجاب : « ... تقول لمن قال (قام زيد) أو (أقام زيد ؟) : نعم ، أي : قد قام . وتقول لمن قال (لم يقم زيد) أو (ألم يقم زيد ؟) : نعم ، أي : لم يقم . هذا وضعها لغة وإن كان العرف على خلاف ذلك ، ولذا لو قال بعد قوله (أليس لي عندك كذا ؟) : نعم ، لألزمناه به تغليبًا للعرف لا أن الوضع كذلك »[1] .

موقفه من الإجماع :

إجماع العرب حجة[2] ، والمراد بالعرب : أهل البصرة والكوفة[3] . وقد أخذ ابن الحاجب بدليل الإجماع واحتكم إليه في كثير من القضايا وسأكتفي بعرض نماذج منها :

أ – قوله في باب غير المنصرف : « ... وأشكل ما يرد عليه باب (حاتم) و (ضارب) – إذا سمي به – فإنه يقال : لو صح اعتبار الصفة الأصلية بعد زوالها بالتسمية لوجب امتناع (حاتم) من الصرف للعلمية والوصفية ، وهو مصروف بالإجماع ، وإذا ثبت أن الوصفية الأصلية معتبرة مع الإسمية إجماعًا فنحن إذا نكرنا لم ننكر إلا ما انتفى فيه اعتبار الوصفية ، فلا وجه لتقديرها بعد الحكم بانتفائها »[4] .

ب – قوله في باب المفعول معه : « قوله : (المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظًا أو معنى) . قوله بعد الواو ليخرج ما وقع بعد غير الواو كالفاء وثم وغيرها . ومن قال : (مشارك لفاعل) فإنه توهم اختصاص المفعول معه بذلك لاتفاقهم على أن (عمرا) – في نحو : ضربت زيدا وعمرا – ليس منه .

ويضعفه أطباقهم على أن (زيدا) – في : حسبك وزيدا درهم – مفعول معه ، والمعنى : كفاك وزيدا درهم »[5] .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص ٩٨٨ .
(٢) ينظر : الخصائص ١ / ١٨٩ ، الاقتراح ص ٨٩ .
(٣) ينظر : الاقتراح ص ٨٨ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٣١٩ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٤٩٧ .

جـ – قوله في باب الاستثناء في رده على من زعم أن المستثنى منه وآلة الاستثناء والمستثنى جميعًا لمعنى واحد من غير تقدير الأول لمعنى ثم أخرج منه الثاني : « ... ثم هو باطل بإجماع النحويين على أنه إخراج ، وأيضًا فإنه لم يعهد بكلمات مركبة – وضعت لمعنى – تعرب في وسطها ، هذا معلوم انتفاؤه من لغة العرف »[1] .

د – قوله في باب الاستثناء أيضًا في علة امتناع البدل على اللفظ في نحو : (لا أحد فيها إلا زيد) : « ... وهذا التعليل المذكور في (لا أحد فيها إلا زيد) خير من تعليل أبي علي الفارسي[2] في أنه إنما امتنع البدل على اللفظ لأنه يؤدي إلى دخول (لا) على المعارف وهي مختصة بالنكرات . فإنه يرد عليه : (لا أحد فيها إلا رجل) وأشباهه ، فقد انتفت العلة التي ذكرها والإجماع باق على امتناع البدل على اللفظ »[3] .

موقفه من الشواهد

أولاً : القرآن الكريم :

لقد وضع ابن الحاجب القرآن الكريم على رأس المصادر التي استشهد بها واستند إليها في تقنين وتوجيه القاعدة النحوية ، وعلى الرغم من قلة الشواهد عامة التي وردت في شرح الكافية فإنا نجد الشواهد القرآنية مستدلاً بها على تأصيل القواعد والأحكام في كثير من قضايا هذا الشرح إذ بلغ مجموع ما استشهد به من الآيات الكريمة ستين ومائة آية . وهو في استشهاده لا يفرق بين قراءة متواترة وشاذة ، فإن القراءة سنة متبعة ، والقراء يلتزمون بما أنزل على النبي ﷺ وأن « أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٤ .

(٢) قال الفارسي : « ... وكذلك : لا أحد فيها إلا عبد الله ، حملت (عبد الله) على موضع (لا) مع (أحد) لأن الموضع رفع بالابتداء . ولم يجز الحمل على اللفظ لأن (لا) لا تعمل في المعارف ، إنما تعمل في الأسماء الشائعة » . ا هـ الإيضاح العضدي ص ٢٠٦ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٥٥٣ مع الهامش رقم (٨) .

في الأثر والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها »[1] .

ابن الحاجب والقراءات :

بدأ ابن الحاجب حياته العلمية بدراسة القراءات ، فكانت سبيله إلى دراسة علوم العربية ، ثم غلب عليه النحو حتى عرف به وشاع ذكره بين الدارسين نحويًا بارعًا وفقيهًا مبرزًا ، وقد ترك لنا في هذين الميدانين مصنفات لاقت من الذيوع والانتشار حظًا عظيمًا ، ولكنا لم نعرف له مؤلفًا في القراءات سوى ما ذكره الجاربردي[2] (ت ٧٤٦ هـ) من أن له شرحًا على كتاب (الهادي) . ولكنا لم نجد كتب القراءات قد نقلت عنه شيئًا .

غير أن كتب الطبقات قد أجمعت على أن ابن الحاجب من علماء القراءة وأنه أخذها عن أساطين القراء في عصره ، وأيضًا فإن ما ذكره ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) في كتبه (النشر – تقريب النشر[3] – منجد المقرئين) عن ابن الحاجب في معرض حديثه عن القراءة وتواترها ورأيه في ذلك ، كذا ما ذكره السفاقسي[4] ليدل دلالة قاطعة على علمه بالقراءة وماله من مكانة بين القراء .

هذا .. وقد ذهب أغلب الأئمة إلى أنه لابد من حصول التواتر ، أي : نقل جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب عن جماعة كذلك من أول السند إلى منتهاه إلى الرسول ﷺ « وهذا فالقرآن عندهم هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواترًا ، فالتواتر جزء من الحد فلا تتصور ماهية القرآن إلا به »[5] .

وقد اعترض ابن الحاجب على هذه العبارة حيث يرى أنها غير سديدة لأن وجود

---

(١) النشر في القراءات العشر ١ / ١٠ ، ١١ .

(٢) ذكره الجاربردي في شرحه للشافية ص ٤٢ – ٤٤ ولعله شرح الهادي في القراءات السبع لمحمد ابن سفيان القيرواني (ت ٤١٥ هـ) .

(٣) ينظر تقريب النشر ص ٣٤ .

(٤) ينظر غيث النفع في القراءات السبع ص ٤٩ .

(٥) ينظر : المنتهى لابن الحاجب ص ٣٣ ، القراءات الشاذة ص ٥ .

المصحف ونقله فرع تصور القرآن[1] . ولكنا نجده قد صرح به هو وجماعة منهم ابن عبد البر وابن عطية وابن تيمية والنووي والأذرعي والسبكي والزركشي وغيرهم[2] .

وقال : « ما نقل آحادًا فليس بقرآن ، لأن القرآن مما تتوفر الدواعي على نقل تفاصيله متواترًا لما تضمنه من الإعجاز وأنه أصل جميع الأحكام ، فما لم ينقل متواترًا قطع بأنه ليس بقرآن ... »[3] .

ويدل على التزامه بالتواتر ورفضه الاعتقاد بأن القراءات السبع آحاد أن ذهب إلى القول بوجوب رفع (امرأتك) – من قوله تعالى : ﴿ **فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك** ﴾[4] – على البدلية لأنه أظهر في قياس عوامل العربية ، أما القول بإمكان النصب والرفع فإنما يقع فيه من يعتقد أن القراءات السبع آحاد يجوز أن يكون بعضها خطأ فلا يبالي في حمل القراءتين على ما يتناقضان به .

يقول : « وقرأ ابن عامر ﴿ **إلا قليلاً** ﴾[5] بالنصب على الاستثناء ، والأكثر البدل لأنه أظهر في قياس عوامل العربية ، فلذلك كان الأكثر عليه بخلاف الاستثناء ، فلما أمكن كلاهما كان استعمال ما هو على قياس الأكثر في كلامهم أولى » .

وقد قرىء قوله تعالى : ﴿ **ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك** ﴾ بالرفع والنصب[7] ، وأكثر القراء على النصب ، فحمل بعضهم النصب على الاستثناء من قوله تعالى : ﴿ **فأسر بأهلك** ﴾ ، والرفع على البدل من قوله تعالى : ﴿ **ولا يلتفت منكم أحد** ﴾ فرارًا من أن تحمل قراءة الأكثر على غير البدل ، وقد ظن أنه أتى

---

(١) ينظر : المنتهى لابن الحاجب ص ٣٣ .
(٢) ينظر : القراءات الشاذة ص ٥ ، ٦ .
(٣) المصدر السابق ص ٣٣ .
(٤) من الآية ٨١ / هود .
(٥) من الآية ٦٦ / النساء .
(٧) الرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، والنصب قراءة باقي السبعة .
وينظر في توجيه هذه القراءة هامش (٢) ص ٥٤٥ من التحقيق .

بما يخلص من ذلك . وهو غلط لأن القصة واحدة ، فإذا استثنى من قوله تعالى : ﴿ **فأسر بأهلك** ﴾ كان غير مسري بامرأته .

وإذا أبدل من قوله تعالى : ﴿ **ولا يلتفت منكم أحد** ﴾ كان مسريًا بها ، فيؤدي ذلك إلى أن يكون مسريًا بها وغير مسري بها ، وهو باطل .

وإنما يقع في مثل ذلك من يعتقد أن القراءات السبع آحاد يجوز أن يكون بعضها خطأ فلا يبالي في حمل القراءتين على ما يتناقضان به[1] .

فأما من يعتقد الصحة في جميعها فبعيد عن مثل ذلك »[2] .

غير أن ابن الحاجب قد ذهب بعد ذلك في (مختصر المنتهى الأصولي) إلى أن « القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوها »[3] أي في الفرش دون الأصول ، وقد أورد هذا القول الجزري في كتابيه (تقريب النشر)[4] و (منجد المقرئين)[5] ورد عليه بقوله : « ... أما من قال بتواتر الفرش دون الأصول فابن الحاجب قال في مختصر الأصول له : القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه ، فزعم أن المد والإمالة وما أشبه ذلك من الأصول كالإدغام ، وترقيق الراءات وتفخيم اللامات ونقل الحركة وتسهيل الهمزة من قبيل الأداء وأنه غير متواتر .

وهذا قول غير صحيح كما سنبينه ... »[6] .

ومذهب ابن الحاجب أن ما زاد على السبع يعتبر شاذًا – هذا ما نقله عنه قاضي القضاة أبو نصر عبد الوهاب السبكي في كتابه (جمع الجوامع في الأصول) وصححه

---

(١) هذا رد على الزمخشري في توجيهه للقراءتين ، ينظر ما أثبته في هامش (٥) ص ٥٤٥ من قسم التحقيق .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ .

(٣) ينظر مختصر المنتهى لابن الحاجب ص ٤٩ ، ٥٠ .

(٤) ينظر تقريب النشر ص ٣٤ .

(٥) ينظر منجد المقرئين ص ٥٧ .

(٦) ينظر تقريب النشر ص ٣٤ .

بأن ما وراء العشر هو الشاذ – وقد صرح به ابن الحاجب في كتابه (منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل) بقوله : « مسألة : القراءات السبع متواترة لنا ، لو لم تكن متواترة لكان بعض القرآن غير متواتر كـ (ملك) و (مالك) ونحوهما ، وتخصيص أحدهما تحكم باطل لاستوائهما »[1] .

والشاذ عند ابن الحاجب لا يجوز العمل به قال : « مسألة : لا يجوز العمل بالشاذ ... »[2] .

ثم نقل ابن الجزري موقف ابن الحاجب من القراءة الشاذة مفصلاً بقوله : « لا يجوز أن يقرأ بالقراءة الشاذة في صلاة ولا غيرها عالمًا كان بالعربية أو جاهلاً ، وإذا قرأ بها قارىء فإن كان جاهلاً بالتحريم عرف به وأمر بتركها ، وإن كان عالمًا أدب ... وإلى مثل هذا ذهب أبو الحسن السبكي في إجازته القراءة بالقراءات السبع في الصلاة وغيرها وتحريمه ما عداها »[3] .

ابن الحاجب بين القراءة واللغة :

نقل السفاقسي عن ابن الحاجب موقفه من القراء والنحويين فقال : « قال ما معناه : إذا اختلف النحويون والقراء كان المصير إلى القراء أولى لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط ، ولأن القراءة ثبتت تواترا ، وما نقله النحويون فآحاد ، ثم لو سلم أن ذلك ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر ، فالرجوع إليهم أولى ، وأيضًا فلا ينعقد إجماع النحويين بدونهم لأنهم شاركوهم في نقل اللغة وكثير منهم من النحويين »[4] .

ومما يدل لابن الحاجب على ذلك أنه قبل قراءة نافع في (محياي) – بإسكان الياء – وإن كانت ضعيفة عند النحويين لالتقاء الساكنين ، ثم ذهب في تأويل هذه

---

(١) ينظر المنتهى ص ٣٤ .
(٢) المصدر السابق ص ٣٤ .
(٣) ينظر : النشر ١ / ٤ .
(٤) ينظر : غيث النفع في القراءات السبع ص ٤٩ .

القراءة إلى أن الألف مد يقوم مقام الحركة ، أو لنية الوقف .

يقول : « ... وقد جاء الإسكان عليها مع الألف ، إما لكون الألف مدًا يقوم مقام الحركة فيختص بها وإما لنية الوقف ، وهو في قراءة نافع في قوله تعالى : ﴿ ومحياي ومماتي ﴾[1] وهو عند النحويين ضعيف »[2] .

– هذا .. ومن مظاهر تمسك ابن الحاجب بالقراءة السبعية أنه عندما يطلق لفظ (القراء) فإنه يعني : القراء السبعة ، يدل له قوله في باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير : « قوله : ﴿ والزانية والزاني فاجلدوا ﴾[3] ظاهره أنه من هذا الباب لأنه اسم بعده فعل مسلط على ما يتعلق بضميره لو سلط عليه لنصبه ، ولكن لما اتفق القراء على الرفع أرشد ذلك إلى أن المقصود غير الظاهر »[4] .

وهو إن لم يحمل على اتفاق القراء السبعة ينتقض بما ذكره أبو حيان من أن كُلًّا من عيسى الثقفي ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو جعفر وشيبة وأبو السمال ورويس قد قرأوا ﴿ الزانيةَ والزانيَ ﴾ بنصبهما على الاشتغال[5] .

وأيضًا فإن ابن الحاجب قد صرح في شرح الوافية بأن الرفع قراءة السبعة فقال : « ... أجمع القراء السبعة على الرفع في قوله : ﴿ الزانية والزاني ﴾ ولا يجمع القراء على خلاف المختار »[6] .

– أيضًا فإنه كان ينص في ذكر القراءة على أنها في غير السبعة ، يقول في ضمير الفصل : « قوله : (وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره) هذا واضح ، فيكون قد أخبر عن الاسم الأول بالجملة الابتدائية – وهو الضمير وما نسب إليه – فيقول :

---

(١) من الآية ١٦٢ / الأنعام . وينظر هامش (٥) ص ٦١٤ من التحقيق .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٦١٤ .
(٣) من الآية ٢ / النور وينظر هامش (٣) ص ٤٧٤ من التحقيق .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٧٤ .
(٥) ينظر : البحر المحيط ٦ / ٤٢٧ .
(٦) ينظر : شرح الوافية لابن الحاجب ١ / ١٨٨ .

كان زيد هو المنطلقُ ، وعليه ما نقل في غير السبعة : ﴿ **ولكن كانوا هم الظالمون** ﴾[1] وشبهه »[2] .

وقوله في بابه نصب المضارع إن (إذن) إذا سبقت بالواو أو الفا جاز فيها الوجهان ، يقول : « ... فإن كان قبلها واو أو فاء فالوجهان ، إلا أن الإلغاء أكثر لحصول الاعتماد وبه جاء القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ **وإذن لا يلبثون** ﴾[3] ، و ﴿ **فإذن لا يؤتون** ﴾[4] ، وقد جاء ﴿ **وإذن لا يلبثوا** ﴾ في غير السبعة[5] ، ووجهه أن الفعل مستقل مع فاعله من غير نظر إلى حرف العطف المعتمد »[6] .

— ربما رد ابن الحاجب قراءة سبعية لمجيئها على خلاف القياس ، وهذا يناقض قوله بتواتر القراءات السبع ، وهو دليل يقوي أنه سلك مسلك البصريين في تأويلهم أي قراءة تتعارض مع القياس . يدل لذلك قوله في باب الاستثناء : « ... وقرأ ابن عامر : ﴿ **إلا قليلاً** ﴾[7] ، بالنصب على الاستثناء ، والأكثر البدل لأنه أظهر في قياس عوامل العربية ، فلذلك كان الأكثر عليه بخلاف الاستثناء ، فلما أمكن كلاهما كان استعمال ما هو على قياس الأكثر في كلامهم أولى »[8] .

---

(١) من الآية ٧٦ / الزخرف ، والرفع قراءة عبد الله وأبي زيد النحويين ، وقد ذكر أبو عمرو الجرمي أن لغة تميم جعل ما هو فصل — عند غيرهم — مبتدأ ويرفعون ما بعده على الخبر .
ينظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٣٧ — البحر المحيط ٨ / ٢٧ ، الهامش رقم (٦) ص ٧٠٩ من قسم التحقيق .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٧٠٩ .

(٣) من الآية ٧٦ / الإسراء .

(٤) من الآية ٥٣ / النساء .

(٥) وهي هكذا في مصحف ابن مسعود على ما ذكره المبرد .
ينظر : المقتضب ٢ / ١٢ — معاني الفراء ١ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ — الكشف لمكي ١ / ١٩٤ . الهامش رقم (٦) و (٧) ص ٨٦٩ من قسم التحقيق .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٨٦٩ .

(٧) من الآية ٦٦ / النساء وهي أيضًا قراءة أبي وابن أبي إسحق وعيسى بن عمر . ينظر البحر المحيط ٣ / ٢٨٥ — وقد فصلت القول فيها في هامش ص ٥٤٤ .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٥٤٤ ، ٥٤٥ .

– استشهد ابن الحاجب بالقراءة الشاذة حين ذهب إلى أن (قبلُ) و (بعدُ) يعربان إذا لم ينو ما أضيفا إليه ، فقال : « ... وإنما بنيت لاحتياجها إلى ذلك المنوي كاحتياج الحرف إلى غيره ، ولذلك لا تبنى إلا إذا نوى ، وإن لم ينو كانت كالمستقلة فتعرب كقوله[1] :

فساغ لي الشراب وكنت قبلا ....

وفي القراءة الشاذة : ﴿ **من قبل ومن بعد** ﴾[2] »[3] .

وقوله أيضا في باب جزم المضارع عند معرض حديثه عن لام الأمر : « ... وتختص بما ليس للمخاطب الفاعل ، لأن المخاطب الفاعل خُصَّ بصيغة الأمر على ما سيأتي ، وقد جاءت داخلة على المخاطب الفاعل قليلا ومنه قراءة شاذة في قوله تعالى : ﴿ **فبذلك فلتفرحوا** ﴾[4] »[5] .

– كان ابن الحاجب ينسب القراءة – أحيانًا – إلى صاحبها ، وقد تمثل هذا في عدة قراءات هي :

أ – قوله في باب الفاعل : « ... ومن قوله تعالى : ﴿ **يُسَبِّحُ له فيها بالغدو والآصال رجال** ﴾[6] في قراءة ابن عامر وأبي بكر بن عياش ، بفتح الباء »[7] .

ب – ما ذكره من قراءة ابن عامر في قوله تعالى : ﴿ **ما فعلوه إلا قليلاً** ﴾ بالنصب[8] .

---

(١) هو عبد الله بن يعرب بن معاوية ، وقيل : هو يزيد بن الصعق . وينظر هامش ٧٧٠ من قسم التحقيق وفيه الحديث عن الشاهد .

(٢) من الآية ٤ / الروم . وينظر ما أثبته فيها في هامش ٧٣٦ ، ٧٧٠ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٧٧٠ .

(٤) من الآية ٥٨ / يونس . وينظر هامش (٩) ص٨٨٩ من التحقيق .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٨٨٩ .

(٦) من الآيتين ٣٦ ، ٣٧ / النور .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٣٣٢ مع الهامش رقم (٧) و (٨) و (٩) من الصفحة نفسها

(٨) تقدم ذكرها في أكثر من موضع وينظر ص ٥٤٤ ، ٥٤٥ من التحقيق .

جـ – ما ذكره من قراءة نافع في قوله تعالى : ﴿ **ومحياي** ﴾ بإسكان الياء[1] .

د – قوله في باب الأسماء الموصولة : « ... وعلى كلا الوجهين جاء قوله تعالى : ﴿ **ويسألونك ماذا ينفقون ، قل العفو** ﴾[2] قرأ أبو عمرو بالرفع وقرأ الباقون بالنصب »[3] .

هـ – قوله في باب جوازم المضارع : « ... وأما المضارع المثبت فإن جعلته خبرًا لمبتدأ محذوف تعذر تأثير حرف الشرط فيه فيتعين دخول الفاء فيه ، وليس بالكثير لما يلزم من الإضمار من غير حاجة ، ومنه قراءة حمزة : ﴿ **إن تضل إحداهما فتذكرُ إحداهما الأخرى** ﴾[4] وهو قليل »[5] .

و – قوله في باب حروف التنبيه : « ... فمثال (ألا) قولهم : ألا إن زيدا منطلق ، وألا قام زيد ، قال الله تعالى : ﴿ **ألا يا اسجدوا لله** ﴾[6] في قراءة الكسائي »[7] .

– كثيرا ما كان ابن الحاجب يورد القراءة دون أن يعين صاحبها بل يكتفي بقوله : على القراءتين[8] ، أو : قرىء بهما جميعا[9] ، أو : على المختار[10] ، أو : فيمن قرأ بالفتح[11] .

---

(١) تقدم ذكرها . وينظر ص ٦١٤ من التحقيق .
(٢) من الآية ٢١٩ / البقرة . وينظر ما أثبته في هامش (١٣) و (١٤) ص ٧٣٩ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٧٣٩ .
(٤) من الآية ٢٨٢ / البقرة . وقراءة حمزة بكسر همزة (إن) ورفع (تذكر) مع تشديد الكاف . وينظر ما ذكرته في هذه القراءة في هامش (٢) ص ٨٨٥ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٨٨٤ ، ٨٨٥ .
(٦) من الآية ٢٥ / النمل . وقرأ بها مع الكسائي ابن عباس وأبو جعفر والزهري ، والسلمي وحميد ورويس . وينظر هامش (٣) ص ٤٥٨ وهامش (٣) ص ٩٨٥ من التحقيق .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٩٨٥ .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٦٤٦ ، ٧٨٣ ، ٨٦٧ .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٧٢٦ ، ٨٨٠ .
(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٩٧٤ . (١١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٧٧ .

- كما أنه في كثير من المواضع لم يصرح بوجه القراءة أو صاحبها .[1] .

ثانيًا : الحديث الشريف :

درج قدامى النحاة على عدم الاستدلال بالحديث اعتمادًا على أنه قد روي في كثير من الحالات بالمعنى ، فكان ذلك حجة تبيح تركه وعدم الاستدلال به ، وظل هذا الأمر على ذلك قرونًا لا نكاد نجد في كتب الأقدمين غير حديث أو حديثين أو غير ذلك مما لا يتناسب وضخامة مؤلفاتهم . حتى جاء ابن مالك فوضعه في الموضع المناسب بين أدلة الاستشهاد ، فكثر الاستدلال به والتعويل عليه ، وهذه مسألة طال بها الحديث بين الدارسين قديمًا وحديثًا .

والذي أستطيع أن أقرره في هذا المقام هو أن ابن الحاجب قد نهج منهج الأقدمين في ندرة الاستشهاد بالحديث ، فجاء شرح الكافية - موضوع البحث - خاليًا من الاستشهاد به ، وجاء شرح الوافية له متضمنًا خمسة أحاديث لا غير[2] .

ويبدوا لي أن لابن الحاجب في هذه المسألة وجهين ، إحداهما أنه عندما صنف شرح الكافية كان ما يزال ضمن من لا يستشهدون بالحديث فقد صنفه - كما ذكرت سابقًا[3] - قبل سنة سبع عشرة وستمائة .

والأخرى أنه ربما عدل عن هذه الوجهة فاستشهد به في أخريات أيامه حيث صنف شرح الوافية ما بين ثلاث وثلاثين وستمائة وثمان وثلاثين وستمائة أثناء إقامته بمدينة (الكرك) نزولًا على رغبة صاحبها الملك الناصر[4] قبل عودته إلى القاهرة[5] .

غير أنه في شرح الكافية قد استشهد ببعض الأثر عن الصحابة رضوان الله عليهم

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٦٩ ، ٤٧٣ ، ٧١٣ ، ٨٦٧ ، ٩٦٨ .
(٢) ينظر شرح الوافية ١ / ٤١ ، ٢٠ / ٣٢٣ ، ٣٩٥ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٥٢٢ .
(٣) ينظر ص ٦٠ من قسم الدراسة .
(٤) ينظر شرح الوافية ١ / ٢ من التحقيق .
(٥) ينظر ص ١٩ ، ٢٠ من قسم الدراسة .

فمن ذلك :

أ – استشهاده بقول السيدة عائشة رضي الله عنها : « لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وليس لنا طعام إلا الأسودان »[1] .

ب – استشهاده بقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه : « لا ها الله إذن لا تعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن دين الله فيعطيك سلبه »[2] .

جـ – استشهاده بقول ابن الزبير رضي الله عنه : « إنَّ وصاحبها » لمن قال له : « لعن الله ناقة حملتني إليك »[3] .

د – استشهاده بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه »[4] .

ثالثا : الشواهد الشعرية :

– استشهد ابن الحاجب بشعر شعراء الطبقة الأولى أمثال : امرىء القيس والنابغة الذبياني والأعشى وعدي بن زيد العبادي وبشر بن أبي حازم والحطيئة .

كما استشهد بشعر شعراء الطبقة الثانية أمثال : لبيد والنابغة الجعدي والفرزدق ابن تولب والعباس بن مرداس والعجاج وقيس بن الخطيم .

وأيضًا بشعر شعراء الطبقة الثالثة أمثال : جرير والفرزدق وذي الرمة والأخطل ورؤبة .

– بلغت الشواهد الشعرية في شرح الكافية اثنين وسبعين شاهدًا[5] ، وهي قليلة بالنسبة لما تضمنه الكتاب من أحكام كان أكثرها في حاجة إلى شواهد تؤيد أو تنقض ما تساق لأجله .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٠٣ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٩٥٥ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٩٨٩ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ١٠٠٢ .
(٥) ينظر فهرس الشواهد الشعرية .

– كان ابن الحاجب يستشهد أحيانًا بكلمة من البيت أو بكلمتين أو بصدر الشاهد أو عجزه . كما أنه لم يهتم بنسبة الشواهد إلى قائليها إلا ما ندر .

رابعًا : الأمثال ومأثور الكلام :

اهتم ابن الحاجب بالتعويل على كلام العرب الفصحاء ممن يوثق بهم ويطمأن إليهم ، فقد أورد في شرح الكافية عدد غير قليل من الأمثال العربية الفحة ، وما أُثِرَ عن فصحاء البادية ، وهي في مجموعها شائعة في كتب قدامى النحاة[1] .

* * *

(١) ينظر فهرس الأمثال ومأثور الكلام .

المبحث الثاني

أصول نحوية في شرح الكافية

إن الناظر في شرح الكافية لابن الحاجب ليلمس دون جهد أو عناء أن النحو فيه يسير وفق قواعد وقوانين معينة من شأنها أن تجعله أكثر دقة وأبعد عن التناقض ، وأن هذه الأصول تبدو واضحة جلية في كل مسألة من مسائله ، فمن تلك القوانين والأصول ما جاء من قوله :

١ – الكلمة والكلام حقيقتان مختلفتان :

يقول في حد الكلمة : « قوله : (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد) قوله (لفظ) يشمل الكلمة وغيرها لأنه لم يتلفظ به سواء وضع لمعنى أولا . وقوله (وضع لمعنى) يخرج عن المهملات لأنها لِمَ توضع لمعنى . وقوله (مفرد) احتراز من مثل : قام زيد ، وشبهه ، فإنه لفظ وضع لمعنى ولكنه مركب ، وهو نسبة القيام إلى زيد ، فلولا إخراجه لدخل الكلام في حد الكلمة وهما حقيقتان مختلفتان »[1] .

٢ – الأقسام الصحيحة إنما تنفصل باعتبار ما تتميز به عن أخواتها :

يقول في أقسام الكلمة : « قوله : (وهي اسم وفعل وحرف ...) يعني أن أنواعها ثلاثة ، والدليل على انحصار ذلك فيها أنها إما أن تدل على معنى في نفسها أولا ، الثاني الحرف ، والأول – وهو ما يدل على معنى في نفسه – إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا ، فإن لم يقترن فهو الاسم ، وإن اقترن فهو الفعل ، فقد علم بذلك الحصر أن أنواعها لا تخرج عن ثلاثة .

قوله : (وقد علم بذلك حد كل واحد منها) لأن الأقسام الصحيحة إنما تنفصل

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢١٥ .

باعتبار ما تتميز به عن أخواتها ، وذلك يصلح أن يكون فصلاً »[1] .

٣ – لا أثر لما يعرض على غير قياس :

يقول في استدلاله على أن (ضاربا) داخل في حد الاسم لأن دلالة الزمان فيه عارضة : « ... والجواب على ذلك أن (ضاربا) موضوع لمعنى من غير زمان في أصل وضعه ، وإنما عرضت فيه دلالة الزمان في بعض مواقعه بدليل قولك : زيد ضارب ، ولا دلالة لضارب على الزمان البتة ، ولو كان موضوعًا لم ينفك عنه كما لم ينفك الفعل عن الدلالة على الزمان لما كان في أصل وضعه دالاً على الزمان ، فإذا ثبت أن وضعه – في الأصل – لمعنى من غير زمان فقد دخل في حد الاسم ولا أثر لما عرض فيه على غير قياس ، ألا ترى أن قولك : إن قام زيد قمت ، نحكم عليه بكونه فعلاً ماضيًا لما كان ذلك وضعه في الأصل وإن كان المعنى في هذا المحل الاستقبال ، وذلك عارض فيه لقرينة دخول الشرط ، وكذلك قولك : لم يضرب ، على العكس .

فقد ثبت أن (ضاربا) داخل في حد الاسم وإن صحت فيه دلالة على الزمان فعارضة »[2] .

٤ – الأفعال لا تقع إلا محكومًا بها لا محكومًا عليها :

يقول في علة اختصاص الاسم باللام المعرفة : « ... وإنما اختص الاسم بذلك لأن التعريف منها حصل بجعل المحكوم عليه معينًا عند المخاطب والأفعال لا تقع محكومًا عليها فلم تحتج إلى تعريف ، أو لأن الأفعال لا تقع إلا محكومًا بها ، والأحكام لا تصح أن تكون إلا نكرات في المعنى ، فلم تقبل تعريفًا »[3] .

ويقول أيضًا في علة اختصاص الاسم بالإضافة : « ... وإنما لم تقع الأفعال

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢١٦ ، ٢١٧ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣١ .

مضافًا إليها لأن المضاف إليه – في المعنى – محكوم عليه ، والأفعال لا تقع محكومًا عليها »[1] .

٥ – لا يجوز حد الشيء بما هو أكثر التباسًا منه :

يقول في ترجيح رأيه في حد المعرب على رأي جمهور النحويين : « ... وهذا أولى من حد المعرب بأنه الذي يختلف آخره باختلاف العوامل ، فإنه وإن كان كذلك إلا أنه حد الشيء بما هو أكثر التباسًا منه ، وذلك أن الغرض من تعريف المعرب ليعرف كونه يختلف آخره ، فلا يليق أن يحد بالشيء الذي الغرض من معرفته معرفته وما هو إلا كمن يحد الفاعل بأنه المرفوع بالفعل ، فإن الغرض من حد الفاعل أن يعرف ليرتفع ، فلا يليق حده بالرفع »[2] .

٦ – الأسماء تطرأ عليها معان مختلفة بالتركيب :

يقول معللاً لوضع الإعراب في الأسماء : « قوله : (ليدل على المعاني المعتورة عليه إلى آخره) تنبيه على علة وضع الإعراب في الأسماء ، ... لأن الأسماء تطرأ عليها معان مختلفة بالتركيب ، فلو غيروا الصيغ لأدى إلى كثرتها ، وإن أبقوها من غير تغيير أصلاً أدى إلى التباس معانيها ، فأبقوا الصيغة على حالها وغيروا أواخرها ... »[3] .

٧ – الإضافة إلى المضمر لا توجب بناء :

يقول فيما أعرب تقديرًا : « ... وقد زعم بعضهم أن باب (غلامي) مبني ، وهو وهم لأن الإضافة إلى المضمر لا توجب بناء بدليل : غلامك ، وغلامه ، فلا وجه لجعله مبنيًا مع صحة كونه معربًا »[4] .

٨ – العلل كلها فرعية :

يقول في باب غير المنصرف : « قوله : (وحكمه أن لا يدخله كسر ولا

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٢ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٤ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٤ ، ٢٥٦ .

تنوين) لشبهه بالفعل ، وشبهه به لكونه فرعًا من جهتين ؛ لأن العلل كلها فرعية ، فالعدل فرع عن المعدول عنه ، والوصف فرع عن الموصوف ، والتأنيث فرع عن التذكير ، والتعريف فرع عن التنكير ، والعجمة فرع عن العربية لأنها دخيلة في كلامهم ، والجمع فرع عن الإفراد ، والتركيب كذلك ، والألف والنون المزيدتان فرع عن المزيد عليه ، ووزن الفعل فرع عن وزن الاسم »[1] .

٩ – ما كان مستغنيًا فهو أصل :

يقول في الموضع نفسه في وجهي شبه الفعل بالاسم : « ... وإذا ثبتت أنها فروع وحصل في الاسم اثنان منها صار بهما فرعًا من جهتين ، فيشبه الفعل الذي هو فرع عن الاسم من جهتين :

إحداهما : أن الاسم مستغن عنه وهو غير مستغن ، وما كان مستغنيًا فهو أصل ... »[2] .

١٠ – المشتق فرع عن المشتق منه :

يقول في الموضع نفسه : « ... والثانية : أن الفعل مشتق من الاسم – على المذهب الصحيح[3] – والمشتق فرع عن المشتق منه ، فلما أشبه الفعل قطع عما ليس في الفعل وهو الجر والتنوين »[4] .

١١ – الضرورة تجيز رد الشيء إلى أصله :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (ويجوز صرفه للضرورة أو للتناسب) لما الضرورة فلأنها تجيز رد الشيء إلى أصله ، وأصل الأسماء الصرف »[5] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٩ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ .
(٣) هو مذهب البصريين وينظر هامش (٤) ص ٢٦٠ من قسم التحقيق .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٠ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٠ .

١٢ – مراعاة التناسب أولى :

يقول في الباب أيضًا : « قوله : (أو التناسب) في قوله تعالى : ﴿ **سلاسلًا وأغلالاً وسعيرًا** ﴾[١] ، وقوله تعالى : ﴿ **قواريرًا قواريرًا** ﴾[٢] ، فأما قوله تعالى : سلاسلا ، فلأنه لما انضم إلى الاسم أسماء منصرفة حسن أن يرد بها إلى أصله مراعاة للتناسب .

وأما قوله تعالى : ﴿ **قواريرًا** ﴾ ، ونحوه فلأنه رأس آية ، ورؤوس الآي في أخواتها بالألف ، فحسن صرفه ليوقف عليه بالألف فتناسب رؤوس الآي »[٣] .

١٣ – النادر لا إعتداد به :

يقول في الباب نفسه في رده على من زعم مجيء (أفعل) في الواحد : « ... وأجاب بعضهم بأنه قد جاء (أفعل) في الواحد بتاء التأنيث كـ (أُبْلَمَة) – في لغة رديئة لأن الفصيح (أُبُلَمَة) بالضم – وتاء التأنيث لا يعتد بها لأنها زائدة على البنية ، فقد صح مجيء (أفعل) في الواحد . وهذا فاسد لأنه – أولاً – لغة رديئة ، وثانيًا : نادر ، والنادر لا اعتداد به »[٤] .

١٤ – لا أثر للشرط عند فقدان السبب :

يقول في الباب نفسه معللًا لجهة صرف (سراويل) – على رأي –: « ... وإذا صرف فلا إشكال على ما ذكرناه لأنا قلنا (الجمع المانع شرطه صيغة منتهى الجموع) وقد فقد هاهنا كونه جمعًا ، فلا أثر للشرط عن فقدان السبب »[٥] .

١٥ – إنما يكون الشيء عوضًا عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره :

يقول في الباب نفسه موجهًا قول سيبويه في تنوين نحو (جوار): « ... فإن

---

(١) من الآية ٤ / الإنسان .
(٢) من الآية ١٥ ، ١٦ / الإنسان .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦١ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٢ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٧ مع الهامش رقم (٨) ص ٢٩٦ .

قيل : ما هذا التنوين على مذهب سيبويه ؟ قيل : هو عنده تنوين عوض عن الياء المحذوفة[1] .

والأولى أن يقال : عن إعلال الياء بالسكون لأن حذف الياء إنما كان بسبب وجود التنوين ، فكيف صح أن يكون عوضًا عنها ولم تحذف إلا بعد وجوده ؟

وإنما يكون الشيء عوضًا عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره ، فوجب أن يقال : إنه عوض عن الإعلال ، لأن الإعلال ثابت قبل مجيء التنوين ، فلما جاء التنوين بعد ثبوت الإعلال اجتمع ساكنان ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين »[2] .

١٦ – منع الصرف فرع على الإعراب :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (التركيب شرطه العلمية وأن لا يكون بإضافة ولا إسناد) احترز بقوله : (وأن لا يكون بإضافة) من مثل : غلام زيد – إذا كان علمًا – لأن الإضافة تدخل الممتنع من الصرف في حكم المنصرف ولا أثر للمانع معها على ما سيأتي .

وبقوله : (ولا إسناد) احتراز من مثل : تأبط شرا ، لأنه لا يستقيم فيه إعراب ، ومنع الصرف فرع على الإعراب ، فإذا امتنع الإعراب من أصله امتنع ذلك »[3] .

١٧ – الجمع بين المفسِّر والمفسَّر مكروه :

يقول في باب الفاعل : « قوله : (ووجوبًا في مثل قوله تعالى : ﴿ **وإن أحد من المشركين استجارك فأجره** ﴾[4] وهو كل موضع وقع بعد محل الفعل المحذوف فعل أو ما ينزل منزلته مفسر للفعل المحذوف ، وإنما التزموا حذفه كراهية أن

---

(١) ينظر سيبويه ٢ / ٥٦ ، ٥٧ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠١ ، ٣٠٢ مع الهامش رقم (١١) ص ٣٠١ ، (٤) ص ٣٠٢ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٥ .
(٤) من الآية ٦ / التوبة وينظر الهامش رقم (١) ص ٣٣٥ من التحقيق .

يجمعوا بين المفسِّر والمفسَّر ، لأنهم لم يأتوا بالثاني إلا تفسيرًا للأول ، فلو ذكروا الأول معه لوقع الثاني ضائعًا كقولك : إن زيد قام قمت ، فلو قلت : إن قام زيد قام قمت ، لم يجز لما ذكرناه »[1] .

١٨ – العرب لا تحذف الفاعل :

يقول في باب التنازع رادًا على الكسائي : « قوله : (دون الحذف خلافًا للكسائي) لأنه لا يجيز الإضمار في هذه المسألة المذكورة بل يوجب الحذف[2] – ويظهر ذلك في التثنية والجمع كقوله : ضربني وضربت الزيدين – حذرا من الإضمار قبل الذكر ، وهو مردود لما علم أن العرب لا تحذف الفاعل »[3] .

١٩ – إذا لم يسغ حذف ولا إضمار يجب العدول إلى الظاهر :

يقول في الباب نفسه أيضًا : « قوله : (وحذفت المفعول إن استغني عنه وإلا أظهرت) احتراز من أن يكون المفعول الثاني من باب (علمت) كقولك : حسبني منطلقًا وحسبت زيدًا منطلقًا ، لأنك لو حذفت المفعول الثاني حذفت ما لا يسوغ حذفه – وسيأتي في بابه – وإن أضمرته أضمرت مفعولاً قبل الذكر ، فلما لم يسغ حذف ولا إضمار وجب العدول إلى الظاهر »[4] .

٢٠ – الخبر لا يكون مخبرًا عنه :

يقول في باب مفعول ما لم يسم فاعله : « قوله : (ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ، ولا الثالث من باب أعلمت)[5] قلنا : إنما لم يقع الثاني من باب (علمت) والثالث من باب (أعلمت) لأن أفعالهما تدخل على المبتدأ والخبر ،

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٣٥ .

(٢) ينظر الهامش رقم (٢) ص ٣٤٢ من التحقيق .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٤٢ . وجاء مثله في ص ٧٢٦ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٣٤٥ .

(٥) أي : خلافًا للمبرد وابن السراج والفارسي وينظر تحقيقها في هامش (٤) ص ٣٤٩ من قسم التحقيق .

والمفعول الثاني في الأول ، والثالث في الثاني هما خبرا لمبتدأ في المعنى فلو أقيما مقام الفاعل لصار مخبرًا عنهما ، وهذا باطل لأن الخبر لا يكون مخبرًا عنه »[1] .

٢١ – المحكوم عليه لابد من تقديم عقليته ليكون الحكم على متحقق :

يقول في علة تقديم المبتدأ : « قوله : (وأصل المبتدأ التقديم) لأنه المحكوم عليه فلابد من تقديم عقليته ليكون الحكم على متحقق »[2] .

٢٢ – يتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها :

يقول في باب المبتدأ والخبر : « ومنه باب : في الدار رجل ، فإنه تخصص بتقديم حكمه عليه ، فكأنه موصوف كما في الفاعل ، ولا يلزم جواز : قائم رجل – وإن كان الخبر مقدمًا – لأنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها »[3] .

٢٣ – يجوز حذف الضمير إذا كان معلومًا :

يقول في الباب نفسه في جواز حذف العائد : « قوله : (وقد يحذف) يعني : الضمير إذا كان معلومًا كقولهم : البر الكربستين ، والسمن منوان بدرهم ، أي : منه ، ولكن لما علم ساغ حذفه »[4] .

٢٤ – أصل التعلق للأفعال :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (وما وقع ظرفًا أي في مثل قولك : زيد في الدار .

قوله : (فالأكثر أنه مقدر بجملة) نظرًا إلى أنه متعلق وأصل التعلق للأفعال »[5] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٤٩ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٦ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٩ ، وقد تكرر مثل ذلك في ص ٣٨١ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٣٦١ مع هامش (٢) ، (٣) .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٣٦٢ مع تحقيق المسألة في هامش رقم (٤) .

٢٥ – قد يحكم على الشيء بأحكام متعددة :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (وقد يتعدد الخبر) لأنه حكم ، وقد يحكم على الشيء بأحكام متعددة كما في الصفات »[١] .

٢٦ – التوفية للمعنى واللفظ جميعًا :

يقول في الباب نفسه في مواضع حذف الخبر : « قوله : (ووجوبًا فيما التزم في موضعه غيره) لأن فيه قرينة تشعر بخصوصيته ، ولفظًا ملتزمًا ذكره في موضعه ، فكان فيه توفية للمعنى واللفظ جميعًا ، فالتزم الحذف فيه لذلك ... »[٢] .

٢٧ – العرب تكره أن تجعل الحرف متصرفًا كتصرف الفعل :

يقول في باب خبر (إنَّ) وأخواتها : « قوله : (وأمره كأمر خبر المبتدأ ... إلا في تقديمه) لأنك تقول : قائم زيد ، ولا تقول : إنَّ قائم زيدًا ، كأنهم كرهوا أن يجعلوا الحرف متصرفًا كتصرف الفعل »[٣] .

٢٨ – مازال عنه الاحتمال يحسن التمثيل به :

يقول في باب خبر (لا) التي لنفي الجنس : « قوله : (مثل لا غلام رجل ظريف فيها) ، والنحويون يمثلون في هذا الموضع بقولهم : لا رجل ظريف[٤] ، وليس بحسن في التمثيل لأمرين : أحدهما : أنه في الظاهر صفة ، ولا يليق بذي الفهم أن يمثل بمثال ظاهر في غير ما قصد تمثيله ، وأقله الاحتمال فيكره أيضًا لذلك .

وهذا المثال لا يحتمل أن يكون (ظريف) إلا خبرًا ، لأن المضاف المنفي لا يوصف إلا بمنصوب ، فوجب أن لا يكون صفة ، فزال الاحتمال عنه فحسن التمثيل به »[٥] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٦٩ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٧٦ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨١ .

(٤) من أمثلة ابن السراج والفارسي وابن جني . ينظر تحقيق المسألة في هامش (٥) ص ٣٨٢ من قسم التحقيق وهامش (١) ص ٣٨٣ أيضًا .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٢ ، ٣٨٣ .

٢٩ – القليل إنما يأتي للضرورة لا في سعة الكلام :

يقول في اسم (لا) المشبهة بليس : « قوله : (وهو في لا شاذ) يريد أن الرفع بـ (لا) في المسند إليه تشبهًا بـ (ليس) قليل إنما يأتي للضرورة لا في سعة الكلام »[1] .

٣٠ – ما لا فائدة فيه يستغنى عن ذكره :

يقول في حد المفعول المطلق : « ... وقد أورد على هذا قولهم : ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ ، فإنه اسم لما فعله فاعل مذكور بمعناه ولفظه فيجب أن يدخل في الحد وإذا دخل في الحد فيجب أن ينتصب لأنه إنما حد ليعرف فينتصب كما أن الفاعل حد ليعرف فيرفع .

وهو غير وارد لأنه عندنا داخل في الحد ، ولا شك أنا ذكرنا تعريفه هاهنا لينتصب ولكن بعد أن عرفنا أن منه قسمًا يجب رفعه وهو إذا قصد إقامته مقام الفاعل وجعله أحد الجزئين ... واستغنى عن ذكره هاهنا لأن ذكره راجع إلى تكرير محصن لا فائدة منه زائدة ، لأنا لو ذكرناه ذكرنا عين ما تقدم فتبين أنه لا حاجة إلى الاحتراز منه »[2] .

٣١ – ما وضع للحقيقة يتعذر تثنيته وجمعه :

يقول في علة تثنية المفعول المطلق المؤكد لعامله : « قوله : (فالأول لا يثنى ولا يجمع إلى آخره) لأنه موضوع للحقيقة بدليل صحة إطلاقه للقليل والكثير منه على اختلاف أنواعه ، وإذا كان كذلك تعذرت تثنيته وجمعه ، إذ حقيقة التثنية أن يقصد إلى أمرين متميزين اشتركا في اسم واحد فتزيد علامة أحدهما اختصارًا ، وهذا قد تعذر أن يكون معه مثله لأنه للحقيقة على اختلافها فيستحيل أن يكون معه مثله »[3] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٦ مع الهامش رقم (٣) .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ . (٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٩٢ .

٣٢ – عمل الفعل أصل فيتصرف في معموله :

يقول في باب المفعول به : « قوله : (وقد يتقدم على الفعل) لأن عمل الفعل أصل فيتصرف في معموله بخلاف (أن) وما جرى مجراها »[١] .

٣٣ – حرف الجر لا يمكن إلغاؤه :

يقول في باب المنادى : « قوله : (ويخفضَ بلام الاستغاثة مثل : بالزيد) لأن حرف الجر لا يمكن إلغاؤه فكان اعتباره أولى »[٢] .

٣٤ – حكم المبني أن يجري على موضعه لا على لفظه :

يقول في باب توابع المنادى : « قوله : (وتنصب على محله) لأنه في موضع نصب ، وحكم المبني أن يجري على موضعه لا على لفظه »[٣] .

٣٥ – لا يجمع بين البدل والمبدل منه :

يقول في باب المضاف إلى ياء المتكلم : « قوله : (وبالألف دون الياء) يعني أنهم يقولون : يا أبتا ويا أمتا ، ولا يقولون : يا أبتي ويا أمتي . لأن التاء بدل عن الياء ، فلم يجمعوا بين البدل والمبدل منه ، بخلاف الألف فإنها ليست بدلاً كالتاء »[٤] .

٣٦ – ما يؤدي إلى جعل الاسم على بنية ليست من أبنيتهم مرفوض :

يقول في باب الترخيم : « ... وإنما اشترط أن يكون زائدًا على الثلاثة لأنه لو رخم وهو على ثلاثة أحرف لأدى إلى جعل الاسم ليس على بنية من أبنيتهم بالترخيم الذي هو تخفيف لا إعلال ولا سيما على لغة من يقول (يا حارُ) لأنه عندهم اسم

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٠٦ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤١٤ وفي ص ٤٩٥ : « لأن حروف الجر لا تلغى » وينظر ص ٧٢٦ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٤١٧ . وقد جاء في ص ٤١٩ : « المعطوف على المبنيات أنما يجري على المواضع لا على الألفاظ » .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٣٢ ، ٤٣٣ .

برأسه »[1] .

٣٧ – إذا زال العارض بقي الأصل :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (وإن كان غير ذلك فحرف واحد) لأنه لم يوجد مناسب يحذف لأجله أكثر من حرف واحد ، وهذا هو الأصل والزيادة إنما كانت لعارض ، فإذا زال العارض بقي على الأصل »[2] .

٣٨ – ما كان الحذف فيه لا للإعلال يقدر كالمعدوم :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (وقد يجعل اسمًا برأسه) هذه لغة قليلة ، ووجهها أنهم يقدرون المحذوف نسيًا منسيًا حتى كأن الاسم بني على هذه الحروف الباقية ، فلذلك عاملوه معاملة الأسم المستقل لأن الحذف فيه لا للإعلال ، ومن لغتهم أن ما كان الحذف فيه لا للإعلال يقدر كالمعدوم ... »[3] .

٣٩ – المنصوص عليه بحكم لا يدخل معه غيره :

يقول في باب الندبة : « قوله : (وهو المتفجع عليه بيا أو وا) لأن المندوب لا يدخل عليه سواهما دون بقية حروف النداء ، كأنهم حملوه على المشهور في النداء ، وجعلوا له حرفًا نصًا إذا قصدوا التخصوصية عليه وهو (وا) ، وهو معنى قوله : (واختص بوا) »[4] .

٤٠ – ما يوجب اللبس يعدل عنه :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (فإن خفت اللبس قلت : واغلامكيه واغلامكموه) يريد أن زيادة الألف إذا كانت توجب لبسًا عدل عنها إلى غيرها من حروف المد حسب ما يكون في آخر الاسم من الحركات ، فإن كانت ضمة فالواو ،

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٣٨ مع تحقيق المسألة في الهامش رقم (٤) من الصفحة نفسها .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٣ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٤ ، ٤٤٥ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

وإن كانت كسرة فالياء »[1] .

٤١ – عدم الجمع بين وجوه من الحذف كراهة الإخلال :

يقول في علة عدم حذف حرف النداء مع اسم الجنس : « ... وإنما امتنع حذف الحرف منه لأن أصله أن ينادي بـ (يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل ، ويا أيهذا الرجل – على ما تقدم – وإذا قيل : يا رجل ، فقد حذفت الألف واللام استغناء عنهما بحرف النداء ، وحذف ما كان لحذف اللام ، فكرهوا حذف حرف النداء أيضًا لئلا يجمعوا بين وجوه من الحذف فيخلوا »[2] .

٤٢ – اجتماع التعريفين مكروه :

يقول في علة عدم حذف حرف النداء مع اسم الإشارة : « ... وكذلك اسم الإشارة ، وأصله أن تقول : يا أيهذا ، كراهة اجتماع التعريفين ، ثم حذفوا المتوسط إما لأن التعريفين مختلفان وإما لأنهم قدروا تعريف الإشارة منتفيًا كما يقدر بعضهم انتفاء تعريف العلمية فبقي : يا هذا ، فكرهوا الحذف خوف الإخلال »[3] .

٤٣ – لا يستقيم إعمال الفعل عملين من جهة واحدة :

يقول في باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير : « قوله : (ينصب بفعل يفسره ما بعده ...) وإنما انتصب لأن ما بعده قرينة تدل على الفعل الناصب له . ولم يصح أن يكون منصوبًا بما بعده لأن الفعل لا يستقيم إعماله عملين من جهة واحدة »[4] .

٤٤ – ما لا يلزم معه تقدير ولا حذف أولى :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه)

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٥١ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٤٥٥ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٦١ .

يعني عند عدم قرائن النصب المختار واللازم والقرائن المسوية بين الأمرين – على ما سيأتي – ومثاله : زيد ضربته ، قال سيبويه : والنصب عربي كثير والرفع أجود[1] .

وإنما كان أجود لأنه لا يلزم معه تقدير و لا حذف ، وفي النصب يلزم التقدير والحذف) فكان الرفع أولى لذلك »[2] .

٤٥ – الطلب لا يصلح خبرًا لمناقضته له إلا بتأويل بعيد :

يقول في الباب نفسه معللاً لترجيح النصب في نحو : أما زيدًا فاضربه : « ... وإنما ترجح الطلب في اقتضاء النصب على الأصل وعلى قرينة الرفع التي هي (أما) لأنه إذا رفع كان الطلب خبرًا له ، والطلب لا يصلح خبرًا لمناقضته له إلا بتأويل بعيد ، بخلاف النصب فإنه لا بعد فيه إلا وقوعه على غير الأكثر »[3] .

٤٦ – التناسب في كلامهم مقصود مهم عندهم :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب) لأنه إذا تقدمت جملة فعلية على ما نحن فيه فلو رفع لكان جملة اسمية ، فيكون قد عطف جملة اسمية على جملة فعلية وهو غير متناسب ، والتناسب في كلامهم مقصود مهم عندهم »[4] .

٤٧ – لا يعمل الفعل رفعًا فيما قبله :

يقول في الباب نفسه معللاً لوجوب الرفع في نحو (أزيدٌ ذُهِبَ به) « قوله : (وليس مثل : أزيدٌ ذُهِبَ به ، منه فالرفع لازم) أي : ليس مثل هذه المسألة من هذا الباب فالرفع فيه لازم على أنه مبتدأ أو فاعل لدخوله في حدهما وامتناع تقدير عامل سواهما وبيانه من وجهين :

---

(١) ينظر سيبويه ١ / ٤١ ، ٤٢ وقد أثبت عبارته في هامش (٥) ص ٤٦٢ من التحقيق .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٢ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٤ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٥ .

أحدهما أن الفعل شرطه أن يكون مشتغلاً عن العمل فيما قبله بضميره على وجه لو لم يشتغل عنه لعمل فيه ، وهذا ليس كذلك لأنه لو لم يشتغل عنه لم يعمل فيه شيئًا ، لأنه يقتضي مرفوعًا ولا يعمل الفعل رفعًا فيما قبله »[1] .

٤٨ – لا يجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد :

يقول في باب التحذير : « ... مثل إياك والأسد ، وأصله : اتقك ، إلا أنهم لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ؛ فعدل إلى : اتق نفسك ، ثم حذفوا الفعل لكثرته في كلامهم ، فعدلوا عن لفظ (النفس) لانتفاء موجبها فوجب رجوع الضمير »[2] .

٤٩ – أصول الأبواب لا تثبت بالمحتملات[3] :

يقول في رده على من أجاز حذف حرف العطف في نحو : إياك والأسد : وحذف حرف العطف ممتنع مطلقًا وإن تمسك المجيز بقوله :

فإياك إياك المراء فإنه * إلى الشر دعاء وللشر جالب[4]

فليس فيه حجة لأمور منها :

الأول : أنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردود لا تثبت به الأصول .

الثاني : أنه في ضرورة الشعر ، والكلام في سعة الكلام .

الثالث : أن المراء مصدر بمعنى (أن تماري) فحمل عليه لكونه بمعناه بخلاف باب الأسد فإنه لا يقدر فيه ذلك التقدير .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٧٢ ، ٤٧٣ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٧٩ .

(٣) في ص ٩٤٢ من التحقيق مثل هذا وهو قوله : « لا يثبت مثل هذا الأصل مع هذه المحتملات » .

(٤) البيت من الطويل للفضل بن عباس القرشي . وينظر الحديث عنه هامش (٦) ص ٤٨٢ من التحقيق .

الرابع : قولُ الخليل[1] إن (المراءَ) منصوب بفعل مقدر ، و (إياك إياك) مستقل ، ثم شرع في كلام آخر فقال (المراء) .

وإذا احتمل ذلك لم تبق فيه حجة ، لأن أصول الأبواب لا تثبت بالمحتملات »[2] .

٥٠ – ما جاز مع معنى الفعل فهو في صريح الفعل أجوز :

يقول في باب المفعول معه : « قوله : (وإن لم يجز العطف تعين النصب) مثل : جئت وزيدًا . وإنما تعين النصب لتعذر العطف وهو فعل صريح ، وإذا جاز مثل ذلك مع معنى الفعل فهو في صريح الفعل أجوز »[3] .

٥١ – الحاجة إلى أحوال المعارف أهم :

يقول في باب الحال : « قوله : (وصاحبها معرفة غالبًا) لأن الحاجة إلى أحوال المعارف أهم ، بخلاف النكرة فإن وصفها يغني »[4] .

٥٢ – العامل المعنوي لا يقوي قوة اللفظي :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (ولا تتقدم على العامل المعنوي بخلاف اللفظي) لأن العامل المعنوي ليس يقوي قوة اللفظي ، فإذا تأخر ضعف لأنه وضع غير موضعه »[5] .

ومن هذه الأصول والقوانين قوله :

٥٣ – تفضيل الشيء على نفسه لا يعقل إلا باعتبارين[6] .

٥٤ – إذا امتنع تقديم الأصل فامتناع تقديم الفرع أجدر[7] .

---

(١) لم أجد نصًا للخليل يفيد ما نسب إليه وينظر تحقيق المسألة في هامش (٥) ص ٤٨٣ من التحقيق

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٨٢ ، ٤٨٣ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٥٠٤ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٥٠٧ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٥١٤ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٥٢٩ .

٥٥ – لا يحكم عالم بلغة العرب على كلام متكلم بالإسناد فيما ذكره إلا بعد تمامه[١] .

٥٦ – ما قل تقديره وقوي معناه فهو أولى[٢] .

٥٧ – لا يلزم من القصد إلى مناسبة ألفاظ متعددة مناسبة ألفاظ أقل منها[٣] .

٥٨ – ما لا يجوز في الأصل لا يجوز في الفرع[٤] .

٥٩ – الجمع بين تعريفين مطروح في لغتهم[٥] .

٦٠ – يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع[٦] .

٦١ – توضيح الشيء أو تخصيصه بنفسه غير مستقيم[٧] .

٦٢ – الإضافة إلى الأوضح أولى من العكس[٨] .

٦٣ – بقاء الاسم على حرف واحد ليس في الممكن من كلامهم[٩] .

٦٤ – اتصال المضمر المجرور بالجار أشد من اتصال الفاعل بالفعل[١٠] .

٦٥ – التخفيف بالأكثر أولى[١١] .

٦٦ – لا يتصل لفظ بما ليس بلفظ[١٢] .

٦٧ – وضع العرب على أن تكون القرينة في نفس اللفظ لا خارجة عنه[١٣] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٦ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥٦٤ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٥٧٢ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٥٨٦ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٥٩١ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٥٩٩ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٦٠٦ .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٦٠٨ .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٦١٨ .
(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٦٣٩ .
(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٦٨٢ .
(١٢) ينظر قسم التحقيق ص ٦٨٧ .
(١٣) ينظر قسم التحقيق ص ٦٩٠ .

٦٨ – دلالة المبتدأ على المبتدأ أولى ودلالة الفعل على الفعل أولى[١] .

٦٩ – المقصود بالأعرفية ما كان أبعد عن اللبس[٢] .

٧٠ – توالي أربع فتحات في كلمة واحدة مع الامتزاج بما فيه فتحة مكروه[٣] .

٧١ – لا يجمع بين تأنيثين في العدد المركب فيما هو كالكلمة الواحدة[٤] .

٧٢ – الأسماء المشتركة لا تثنى باعتبار ما اشتركت فيه وإنما تثنى باعتبار كل واحد من مدلولاتها[٥] .

٧٣ – جعل الأصل للأصل والفرع للفرع[٦] .

٧٤ – العرب لا تدخل حرف الجر على حرف النفي[٧] .

٧٥ – لا يعدل إلى التعليق مع إمكان الإعمال والتقديم[٨] .

٧٦ – الأمثال لا تغير[٩] .

٧٧ – المضمر لا يغير كلمة[١٠] .

٧٨ – إضمار حرف الجر معملاً على خلاف القياس[١١] .

٧٩ – لا يجمعون بين حرفين مختلفي اللفظ لمعنى واحد[١٢] .

* * *

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٧٣٩ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٧٨٩ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٧٩٢ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٧٩٢ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٨١٠ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٨٦٢ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٨٧٧ .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٩٠٢ .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٩٢٦ .

(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٩٤٥ .

(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٥٣ .

(١٢) ينظر قسم التحقيق ص ٧٩٠ .

الباب الثالث

آراؤه واتجاهاته النحوية

الفصل الأول : آراؤه التي تفرد بها .

الفصل الثاني : اتجاهاته النحوية .

الفصل الثالث : موازنة بين شرح ابن الحاجب وغيره من الشروح .

المبحث الأول : موازنة بينه وبين شرحي الوافية والمفصل .

المبحث الثاني : موازنة بينه وبين غيره من شروح الكافية .

الفصل الأول

آراؤه التي تفرد بها

ذكرت – فيما سبق – أن لابن الحاجب كثيرًا من الآراء الاجتهادية التي يغلب على ظني – في ضوء دراستي لشرح الكافية وبعض آثاره النحوية الأخرى وكذلك مصنفات من نقل عنهم – أنه تفرد بها ، فقد خالف النحويين المتقدمين بصريين وكوفيين وبغداديين في بعض الحدود والأقوال التي اشتهرت بين معاصريه عنه ، وكان له – رحمه الله – في كل منها وجهة علل لها ودلل عليها ورأى أنها الأحرى بالأخذ والقبول .

وأعود وأكرر هنا قول ابن خلكان عنه : « ... وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة ، وخالف النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها »[1] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن كُلاً من ابن مالك والرضي قد ارتضيا ما قال به في بعض المسائل وذهبا مذهبه في البعض الآخر حتى شاع بين المتأخرين أنها لهما ، وسأنبه على كل مسألة في موضعها إن شاء الله تعالى .

وسأعرض تلك الآراء حسب ذكرها في شرح الكافية وهي :

١ – حد جمهور النحاة المعرب بأنه ما اختلف آخره باختلاف العوامل[2] .

ولم يرتض ابن الحاجب هذا القول وحده بما لا يلزم منه دور فقال : – « فالمعرب : المركب الذي لم يشبه مبنى الأصل »[3] .

---

(١) ينظر : وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

(٢) ينظر : الإيضاح العضدي للفارسي ص ١٢ – اللمع لابن جني ص ٩١ – المفصل ص ١٦ – المرتجل لابن الخشاب شرح جمل عبد القاهر ص ٣٤ – فصول ابن معط ص ١٥٤ – المقرب لابن عصفور ١/٤٧ – شرح ابن يعيش ١/٤٩ ، ٥٠ . (٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٤ .

ثم علل لقوله مرجحًا فقال : « ... وهذا أولى من حد المعرب بأنه الذي يختلف آخره باختلاف العوامل ، فإنه وإن كان كذلك إلا أنه حد الشيء بما هو أكثر التباسًا منه ، وذلك أن الغرض من تعريف المعرب ليعرف كونه يختلف آخره ، فلا يليق أن يحد بالشيء الذي الغرض من معرفته معرفته ، وما هو إلا كمن يحد الفاعل بأنه المرفوع بالفعل ، فإن الغرض من حد الفاعل أن يعرف ليرتفع ، فلا يليق حده بالرفع »[1] .

ثم بين حكمه بما عرفه به الجمهور فقال : « وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا »[2] قال الرضي في شرحه معلقًا ومرجحًا قول ابن الحاجب : « ... هذا الذي جعله المصنف – بعد تمام الحد – حكمًا من أحكامه لازمًا له جعله النحاة حد المعرب فقالوا : المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل . قال المصنف – وهو الحق – يلزم منه الدور ، لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر ، بل الاختلاف الذي يصح لغة ، ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب أولاً ، فإن حددنا المعرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده ، فيكون دورًا »[3] .

وقد رجح الجامي قول ابن الحاجب أيضًا وعلل له بمعنى ما نقله الرضي عن ابن الحاجب نفسه [4] .

هذا .. وقد قال ابن مالك بمثل قول المصنف فقد حده في شرح الكافية الشافية بقوله : « فالمعرب اسم لا يضاهي الحرف ، أي لا يشابهه »[5] غير أنه اقتصر – في حده – على ما لم يشبه الحرف ولم يذكر ما وقع غير مركب .

٢ – عرف ابن الحاجب العامل بقوله : « ... والعامل هو الذي به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب »[6] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ . (٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٧ .
(٣) ينظر : شرح الرضي ١/١٧ وما نقله عن المصنف في شرحه للمفصل (الإيضاح) ٢/٦١ .
(٤) ينظر : الفوائد الضيائية شرح الكافية للجامي ٢ / ٣١ ، ٣٢ .
(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ١٦ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٢٤٢ .

ثم بين مقصده من هذا الحد فقال : « ... وقد علمنا أن المقتضى للإعراب الفاعلية والمفعولية والإضافة خيفة التباسها ، ولا يتقوم كل واحد منها إلا بأمر ينضم إليه في التركيب ، فذلك الأمر الذي يستقل به ذلك المعنى هو الذي يسمى عاملاً .

ومثاله أنك إذا قلت : قام زيد ، فالمقتضي للرفع الفاعلية ، ولم تتقوم الفاعلية في (زيد) إلا بـ (قام) المسند إليه ، لأنك لو قطعت النظر عنه لم تفهم الفاعلية ، فـ (قام) هو العامل .

وإن وقع اختلاف في العامل في بعض الصور فليس اختلافًا في هذه القاعدة ، وإنما هو اختلاف فيما يتحقق به المعنى المقتضي »[1] .

قال الرضي في شرحه – بعد أن ذكر كلام ابن الحاجب – : « ... لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب ، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين ، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وإن كان علامة لا علة ، ولهذا سموه عاملاً »[2] .

وما ذهب إليه ابن الحاجب في تعريفه للعامل قول لم يذكره أحد من متقدمي النحاة، إلا أن مضمونه وفحواه لا يخرج عن مضمون قول سيبويه[3] وابن جني[4] وغيرهما .

وقد أشرت في التحقيق إلى قول النحاة مفصلًا القول فيما ذهب إليه ابن مضاء من القول مخالفًا به متقدمي النحاة في قولهم بالعامل[5] .

٣ – خص ابن الحاجب الاستفهام المسوغ للابتداء بالنكرة أن يكون بالهمزة المعادلة (أم) المتصلة خلافًا لجمهور النحاة فإنهم لم يشترطوا الهمزة المعادلة لـ (أم) وإنما ذهبوا إلى طلب العموم في النكرة بمطلق الاستفهام .

يقول ابن الحاجب : « وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصص بوجه ما . فمنه

---

(١) المصدر السابق .
(٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ١٨ ، ٢١ ، ٢٥ .
(٣) ينظر : سيبويه ١ / ٣ ، ١٥ . (٤) ينظر : الخصائص ١ / ١٠٩ ، ١١٠ .
(٥) ينظر قسم التحقيق هامش (٦) ص ٢٤٢ – الرد على النحاة ص ١٢ – ٢٠ .

باب : (ولعبد مؤمن خير من مشرك) فإنه تخصص بالصفة . ومنة باب : أرجل في الدار أم امرأة ، فإنه تخصص بثبوت الخبر لأحدهما وإنما سأل عن التعيين »[1] .

وهو وإن لم يصرح بما شرطه في العبارة السابقة فقد صرح به في شرح الوافية بقوله : « ... ومنها إذا وقع بعد همزة الاستفهام المعادلة لـ (أم) المتصلة كقولهم : أرجل في الدار أم امرأة ، لأن المتكلم قد علم نسبته إلى أحدهما »[2] .

وقد تبعه في هذا كل من ابن عصفور[3] والفاضل الإسفراييني[4] .

ورده عليه كل من ابن هشام[5] والرضي[6] والسيوطي[7] .

٤ – ذهب ابن الحاجب إلى أن المنادى المفرد المعرفة مبني على ما يرفع به .

ومذهب جمهور النحاة المتقدمين أنه مبني على الضم[8] . قال في شرح الكافية : « ويبنى على ما يرفع به إن كان مفردًا معرفة . هذا أولى من قولهم : ويبنى على الضم . لأن نحو : يا زيدان ويا زيدون مفرد مبني وليس على الضم .

فإذا قيل : ويبنى على ما يرفع به جمع الجميع مثل : يا زيد ، ويا رجل ، ويا زيدان ويا زيدون »[9] . وبمثل هذا قال في شرح الوافية[10] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٧ ، ٣٥٨ .
(٢) ينظر شرح الوافية ١ / ١١٠ . (٣) ينظر : المقرب ١ / ٨٢ .
(٤) ينظر : لباب الإعراب للإسفراييني ص ٢٠٩ .
(٥) ينظر : المغنى ١ / ٤٧٠ .
(٦) ينظر : شرح الرضي ١ / ٨٩ .
(٧) ينظر : الهمع ١ / ١٠١ .
(٨) ينظر في هذا القول : سيبويه ١ / ٣١٠ ، ٣١١ – المقتضب ٤ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ – أصول ابن السراج ١ / ٤٠١ – إيضاح الفارسي ص ٢٢٧ – اللمع لابن جني ص ١٩١ – الإنصاف ١ / ٣٢٣ – شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٤٨ – المفصل ص ٣٦ – فصول ابن معط ص ٢١٠ – التوطئة للشلوبيني ص ٢٨٦ – المقرب ١ / ١٧٥ – المرتجل لابن الخشاب ص ١٩٢ – شرح ابن يعيش ١ / ١٢٨ .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٤١٢ ، ٤١٣ .
(١٠) ينظر : شرح الوافية لابن الحاجب ١ / ١٤٤ ، ١٤٥ .

وقد تبع المصنف فيما ذهب إليه ابن مالك[1] وجمهور المتأخرين ، فقد استحسنوا هذا القول وأثبتوه في مصنفاتهم[2] ، ولم يخالف فيه سوى ابن هشام في شرح الشذور[3] ، أما في غيره من مصنفاته فقد ذهب مذهب ابن الحاجب[4] .

٥ – ذهب المصنف في باب المفعول معه إلى أن النصب متعين في مثل : جئت وزيدًا ، وذلك لتعذر العطف الذي يُجَوِّزُ الوجهين . قال ابن الحاجب : « وإن لم يجز العطف تعين النصب مثل : جئت وزيدًا ، وإنما تعين النصب لتعذر العطف وهو فعل صريح ، وإذا جاز مثل ذلك مع معنى الفعل فهو في صريح الفعل أجوز »[5] .

ومذهب جمهور النحاة على أن النصب في نحو ذلك مختار لا متعين ، وهو مبنى على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل ، وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع[6] .

٦ – مذهب جمهور النحاة أن الحال لا تكون إلا مشتقة ، فإن جاءت جامدة

---

(١) ينظر : التسهيل ص ١٧٩ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٨ – الألفية بشرح المرادي ٣ / ٢٧٧ .

(٢) ينظر : شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٧٧ – النكت الحسان لأبي حيان ص ٣٢٤ – شرح ابن عقيل ٢ / ٢٥٨ – لباب الإعراب للإسفراييني ص ٣٠٢ الرشاد في شرح الإرشاد لابن الشريف الجرجاني ص ١١٨ – الهادية للأردبيلي ص ٧٢ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٢٩ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١٩٣ – الكافي للزنجاني ٢ / ٦٣٣ – المطالع السعيدة للسيوطي ١ / ٣٦٩ – الهمع ١ / ١٧٢ – البهجة المرضية شرح الألفية للسيوطي ص ٣٦٧ – الأشموني ٣ / ١٣٨ – التصريح ٢ / ١٦٥ .

(٣) ينظر شرح شذور الذهب ص ٢١٦ .

(٤) ينظر : التوضيح ٤ / ١٧ – شرح الجامع الصغير ص ٩٤ – شرح قطر الندى ص ٤٢ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٦) ينظر : التسهيل ص ١٠٠ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٠ – شرح الرضي ١ / ١٩٦ – التذييل والتكميل شرح التسهيل لابن حيان ٣ / ٤٧١ ، ٤٧٢ شرح الألفية للمرادي ٢ / ٩٩ – التصريح ١ / ٣٤٥ .

تكلفوا تأويلها بالمشتق[1] . وقد خالفهم ابن الحاجب في هذا وأجاز وقوع كل ما دل على الهيئة حالاً سواء أكان مشتقًا أم غير مشتق . فقال : « ... وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً لقيامه بمعنى الحالية ، فلا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق ولا إلى تكلفه لاستقلال ما يدل على الهيئة مثل : هذا بسرا أطيب منه رطبًا . فـ (بسرا) و (رطبا) حالان لاستقلالهما بدلالة الهيئة وليسا مشتقين[2] .

قال الرضي في شرحه معلقًا على قول المصنف : « ... هذا رد على النحاة فإن جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال ، وإن كان جامدًا تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق ، قالوا : لأنها في المعنى صفة ، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق ، فقالوا في نحو (هذا بسرا أطيب منه رطبًا) : هذا مبسرًا أطيب منه مرطبًا ، أي كائنًا بسرًا وكائنًا رطبًا ، و ﴿ **هذه ناقة الله لكم** ﴾ أي ذالة .

قال المصنف – وهو الحق – لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبين للهيئة كما ذكره في حده ، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يتكلف تأويله بالمشتق ... »[3] .

٧ – أورد ابن الحاجب في شرح الكافية قولين في العامل في المستثنى .

أحدهما : أن العامل في المستثنى هو المستثنى منه بواسطة الحرف ، وهذا قول تفرد به ولم يذهب إليه أحد من متقدمي النحاة .

والثاني : أن العامل هو الفعل – إن كان ثَمَّ فعل في الجملة – بواسطة (إلا) . وهذا قول سيبويه وجمهور البصريين[4] .

---

(١) ينظر سيبويه ١ / ١٩٥ – أصول ابن السراج ١ / ٢٥٨ – ٢٥٩ – شرح العمدة لابن مالك ١ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ – التوضيح ٢ / ٢٩٧ ٣٠٠ شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٣٣ – ١٣٥ – شرح ابن عقيل ١ / ٦٢٨ – الأشموني ٢ / ١٧٠ – ١٧١ – المطالع السعيدة ٢ / ٤ ، ٥ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥٠٩ .

(٣) شرح الرضي ١ / ٢٠٧ . وينظر : مبسوط الأحكام ورقة ١٨٤ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢٧٣ .

(٤) ينظر : سيبويه ١ / ٣٦٠ ، ٣٦٩ – الإنصاف ١ / ٢٦١ – شرح ابن يعيش ٢ / ٧٦ – شرح الرضي ١ / ٢٢٦ .

قال ابن الحاجب : « ... وما سوى ذلك فمنصوب بالفعل بواسطة (إلا) إن كان ثم فعل ، وإن لم يكن فالعامل المستثنى منه بواسطة الحرف ، هذا هو الوجه في مثل قولك : الزيدون إلا أخاك أصحابك ... »[1] .

وحقيقة الأمر أن ابن الحاجب قد رجح القول الأول على قول سيبويه وجمهور البصريين بقوله : « ... والتحقيق أن العامل المستثنى منه في الموضعين لحصول الناصب فيهما »[2] .

ويدل لما قررته أنه لم يذكر في كل من شرحي الوافية والمفصل إلا القول الذي تفرد به ، فقال في شرح الوافية[3] : « ... وعامله المستثنى منه لأنه يقتضي الإخراج قبولاً فانتصب به بواسطة (الا) تشبيها بالمفعول معه إذا عمل فيه ما يقتضيه قبولاً بواسطة حرف ، وهذا معنى مناسب في العمل فلا ينبغي أن يعدل عنه » .

وقال في شرح المفصل[4] – ونقله عنه الرضي[5] – « ... والعامل فيه المستثنى منه بواسطة (الا) » .

ثم إنه ذكر في شرح الوافية ما يضعف قول سيبويه وجمهور البصريين – وهو أحد الوجهين اللذين ذكرهما في شرح الكافية – بقوله : « ... ولا ينبغي أن يجعل للفعل في (قام القوم إلا زيدًا) عمل لأنه يبطل بقولهم : (القوم إلا زيد أخوتك) ولا عامل سوى ما ذكر ... »[6] .

هذا ... ويقتضيني المقام أن أشير إلى ما في المسألة من خلاف بين النحويين حتى يتضح موقف ابن الحاجب جليًا . فقد اختلف النحاة في العامل في المستثنى ما هو ؟ على أقوال :

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٤٠ .
(٢) ينظر المصدر السابق .
(٣) ينظر : شرح الوافية ١/ ٢٤٢ .
(٤) ينظر : الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٨٦ .
(٥) ينظر شرح الرضي ١ / ٢٢٧ . (٦) ينظر شرح الوافية ١ / ٤٥٤ .

الأول : قول سيبويه وهو أن العامل فيه ما قبله من كلام ، يدل على ذلك قوله : « ... والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجًا مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهمًا »[1] .

وقوله أيضًا : « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبًا لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في (الدرهم) حين قلت : له عشرون درهما »[2] .

وقد وجه النحاة هذا القول بأن العامل عند سيبويه هو الفعل المتقدم أو معنى الفعل بواسطة (إلا) ، ونسب هذا القول إلى جمهور البصريين[3] .

الثاني : قول المبرد وهو أن العامل الفعل المحذوف و (إلا) بدل منه ودليل عليه ، يدل على ذلك قوله في الكامل[4] : « ... لم يكن في المستثنى إلا النصب نحو : جاءني أخوتك إلا زيدًا ، كما قال تعالى : ﴿ **فشربوا منه إلا قليلاً منهم** ﴾ ونصب هذا على معنى الفعل و (إلا) دليل على ذلك .

فإذا قلت : (جاءني القوم) لم يؤمن أن يقع عند السامع أن (زيدًا) أحدهم ، فإذا قال : (إلا زيدًا) فالمعنى : لا أعني فيهم زيدًا ، أو : استثنى ممن ذكرت زيدًا . ولسيبويه فيه تمثيل والذي ذكرته أبين منه » .

ويقول في المقتضب[5] : « ... وذلك لأنك لما قلت : (جاءني القوم) وقع عند السامع أن (زيدًا) فيهم ، فلما قلت : (إلا زيدًا) كانت (إلا) بدلاً من قولك : أعني زيدًا واستثنى فيما جاءني زيدًا ، فكانت بدلًا من الفعل » .

---

(١) ينظر : سيبويه ١ / ٣٦٠ .
(٢) ينظر : سيبويه ١ / ٣٦٩ .
(٣) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٦١ – أسرار العربية ص ٢٠١ – شرح ابن يعيش ٢ / ٧٦ – شرح الرضي ١ / ٢٢٦ .
(٤) ينظر : الكامل ٢ / ٨٩ .
(٥) ينظر : المقتضب ٤ / ٣٩٠ .

هذا .. وقد نسب كل من الأنباري[1] وابن الخشاب[2] وابن يعيش[3] والرضي[4] إلى المبرد قولًا مخالفًا لما ذكره وهو أن العامل (إلا) وحدها . قالوا : وتبعه الزجاج .

وقد وجدت أن العامل عند الزجاج (استثنى) محذوفًا ، هذا ما صرح به في معاني القرآن وإعرابه[5] .

الثالث : قول الكسائي من الكوفيين وهو أن العامل فيه – إذا انتصب – (أن) مقدرة بعد (إلا) محذوفة الخبر ، فتقدير (قام القوم إلا زيدًا) : قام القوم إلا أن زيدًا لم يقم[6] .

قال الرضي : « ... وليس بشيء إذ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب (أن) مع اسمها وخبرها لأنها في تقدير المفرد »[7] .

الرابع : قول الفراء ومن تبعه من الكوفيين – وهو المشهور من مذهبهم – أن (إلا) مركبة من (إن) و (لا) العاطفة ، حذفت النون الثانية من (إن) وأدغمت الأولى في لام (لا) . فإذا انتصب الاسم بعدها فبإن ، وإذا تبع ما قبله في الإعراب فبلا العاطفة ، فكأن أصل (قام القوم إلا زيدًا) : قام القوم إن زيدًا لا قام ، أي : لم يقم[8] .

قال ابن الحاجب في شرح المفصل : « ... وهذا ليس بشيء لأنه غير مستقيم لفظًا ومعنى أما اللفظ فلأنك لو لفظت به لم يستقم ، وأما المعنى فعلى خلاف

---

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٦١ .
(٢) ينظر : المرتجل ص ١٨٦ . (٣) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٧٦ .
(٤) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٢٦ . وينظر ما ذكره الأستاذ عضيمة رادًا على هذا القول في هامش (١) ٤ / ٣٩٠ من المقتضب .
(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٧٦ .
(٦) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٦١ – شرح ابن يعيش ٢ / ٧٧ – الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٨٤ .
(٧) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٢٦ .
(٨) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٣٦٧ – الإنصاف ١ / ٢٦١ – شرح الرضي ١ / ٢٢٦ .

ذلك »[1] .

الخامس : قول ابن السراج وهو أن العامل (استثنى) محذوفاً ، فكما أن المنادى منصوب بفعل محذوف وحرف النداء دليل عليه ، فكذا هذا ، فالمستثنى على هذا القول مفعول به[2] ، وهذا أيضًا قول الزجاج الذي أشرت إليه سابقًا[3] .

قال ابن السراج : « ... فتقول على ذلك : ضربت القوم إلا زيدًا ، ومررت بالقوم إلا زيدًا ، فكأنك قلت في جميع ذلك : استثنى زيدًا ... »[4] .

وقد ذكر الرضي هذا القول دون أن ينسبه وعقب عليه بقوله : « ... وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير (امتنع) ونحوه »[5] .

هذا .. وقد أورد ابن الحاجب كل هذه الأقوال في شرح المفصل غير معزوة إلى قائليها ورجح منها القول الأول فقال : « ... وقال قوم : العامل فيه ما قبله بواسطة (إلا) – إذا كان فضلة – وهو المذهب الصحيح ، لأنك إذا قلت جاء القوم إلا زيدًا ، فقد وقع (زيد) فضله ، وقد توصلت إليه في معنى الإخراج من قولك (جاء القوم) بـ (إلا) ، فقد صار لقولك : (جاء القوم) بواسطة (إلا) في (زيد) معنى ، وهو معنى الاستثناء »[6] .

٨ – ذهب ابن الحاجب إلى جواز وقوع الاستثناء المفرغ في الموجب إذا استقام المعنى ، وهذا مخالف لما عليه جمهور النحويين من اشتراطهم وقوعه في غير الموجب . يقول ابن الحاجب : « ... وهو في غير الموجب ليفيد مثل : ما ضربني إلا زيد ، هذا هو الكثير في هذا الباب ، لأن المستثنى منه محذوف ولابد من تقديره

---

(١) ينظر : الايضاح شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٢٨٤ .
(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٦١ وما بعدها – شرح الرضي ١ / ٢٢٧ .
(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٧٦ .
(٤) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٣٤٣ .
(٥) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٢٧ .
(٦) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٨٥ . وينظر ما ذكرته في هذه المسألة في هوامش ص ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ من قسم التحقيق .

معنى . وإنما يقدر عامًا من جنس المستثنى ، وهذا التقدير إنما يستقيم مع النفي ، ألا ترى أنك إذا قلت (ما ضربني إلا زيد) استقام تقدير : ما ضربني أحد إلا زيد ، لو قلت (ضربني إلا زيد) لم يستقم فيه مثل ذلك بوجه .

قوله : (إلا أن يستقيم المعنى) يريد أن ذلك قد جاء قليلاً فيما كان فضلة ويستقيم فيه المعنى كقولك : قرأت إلا يوم كذا ، لأنه يجوز أن تقرأ الأيام كلها إلا يومًا ، بخلاف : ضربني إلا زيد ، فإنه لا يستقيم أن يضربه كل أحد ويستثنى (زيدًا) »[1] .

قال الجامي في شرحه مستدركًا على ابن الحاجب : « ... ولقائل أن يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب – في بعض الصور – فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب أيضًا نحو : (ما مات إلا زيد) ، فينبغي أن يشترط في غير الموجب أيضًا استقامة المعنى .

وأيضًا لا يصح مثل : (قرأت إلا يوم كذا) إلا بعد تخصيص اليوم بأيام الأسبوع مثلاً ، فيجوز مثل هذا التخصيص في (ضربني إلا زيد) بأن يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين إذا كان هناك قرينة ، فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها .

وأجيب : بأن المعتبر هو الغالب ، والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم ، وفي النفي عكسه ... »[2] .

٩ – ذهب ابن الحاجب إلى أن المنصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس إذا كان مفردًا مبني على ما ينصب به ، وجعل هذا القول أولى من قول جمهور النحويين : (مبني على الفتح)[3] ، يقول : « ... فإن كان مفردًا فهو مبني على ما ينصب

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٤٨ . وكرر مثل هذا القول في ص ٩١٣ أيضًا .

(٢) ينظر : الفوائد الضيائية شرح الكافية للجامي ٢ / ٣٠٨ .

(٣) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٦١ – إيضاح الفارسي ص ٢٣٩ – اللمع لابن جني ص ١٢٧ – المفصل ص ٧٥ – المقرب ١ / ١٩٠ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٠١ – التوضيح لابن هشام ٢ / ٨ .

به . هذا أولى من قولهم : (مبني على الفتح) فإنا نقول : لا غَلَامَيْنِ لك ، وليس مبنيًا على الفتح ، وكذلك : لا مُسْلِمِيْنَ لك ، وإذا قلنا : (مبني على ما ينصب به) شمل ذلك كله »[1] .

وقد تبع ابن الحاجب فيما قال به كثير من المتأخرين مثل المرادي[2] وابن عقيل[3] وأبي حيان[4] ، ورجح الرضي هذا القول فقال : « قوله : (على ما ينصب به) هذا أولى – كما مر في باب المنادى – من قولهم : مبني على الفتح . دخل فيه نحو : لا غُلَامَيْنِ ، ولا مُسْلِمِيْن ... لك »[5] .

١٠ – مذهب ابن الحاجب أن الإضافة بقسميها – معنوية ولفظية – يجر المضاف إليه فيها بتقدير حرف الجر ، وهذا مخالف لما عليه جمهور النحاة إذ لم يقل أحد منهم بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية .

يقول ابن الحاجب : « ... والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظًا أو تقديرًا ... وقوله (أو تقديرًا) ليدخل فيه المجرور بإضافة الاسم إليه ... فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسمًا مجردًا تنوينه لأجلها . هذا تفسير للمخفوض بإضافة اسم إليه ، والغرض أن يتدرج فيه المعنوي واللفظي ، ولا يمكن التشريك بينهما إلا بذلك ... »[6] .

قال الرضي : مستدركًا على ما ذهب إليه ابن الحاجب : « ... واعلم أن المضاف إليه إضافة لفظية خارج عن هذا الحد ، إذ ليس (الوجه) في قولنا : (زيد حسن الوجه) مضافًا إليه (حسن) بتقدير حرف الجر ، بل هو هو ، في : (ضارب زيد) لأن (ضارب) وإن كان مضافًا إلى (زيد) لكنه بنفسه لا بحرف

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٧٠ .
(٢) ينظر : شرح الألفية ١ / ٣٦٤ .
(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٣٩٦ .
(٤) ينظر : التكت الحسان ص ٣٣٣ .
(٥) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٥٥ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٥٨٨ ، ٥٨٩ .

الجر كما كان مضافًا إليه من حيث المعنى حيث نصبه أيضًا ولم يحتج في إضافته إليه – لا في حال الإضافة ولا قبلها – إلى حرف جر .

بل قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وإن كان من فعل متعدٍ بنفسه نحو : أنا ضاربٌ زيدٍ ، لكونه أضعف عملاً من الفعل »[1] .

١١ – مذهب ابن الحاجب أن الإضافة تأتي بمعنى (اللام) وبمعنى (من) وبمعنى (في) قليلاً . ولم يذكر أحد من متقدمي النحاة مجيء الإضافة بمعنى (في) لا قليلاً ولا كثيرًا .

وما نسبه السيوطي[2] – وتبعه الأستاذ عظيمة[3] – إلى ابن السراج وعبد القاهر الجرجاني من قولهما بمجيء الإضافة بمعنى (في) عارٍ من الصحة ، يقول ابن السراج : « ... والإضافة المحضة تنقسم قسمين ، إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى (اللام) . وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى (من) ... »[4] .

ويقول عبد القاهر : « ... والإضافة على ضربين ، أحدها أن تكون بمعنى (اللام) نحو قولك : دار زيد ، تريد : دار لزيد ، وإضافة بمعنى (من) كقولك : خاتم فضة ، تريد : خاتم من فضة »[5] .

وقد قال بمثل هذا كل من الفارسي[6] وابن جني[7] والحريري[8] والزمخشري[9] وابن الخشاب[10] وابن يعيش[11] والرضي[12] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٧٢ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٤٦ .
(٢) ينظر : الهمع ٢ / ٤٦ . (٣) ينظر : حاشية المقتضب ٤ / ١٤٣ .
(٤) ينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٣ .
(٥) ينظر : جمل عبد القاهرص ٣٠ .
(٦) ينظر : الإيضاح العضدي ص ٢٦٧ .
(٧) ينظر : الخصائص ٣ / ٢٦ ، اللمع ص ١٦٤ .
(٨) ينظر : شرح ملحة الإعراب ص ٢٤ .
(٩) ينظر المفصل ص ٨٢ .
(١٠) ينظر : المرتجل شرح الجمل ص ٢٦٠ .
(١١) ينظر : شرح المفصل ٢ / ١١٩ . (١٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٧٤ .

ومذهب ابن الحاجب مجيئها بمعنى (في) قليلاً ، يقول : « ... وهي على ثلاثة أضرب : بمعنى (اللام) ، وبمعنى (من) ، وبمعنى (في) قليلاً . فالتي بمعنى (من) شرطها أن يكون المضاف نوع المضاف إليه كقولك : خاتم فضة ، والتي بمعنى (في) شرطها أن يكون المضاف اسمًا مضافًا إلى ظرفه كقولك : ضرب اليوم والتي بمعنى (اللام) ما عدا هذين القسمين »[1] .

وقد تبع ابن الحاجب في هذا ابن مالك وشراح ألفيته[2] ، يقول : « ... وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح »[3] .

١٢ – مذهب ابن الحاجب أنه لا فرق بين أن يكون النعت مشتقًا أو غيره ، وهذا مخالف لمذهب سيبويه وجمهور النحاة لأنهم شرطوا في النعت أن يكون مشتقًا[4] .

يقول ابن الحاجب : « ... ولا فرق بين أن يكون مشتقًا أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عمومًا . يعني أن معنى النعت أن يكون تابعًا يدل على معنى في متبوعه ، فإذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتًا . ولا فرق بين أن يكون مشتقًا أو غيره ، ولكن لما كان الأكثر في هذا المقصود وضع المشتق توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ... »[5] .

قال الرضي معقبًا على هذا : « ... اعلم أن جمهور النحويين شرطوا في الوصف

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص ٥٩٠ .
(٢) ينظر : شرح المرادي ٢ / ٢٤١ ، ٢٤٢ . شرح ابن عقيل ٢ / ٤٣ – التوضيح ٣ / ٨٥ .
(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٧ – وينظر التسهيل ص ١٥٥ .
(٤) ينظر : سيبويه ١ / ٢١٦ ، ٢٢٦ – المقتضب ٣ / ١٨٥ – أصول ابن السراج ٢/ ٢١ – ٢٦ – إيضاح الفارسي ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ – اللمع ص ١٧٦ – المفصل ص ١١٤ – شرح ابن يعيش ٣ / ٤٨ ، ٤٩ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٤٤ – المقرب ١ / ٢٢٠ – التوضيح ٣ / ٣٠٤ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٣٩ – فصول ابن معط ص ٢٣٤ - شرح ملحة الإعراب ص ٥٧ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٥٩ .
(٥) ينظر : قسم التحقيق ص ٦٢٦ .

الاشتقاق ، فلذلك استضعف سيبويه[1] نحو : مررت برجل أسد – وصفًا – ولم يستضعف : بزيد أسدًا – حالاً – فكأنه يشترط في الوصف – لا في الحال – الاشتقاق ... والنحاة يشترطون ذلك فيهما .

والمصنف لا يشترطه فيهما ويكتفي بكون الوصف دالاً على معنى في متبوعه ، مشتقًا كان أولاً ، ويكون الحال[2] هيئة للفاعل أو المفعول »[3] .

١٣ – حد جمهور النحاة المبنى بأنه ما لا يختلف آخره باختلاف العامل .

ولم يرتض ابن الحاجب هذا القول وحده بما لا يلزم منه دور فقال : « المبني ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب »[4] .

ثم علل لحده بقوله : « ... ولم يقل في حده : (ما لا يختلف آخره) لأن انتفاء اختلاف الآخر فرع على عقليته ، فلا يستقيم أن يجعل حدًا له فيؤدي إلى الدور كما ذكر في الإعراب »[5] .

وهذا الذي جعله جمهور النحاة حدًا للمبني[6] جعله ابن الحاجب حكمًا من أحكامه فقال : « ... وحكمه أن لا يختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا »[7] .

وقد تبع ابن مالك المصنف في هذا الحد ولكنه اقتصر على قوله : (بأنه ما أشبه الحرف . هذا ما ذكره في الألفية[8] وشرح الكافية الشافية[9] ، بينما حده في شرح التسهيل بقوله : « ... وما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب

---

(١) ينظر : سيبويه ١ / ٢١٦ . (٢) تقدم ذكره . وينظر قسم التحقيق ص ٥٠٩ .
(٣) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٠٣ .
(٤) ينظر : قسم التحقيق ص ٦٧١ . (٥) ينظر : قسم التحقيق ص ٦٧٢ .
(٦) ينظر : المقتضب ١ / ١٤٢ . أصول ابن السراج ١ / ٤٧ – إيضاح الفارسي ص ١٥ – اللمع ص ٩٣ – المفصل ص ١٢٥ – المرتجل ص ٣٥ – فصول ابن معط ص ١٥٤ – شرح ملحة الإعراب للحريري ص ١١ – شرح ابن يعيش ٣ / ٨٠ – المقرب ١ / ٢٨٩ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٦٧١ .
(٨) ينظر الألفية بشرح المرادي ١ / ٤٩ . (٩) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ١١ .

وليس حكاية أو اتباعًا أو نقلاً أو تخلصًا من سكونين فهو بناء »[1] .

وحده الأخفش بقوله : « ... الأسماء التي ليست بمتمكنة تحرك أواخرها حركة واحدة لا تزول عنها »[2] .

١٤ – ذهب ابن الحاجب إلى أن اتصال الضميرين في نحو : (أعطاهاه) ، و (أعطاهوها) شاذ ، وهو عند سيبويه وجمهور النحويين قليل لا شاذ .
يقول ابن الحاجب : « قوله : (وإلا فهو منفصل) يعني وإن لم يكن أحدهما أعرف وهو متقدم فلابد من الانفصال ، وإذا كان كذلك فقد يكونان من باب واحد . وقد يكون الأعرف مؤخرًا كقولك : أعطاك إياي ، وأعطاه إياي ، وأعطاه إياك ، فلابد من الانفصال ، إلا أنه قد جاء في الغائبين : أعطاهاه ، وأعطاهوها وهو شاذ ... »[3] .

ويقول سيبويه : « ... فإن ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت : أعطاهوها وأعطاهاه ، جاز وهو عربي ، ولا عليك بأيهما بدأت من قبل أنهما كلاهما غائب ، وهذا أيضًا ليس بالكثير في كلامهم ، والأكثر في كلامهم : أعطاه إياه »[4] .

١٥ – ذهب ابن الحاجب – في معرض حديثه عن حروف المضارعة – إلى أن قوله « والتاء للمخاطب وللمؤنث والمؤنثين غيبة »[5] أولى من قول جمهور النحاة التاء للمخاطب والمؤنث الغائب[6] .

وقد علل لقوله هذا فقال : « ... لأنهم إن أرادوا بالمؤنث : المؤنث مطلقًا فهو

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٥٧ .
(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش ورقة ٤/ب – منهج الأخفش الأوسط ص ٣٤٠ .
(٣) ينظر : قسم التحقيق ص ٦٩٢ ، ٦٩٣ .
(٤) ينظر : سيبويه ١ / ٣٨٤ . وينظر : المفصل ص ١٣٠ ، ١٣١ – شرح ابن يعيش ٣ / ١٠٦ – شرح الرضي ٢ / ١٨ – الكافي للزنجاني ٣ / ١٠٨٩ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٨٦١ .
(٦) ينظر : سيبويه ١ / ٣ – المقتضب ٢ / ١ ، ٤ / ٨٠ – أصول ابن السراج ١ / ٥٠ – إيضاح الفارسي ص ١٣ – اللمع لابن جني ص ٩٢ – المفصل ص ٢٤٤ – المرتجل لابن الخشاب ص ٢١ .

باطل بقولهم : النساء يضربن ، فإن هذا مؤنث من غير تاء ، وإن أرادوا بالمؤنث : المفرد فهو باطل بقولهم : المرأتان تفعلان ، فإنه بالتاء وليس لمفرد .

فثبت أن قولنا : (والتاء للمخاطب وللمؤنث والمؤنثين غيبة) هو الوجه »[1] .

١٦ – ذهب ابن الحاجب – في الموضع نفسه أيضًا – إلى أن قوله : « والياء للغائب غيرهما »[2] أولى من قول جمهور النحاة : الياء للغائب[3] .
ونراه يعلل لقوله أيضًا فيقول : « لأنهم إن أرادوا بالغائب : الغائب مطلقًا فهو منقوض بالمؤنثة والمؤنثين ، وإن أرادوا بالغائب : الغائب المفرد فهو منقوض بقولك : الرجلان يضربان ، والرجال يضربون ، والنساء يضربن ، فإنه بالياء وليس بمفرد .

فثبت أن قولنا : (الياء للغائب غيرهما) أولى من ذلك »[4] .

* * *

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٦٦١ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٦٦١ .
(٣) تنظر المصادر السابقة في الهامش رقم (٢) من هذه الصفحة .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٦٦١ ، ٦٦٢ .

الفصل الثاني

اتجـاهاته النحويـة

كان لابن الحاجب كثيرًا من الاختيارات والترجيحات والتعليلات لآراء متقدمي النحاة فقد اختار أقوال بعضهم ورجحها وعلل لها .

وقد قصدت في هذا المقام أن أعرض لها بإيجاز إتمامًا للفائدة حيث ذكرتها مفصلة كُلاً منها في موضعه من التحقيق موثقًا بالنصوص التي تؤيد أو تعارض ما سيقت لأجله .

أولاً : في المفردات والأبنية :

١ – أداة التعريف : ذهب ابن الحاجب في صدر هذا الشرح إلى أن (اللام) وحدها هي المعرفة فقال : « ومن خواصه دخول اللام ، أي للتعريف نحو : الرجل والغلام »[١] وقد قال بمثل هذا في مواضع عدة من هذا الشرح[٢] وإليه ذهب أيضًا في شرحي الوافية[٣] والمفصل[٤] .

وهو بما ذهب إليه يكون موافقًا لقول سيبويه[٥] والمبرد[٦] – في أحد قوليه – غير أن ابن الحاجب لم يلتزم بهذا القول فقد ذكر ما يناقضه من أن الألف واللام جميعًا هما حرف التعريف فقال : « ... وما عرف بالألف واللام قد يكون تعريف جنس ... وقد يكون تعريف عهد »[٧] ووقع منه مثل هذا في مواضع أخرى من

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٠ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٨٧ ، ٣٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٦٢٧ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٧٢٠ ، ٧٨٧ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ .

(٣) ينظر شرح الوافية ١ / ١٣ .

(٤) ينظر الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٠ .

(٥) ينظر سيبويه ٢ / ٢٧٢ .

(٦) ينظر المقتضب ٢ / ٩٢ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٧٨٧ .

هذا الشرح[1] ، وبه قال أيضا في أماليه[2] .

وهو بهذا القول الثاني يكون موافقا للخليل[3] وكثير من المتقدمين[4] .

٢ – ذهب ابن الحاجب إلى أن نصب المستثنى بعد (خلا) و (عدا) أكثر من الخفض بهما خلافا للأخفش فقال : « ... أو كان بعد (خلا) و (عدا) في الأكثر لأنه قد نقل عن بعض العرب أنه يخفض بهما لأنهما حرفا جر عندهم ... »[5] .

وقد نسب كل من ابن يعيش[6] والرضي[7] – نقلاً عن السيرافي – هذا القول إلى الأخفش ، وقد تبعه في جواز النصب والخفض بهما على السواء كل من ابن عصفور[8] وابن مالك[9] وابن هشام[10] والمالقي[11] والسيوطي[12] وغيرهم[13] .

٣ – وافق ابن الحاجب سيبويه وجمهور النحويين[14] في أن لخفض المستثنى بعد (حاشا) أكثر من نصبه فقال : « ... وبعد (حاشا) في الأكثر . لأنهم

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٨٩ ، ٢٩٥ ، ٣٢١ .
(٢) ينظر الأمالي الحاجبية ورقة ١٠٦ مخطوط بدار الكتب المصرية .
(٣) ينظر سيبويه ٢ / ٦٣ ، ٦٤ ، ٣٠٨ .
(٤) ينظر الإيضاح للفارسي ص ٦ – المرتجل ص ٨ – وينظر ما ذكرته في تحقيق هذه المسألة هامش ص ٢٣٠ ، ٢٣١ من التحقيق .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٨ .
(٦) ينظر شرح ابن يعيش ٢ / ٧٨ .
(٧) ينظر شرح الرضي ١ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ .
(٨) ينظر المقرب ١ / ١٧٢ ، ١٧٣ .
(٩) ينظر شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥١ .
(١٠) ينظر المغني ١ / ١٤٢ .
(١١) ينظر رصف المباني ص ٣٦٦ .
(١٢) ينظر الهمع ١ / ٢٣٢ – المطالع ١ / ٤٤٦ .
(١٣) ينظر ما أثبته في تحقيق هذه المسألة هامش (٧) ص ٥٣٨ ، (١) ص ٥٣٩ من التحقيق .
(١٤) ينظر : سيبويه ١ / ٣٧٧ – أصول ابن السراج ١ / ٣٥١ – إيضاح الفارسي ص ٢١٠ – المفصل ص ٦٨ – شرح ابن يعيش ٢ / ٨٤ – شرح الرضي ١ / ٢٤٤ .

يستعملونها حرف خفض ، وقد جاء منصوبًا بعدها في مثل قولهم : (اللهم اغفرلى ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع) . وهو قليل ، ووجهه أن تقدر فعلاً بمعنى : « جانب بعضهم الشيطان »[1] .

وممن سوى بين فعليتها وحرفيتها المبرد[2] وتبعه ابن جني[3] وابن مالك[4] ، فنصب المستثنى بعدها وخفضه سواء ، ونسب ابن السراج هذا القول إلى البغداديين[5] .

٤ – وافق ابن الحاجب جمهور النحويين[6] في أن المجازاة بـ (إذا) سواء اتصلت بها (ما) أو لم تتصل ضعيف فقال : « واستعمالها للمجازاة بـ (ما) أو بغير (ما) ضعيف »[7] . وقد علل المبرد لقول جمهور النحويين فقال : « ... وإنما منع (إذا) من أن يجازي بها لأنها مؤقتة وحروف الجزاء مبهمة ... فإن اضطر الشاعر جازا أن يجازي بها لمضارعتها حروف الجزاء لأنها داخلة على الفعل وجوابه ... »[8] .

٥ – وافق ابن الحاجب سيبويه وجمهور النحويين في أن (إذ) تكون للمجازاة إذا اتصلت بها (ما) فقال : « ... وتتصل بها (ما) فتكون للمجازاة »[9] .

وهذا معنى قول سيبويه : « ... ولا يكون الجزاء في (حيث) و (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) ... »[10] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٥٤ ، ٥٥٥ .
(٢) ينظر المقتضب ٤ / ٣٩١ .
(٣) ينظر اللمع ص ١٥٣ ، ١٥٤ .
(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ .
(٥) ينظر أصول النحو ١ / ٣٥٢ . وينظر في المسألة هامش (٨) ص ٣٤٢ من التحقيق .
(٦) ينظر سيبويه ١ / ٦٨ – المفصل ص ١٧١ – شرح ابن يعيش ٤ / ٩٧ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ٧٧٤ مع هامش (٥) .
(٨) ينظر : المقتضب ٢ / ٥٤ ، ٥٥ .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٧٧٥ .
(١٠) ينظر سيبويه ١ / ٤٣٢ .

٦ – مذهب ابن الحاجب أن (إذما) اسم كـ (حيثما) خلافًا لما قال به سيبويه[١] والمبرد – في أحد قوليه[٢] – قال ابن الحاجب : « ... والظاهر أنها إذا ضمت إليها (ما) كـ (حيثما) لا حرفًا برأسه »[٣] .

وقال سيبويه : « فما يجازي به من الأسماء غير الظروف : من ، وما ، وأيهم . وما يجازي به من الظروف : أي حين ، ومتى ، وأين ، وأنى ، وحيثما . ومن غيرهما : إن ، وإذ ما ... »[٤] . وممن قال باسميتها المبرد – في قوله الآخر[٥] – وابن السراج[٦] والفارسي[٧] .

٧ – مذهب ابن الحاجب أن (حتى) ، تنصب المضارع باضمار (أن) بعدها وهذا قول جمهور النحويين[٨] قال : « و (حتى) تنصب الفعل بإضمار (أن) لأنها – أعني الناصبة – حرف جر ، فإذا وقع الفعل بعدها وجب أن يقدر اسمًا ليصبح دخوله عليه ، ولا يصح ذلك إلا بـ (أن) أو (ما) أو (كي) ولا تصح (ما) لأنها لا تنصب ظاهرة فكيف تنصب مقدرة ؟ .

ولا ينبغي أن تكون (كي) ، لأنه لم يثبت تقديرها ، وثبت تقدير (أن) ... »[٩] .

وهذا معنى قول المبرد : « اعلم أن الفعل ينصب بعدها بإضمار (أن) وذلك لأن (حتى) من عوامل الأسماء المختصة بها »[١٠] .

---

(١) ينظر : سيبويه ١ / ٤٣١ ، ٤٣٢ .
(٢) ينظر المقتضب ٣ / ١٧٦ ، ٤ / ٣٤٧ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٧٧٥ .
(٤) ينظر سيبويه ١ / ٤٣١ ، ٤٣٢ .
(٥) ينظر المقتضب ٢ / ٤٦ .
(٦) ينظر أصول النحو ٢ / ١٦٥ .
(٧) ينظر : إيضاح الفارسي ص ٣٢١ المغني ١ / ٨٧ التوطئة ص ٦٦ الهمع ٢ / ٥٨ .
(٨) ينظر : سيبويه ١ / ٤١٣ – المقتضب ٢ / ٣٧ – المغني ١ / ١٢٤ .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٨٧٠ .
(١٠) ينظر المقتضب ٢ / ٣٧ .

٨ – وافق ابن الحاجب جمهور النحويين[١] في أن (لام كي) تنصب المضارع بإضمار (أن) بعدها لا بـ(أن) مضمرة أو بـ(كي) المصدرية خلافًا لابن كيسان والسيرافي ، ولا باللام بطريق الأصالة خلافًا للكوفيين ، ولا بها لنيابتها عن (أن) خلافًا لثعلب[٢] .

يقول ابن الحاجب : « ... ومعناها معنى (كي) فلذلك سميت : لام كي وينصب الفعل بعدها بتقدير (أن) على ما تقدم »[٣] .

٩ – وافق ابن الحاجب جمهور البصريين[٤] في أن الفاء تنصب المضارع بإضمار أن) بعدها لا بنفسها خلافًا لأبي عمر الجرمي – وقيل الكسائي والفراء[٥] – ولا بالمخالفة خلافًا للكوفيين[٦] .

يقول ابن الحاجب : « ... الفاء تنصب الفعل بإضمار (أن) لأنها لو نصبت بنفسها لنصبت في غير هذا الموضع ، ولما لم تنصب دل على أن الناصب غيرها ... ولا يستقيم قول من زعم أنه منصوب بالفاء لما ذكرناه ... »[٧] .

١٠ – وافق أيضًا جمهور البصريين[٨] في أن الواو تنصب المضارع بإضمار (أن) بعدها لا بنفسها خلافًا للجرمي ، ولا بالصرف – ومعناه المخالفة – خلافًا للكوفيين[٩] .

---

(١) ينظر : سيبويه ١ / ٤٠٨ – المقتضب ٢ / ٧ – أصول ابن السراج ٢ / ١٥٥ معاني الرماني ص ٥٦ ، ١٤٢ – المفتل ص ٢٤٦ – الإنصاف مسألة (٧٩) ٢ / ٥٧٥ – شرح الوافية لابن الحاجب ٢ / ٥١٩ – الارتشاف ٢ / ٦٩٤ – ابن كيسان النحوي ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٢) ينظر المغني ١ / ٢١٠ . (٣) ينظر قسم التحقيق ص ٨٧٣ .

(٤) ينظر : سيبويه ١ / ٤١٨ – المقتضب ٢ / ١٣ ، ١٤ .

(٥) ينظر : شرح العلوي (الأزهار الصافية شرح الكافية) ٢ / ٦٤٢ .

(٦) ينظر : الإنصاف مسألة (٧٦) ٢ / ٥٥٧ – شرح ابن يعيش ٧ / ٢١ – شرح الرضي ٢ / ٢٤١ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٠٨ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٨٧٤ .

(٨) ينظر سيبويه ١ / ٤٢٤ – المقتضب ٢ / ٢٤ – أصول ابن السراج ٢ / ١٥٩ .

(٩) ينظر المرتجل ص ٢٠٧ – الإنصاف مسألة (٧٥) ٢ / ٥٥٥ – شرح ابن يعيش ٧ / ٢١ شرح الرضي ٢ / ٢٤١ .

يقول ابن الحاجب : « الواو حكمها – في أن النصب بعدها بتقدير (أن) – كحكم الفاء ، وزعم بعضهم أنها الناصبة بنفسها ، والكلام معهم على نحو ما ذكرناه في الفاء وإن لم يكن في الواو السببية ... »[1] .

١١ – خالف ابن الحاجب الزمخشري في عدد ما لا يكون إلا حرفًا من حروف الجر ، فقد عدها ابن الحاجب عشرة ، وعدها الزمخشري تسعة منقصًا (واو رُبَّ) قال ابن الحاجب : « حروف الجر ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه ، وهي : من ، وإلى ، وحتى ، وفي ، والباء ، واللام ، ورُبَّ ، وواوها ، وواو القسم ، وتاؤه ، وعن ، وعلى ، والكاف ، ومذ ، ومنذ ، وحاشا ، وعدا ، وخلا ... فالعشرة الأول لا تكون إلا حروفًا ... »[2] .

وقال الزمخشري : « ... وهي على ثلاثة أضرب : ضرب لازم للحرفية ... فالأول تسعة أحرف : من ، وإلى ، وحتى ، وفي ، والباء ، واللام ، ورُبَّ ، وواو القسم ، وتاؤه ... »[3] .

١٢ – وافق ابن الحاجب جمهور البصريين[4] عدا الأخفش في القول بعدم زيادة (مِنْ) في الموجب خلافًا للكوفيين[5] والأخفش من البصريين[6] يقول : « ... وزائدة في غير الموجب نحو قولك : ما جاءني من أحد ، وهل جاءك من أحد ؟ ... وقد خالف الكوفيون والأخفش فقالوا : يجوز زيادتها في الواجب واستدلوا بمثل قوله تعالى : ﴿ **يغفر لكم من ذنوبكم** ﴾[7] وبقولهم : قد كان من مطر ،

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٨٧٥ مع الهامش رقم (٥) ، (٦) .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٩٣٨ . (٣) ينظر المفصل ص ٢٨٣ .
(٤) ينظر سيبويه ١ / ٢٧٩ ، ٢ / ٣٠٧ – المقتضب ٤ / ١٣٧ ، ٤٢٠ – أصول ابن السراج ١ / ٥٠٠ – إيضاح الفارسي ص ٢٥١ – اللمع ص ١٥٦ – معاني الرماني ص ٩٧ – المفصل ص ٢٨٣ .
(٥) ينظر شرح ابن يعيش ٨ / ١٢ ، ١٣ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٤ – الارتشاف ٢ / ٧٢٧ – المقرب ١ / ١٩٧ ، ١٩٨ – التوطئة ص ٢٢٦ – المغني ١ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ – شرح الرضي ٢ / ٣٢٢ .
(٦) ينظر : معاني الأخفش ورقة ٤٣ / أ ، ب – منهج الأخفش الأوسط ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .
(٧) من الآية ٤ / نوح . وينظر معاني الفراء ٣ / ١٨٧ .

وليس بواضح ... »[1] .

١٣ – مذهب ابن الحاجب أن معنى (إلى) الانتهاء فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا مجازًا ، وهذا قول سيبويه وجمهور النحويين[2] . يقول : « اختلف في معنى (إلى) فقيل : ظاهرة في الانتهاء فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا مجازًا .

وقيل : ظاهرة في الدخول فلا تستعمل في غيره إلا مجازًا .

وقيل : مشتركة فيهما . وقيل : إن كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها لم يدخل ، وإن كان من جنسه دخل . والمذهب الأول ... »[3] .

١٤ – أجاز ابن الحاجب أن تكون الكاف اسمًا في غير الضرورة وهو ما ذهب إليه الأخفش وتبعه الفارسي والجزولي وكثير من المتأخرين[4] .

قال : « وقد تكون اسمًا في مثل قوله :

يضحكن عن كالبرد المنهم[5]

أي : مثل البرد لدخول حرف الجر عليها »[6] .

وهذا عند سيبويه مخصوص بالضرورة لا يجوز في سعة الكلام ، يقول : « ... إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة (مثل) قال الراجز – وهو حميد الأرقط – : فصيروا مثل كعصف مأكول

وقال خطام المجاشعي : وصاليات ككما يؤثفين »[7] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٤١ ، ٩٤٢ مع الهامش رقم (٤) ، (٧) ص ٩٤١ .

(٢) ينظر : سيبويه ٢ / ٣١٠ – المقتضب ٤ / ١٣٩ – أصول ابن السراج ١ / ٥٠١ – إيضاح الفارسي ص ٢٥١ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٩٤٣ – ونقله الرضي ٢ / ٣٢٤ والعلوي ٢ / ٨٤٨ .

(٤) ينظر : إيضاح الفارسي ص ٢٦٠ – المغني ١ / ١٨٠ – شرح الرضي ٢ / ٣٤٣ .

(٥) رجز للعجاج – ديوانه ص ٨٣ – وصدره : بيض ثلاث كنعاج جم .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٩٥٨ مع هامش (٥) . (٧) ينظر سيبويه ١ / ٢٠٣ .

١٥ – مذهب ابن الحاجب أن (كأن) حرف برأسه وليست مركبة من كاف التشبيه و (أن) كما ذهب إليه الخليل وتبعه سيبويه[١] والأخفش والزمخشري[٢] وكثير من المتأخرين[٣] .

يقول ابن الحاجب : « ... وقد زعم بعضهم أنها مركبة من كاف التشبيه و (أن) ... وهي عند بعضهم حرف برأسه ، وهو الصحيح »[٤] .

ويقول سيبويه : « ... وسألت الخليل عن (كأن) فزعم أنها (أن) لحقتها الكاف للتشبيه ولكنه صارت مع (أن) بمنزلة كلمة واحدة »[٥] .

١٦ – وافق البصريون في أن (ليت) لا تنصب الجزأين كما ذهب إليه الفراء والكسائي[٦] من إجازتهما : ليت زيدًا قائما ، وجعل الثاني منهما حالاً من الضمير المقدر في الخبر ، فقال : « وأجاز الفراء : ليت زيدًا قائما ، بنصب الجزأين معًا لأنها بمعنى (أتمنى) . وأجازه الكسائي على إضمار (كان) والذي أوقعهما في ذلك قول الشاعر[٧] :

يا ليت أيامَ الصبا رواجعًا

وهو عند البصريين حال من الضمير المقدر في الخبر ، أي : ياليت أيام الصبا لنا رواجعا ، أي : حاصلة لنا في حال كونها رواجعا .

ويضعف قول الفراء بأنه يلزمه مثله في (كأن) و (لعل) ولا قائل به .

ويضعف قول الكسائي بأن إضمار (كان) ليس بقياس ، ولو جاز ذلك لجاز : إنّ زيدا قائما ، بمعنى : يكون قائما ، أو : كان قائما .

---

(١) ينظر سيبويه ١ / ٤٧٤ – المقتضب ٤ / ١٠٨ .
(٢) ينظر المفصل ص ٣٠١ – شرح ابن يعيش ٨ / ٨١ .
(٣) ينظر المغني ١ / ١٩١ – شرح الرضي ١ / ٣٦٠ – الرصف ص ٢٠٨ ؛ ٢٠٩ – الجنى الداني ص ٥١٨ – شرح العلوي ٢ / ٩١٢ ، ٩١٣ – شرح الجامي ٢ / ٧٦٠ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٩٧٤ . (٥) ينظر سيبويه ١ / ٤٧٤ .
(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤١٠ – أصول ابن السراج ١ / ٣٠١ – المفصل ص ٣٠٢ .
(٧) هو رؤبة بن العجلج – ديوانه ص ٥١ – وينظر هامش (٣) ص ٩٧٦ من التحقيق .

وتأويل البصريين أسد لأنه لو كان نصا - وهو على خلاف القياس واستعمال الفصحاء - كان مردودًا . فكيف وهذا التأويل الظاهر ؟ »[1] .

١٧ - وافق ابن الحاجب جمهور النحويين[2] في أن الواو للجمع مطلقًا ولا ترتيب فيها . قال : « فالواو للجمع مطلقًا لا ترتيب فيها عند المحققين والأصوليين . والذي يدل عليه قوله تعالى : ﴿ **وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة** ﴾[3] وقال تعال في موضع آخر : ﴿ **وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا** ﴾[4] . ولو كانت للترتيب لتناقض الظاهران ، ولذلك تعينت . وأيضًا وجوب تعيينها في مثل : اختصم زيد وعمرو ، و : ﴿ **سواء محياهم ومماتهم** ﴾[5] وإذا ثبت نفي الترتيب فيها فقد فارقت أخواتها الثلاث للزومها الترتيب »[6] .

ونقل بعضهم عن الكسائيّ والفراء وثعلب وهشام والربعي وقطرب وأبي عمرو الزاهد وابن درستويه - وبه قال الإمام الشافعي من الفقهاء - أنها للترتيب[7] .

١٨ - ذهب ابن الحاجب إلى أن (أم) المنقطعة تأتي للإنكار كما تأتي الهمزة وهذا قول أبي عبيدة ذكره المرادي عن النحاس . قال ابن الحاجب : « ... وقد تأتي المنقطعة للإنكار كما تأتي الهمزة ، وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ **أم يقولون شاعر** ﴾[8] ﴿ **أم يقولون تقوله** ﴾[9] وهو كثير »[10] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٧٥ ، ٩٧٧ مع ما أثبته في هوامش هذه الصفحات .

(٢) ينظر سيبويه ١ / ١٤٧ ، ٢١٨ ، ٢ / ٣١٤ - المقتضب ١ / ١٤٨ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٥ ، ٥٦ - إيضاح الفارسي ص ٢٨٥ - معانيالرماني ص ٩٥ - المفصل ص ٣٠٤ .

(٣) من الآية ٥٨ / البقرة .

(٤) من الآية ١٦١ / الأعراف . (٥) من الآية ٢١ / الجاثية .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٨٨٩ - المنتهى ص ١٩ .

(٧) ينظر المغني ٢ / ٣٥٤ - شرح العلوي ٢ / ٩٢٥ - التصريح ٢ / ١٣٥ .

(٨) من الآية ٣٠ / الطور .

(٩) من الآية : ٣٣ / الطور .

(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٩٨٢ مع الهامش رقم (٧) .

١٩ – وافق ابن الحاجب سيبويه[١] وجمهور النحويين[٢] في أن (إما) المسبوقة بإما أخرى حرف عطف في نحو : جاءني إما زيد وإما عمرو ، خلافًا ليونس وابن كيسان[٣] والفارسي[٤] والرماني[٥] وابن الشجري[٦] وابن مالك[٧] فإنها عندهم ملغاة والعطف بالواو قبلها .

يقول الفارسي : « ... وليست (إما) بحرف عطف لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردًا على مفرد ، أو جملة على جملة ، وأنت تقول : ضربت إما زيدًا وإما عمرا ، فتجدها عارية عن هذين القسمين ، وتقول : وإما عمرا ، فتدخل عليه الواو ، ولا يجتمع حرفان لمعنى »[٨] .

ويقول ابن الحاجب : « وأما (إما) العاطفة فيلزمها أن يكون قبلها (إما) أخرى ... ولتقدم (إما) ودخول الواو عليها توهم أبو على أنها ليست من حروف العطف ... »[٩] .

٢٠ – مذهب ابن الحاجب أن (إنْ) تزاد بعد (ما) النافية لتأكيد النفي في نحو : ما إنْ رأيت زيدًا ، خلافًا للفراء[١٠] – وقيل الكوفيون عامة[١١] – فإنه زعم أنها (إنْ) النافية دخلت على (ما) النافية توكيدا لها ، وهو مخالف لقول الجمهور[١٢] الذي ذكره ابن الحاجب .

---

(١) ينظر سيبويه ١ / ١٣٥ ، ٢١٣ ، ٢ / ٦٧ .
(٢) ينظر المقتضب ٣ / ٢٨ – أصول ابن السراج ٢ / ٥٧ – اللمع ص ١٧٧ – المفصل ص ٣٠٥ .
(٣) ينظر : التسهيل ص ١٧٤ .
(٤) ينظر : الإيضاح العضدي ص ٢٨٩ .
(٥) ينظر : معاني الحروف ص ١٣١ . (٦) ينظر : الأمالي الشجرية ٢ / ٣٤٤ .
(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٧٦ – التسهيل ص ١٧٤ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢١٥ .
(٨) ينظر : الإيضاح ص ٢٨٩ . (٩) ينظر قسم التحقيق ص ٧٧١ مع هامش (٤) .
(١٠) ذكره الزمخشري في المفصل ص ٣١٢ .
(١١) ينظر : الإنصاف مسألة (٨٩) ٢ / ٦٣٦ .
(١٢) ينظر : سيبويه ٢ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ – المقتضب ١ / ١٨٩ ، ٢ / ٣٦٠ – معاني الرمي ص ٧٥ – المفصل ص ٣١٢ – شرح ابن يعيش ٨ / ١٢٩ – المغني ١ / ٢٥ – شرح الرضي ٢ / ٢٨٤ .

قال ابن الحاجب ردًا على هذا الزعم : « ... وليس بجيد ، فإنهم لا يجمعون بين حرفين مختلفي اللفظ لمعنى واحد ، ومن ثم لم يقولوا : إنَّ لزيدا قائم ، ولا يا الرجل ، وأشباه ذلك »[1] .

٢١ – ذهب ابن الحاجب إلى أن زيادة (ما) مع (متى) لا تفيدها معنى التكرير بل هي على معناها خلافًا للفراء[2] . قال : « ... ومع (متى) كقولك : متى ما تكرمني أكرمك ، بمعنى : متى تكرمني أكرمك ، ولا تفيدها (ما) معنى التكرير ، بل هي على معناها . ومن قال إنها للتكرير فدخول (ما) فيها على ما كانت عليه ، ومن قال إنها ليست للتكرير فدخول (ما) فيها أيضًا للتأكيد لا غير »[3] .

٢٢ – مذهب ابن الحاجب أن (لو) للمضي وإن دخلت على المضارع نحو : لو تكرمني أكرمك ، ولو أكرمتني أكرمتك ، ولا تستعمل في الاستقبال كـ (إن) خلافًا للفراء[4] .

قال ابن الحاجب : « ... وقد زعم الفراء أنها تستعمل في الاستقبال كـ (إن) وليس ذلك بواضح »[5] .

وجعل ابن مالك مثل هذا من القليل[6] . وقال الرضي : « ... وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو : اطلبوا العلم ولو بالصين »[7] .

٢٣ – وافق ابن الحاجب الكسائي في استعمال حرف الردع (كَلَّا) اسما بمعنى (حقا)[8] ، وأن هذا الاستعمال لا يخرجه عن الحرفية فقال : « ... وقد

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٩٠ مع هامش (٤) ، (٥) .
(٢) ينظر شرح العلوي ٢ / ٩٦٤ . (٣) ينظر قسم التحقيق ص ٩٩٢ مع هامش (٥) .
(٤) ينظر المفصل ص ٣٢٠ – شرح ابن يعيش ٨ / ١٥٦ – شرح الرضي ٢ / ٣٩٠ – البحر المحيط ٨ / ٣٠٩ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ١٠٠٢ – شرح الوافية ٢ / ٦٧٥ .
(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٣٣ . (٧) ينظر شرح الرضي ٢ / ٣٩٠ .
(٨) ينظر المغني ١ / ١٨٩ – معاني الرماني ص ١٢٢ – الجنى الداني ص ٥٢٥ البرهان ٤ / ٣١٥ .

جاء بمعنى (حقا) فيجوز في هذا الوجه أن يكون اسما بني لموافقته للحرف في لفظه وأصل معناه كـ (على) الاسمية ، إلا أن النحويين حكموا فيها بالحرفية لما فهموا من أن المقصود : تحقيق الجملة كالمقصود بـ (إن) ، فلم يخرجها ذلك عن الحرفية »[1] .

٢٤ – مذهب ابن الحاجب أن (أمَّا) حرف تفصيل ولا إشكال في صحة ذلك[2] ثم قال : « ... ولما لزمتها الفاء علم بذلك أنها كالشرط وأن القصد أن هذا مستلزم هذا الحكم كاستلزام الشرط للجزاء .

وتقديرهم إياها بـ (مهما) كقول سيبويه إذا قلت : أما زيد فمنطلق ، فكأنك قلت : مهما يكن من شيء فزيد منطلق[3] . تمثيل وتحقيق أنها في معنى الشرط لا أن ذلك في التحقيق معناها »[4] .

٢٥ – مذهب ابن الحاجب أن التنوين في نحو (مسلمات) تنوين مقابلة – وهو قول جمهور النحويين ، خلافًا للربعي[5] فإنه جعله من قبل تنوين التمكين .

قال ابن الحاجب : « وأما تنوين المقابلة فهو ما يقابل به نون الجمع ، ولا يكون إلا في الجمع المؤنث كقولك : مسلمات وقائمات .

وأما توهم من توهم أنه تنوين التمكين فمردود بما لو سميت به امرأة ، فإن فيه العلمية والتأنيث ، ولا ثبات لتنوين التمكين معهما ، ولما ثبت دل على أنه ليس تنوين تمكين »[6] .

٢٦ – ذهب ابن الحاجب إلى أن نون التوكيد يقل دخولها في الفعل مع النفي

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ١٠٠٨ مع الهامش رقم (٩) .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ١٠٠٦ .
(٣) ينظر سيبويه ٢ / ٣١٢ – ١ / ٤٦٩ – المقتضب ٣ / ٢٧ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٧٩٣ ، ٧٩٤ – شرح الوافية ٢ / ٦٨٦ – شرح الرضي ٢ / ٣٩٧ .
(٥) نسبه الرضي إلى الربعي والزمخشري ، ولم أجده في المفصل . شرح الرضي ١ / ١٤ آ وينظر : شرح ابن يعيش ٩ / ٣٤ – شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠ – الجنى الداني ص ١٧٧ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ١٠١٠ .

وهي معه عند ابن جني قياسًا بشرط اتصال النفي بالفعل ، وعند الفارسي لا تجيء مع النفي لغرضه عن معنى الطلب[1] .

قال ابن الحاجب : « ... وقلت مع النفي لعروه عن معنى الطلب ، وإنما دخلت فيه تشبيها له بالنهي »[2] .

ثانيًا : في الإعرابات والتراكيب :

١ – مذهب ابن الحاجب أن الإعراب أمر لفظي قال : « ... والإعراب ما اختلف آخره لاختلاف العوامل لفظًا و تقديرًا »[3] .

وهذا مذهب ابن درستويه – ذكره ابن يعيش[4] – ونسبه السيوطي[5] إلى جمهور النحويين وبعض المغاربة منهم ابن خروف والشلوبيني[6] وابن مالك[7] .

وقد رجح ابن الحاجب هذا المذهب بقوله : « وهو أولى من حد الإعراب باختلاف الآخر »[8] . وقد تبعه ابن مالك في هذا الترجيح[9] ونقله الرضي[10] .

٢ – وافق ابن الحاجب جمهور النحويين في أن غير المنصرف يجر بالفتحة وليس مبنيًا على الفتح خلافًا للأخفش والمبرد والزجاج[11] . يقول : « ... وحكمه أن لا يدخله كسر ولا تنوين »[12] .

---

(١) ينظر شرح الرضي ٢ / ٤٠٣ – إيضاح الفارسي ص ٣٢٣ – اللمع لابن جني ٢٧٣ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ١٠١٤ مع الهامش رقم (٧) .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٧ .
(٤) ينظر شرح المفصل ١ / ٧٣ .
(٥) ينظر الهمع ١ / ١٤ . (٦) ينظر التوطئة ص ٨ .
(٧) ينظر التسهيل ص ٧ ، شرح التسهيل ١ / ٣٤ .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٧ .
(٩) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٤ ، ٣٥ .
(١٠) ينظر شرح الرضي ١ / ١٨ ، ١٩ وما أثبته في هوامش ص ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ من التحقيق .
(١١) ينظر المقتضب ٣ / ٣٠٩ – ما لا ينصرف للزجاج ص ٢ – شرح ابن يعيش ١ / ٥٨ - شرح الرضي ١ / ٣٨ .
(١٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٩ .

٣ – خالف ابن الحاجب الأخفش والكسائي في إجازتهما صرف ما لا ينصرف مطلقًا[١] – أي في الشعر وغيره – إلا (أفعل منك) – فقد رد عليهما بقوله : « ... وما يقوله بعضهم من أن صرف مثل ذلك لكونه الأصل – إشارة إلى تجويز الأمرين – باطل لامتناع جواز مثل قولك : جاءني إبراهيمٌ وأحمدٌ ، في السعة إجماعًا منهم ... »[٢] .

٤ – تبع ابن الحاجب كُلًّا م الفارسي وابن جني والزمخشري[٣] في تعريفهم للعدل حيث قال : « ... العدل معناه : أن يعدل عن صيغة إلى صيغة أخرى ... »[٤] وهو تعريف كلي منهم ، وقد استدرك عليه الرضي في هذا التعريف »[٥] .

٥ – وافق ابن الحاجب[٦] المبرد وابن السراج والزمخشري[٧] في أن أسماء العدد المعدولة على وزن (فُعَال) و (مَفْعَل) إنما منعت الصرف للعدل لا غير ، وأن العدل فيها من جهتين ، عدل في اللفظ ، وعدل في المعنى أما عدل اللفظ فمن (اثنين) – مثلاً – إلى (ثُناءَ) و (مَثْنى) ، وأما عدل المعنى فتغيير العدة المحصورة بلفظ (الاثنين) إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى .

وفي هذه المسألة أقوال أخرى أثبتها في موضعها من التحقيق[٨] .

٦ – مذهب ابن الحاجب أن أسماء العدد المعدولة على وزن (فُعَال) و (مَفْعَل) لا تجاوز (رباع) و (مربع) ، فلا يقال – عنده – : خماس ومخمس إلى آخرها .

---

(١) ينظر شرح الرضي ١ / ٣٨ – أمالي الزجاجي ص ٨٣ ، ٨٤ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٢ .
(٣) ينظر : الإيضاح ص ٣٠١ – اللمع ص ٢٣٦ – المفصل ص ١٦ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٤ . (٥) ينظر شرح الرضي ١ / ٤٠ ، ٤١ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ . شرح الوافية ١ / ٣٨ ، ٣٩ .
(٧) ينظر المقتضب ٣ / ٣٨٠ ، ٣٨١ – أصول ابن السراج ٢ / ٩٠ – الكشاف ١ / ٤٩٦ .
(٨) ينظر هامش (٣) ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ من قسم التحقيق .

يقول : « ويقال : آحاد وموحد ، وثُناء ومَثْنَى ، وثُلاث ومَثْلَث ، ورُباع ومَرْبَع وهل يقال فيما عداها إلى العشرة : عُشَار ومَعْشَر ، أو لا يقال ؟ .

في ذلك خلاف أصحها أنه لم يثبت وقد نص البخاري على ذلك في صحيحه »[1] وهذا مخالف لقول جمهور النحويين فقد نصوا على مجيئها على (فُعَال) فيما جاوز (خُمَاس ومَخْمَس) قياسًا ، وعلى (مَفْعَل) فيما جاوزه أيضًا سماعًا[2] . وقد فصلت القول في هذه المسألة في موضعها من التحقيق[3] .

٧ – وافق ابن الحاجب جمهور النحويين في جهة عدل (أُخَر) حيث عُدِلَ به عما فيه الألف واللام لأنه أفعل تفضيل قطع عن الإضافة و (من)[4] . وقد خالف في ذلك الفارسي وتبعه ابن جني واختار قوله ابن مالك من أنه عدل به عن صيغة (أفعل من)[5] . وقد رد ابن الحاجب هذا القول بكلام طويل ذكر في موضعه من التحقيق[6] .

٨ – مذهب ابن الحاجب أن (جُمَع) إنما منع الصرف للعدل والصفة[7] ، وليس للعدل والتعريف الإضافي خلافًا للخليل[8] والمبرد والفارسي[9] .

٩ – رجح ابن الحاجب قول سيبويه[10] في صرف (أفعى) و (أجدل) ،

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ – وصحيح البخاري بحاشية السندي ٣ / ١١٧ .
(٢) ينظر المقتضب ٣ / ٣٨٠ – ما لا ينصرف ص ٤٤ – الخصائص ٣ / ١٨١ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨١ .
(٣) ينظر هامش (٣) و (٤) و (٥) ص ٢٦٧ من قسم التحقيق .
(٤) ينظر المقتضب ٣ / ٣٧٦ – ما لا ينصرف ٤٠ – هامش السيرافي ٢ / ١٤ – الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٨ – شرح ابن يعيش ٦ / ٩٩ ، ١٠٠ – شرح الرضي ١ / ٤٢ – البحر المحيط ٢ / ٣٤ .
(٥) ينظر الإيضاح العضدي ٣٠١ ، ٣٠٢ – المسائل المنثورة للفارسي ورقة ٢٥ /أ – اللمع ص ٢٣٨ – شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٥٨٢ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ مع هامش (٦) .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ . (٨) ينظر سيبويه ٢ / ١٤ .
(٩) ينظر المقتضب ٣ / ٣٤٢ – الإغفال للفارسي ٢ / ٦٠٦ – وهامش (٣) ص ٢٧٢ من التحقيق .
(١٠) ينظر سيبويه ٢ / ٥ .

و (أخيل) لعدم أصالة الصفة خلافًا للمبرد فإنه سوى بين الصرف وعدمه[1] ، وتبعه الرضي[2] .

١٠ – خالف الزمخشري في جعله العجمة مع الثلاثي ساكن الوسط سببًا لمنع الصرف ، يقول الزمخشري : « ... وأما ما فيه سبب زائد كـ (ماه) و (جور) فإن فيهما ما في (نوح) و (لوط) مع زيادة التأنيث ، فلا مقال في امتناع صرفه »[3] .

يقول ابن الحاجب : « ... وكذلك إذا كان مع العجمة وإن سكن وسطه ، فإنها وإن لم تكن معه سببًا – لما سنذكر من أن العجمة لا تكون مع الثلاثي ساكن الأوسط سببًا كما توهمه بعضهم – فهي مقوية للتأنيث حتى تحتم تأثيره ... »[4] .

١١ – خالف ابن الحاجب كُلًّا من عبد القاهر والزمخشري في جعلهما الأعجمي – إذا كان ثلاثيًا ساكن الأوسط – جائزًا صرفه وترك صرفه[5] ، وهو عند ابن الحاجب والجمهور لا يمنع إلا إذا كان متحرك الأوسط ، أو زائدًا على الثلاثة[6] .

١٢ – وافق ابن الحاجب ابن السراج في حده للجمع القائم مقام علتين فقال : « الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كـ : مساجد ومصابيح »[7] .

وقد جعل ابن الحاجب هذا الحد أولى من حد جمهور النحويين بقوله : « وهذا أولى من قول الأكثرين[8] : لأنه جمع لا نظير له في الآحاد ، فإن ذلك منقوض بـ (أفلس) وبابه وهو أكثر من أن يحصى » .

---

(١) ينظر المقتضب ٣ / ٣٣٩ .
(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ٤٨ مع ما أثبته في هامش (١) و (٩) ص ٦٧ من التحقيق .
(٣) ينظر المفصل ص ١٨ . (٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٨٤ مع هامش (٢) و (٥) .
(٥) ينظر الجمل لعبد القاهر ص ٩ – المفصل ص ١٧ ، ١٨ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩١ .
(٨) ينظر سيبويه ٢ / ١٥ ، ١٦ – معاني الأخفش ورقة ٢٥ / أ ، ب – منهج الأخفش ص ٣٤٩ – المقتضب ٣ / ٣٢٧ ، ما لا ينصرف ص ٤٦ .

١٣ – رجح مذهب سيبويه في جهة منع (جوار) من الصرف وأن التنوين فيه عوض من الياء المحذوفة خلافاً للمبرد والزجاج حيث يقولان بصرفه لعدم الموجب لمنع الصرف ، قال : « ... والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، والدليل عليه أن جمع على صيغة منتهى الجموع فوجب الحكم بمنع الصرف فيه وإلا انخرمت القاعدة المعولة في باب منع الصرف »[١] .

١٤ – وافق الفارسي وابن جني والزمخشري في أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألفي التأنيث ، وذلك من جهة امتناع دخول التأنيث عليهما ، يقول : « ... إنما اشترطت العلمية فيما فيه الألف النون – إذا كان اسماً – لأنه يقوي شبههما بألفي التأنيث ... »[٢] .

١٥ – وافق سيبويه في حده لوزن الفعل بقوله : « وزن الفعل شرطه أن يختص بالفعل كشَمَّر وضَرِبَ ، أو يكون في أوله زيادة كزيادته ... هـذا أولى من قول النحويين : أو يكون غالباً في الفعل ، فإنه غير مستقيم لوجهين ... »[٣] .

وهذا الأخير قول جمع من النحويين منهم ابن السراج والفارسي وابن جني وعبد القاهر والزمخشري وابن يعيش وغيرهم[٤] .

١٦ – خالف الفارسي والجزولي في أن العلمية عنده في نحو (مساجد) ليست سبباً لاعتباره الجمع الأصلي فيكون إذن نحو (ثمان) و (رباع) علمين .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ مع ما أثبته في تحقيق هذه المسألة في هامش (٣) و (٤) و (٥) ص ٢٩٨ وهامش (١) و (٢) ص ٨٧ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٦ مع الهامش رقم (٣) ص ٩٤ ، ٩٥ – إيضاح الفارسي ص ٢٩٩ – اللمع ص ٢٣٥ – المفصل ص ١٧ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣١٠ ، ٣١١ – سيبويه ٢ / ٢ – هامش (٥) ص ٣١٢ .

(٤) ينظر أصول ابن السراج ٢ / ٨١ – الإيضاح ص ٢٩٤ – اللمع ص ٢٣١ – الجمل ص ٩ – المفصل ص ١٦ – شرح ابن يعيش ١ / ٦١ – تحقيق المسألة في هامش (٣) ص ٣١١ .

وأما عند الفارسي فإن العلمية أحد سببيه والآخر شبه العجمة . وعند الجزولي أيضاً العلمية أحد سببيه والآخر عدم النظير في الآحاد ، وهو عنده سبب مستقل[1] .

١٧ – وافق الزمخشري في أنّ الفاعل أصل المرفوعات[2] ، ولذلك ابتدأ به خلافاً لسيبويه وجمهور النحويين في أن المبتدأ هو أصل المرفوعات[3] .

١٨ – وافق جمهور النحويين في امتناع نحو : ضرب غلامُه زيداً[4] ، خلافاً للأخفش من البصريين وأبي عبد الله الطوال من الكوفيين وابن جني وتبعهم ابن مالك[5] .

١٩ – مذهب ابن الحاجب – وفاقاً لجمهور النحويين – أن ألفاظ العدد وألفاظ حروف الهجاء غير معربة لفقدان سبب الإعراب وهو التركيب الإسنادي[6] ، خلافاً للفارسي فإنه أجاز إعرابها في (حجته) – فيما نقله عنه الزمخشري[7] – وإنما سكنت سكون (زيد) و (عمرو)[8] .

٢٠ – خالف الزمخشري في حده المبتدأ والخبر بحد واحد فقال : « المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك : « زيد منطلق »[9] .

وحدهما ابن الحاجب بحدين مختلفين فقال : « ... فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣١٤ – والإيضاح ص ٣٠٣ – المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ٣١٠ مع تحقيق المسألة في هامش (٣) ص ٣١٤ من التحقيق .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٢٣ . والمفصل ص ١٨ .
(٣) ينظر سيبويه ١ / ٧ مع هامش (١) ص ٣٢٣ من قسم التحقيق .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ١١٤ ، ١١٥ مع هامش رقم (٢) ص ١١٥ .
(٥) ينظر الخصائص ١ / ٢٩٤ – شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٢ – التسهيل ص ٧٩ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٥ ، ٣٥٣ .
(٧) ينظر الكشاف ١ / ٧٨ – ٨٢ .
(٨) ينظر تحقيق المسألة في هامش (٤) ص ٢٣٥ وهامش (٧) ص ٣٥٣ من التحقيق .
(٩) ينظر المفصل ص ٢٣ .

العوامل اللفظية[1] ... والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة »[2] .

كما أنه اعترض على الزمخشري في شرحه للمفصل بقوله : « ... إذ لا يستقيم أن يحد مختلفان بحقيقة واحدة ، فكما يمتنع أن يقال : الإنسان والفرس جسم متحرك – ويقصد به تحديدهما – فكذلك هذا »[3] .

٢١ – منع ابن الحاجب جواز تقديم الخبر في نحو : قائم رجل ، حملاً على جواز : في الدار رجل ، قال : « ... لأنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها ، أو لأن (قائم) لا يتعين للخبر بخلاف الظرف ، أو لأنه كان يلتبس بالمبتدأ بخلاف الظرف »[4] .

وقد أجاز مثل ذلك الأخفش والكوفيون دون ضعف ، وأجازه سيبويه على قبح[5] ، وقال ابن السراج : « ... وهو جائز عندي مع قبحه »[6] .

وأجازه أيضاً ابن مالك مع إقراره بضعفه[7] .

٢٢ – مذهب ابن الحاجب أن الخبر إذا كان ظرفاً فالأكثر أنه متعلق بجملة قال : « نظراً إلى أنه متعلق ، وأصل التعلق للأفعال »[8] . وهذا مذهب جمهور النحويين واختاره الزمخشري[9] .

ومذهب ابن السراج وتبعه ابن جني – واختاره كل من الخريري وابن مالك –

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٣ مع هامش رقم (٥) .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٥ مع هامش رقم (٣) .
(٣) ينظر الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ١٢١ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٩ .
(٥) ينظر سيبويه ١ / ٢٧٨ وقد أثبت عبارته في هامش (٣) ص ٣٥٩ .
(٦) ينظر أصول ابن السراج ١ / ٦٥ .
(٧) ينظر شرح الكافية الشافية ١ / ٧٧ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٧١ .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٣٦٢ مع هامش (١) و (٤) .
(٩) ينظر المفصل ص ٢٤ – الإنصاف مسألة (١٩) ١ / ١٤٥ – شرح ابن يعيش ١ / ٩٠ ، ٩١ – شرح الرضي ١ / ٩٣ – الارتشاف ١ / ٤١٩ – المطالع السعيدة ١ / ٢٦١ ، ٢٦٢ .

أنه مقدر بمفرد[1] .

قال ابن الحاجب : « والصحيح الأول لقولهم : جاءني الذي في الدار ، إذ معناه هاهنا كمعناه في غيره ، ولا خلاف في أنه متعلق هاهنا بجملة ، فيجب تعلقه في محل الاختلاف بجملة »[2] .

٢٣ – ذكر قولي سيبويه والأخفش في مسألة الاختلاف في دخول الفاء في خبر (إنَّ) ورجح مذهب الأخفش القائل بدخول الفاء في الخبر ، وقد ذكرت أنه لا يوجد خلاف بين قولي سيبويه والأخفش في هذه المسألة فقد أجازا معاً دخول الفاء في خبر (إنَّ)[3] .

٢٤ – قدم ابن الحاجب ذكر المفعول على غيره من المفاعيل لأنه – عنده – هو المفعول به حقيقة ، قال : « إنما قدم المفعول المطلق لأنه الذي فعله الفاعل على التحقيق ، وغيره تعلق به »[4] وما ذهب إليه المصنف هو قول ابن السراج وتبعه الزمخشري[5] .

٢٥ – خالف سيبويه والأخفش في أن (جلوساً) – في نحو : قعدت جلوساً – منصوب بالفعل المقدر أي : قعدت وجلست جلوساً[6] ، وإنما هو عنده منصوب بالفعل الظاهر ، وهو قول المازني والمبرد والسيرافي[7] .

---

(١) ينظر أصول ابن السراج ١ / ٦٨ – اللمع لابن جني ص ١١٢ – ١١٣ – سر صناعة الإعراب ورقة ٢٨٢ / ب شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٢٦ – شرح الكافية الشافية ١ / ٨٥ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٦٢ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٧٢ وقد فصلت القول فيها في هوامش ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ . وينظر سيبويه ١ / ٤٥٣ – منهج الأخفش الأوسط ص ٢٣٣ .

(٤) ينظر شرح الوافية ١ / ١٣٠ – قسم التحقيق ص ٣٨٨ مع هامش (٢) .

(٥) ينظر أصول ابن السراج ١ / ١٨٩ - المفصل ص ١٣١ .

(٦) ينظر سيبويه ١ / ١١٨ ، ١١٩ – معاني الأخفش ورقة ٤٢ /أ ، ب ، ٥٢ /أ ، ب منهج الأخفش الأوسط ص ٣٢٠ – ٣٣٢ .

(٧) ينظر المقتضب ٣ / ٢٦٧ – هامش السيرافي ١ / ١١٨ – قسم التحقيق ص ٣٩٤ مع هامش رقم (١) .

قال الرضي : « وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه »[1] .

٢٦ – تبع الزمخشري في حد (المفعول به) فقال : « هو ما وقع عليه فعل الفاعل »[2] وقد اعترض الرضي عليهما في هذا الحد[3] .

٢٧ – وافق سيبويه والخليل في أن (خيراً) – من قوله تعالى : ﴿ **انتهوا خيراً لكم** ﴾[4] – منصوب بفعل يلزم إضماره ، وأن التقدير : انتهوا وأتوا خيراً لكم[5] .

٢٨ – وافق سيبويه وجمهور النحويين في أن المنادى منصوب بفعل مقدر ناب عنه حرف النداء ، قال : « المنادي هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً »[6] . خلافاً لابن جني فإنه يرى أن حرف النداء هو العامل في المنادى[7] .

٢٩ – وافق ابن جني في أن المندوب ليس بمنادى حقيقة ، وإنما هو محمول على المنادى ، ولذلك خصه بالذكر في باب مستقل[8] .

٣٠ – وافق جمهور النحويين في امتناع عطف الجملة الاسمية على الفعلية خلافاً لمن أجاز ذلك[9] .

٣١ – ذهب إلى أن (إذا) الشرطية تدخل على الفعل وغيره ، خلافاً للمبرد

---

(١) ينظر شرح الرضي ١ / ١١٦ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٠٥ - المفصل ص ٣٤ .
(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ . وينظر هامش (٢) ص ٤٠٥ .
(٤) من الآية ١٧١ / النساء .
(٥) ينظر : سيبويه ١ / ١٤٣ – قسم التحقيق ص ٤٠٧ مع هامش (٢) ص ٤٠٧ ، ٤٠٨ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٤٠٩ – سيبويه ١ / ١٤٧ ، ٣٠٣ .
(٧) ينظر الخصائص ٢ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ – هامش (٨) ص ٤٠٩ ، ٤١٠ .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٩ مع هامش (١) – اللمع ص ٢٠٢ - هامش (٧) ص ١٩٧ .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٥٦٤ مع هامش (٢) – المغني ١ / ٤٨٥ .

فإنه خصها بالدخول على الفعل لفظاً أو تقديراً كـ (إنْ) الشرطية)[1] .

٣٢ – وافق سيبويه في أن نحو : (أزيدٌ ذُهِبَ به) ، لا يجوز فيه إلا الرفع[2] . خلافاً لابن السراج والسيرافي فإنهما إجازا أن ينصب المجرور (به) على تقدير إسناده إلى مصدر مقدر ، فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط والتقدير : أزيداً ذُهِبَ الذهابُ به[3] .

٣٣ – وافق جمهور النحويين في أن حروف الجر تحذف جوازاً مع (أن) و (أنْ) قياساً مستمراً[4] خلافاً للأخفش الصغير فإنه أجاز حذف حروف الجر قياساً إذا تعين المحذوف وإن كان مع غير (أنَّ) و (أنْ)[5] .

٣٤ – وافق سيبويه والأخفش والمبرد – في أحد قوليه – في أن ما بعد (دخلت) مفعول فيه[6] في الأصح خلافٌ لأبي عمر الجرمي والمبرد[7] – في القول الآخر – في قولهما بأنه مفعول به[8] .

هذا ... ومما تجدر الإشارة إليه أن ما ذكرته ليس سوى نماذج لاختياراته وترجيحاته التي لا تخلو صفحة من صحفات هذا الشرح منها وقد ذكرت كلا منها مفصلاً في موضعه من التحقيق .

ثالثاً : موقفه من المذهب البصري :

مما لا شك فيه أن الناظر في شرح الكافية لابن الحاجب ليجد دون جهد أو

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٦٨ – المقتضب ٢ / ٧٤ ، ٧٥ ، ٣ / ١٧٧ مع هامش (٣) ص ٤٦٨ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٧٢ – سيبويه ١ / ٥٣ .
(٣) ينظر أصول ابن السراج ١ / ١٢ – هامش السيرافي ١ / ٥٣ – هامش (٤) ص ٤٧٢ من التحقيق .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٨١ مع هامش (٦) . (٥) ينظر شرح الرضي ١ / ١٨٣ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٤٨٨ ، ٤٨٩ – سيبويه ١ / ١٥ ، ١٦ – معاني الأخفش ورقة ١٦٩ / أ – منهج الأخفش الأوسط ص ٢٦١ – المقتضب ٤ / ٣٣٧ ، ٣٣٨ .
(٧) ينظر المقتضب ٤ / ٣٣٧ ، ٣٣٨ – شرح الرضي ١ / ٧٦ .
(٨) ينظر تحقيق هذه المسألة في هامش (٧) ص ٤٨٨ و (٢) ص ٤٨٩ .

عناء ملامح وسمات بارزة توضح انتماءه النحوي ، فقد اتسم ميوله النحوي بسمات المذهب البصري حيث أكثر من إيراد أقوالهم واختيارها ، ومن استعمال مصطلحاتهم والتعليل لها وفق قواعدهم وأصولهم تأكيداً منه على أن ما ذهبوا إليه أكثر جرياناً على القياس ، وأكثر دوراناً على السماع واستعمال الفصحاء .

وقد تتبعت كل ما أورده ابن الحاجب من آرائهم موثقاً ما صرح بنسبته وناسباً موثقاً ما أغفل نسبته ، فمن تلك الأقوال :

١ – أصل الإعراب بالحركات لأنها أخف من الحروف[١] .

٢ – الفعل مشتق من المصدر[٢] .

٣ – تعين إقامة المفعول به – إن وجد – مقام الفاعل[٣] .

٤ – وجوب حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية[٤] .

٥ – حذف الخبر في نحو : (ضربي زيداً قائماً) لأن الحال سدت مسده[٥] .

٦ – التاء في (يا أبتا) و (يا أمتا) بدل عن الياء وليست للتأنيث[٦] .

٧ – ترخيم غير المنادى مخصوص بالضرورة[٧] .

٨ – امتناع ترخيم الثلاثي لئلا يؤدي إلى جعل الاسم ليس على بنية من ابنية العرب[٨] .

٩ – المنصوب على الاشتغال عامله مقدر دل عليه المفسر المذكور ، وليس الفعل الظاهر[٩] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٠ مع هامش (١) وص ٢٤٢ مع هامش (١) .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٠ مع هامش (٤) .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥١ مع هامش (٧) .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٣٧٦ مع هامش (٧) .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٣٧٧ مع هامش (١١) .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٤٣٢ ، ٤٣٣ مع هامش (١) .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٤٣٦ مع هامش (١) .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٤٣٨ مع هامش (٤) .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٤٦١ مع هامش (٢) .

١٠ – امتناع العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار[١] .

١١ – الماضي لا يقع حالاً إلا مع (قد) ظاهرة أو مقدرة[٢] .

١٢ – امتناع نحو : الثلاثة الأثواب ، لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء[٣] .

١٣ – امتناع إضافة الموصوف إلى صفته[٤] .

١٤ – امتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل دون تأكيده بمنفصل[٥] .

١٥ – اعتداده باصطلاح البصريين المتقدمين في التفريق بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء[٦] .

١٦ – اعتداده باصطلاح البصريين في تسمية (ضمير الفصل)[٧] .

١٧ – اعتداده باصطلاح البصريين في تسمية (ضمير الشأن)[٨] .

١٨ – استعمال (كيفما) في الشرط ضعيف[٩] .

١٩ – ما نصب بعد الصفة المشبهة فهو على التشبيه بالمفعول به إذا كان معرفة ، وعلى التمييز إذا كان نكرة[١٠] .

٢٠ – لا يعرب من الأفعال إلا المضارع وما عداه مبني[١١] .

٢١ – المضارع بعد فاء السببية منصوب بـ (أن) مقدرة لا بالمخالفة[١٢] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٩٩ مع هامش (٧) وص ٦٣٩ مع هامش (٤) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥١٩ مع هامش (١) وص ٩٩٨ مع هامش (٥) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ص ٥٩٢ – ٥٩٤ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٦٠٣ مع هامش (٢) .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٦٣٧ مع هامش (٤) .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٦٧٣ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٧٠٥ .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٧١٠ مع هامش (٧) .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٧٧٦ مع هامش (١٤) .

(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٨٤٦ مع هامش (٣) و (٤) .

(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٨٦٣ ، ٨٨٩ .

(١٢) ينظر قسم التحقيق ص ٨٧٤ مع هامش (٤) .

٢٢ – المضارع بعد الواو منصوب بـ (أن) مقدرة لا بالمخالفة[١] .

٢٣ – (مِنْ) الجارة لا تكون إلا لابتداء الغاية في المكان[٢] . وقد تأتي للزمان[٣] .

٢٤ – استعمال (مِنْ) و (على) اسمين إذا دخل عليهما جار[٤] .

٢٥ – (إنْ) المخففة لا تدخل إلا على فعل من أفعال المبتدأ[٥] .

رابعاً : موقفه من المذهب الكوفي :

مما لا ينكر أن ابن الحاجب قد خالف البصريين في جملة من آرائهم وكان مع الكوفيين في بعض أقوالهم ولكنه ظل – بوجه عام – يسير على هدي النحو البصري بكثرة الترجيحات التي أولاها لآرائهم ، وهذا ما يستطيع أن يقرره الدارس في يقين ، إلا أنا نجده قد وافق جمهور الكوفيين في مسائل قليلة صرح ببعضها في شرح الكافية وأغفل البعض الآخر ، فمن ذلك .

١ – امتناع أن يكون المقدم مبتدأ في نحو : أقائمان هما ، وأقائمان الزيدان[٦] .

٢ – الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب وليست بضمائر[٧] .

٣ – علة رفع المضارع تجرده عن الناصب والجازم لا وقوعه موقه الاسم[٨] .

٤ – (كي) تنصب الفعل المضارع بنفسها لا بـ (أن) مضمرة بعدها[٩] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٨٧٥ مع هامش (٥) و (٦) .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٩٤٠ مع هامش (٢) وص ٩٥٩ مع هامش (٦) .
(٣) هذا الموضع قال فيه بقولي البصريين والكوفيين . ينظر ص ٩٥٩ مع هامش (٦) .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٩٥٨ مع ما ذكر في التعليق على الشاهد ص ٩٥٧ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٩٧٢ مع هامش (٣) .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٤ مع هامش (٥) .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٦٨٤ مع هامش (٦) .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٨٦٦ مع هامش (٢) .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٨٧٠ مع هامش (٣) .

٥ – واو (رُبَّ) جارة بنفسها لا بـ (رُبَّ) مقدرة بعدها[١] .

٦ – (مِن) الجارة قد تستعمل في ابتداء الغاية للزمان[٢] . وهذا موضع قال فيه بقولي البصريين والكوفيين[٣] .

* * *

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٥٣ مع هامش (٢) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٩٥٩ مع هامش (٣) .

(٣) وينظر ما أثبته ضمن متابعته للبصريين ص ٣٣٩ .

الفصل الثالث

موازنة بين شرح ابن الحاجب وغيره من الشروح

المبحث الأول

بين شرح الكافية وشرحي الوافية والمفصل

هذه الشروح ثلاثتها لابن الحاجب ، فأولها شرح الكافية – موضوع البحث – وثانيها شرح منظومة (الوافية) – نظم الكافية – وثالثها الإيضاح شرح المفصل .

وقد قصدت في هذا المقام إلى عرض بعض النماذج التي تبين منهج ابن الحاجب في تناوله لبعض المسائل النحوية حيث تفاوت عرضه لها زيادة أو نقصاناً ، إيضاحاً أو إبهاماً في أحدها عنه في الآخر ، ومعلوم أن شرح الكافية أسبق تصنيفاً من أخويه ، ولذلك جاء خالياً من أية إحالة عليهما – فمن تلك المسائل :

١ – اقتصر في شرح الكافية عند ذكر علامات الاسم على خمس هي : دخول اللام والجر والتنوين والإسناد إليه والإضافة[1] . بينما زاد في شرح الوافية علامات أخر هي : النداء والنعت والتصغير ، قال : « ... ومنها النداء لأن المنادي مفعول ، والمفعول – في المعنى – محكوم عليه ، ومنها النعت لأنه في المعنى حكم على المنعوت ، ومنها التصغير لأنه في معنى النعت »[2] .

٢ – علل في شرح الكافية لفرعية الفعل عن الاسم من جهتين ، أحدهما : أن الاسم مستغن عنه ، والفعل غير مستغن ، وما كان مستغنياً فهو أصل . الثانية : أن الفعل مشتق من الاسم – على المذهب الصحيح – والمشتق فرع عن المشتق منه[3] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٠ – ٢٣٣ .
(٢) ينظر شرح الوافية ١ / ١٥ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

وقد ذكر هاتين الجهتين في شرح المفصل وزاد جهة ثالثة وهي قوله : « ... إن الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، وما أخبر به وأخبر عنه كان أصلاً لأنه يستقل كلاماً ... »[1] .

٣ – صرح في شرح الكافية بجهة عدل (جُمَع) في اللفظ من أنه جاء جمعًا لـ (جمعاء) و (جمعاء) مؤنث (أجمع) وقياس فعلاء أفعل أن يجمع على (فُعْل) ... إلى آخره[2] .

ولكنه لم يصرح بجهة عدله في المعنى ، وهذا ما ذكره في شرحي الوافية والمفصل فقال في شرح الوافية : « ... وعن معناه الأصلي في الصفة إلى جعله تأكيداً للشمول في المتعدد وجوداً أو حكماً غير المثنى ، ويدلك على أنه في الأصل صفة ما جاء في الحديث : (بهيمة جمعاء) – أي سالمة لا عاهة فيها بدينة – (هل تحس فيها من جدعاء) – أي مقطوعة الأذن – فثبت ما ذكرناه من العدول عن اللفظ والمعنى جميعاً »[3] .

وبمثل هذا قال في شرح المفصل[4] .

٤ – أفرد للحديث عن المعرفة – في باب غير المنصرف – موضعاً مستقلاً[5] بينما ذكرها في شرح الوافية في سياق حديثه عن التأنيث[6] .

٥ – نسب القول بأن التنوين في نحو (جوار) تنوين عوض عن الياء المحذوفة إلى سيبويه وأصحابه[7] ، ونسبه في شرح الوافية إلى سيبويه لا غير[8] .

---

(١) ينظر الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٧٤ ، ٧٥ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٧٢ .
(٣) ينظر شرح الوافية ١ / ٤١ .
(٤) ينظر شرح المفصل ٢ / ٨٢ ، ٨٣ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٢٨٧ .
(٦) ينظر شرح الوافية ١ / ٤٣ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٨ ، ٣٠١ .
(٨) ينظر شرح الوافية ١ / ٥٤ ، ٥٥ .

٦ – نسب القول بأن التنوين في نحو (جوار) تنوين الصرف إلى بعض النحويين[١] وصرح بنسبته في شرحي الوافية والمفصل إلى المبرد[٢] .

٧ – لم يصرح بنسبة لغة من يثبت خبر (لا) التي لنفي الجنس ، يقول : « ... ويحذف كثيراً ، أي : في لغة من يثبته ... »[٣] بينما صرح بنسبة هذه اللغة إلى الحجازيين في شرح الوافية فقال : « ... ويجوز حذفه عند الحجازيين كثيراً ... »[٤] .

٨ – اكتفى بقوله في شرح الكافية : « ... وقد يحذف الفعل لقيام قرينه جوازاً . ظاهر »[٥] بينما فصل القول فيه مع التمثيل له في شرحي الوافية والمفصل فقال في شرح الوافية : « ... بيان أنه يجوز حذفه عند قيام القرينة كقولك للقادم من سفره : خير مقدم ، أي : قدمت خير مقدم ، وجاز حذف (قدمت) لدلالة القرينة الحالية عليه »[٦] .

٩ – علل في شرح الوافية لذكره مبحث توابع المنادى في باب النداء فقال : « ... وإنما ذكرها هاهنا مع كونها لها أبواب تذكر فيها لأن لها مع المنادى خصائص ليست مع غيره ، فكان ذكرها مع المنادى أولى بها »[٧] .

وكذا ذكر مثل هذا في شرح المفصل[٨] ، بينما أغفل ذكره في شرح الكافية[٩] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٨ .
(٢) ينظر شرح الوافية ٢ / ٥٥ – الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٨٧ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٤ .
(٤) ينظر شرح الوافية ١ / ١٢٥ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٣٩٥ .
(٦) ينظر شرح الوافية ١ / ١٣٢ .
(٧) ينظر شرح الوافية ١ / ٣٦٠ .
(٨) ينظر الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٩٢ .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٤١٦ .

١٠ – أوضح مقصده من التمثيل للتأكيد – في توابع المنادى – بنحو : يا تميم أجمعون وأجمعين ، بقوله في شرح المفصل : « ... فالجواب أنا لم نقصد بالتأكيد المتقدم إلا التأكيد المعنوي لا التأكيد اللفظي . فقد علم أن حكمه حكم الأول حتى كأنه هو ، ألا ترى أنك تقول : يا زيد زيد اليعملات ، فتأتي به على هذه الصفة »[1] .

وقد أغفل المصنف إيضاح هذا المقصد في شرح الكافية حيث قال : « ... فمثال التأكيد : يا تميم أجمعون وأجمعين ... »[2] .

١١ – أورد تعريفاً للإضافة اللفظية في شرحي الكافية والوافية بقوله : « ... واللفظية أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها مثل : ضارب زيدٍ وحسن الوجه »[3] .

وذكره أيضاً في شرح المفصل ولكنه ذكر معه تعريفين آخرين بقوله : « ... ولو قيل : هي التي لا تفيد تعريفاً بتقدير الثاني لكان جيداً ليطابق تفسير المعنوية على العكس . ولو قيل فيها أيضاً عدول عن أصل في العمل إلى لفظ الإضافة لإفادة التخفيف لكان جيداً أيضاً »[4] .

١٢ – ذكر في شرح الكافية ضمن مواضع مجيء الضمير منفصلاً لتعذر اتصاله : أن يكون العامل معنوياً ، قال : « ... كالمبتدأ والخبر ، لأنه إذا كان معنوياً تعذر الاتصال به ، إذ لا يتصل لفظ بما ليس بلفظ »[5] .

ولم يذكر هذا الموضع ضمن المواضع التي عددها في شرح الوافية[6] .

---

(١) ينظر الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٩٧ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤١٧ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٥٩٥ – شرح الوافية ١ / ٢٨٢ .
(٤) ينظر الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٣٢٢ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٦٨٧ .
(٦) ينظر شرح الوافية ٢ / ٣٤٧ – ٣٥٠ .

١٣ – اكتفى – عند حديثه عن (كم) بقسميها – بقوله : « ولهما صدر الكلام ، أما الاستفهامية فللاستفهام ، وأما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنشائي ... »[١] ولم يبين المذاهب في هذه المسألة ، بينما فصلها في شرح الوافية بقوله : « ... هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فلا يرون لها صدر الكلام ويستدلون بمثل قوله تعالى : ﴿ **أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم** ﴾[٢] ويزعمون أن (كم) فاعل (يهد) ... والبصريون يتأولون ذلك ويجعلون فاعل (يهد) مضمراً يعود على ما تقدم ويقفون على قوله (يهد لهم) ويبتدئون بقوله (كم أهلكنا) ... »[٣] .

١٤ – أغفل التمثيل لـ (كان) التي بمعنى صار – في شرح الكافية[٤] – بينما مثل لها بنحو قول الشاعر :

بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

ثم قال : « ... أي : صارت ، لأن البيوض لا تكون فراخا إلا على معنى : صارت »[٥] .

١٥ – زاد في شرح الوافية – عما ذكره في شرح الكافية[٦] – موضعاً من مواضع كسر همزة (إنَّ) فقال : « ... وفي القسم كقولك : والله إنَّ زيداً منطلق ، لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة »[٧] .

١٦ – اقتصر حديثه في مواضع (ها) التنبيه على اختصاصها باسم الإشارة –

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٧٦٤ .
(٢) من الآية ١٢٨ / طه .
(٣) ينظر شرح الوافية ٢ / ٤٠٠ ، ٤٠١ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٩٠٨ .
(٥) ينظر شرح الوافية ٢ / ٥٥٩ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٩٦٥ .
(٧) ينظر شرح الوافية ٢ / ٦١٦ .

في شرح الكافية[1] - بينما ذكر اختصاصاً آخر لها وهو دخولها قبل الضمير في نحو : ها هو ذا ، وها أنت ذا ، وها أنا ذا ، فقال في شرح الوافية : « ... وقد جاءت (ها) مع اسم الإشارة ومع الضمائر لاحتياجها إلى التنبيه على القرائن الدالة عليها كقولك : هذا وهذه ، وها هو ذا وها أنت ذا وها أنا ذا ... »[2] .

* * *

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٨٥ .
(٢) ينظر شرح الوافية ٢ / ٦٥٣ .

المبحث الثاني

بين شرح ابن الحاجب وغيره من شروح الكافية

ذكرت – فيما سبق – أن شرح ابن الحاجب يعد أول شرح للمقدمة الكافية وأنه فتح باب الدراسة والاهتمام بالكافية أمام الشراح والدارسين ليتناولوا عليها بالشرح والتعليق وتحظى بهذه الرعاية وهذا الاهتمام حتى يومنا هذا .

وقد تخيرت من بين هذه الشروح – وهي أكثر من عشرة ومائة – أربعة هي :
شرح الإمام رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت ٦٨٦ هـ) .
شرح الإمام عماد الدين يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩ هـ) ويسمى : الأزهار الصافية .
شرح تاج الدين بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي (ت ٧٤٦ هـ) ، ويسمى : مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام .
شرح نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨ هـ) ويسمى : الفوائد الضيائية .

أقول : تخيرت هذه الشروح الأربعة لعرض بعض النماذج التي توضح مدى العلاقة التي تربط هذه الشروح بالشرح الأم (شرح ابن الحاجب) .

أولاً : شرح الرضي :

هو الشرح الذي بين أيد الدارسين اليوم ، وهو أكثر هذه الشروح انتشاراً وذيوعاً بين العامة والخاصة على السواء ، وصار معهوداً أنه إذا أطلق لفظ (شرح الكافية) لم يفهم منه سوى شرح الرضي ، فهو – بحق – أكبر هذه الشروح وأدقها وأجمعها لمسائل النحو ، وقد طبع هذا الشرح في استانبول سنة ١٢٧٥ هـ ، وفي القاهرة سنة ١٣٠٥ هـ وعليه حاشية للسيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) .

وبدراستي لهذا الشرح برزت لي عدة ملحوظات منها :

١ – كثيراً ما تابع الرضي ابن الحاجب فيما ذهب إليه ونقل عنه في أكثر من موضع[١] .

٢ – كان في بعض المواضع يوجه كلام ابن الحاجب بما يستقيم والمذهب الصحيح[٢] .

٣ – أكثر الرضي من استدراكاته واعتراضاته على ابن الحاجب في كثير من الحدود والمسائل النحوية ، وظهر هذا الأمر جلياً في كل صفحة من صفحات شرحه والتي ذكرتها موثقة بنصوصها في موضعها من التحقيق[٣] .

٤ – كما أنه خالفه وخالف جمهور النحويين في بعض المسائل النحوية التي له فيها رأي أو قول تفرد به . وقد أشرت إلى ذلك في موضعه من التحقيق موثقاً

---

(١) ظهر هذا النقل جلياً في هذه المواضع التي ذكرتها في موضعها من التحقيق : ص ٢١٦ هامش (٦) ٢٩٧ هامش (٤) – ٤٩٧ هامش (٧) ٦٩٤ هامش (٧) – ٧٦٣ هامش (١١) – ٨٣٠ هامش (٦) و (٩) – ٨٤١ هامش (١٠) – ٩٤٣ هامش (٢) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٥ هامش (٣) – ٣٦٤ هامش (١) – ٤٥٧ هامش (١) – ٥١٢ هامش (١) – ٦٦٠ هامش (٢) – ٦٧٦ هامش (٨) – ٨٢٠ هامش (٧) – ٦٧٧ هامش (٦) – ٨٩٢ هامش (٣) – ٩٤٩ هامش (٩) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢١٣ هامش (٣) و (٤) – ٢١٨ هامش (٥) – ٢٢٢ هامش (١) – ٢٣٤ هامش (٤) – ٢٤٠ هامش (١) ، ٢٤٣ هامش (٣) – ٢٤٦ – هامش (٦) – ٢٧٠ هامش (٨) – ٢٨٢ هامش (٦) – ٣٠٥ هامش (٢) – ٣٢٢ هامش (١) – ٣٣٩ هامش (٥) – ٣٥٨ هامش (٨) ٣٧١ هامش (٥) – ٣٨٠ هامش (١) – ٣٨٣ هامش (١) – ٣٩٧ هامش (٥) ٤١٦ هامش (٣) – ٤٤١ هامش (١) – ٤٥٢ هامش (٣) – ٤٧٨ هامش (٨) – ٤٧٩ هامش (٦) – ٤٨٤ هامش (٤) – ٤٨٦ هامش (٦) – ٤٨٧ هامش (٨) – ٤٩١ هامش (٣) – ٤٩٣ هامش (٤) – ٤٩٥ هامش (١) – ٥٠٢ هامش (٥) – ٥٢٦ هامش (٦) – ٥٣١ هامش (٦) ٣٦٣ هامش (٢) – ٥٦٨ هامش (٢) – ٥٩٨ هامش (٨) ٥٩١ هامش (٨) – ٥٩٥ هامش (٧) – ٦٢٣ هامش (٦) – ٦٥١ هامش (٥) – ٦٧٥ هامش (٤) – ٦٨٩ هامش (٢) – ٧٠١ هامش (٣) – ٧٦٤ هامش (٣) – ٧٨٦ هامش (٦) – ٧٩٠ هامش (٢) – ٨١٨ هامش (٣) – ٨٢٩ هامش (٩) – ٥٣٠ هامش (٢) – ٨٣١ هامش (٧) – ٨٤٧ هامش (٩) – ٦٤٨ هامش (٧) – ٨٤٩ هامش (٣) – ٨٥٤ هامش (٧) – ٨٨٩ هامش (٣) – ٩١٨ هامش (٢) – ٩٤٢ هامش (٥) .

إياه بالنص الذي يؤيده أو يعارضه[1] .

ثانياً : شرح العلوي (الأزهار الصافية) :

اعتمدت على القسم الثاني من هذا الكتاب في دراسة بعض المسائل النحوية التي عنت لي أثناء التحقيق ، وقد أفدت منه في مواضع كثيرة .

ويلاحظ على هذا الشرح ما يلي :

١ – كثرة النقل عن ابن الحاجب دون إشارة في كل مواضع الكتاب تقريباً[2] .

٢ – أطلق لفظ (الشرح الأم) على شرح ابن الحاجب .

٣ – متابعته لابن الحاجب فيما ذهب إليه من أقوال أو اختيارات أو ترجيحات .

٤ – لم يخالفه إلا في المسائل التي تتصل بالعقيدة[3] ، والذي صرح بأن مذهبه هو مذهب أهل الحق من الزيدية والمعتزلة بينما مذهب ابن الحاجب هو مذهب الأشعرية .

٥ – نادراً ما كان يستدرك عليه أو يعقب على قوله في بعض المسائل[4] .

ثالثاً : شرح التبريزي (مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام) :

اعتمدت على نسخة مخطوطة منه أثناء تحقيقي لشرح ابن الحاجب وقد أفدت منه كثيراً في إيضاح مسائل الاختلاف والوقوف على دقائق وتفاصيل كثيرة وقد بدت لي عدة ملحوظات أهمها :

---

(١) ينظر ص ٢٧٨ هامش (٤) – ٢٨٩ هامش (٤) – ٤٤٥ هامش (٦) – ٥٢٨ هامش (٦) – ٧٤٨ هامش (١) – ٧٨٠ هامش (١٠) – ٧٨٢ هامش (٤) – ٨٢٤ هامش (٤) – ٨٢٦ هامش (١٠) – ٨٥١ هامش (٧)، ٩١٩ هامش (١) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٦٩٤ هامش (٧) – ٦٩٩ هامش (٦) – ٧٦٠ هامش (٣) – ٨٤٥ هامش (٤) – ٨٨٤ هامش (١) – ٩٤٣ هامش (٢) ٩٤٥ هامش (٢) – ٩٦٧ هامش (٣) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٧٥٥ هامش (٣) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٨١١ هامش (٥) – ٨٥٩ هامش (٣) – ٩٧٨ هامش (٤) – ٩٨٥ هامش (١) .

١ – متابعة لابن الحاجب والنقل عنه في كثير من المواضع[١] .
٢ – محاولة الربط بين ما قال به ابن الحاجب وما قال به ابن مالك .
٣ – الرد على كل ما أورده الرضي من اعتراضات على ابن الحاجب .
٤ – لم يستدرك على ابن الحاجب إلا قيما ندر[٢] .

رابعاً : شرح الجامي (الفوائد الضيائية) :

يعد هذا الشرح – بعد قراءتي له وبحثي فيه – صورة مكررة لشرح ابن الحاجب نفسه مع إضافة بعض النقول من شروح الكافية الأخرى مثل شرح للرضي وغيره .

فقد دأب الجامي على نقل عبارات ابن الحاجب وأمثلته ومصطلحاته الأصولية ، والفقهية دون أن يشير ، ولذلك لم أستطع حصر المواضع التي نقل فيها عن شرح الكافية لابن الحاجب وإنما بدت لي بعض الأمور الأخرى منها :

١ – إيراده بعض الاستدراكات على ابن الحاجب[٣] .
٢ – توجيهه – أحياناً – لبعض عبارات ابن الحاجب[٤] .

هذا .. ويلاحظ على كل هذه الشروح موافقة ترتيب أبوابها وموضوعاتها لما جاء في المقدمة (الكافية) وشرحها لابن الحاجب .

وقد أشرت في قسم التحقيق إلى كل موضع فيه نقل أو استدراك أو اعتراض أو توجيه من هذه الشروح ، لذلك رأيت أن أذكر بعض هذه الملامح والسمات مختصرة خشية الإطالة والتكرار .

* * *

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٣ هامش (٥) – ٦٩٤ هامش (٧) .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٦٤ هامش (٢) .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢١٣ هامش (٣) و (٤) – ٢٢٩ هامش (٦) – ٣٠٥ هامش (٢) – ٣٣٩ هامش (٢) – ٤٦٧ هامش (٢) – ٤٧٨ هامش (٨) – ٥٦٨ هامش (٢) – ٦٨٩ هامش (١) .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٣ هامش (١) – ٧٦٦ هامش (١) .

تعقيـــب

وبعـــد ..

فلقد أطرى المؤرخون ابن الحاجب وأفاضوا في الإشادة به وبآثاره ، وتجاوز إطراؤهم مقدمتيه (الكافية) و (الشافية) أي إطراء لغيرهما من مصنفات النحو والصرف في عصره .

ومع أني لا أنكر أن ابن الحاجب كان دقيقاً شديد المراس في الحجاج عالماً بالأصول والكلام إلا أنه قد بدت لي بعض الهنات أثناء تحقيقي ودراستي لشرح الكافية ، فقد استطعت الوقوف على بعض المسائل التي اضطربت فيها أقواله ، فجاء آخرها ناقضاً لأولها ، وأيضاً بعض المسائل التي جانبه في نسبتها إلى أصحابها الصواب ، ثم أخيراً بعض الملحوظات العامة التي وفقت إلى ملاحظتها . علماً بأني قد أشرت إلى كل مسألة من هذه المسائل في موضعها من التحقيق موضحاً ما اكتنفها من اضطراب أو مجانبة للصواب ، وسأكتفي في هذا المقام بعرضها عرضاً موجزاً وبالله التوفيق .

أولاً : المسائل التي اضطربت فيها أقواله ونقوله :

١ – ما ذكره في صدر هذا الشرح – عند ذكره خواص الاسم – من أن اللام وحدها هي المعرفة فقال : « ... ومن خواصه دخول اللام ، أي للتعريف نحو : الرجل والغلام »[١] . وقد تكرر منه ذلك في عدة مواضع[٢] . إلا أنه لم يلتزم بهذا القول فقد ذكر أن المعرف هو الألف واللام معاً ، وقد تكرر منه ذلك في عدة مواضع أيضاً[٣] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٨٧ ، ٣٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٦٢٧ ، ٦٣٣ ، ٧٢٠ ، ٧٨٧ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٨٩ ، ٢٩٥ ، ٣٢١ ، ٧٨٧ .

٢ – ما ذكره في جهة منع أسماء العدد المعدولة على وزن (فُعَال) و (مَفْعَل) من أنه ليس فيها إلا العدل ، وأنه علة قائمة مقام سببين لأنه عدل في اللفظ وعدل في المعنى[١] ، وهذا قول المبرد وابن السراج وتبعهما الزمخشري[٢] . إلا أنه عاد وذكر أن جهة المنع فيها هي العدل والصفة ، وهذا قول سيبويه وجمهور النحويين[٣] .

٣ – اختياره مذهب سيبويه وأصحابه في القول بمنع نحو (جوارٍ) من الصرف وأن التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة[٤] ، ثم عاد واختار قول المبرد والزجاج بأنه منصرف وأن التنوين فيه عوض عن حركة الياء لا عن الياء المحذوفة كما ذكر سيبويه[٥] .

٤ – ذهب مذهب الجمهور من أن الخبر إذا كان ظرفاً فالأكثر أنه متعلق بجملة قال : « نظراً إلى أنه متعلق وأصل التعلق للأفعال »[٦] هذا ما ذكره في باب المبتدأ والخبر ، إلا أني وجدته قد عدل عن رأيه هذا وسوى بين كونه متعلقاً بجملة (استقر) أو بمفرد (مستقر) ، يقول في باب إعمال المصدر : « ... وهو كما قالوا في مثل قولهم : زيد في الدار أبوه ، فـ (أبوه) مرتفع بالظرف لا من جهة كونه ظرفاً ولكن من جهة قيامه مقام (استقر) أو (مستقر) » وهذا القول الأخير هو قول ابن السراج وتبعه ابن جني والخريري وابن مالك[٧] .

٥ – ذكر أن أعمال (لا) عمل ليس شاذ في موضعين من شرحه[٨] ، ثم ذكر

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٥ مع هامش (٣) .
(٢) ينظر المقتضب ٣ / ٣٨٠ ، ٣٨١ – أصول ابن السراج ٢ / ٩٠ – الكشاف ١ / ٤٩٦ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣١٦ مع هامش (٤) .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٨ – ٣٠١ مع هامش (٣) من ص ٢٩٨ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٨ ، ٣٠١ مع هامش (١١) .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٣٦٢ مع هامش (١) .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٨٢٩ .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٦ ، ٥٨٣ .

أنه قليل إنما يأتي للضرورة لا في سعة الكلام في موضعين أيضاً[1] .

٦ – اختار من مسائل العطف على معمولي عاملين ما ذهب إليه الأعلم وبعض المتأخرين وهو أن يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب مثل : في الدار زيد والحجرة عمرو[2] ، ولم يقبل غيرها من المسائل التي أجازها سيبويه وغيره .

وقد خالف ما نص على اختياره حيث وقعت لي عبارة في شرح الكافية عطف فيها على معمولي عاملين وليست مندرجة تحت ضابط المسألة التي اختارها ، وذلك قوله : « ... الألف واللام إن كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران أو صفة فانتفاء فعلانة ... »[3].

٧ – اختار لفظ (اسم التفضيل) عنواناً لباب المفاضلة[4] خلافاً للزمخشري في اختياره لفظ (أفعل التفضيل)[5] وعلل له العلوي في شرحه بقوله : « ولم يقل (أفعل التفضيل) كما قال الزمخشري في مفصله – حين بوبه – ليدخل فيه قولنا : خير وشر ، فإنهما اسمان للتفضيل ولم يوجد منهما صيغة (أفعل) لأن همزتهما مطرحة للتخفيف »[6] .

ولكني قد وجدت ابن الحاجب قد وقع فيما فر منه فقد ذكر لفظ (أفعل التفضيل) حين أراد حمل شروط فعل التعجب على شروط (أفعل التفضيل)[7] .

٨ – نسب القول بجواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف إلى المازني –

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٦ ، ٥٧٤ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥٥٧ مع هامش (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٨٤٨ .
(٥) ينظر المفصل ص ٢٣٢ .
(٦) ينظر شرح العلوي ١ / ٥٥٦ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٩٢٥ .

في هذا الشرح[1] – بينما نسبه في شرح الوافية إلى أبي عمر الجرمي تبعاً للزمخشري[2] .

ثانياً : المسائل التي جانبه الصواب في نسبتها إلى قائليها نسبة صحيحة :

١ – نسب إلى سيبويه القول بمنع دخول الفاء في خبر (إنَّ) خلافاً للأخفش[3] وبعد دراستي وتحقيقي لهذه المسألة تبين لي أنه ليس هناك خلافاً بين سيبويه والأخفش فقد قالا معاً بجواز دخول الفاء في خبر (إنَّ)[4] .

٢ – نسب إلى الزجاج القول بأن (تأديباً) – في نحو : ضربته تأديباً – منصوب على المصدر كقولك : رجع القهقري ، فهو مفعول مطلق مبين للنوع ، وقد تبعه في هذه النسبة كثير من المتأخرين منهم ابن مالك والرضي[5] .

وقد وجدت أن ما ذكره الزجاج لا يحتمل هذا الوجه وحده ، فقد صرح بأنه مفعول له ولكن العلة في نصبه أنه في تأويل المصدر[6] .

٣ – نسب تعليلاً للفارسي في ترخيم (مُحْمَرّ) في أنه يسكن آخره فيقال : (يا محمرْ) ولا يجب الكسر لأنه مخالف لنحو (قاضون) إذا رخم[7] .

وقد وجدت أن هذا التعليل هو قول ابن السراج[8] نقله عنه الفارسي دون أن يشير في الحجة والمسائل المنثورة[9] . وقد أثبت قولهما في موضعه

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٢٦ .
(٢) ينظر شرح الوافية ٢ / ٥٧٥ – المفصل ص ٢٧٧ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٧٢ – ٣٧٤ مع هامش (٣) ص ٣٧٢ .
(٤) ينظر ما أثبته في تحقيق هذه المسألة في هامش (٣) ص ٣٧٢ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٤٩٢ مع ما أثبته في هامش (٣) .
(٦) ينظر معاني القرآن وإعرابه ١ / ٦٣ وقد أثبت عبارته في هامش (٣) ص ٤٩٢ ، ٤٩٣ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٨ مع هامش (٧) .
(٨) ينظر أصول ابن السراج ١ / ٤٤٤ .
(٩) ينظر الحجة للفارسي ١ / ٨٢ ، ٨٣ – المسائل المنثورة ورقة ٢ / أ .

من التحقيق[1] .

٤ – نسب إلى المبرد أنه لم يذكر أن (خلا) يجر بها[2] ، وقد أثبت أنه ذكر في المقتضب ما يفيد جواز الجر بها[3] خلافاً لم نسبه إليه ابن الحاجب تبعاً للزمخشري[4] .

٥ – ذكر أن سيبويه لم يذكر من الأفعال الناقصة سوى (كان) و (صار) و (ما دام) و (ليس) لا غير[5] ، وقد أثبت أن سيبويه قد صرح بغيرهما موثقاً قولي بنصين من كلامه ذكر فيهما (أصبح) و (أمسى) و (مازال) و (ما برح)[6] – فلا وجه لما ذكره ابن الحاجب .

ثالثاً : بعض الآراء التي نسبها إلى أصحابها ولم أجدها في مظانها من مؤلفاتهم :

١ – ما نسبه إلى أبي علي الفارسي من تعليله لصرف نحو (يعمل) من قولهم : جمل يعمل[7] .

٢ – ما نسبه إلى المبرد من القول بشذوذ الرفع في جواب الشرط إذا كان مضارعاً والأول ماضياً[8] .

٣ – ما نسبه إلى المبرد من جواز جر (حتى) للمضمر فيقال : حتاه وحتاك[9] .

٤ – ما نسبه إلى المبرد والكسائي من اشتراطهما في العطف على محل اسم (إن) أن يكون مبنياً[10] .

---

(١) ينظر هامش (٧) ص ٤٤٨ . (٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٩ .
(٣) ينظر المقتضب ٤ / ٤٢٦ .
(٤) ينظر المفصل ص ٦٧ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٩٠٦ .
(٦) ينظر سيبويه ١ / ٣٩٤ ، ٢ / ٢٧٢ . وينظر تحقيق المسألة في هامش (٥) ص ٩٠٦ من التحقيق .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٣١٣ مع هامش (٥) .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٨٨٢ مع هامش (٧) .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٩٤٤ مع هامش (٥) .
(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٩٦٩ مع هامش (٤) .

رابعاً : ملحوظة عامة :

١ – من الإنصاف أن أقرر دون حذر أن ابن الحاجب كان في شرحه للكافية قصير الباع في الإبانة عن الكثير من المسائل التي جاءت في الكافية مقيدة تقييداً عسيراً ، حيث كان يلزمه أن يبينها تبييناً يكشف عنها هذا الإبهام والغموض اللذين كانا سمة بارزة من سمات كل المسائل تقريباً .

٢ – كثير ما كان ابن الحاجب يستدرك في شرحه بكلام طويل لبيان علةٍ أو للقول برأي دون أن يمثل[1] ، فبدا شرح الكافية في كثير من مواضعه جامداً جافاً يحتاج قارئه إلى كثير من الصبر والمثابرة .

وبعـــد ..

فهذه بعض الملحوظات التي رأيت أن أذيل بها قسم الدراسة لتكتمل الفائدة ، وقد نظرت فيها بعين الدارس المبتديء لا ببصيرة الناقد المتخصص وهي على أهميتها لا تقلل من مكانة ابن الحاجب العلمية في شيء فلم يسلم عالم من هفوة ولا عظيم من ذلة ، وجل من لا يخطيء ولا يذل ، من له الأمر وبيده ملكوت كل شيء وهو على كل شيء قدير .

* * *

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٢٧ – ٥٥٦ – ٥٦١ – ٥٧٨ – ٦٣٥ – ٦٦٢ – ٦٧١ – ٦٨٨ – ٦٩٠ – ٦٩٢ – ٦٩٩ – ٧٢١ – ٧٣٥ – ٧٣٦ – ٧٦٢ – ٨٣٢ – ٨٧٨ .

فهرست موضوعات القسم الأول : الدراسة

الموضوع	الصفحة
مقدمـــة	٣
القسم الأول : الدراسة	٩
تمهيد : لمحة تاريخية عن الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية في عصر ابن الحاجب	١١
الباب الأول	١٥ – ٥٦
الفصل الأول : حياته وآثاره	١٧
المبحث الأول : حياته	١٧
اسمه ونسبه ولقبه	١٧
مولده ونشاته	١٨
وفاتـــه	٢٠
أخلاقه وسمات شخصيته	٢٢
ثقافته وعلمه	٢٣
شعـــره	٢٥
شيـوخه	٢٨
تلاميـذه	٣٢
المبحث الثاني : آثاره النحوية والصرفية وغيرها	٣٨
الفصل الثاني : الكافية ؛ أهميتها وشروحها	٤٣
الباب الثاني	٥٧ – ١٢٣
الفصل الأول : شرح الكافية ؛ تحليل ودراسة	٥٩
تحقيق نسبته	٥٩

زمن تصنيفه ٥٩
مصـــادره ٦٠
موضوعاته ٦٢
منهجـــه ٦٩
الفصل الثاني : ٨٣
المبحث الأول : أدلة الصناعة النحوية في شرح الكافية ٨٣
أولاً : موقفه من القياس ٨٤
ثانياً : موقفه من السماع ٨٩
ثالثاً : موقفه من الوضع والعرف ٩١
رابعاً : موقفه من الإجماع ٩٣
موقفه من الشواهد ٩٤
أولاً : القرآن الكريم ٩٤
ابن الحاجب والقراءات ٩٥
ابن الحاجب بين القراءة واللغة ٩٨
ثانياً : الحديث الشريف ١٠٣
ثالثاً : الشواهد الشعرية ١٠٤
رابعاً : الأمثال وماثور الكلام ١٠٥
المبحث الثاني : أصول نحوية في شرح الكافية ١٠٦
الباب الثالث ..... ١٢٥ — ١٨٠
الفصل الأول : آراءه التي تفرد بها ١٢٨
الفصل الثاني : اتجاهاته النحوية ١٤٥
أولاً : في المفردات والأبنية ١٤٥
ثانياً : في الإعرابات والتراكيب ١٥٧
ثالثاً : موقفه من المذهب البصري ١٦٦
رابعاً : موقفه من المذهب الكوفي ١٦٩

الفصل الثالث : موازنة بين شرح ابن الحاجب وغيره من الشروح ١٧١
المبحث الأول : بين شرح الكافية وشرحي
الوافية والمفصل ١٧١
المبحث الثاني : بين شرح ابن الحاجب وغيره
من شروح الكافية ١٧٧
أولاً : شرح الرضي ١٧٧
ثانياً : شرح العلوي (الأزهار الصافية) ١٧٩
ثالثاً : شرح التبريزي (مبسوط الأحكام في تصحيح
ما يتعلق بالكلم والكلام) ١٧٩
رابعاً : شرح الجامي (الفوائد الضيائية) ١٨٠
تعقيـــب ١٨١
فهرس موضوعات القسم الأول : الدراسة ١٨٧

* * *

القسم الثاني

التحقيق

ويشتمل على :

١ – منهج التحقيق .

٢ – وصف نسخ المخطوط المعتمدة في التحقيق .

٣ – نماذج مصورة من هذه النسخ .

٤ – تحقيق النص والتعليق عليه .

منهـج التحقيـق

جاء تحقيقي لشرح ابن الحاجب على كافيته وفق منهج التزمت به على النحو التالي : —

١ — قمت بإثبات متن (الكافية) أعلى الصفحة مع مقابلته بأربع نسخ مخطوطة ومطبوعة مع ضبطه إتماماً للفائدة وجبرًا لما أغفله ابن الحاجب من عبارات المتن في بعض مواضع الشرح .

٢ — تحرير النص بدقة وأناة وفق الوقاعد الإملائية المتبعة .

٣ — تقويم النص وتصويبه وتوضيحه وذلك بمقابلة النسخة الأصل - وهي نسخة ابن الحاجب نفسه — بثلاث نسخ أخرى مع الإشارة إلى مواطن الزيادة أو النقص فيها .

٤ — إثبات ما صح من هذه النسخ في درج النص والإشارة إلى ما سواه في الحاشية .

٥ — لم أتدخل في جوهر النص إلا بالقدر الذي يتطلبه السياق أو يقتضيه المعنى من زيادة كلمة أو حذف أخرى مع وضع ما زيد بين معقوفتين للدلالة على أنه لا يوجد في نسخة من نسخ الشرح المعتمدة في التحقيق .

٦ — ضبط ما ورد فى الشرح من شواهد قرآنية أو شعرية أو من أمثال العرب ومأثور كلامهم وما قد يشكل على القارىء من عبارات في درج النص .

٧ — تخريج الشواهد القرآنية الكريمة بإتمام الآية وذكر رقمها من سورتها مع توجيه ما فيها من قراءة أو أكثر أو أوجه إعراب سوى ما ذكره المؤلف ونسبة هذه القراءات إلى أصحابها مستنداً في ذلك إلى أمهات كتب القراءات والتفاسير وإعراب القرآن .

٨ — تخريج الشواهد الشعرية بإتمام الشاهد ونسبته إلى قائله — ما أمكن — وبيان موضعه في ديوان صاحبه وذكر ما فيه من روايات أخرى وموطن الاستشهاد

به مع بيان معنى بعض مفرداته اللغوية وذلك بالرجوع إلى دواوين الشعر وأمهات كتب النحو والشواهد النحوية والمعاجم اللغوية .

٩ – الاعتناء بما ورد في أصل النص من أمثال العرب ومأثور كلامهم وذلك بالإشارة إلى قائلها وبيان موطن الاستشهاد بها معتمداً في ذلك على كتب الأمثال والآثار العربية مع إحالتها إلى مواضع ذكرها في أمهات كتب النحو واللغة .

١٠ التعريف بالأعلام الذين ورد ذكرهم في أصل النص تعريفاً موجزاً مع الإشارة إلى مصادر تلك التراجم والتعاريف .

١١ – تتبع الإحالات الواردة في النص برجعها إلى مصادرها الأصلية من كتب أصحابها وإثبات نصوصها الصحيحة مع الإشارة إلى ما اعتراها – أحياناً – من تغيير أو تحريف .

١٢ – تصحيح نسبة كثير من الآراء التي لم يوفق المؤلف في نسبتها مع بيان بعض المواضع التي اضطرب فيها كلامه أو ناقض فيها نفسه .

١٣ – التعليق على المسائل النحوية التي ذكرها المؤلف مع إبراز تلك الآراء التي تفرَّد بها مخالفاً جمهور النحويين وذلك بمقابلة آرائه بآراء المتقدمين والمعاصرين له من النحويين .

١٤ – إحالة القارىء إلى أهم المصادر التي استقى منها ابن الحاجب نحوه في كل مسألة كان متابعاً فيها لغيره .

١٥ – توثيق الآراء الخاصة بالمذاهب النحوية ولهجات القبائل ولغاتها .

١٦ – ربط مسائل هذا الشرح بما ذكره المؤلف في شرحي الوافية والمفصل مع التنبيه على مواطن الزيادة في التعليل أو الترجيح في المسألة الواحدة في أحدها عنه في الآخر .

١٧ – إيراد المسائل التي كان للرضي فيها استدراك أو اعتراض على المؤلف مع بيان

جهة هذا الاستدراك أو الاعتراض ومحاولة دفعه إن كان لذلك وجه وإلا فلا .

١٨ – إثبات بعض نقول شُرّاح الكافية – أمثال : الرضي والعلوي والتبريزي والجامي – عن المؤلف من شرحه دون أن يشيروا إلى ذلك .

١٩ – التنبيه على المسائل الصرفية التي أوردها المؤلف في هذا الشرح .

٢٠ – وضع عناوين لأبواب هذا الشرح .

٢١ – أشرت إلى بداية كل صفحة من صفحات النسخة (أ) – وهي نسخة ابن الحاجب – بوضع خطين مائلين في درج النص مع ذكر رقم الصفحة في الهامش الأيسر .

* * *

وصف نسخ المخطوط المعتمدة
في التحقيـق

بالبحث في فهارس المخطوطات بدار الكتب المصرية عثرت على ثماني نسخ لشرح ابن الحاجب على كافيته أرقامها على التوالي : ١٧٥ ، نحو ، ٩٨٤ نحو ، ٩٠٤٦ هـ ، ١٦٢ نحو تيمور ، ٧٤ نحو خليل أغا ، ٥١٨ نحو طلعت ، ٥٨٩ نحو طلعت ، ٦٤٣ نحو طلعت .

وقد اعتمدت في تحقيقي على ثلاث نسخ من هذه الثمانية .

أولاً : النسخة رقم (٩٤٠٦) :

١ – رمزت إليها بحرف (أ) وجعلتها أصلاً لغورها لأنها نسخة ابن الحاجب نفسه بخطه .

٢ – جاء في ورقة العنوان ما نصه : « شرح ابن الحاجب على كافيته بخطه . كتاب شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب تأليف الشيخ الإمام العلامة علم المحققين ولسان المتكلمين جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المالكي المعروف بابن الحاجب رحمه الله تعالى » .

٣ – كتب على نفس الورقة تاريخ نسخها بداية على لسان مؤلفها ابن الحاجب وبخطه فقيل : « كان الشروع في هذه النسخة المباركة المستعان بها إن شاء الله ، شرعت فيها على عجلة مني لعدم أني لم أجد ما امر الله[1] سائلاً متضرعاً إلى الله سبحانه وتعالى أن ينفعني بها وأستعين بها على طلب العلم الشريف متوصلاً بها إلى ما أرجو من الله أن يبلغني إليه ويهديني إلى معرفة الحديث والتفسير لطلب الرضى من الله تعالى يوم الاثنين في بواقي خمسة أيام من شهر جمادي الأولى من شهور سنة ٦٢٤

---

(١) (ما امر الله) هكذا رسمت ولم أستطع الوقوف على صوابها بما يستقيم والمعنى .

برسم مالكها ومؤلفها وخطه الفقير إلى الله الراجي عفو الله الهادي أبي عمرو عثمان بن عمر المالكي المعروف بابن الحاجب وفقه الله تعالى لما يحب ويرضى بالقرآن العظيم والنبي الكريم ... وقال آمين » .

٤ – جاء في الورقة نفسها تمليك نصه : « الحمد لله ، في تركة الفقير إلى الله عبد الواسع عبد الله بن محمود عبد الله العلقي القرشي العدلي ، وفقه الله تعالى » .

٥ – تقع هذه النسخة في (٩٠) لوحة – ١٨٠ صفحة – مسطرات كل منها ما بين سبعة وعشرين وثلاثة وثلاثين سطراً ، ومتوسط كل سطر ١٣ كلمة .

٦ – هذه النسخة غير معجمة وعلى هوامشها بعض التقييدات بخط مخالف لخط مؤلفها .

٧ – النسخة مصححة بخط مؤلفها حيث أثبت ما سقط من النص في هامش النسخة .

٨ – كتب المتن في هذه النسخة بالمداد الأحمر والشرح بالمداد الأسود .

٩ – تعد هذه النسخة أكمل النسخ وأصوبها .

١٠ – جاء في الصفحة الأخيرة ما نصه : «... تم الكتاب بمن الله العزيز الوهاب وحسن توفيقه وإعانته فله الحمد والشكر وأنا أسأله التوفيق «ابن الحاجب».

١١ – جاء في الصفحة نفسها تاريخ نسخها نهاية على لسان مؤلفها وبخطه فقيل : « كان الفراغ من تسويد هذه النسخة يوم الأحد ثلاثة عشر خلت من ربيع الأول عام ستمائة وعشرين وخمسة على يد مؤلفها عثمان ابن الحاجب غفر الله له ولوالديه ولإخوانه ومشايخه ولجميع المسلمين آمين يارب العالمين » .

* * *

ثانياً : النسخة رقم (٥١٨ نحو طلعت) :

١ – رمزت إليها بحرف (ب) .

٢ – جاء في ورقة العنوان ما نصه : « شرح الكافية للمصنف رحمه الله . شرح الكافية للمصنف رحمه الله تعالى . شرح كافية لمصنفه رحمه الله بلطفه » .

٣ – جاء في الورقة نفسها أبيات من الشعر منها :

كل من ألقاه يشكو دهره ليت شعري هذه الدنيا لمن

ومنها: نعيب زماننا والعيب فينا وما لزماننا عيب سوانا

وقد نهجو الزمان بغير عيب ولو نطق الزمان بنا هجانا

ومنها: سلم على شيخ النحاة وقل له عندي سؤال من يجيبه يعظم

أنا إن شككت وجدتموني جازماً وإذا جزمت فإنني لم أجزم

ومنها : عن الإمام محمد الغزالي :

إنَّ لي يومين لا أحذرهما يوم لا قدر ويوم قد قدر

يوم لا قدر لا أحـــذر وعن المقدور لا يجـــــر

لاتقل فيما جرى كيف ..... كل شيء بقضاء وقـــدر

«محمد بن ... منير زاده»

٤ – في الورقة نفسه بعض التمليكات منها :

– تركة بهاء السيد حافظ علي رضا .

– مِنْ مَنِّ ربه على فقر عفوه أحمد بن محمد المدعو بمنير زاده ، غفر لهما ربهما.

– استصحبه الفقير أسعد منير غفر له .

٥ – يوجد أيضاً بعض التمليكات باللغة الفارسية .

٦ – تقع هذه النسخة في (١٣٣) ورقة – ٢٦٦ صفحة – مسطرات كل منها تسعة عشر سطراً ، متوسط كل سطر ١٣ كلمة .

٧ – النسخة معجمة وبخط نسخي قديم وعلى هوامشها بعض التقييدات والتعليقات .

٨ – كلمة (قوله) كبيرة الحجم لإبراز رؤوس الموضوعات .

٩ – جاء في الصفحة الأخيرة ما نصه : « فرغ من رقم هذا الكتاب مالكه العبد الفقير إلى ربه المستغفر من ذلاته وذنبه بشر بن أحمد بن بشر الطبري عشية يوم السبت السادس والعشرين من شهر رجب سنة اثنتي عشرة وسبعمائة هجرية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، رزق الله مالكه العلم والعمل – والاعتماد على

رب العباد » .

١٠ – على هذه الصفحة ورقة بها بعض الأمثال والحكم .

* * *

ثالثاً : النسخة رقم (٧٤ نحو خليل أغا) :

١ – رمزت إليها بحرف (جـ) .

٢ – جاء في ورقة العنوان ما نصه : « شرح كافية ابن الحاجب لمصنفها رحمه الله تعالى » .

٣ – جاء في الورقة نفسها وقف النسخة ونصه : « وقف وحبس وسبل هذا الكتاب المسمى بشرح كافية ابن الحاجب سعادة الأمير خليل أغا بن أغا دولتو أفندم والد الخديو الأعظم وجعل مستقره خزانة كتبه الكائنة بمدرسة سعادته المجاورة للمشهد الحسيني وقفا صحيحاً شرعياً لا يباع ولا يرهن ولا يبدل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين ، فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم » .

٤ – تقع هذه النسخة في (١٦٢) لوحة – ٣٢٤ صفحة – مسطرات كل منها ١٧ مسطراً ، متوسط كل سطر إحدى عشرة كلمة .

٥ – النسخة بخط نسخي مشكول كبير الحجم وبهوامشها كثير من التقييدات والتعليقات .

٦ – بالورقة الأولى خروم وأكل أرضة .

٧ – خطت هذه النسخة سنة خمس وستين وستمائة هجرية لكنها مجهولة الناسخ .

٨ – جاء في الصفحة الأخيرة ما نصه : « ... والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين . فرغ في يوم الجمعة من شهر رجب سنة خمس وستين وستمائة » .

* * *

رابعاً : النسخة المطبوعة في دار الطباعة العامرة :

١ – رمزت إليها بحرف (ط) .

٢ – جاء في صفحة العنوان ما نصه : « الجزء الأول من شرح الكافية سربازن عربي فارسي تركي . كافية ذوي الأرب في معركة كلام العرب .

كتاب شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب مما وضعه مؤلفها الشيخ العالم المحقق الحبر المدقق ملخص المشكلات وكاشف المعضلات المبرز على الأقران المحرز لقصب السبق في علوم اللسان ، إمام النحاة المحققين وعمدة المقرئين والأصوليين ، ذي القول المرتضى المجلى بتأليف الكافيتين والمنتهى ، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب ، عامله الله بما هو أهله ، ونعم ما قيل في حقها :

ما أبصرت عيني بمثل الكافية مجموعة تروى المآرب شافية
يا طالباً للنحو الزم حفظها واعلم يقينا أنها لك كافية

معارف نظارات جليلة سنك (١٦) ربيع الأول (١٣١١) و (١٤) تشرين أول (١٣٠٩) تاريخ و (٤٨٥) نومرو لي رخصتنا مه سيله .

مطبعة عامره ده طبع أو لنمشدر .

ناشري

مصحح كتب ومطبعة عامره عثمان حلمي قره حصاري .

٣ – تقع هذه النسخة في ١٣٠ صفحة مسطرات كل منها ما بين ٣٠ و ٣٥ مسطراً ، متوسط كل سطر ١٩ كلمة .

٤ – أثبت الطباع متن الكافية أعلى الصفحة .

٥ – النسخة غير مقسمة إلى أبواب أو فصول .

٦ – النسخة مخالفة لثمانية النسخ المخطوطة بداية ونهاية .

٧ – جاء في الصفحة الأخيرة ما نصه : « والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب . نجز الإملاء على المقدمة بعون الله تعالى . طبع في دار الطباعة العامرة » .

* * *

نموذج لضبط العنوان من النسخة (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلى الله على محمد وآله

قال الشيخ الإمام العالم النحوي جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر
بن أبي بكر المالكي المعروف بابن الحاجب الكلام لغة وضع لمعنى مفرد قيد
بقيد يشمل الكلم وغيرها لأنه لا يتلفظ به سواء وضع لمعنى اولى او قيد وضع
لمعنى يخرج منه المهملات لأن ما لم يوضع لمعنى قيد مفرد احتراز من مثل
قام زيد وضربه فانه لفظ وضع لمعنى ولكنه مركب وقيد التمام الى زيد
وماهيته المعلوم الخ بعده لدخل الكلام في حد الكلمة ما حقيقته ان يقول هي
اسم وفعل وحرف ويقال ان اريد حصر الكلمة والدليل على الحصر ان الكلمة ان
على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اعني ما يدل على معنى في نفسه اما
ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا فان لم يقترن فهو الاسم وان اقترن فهو
الفعل فقيد بالازمنة الثلاثة لان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها او
لا الاقسام ثلاثة اما ان تقترن بالاحد الازمنة الثلاثة او لا فان لم تقترن
فهو الاسم وان اقترن فهو الفعل ويكون فصلا لما يتوهم دخوله في الحد
مثل قولك ضرب زيد الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد فصاعدا فقولنا تضمن
مشبوه يشمل الكلام وغيره لان قولك ضرب زيد وفي الدار كلمتين وليسا كلاما
وقولنا كلمتين مشبوه ايضا لان قولك زيد قام ليس كلاما وقولنا بالاسناد
موضوعه ليخرج ما ليس كلاما ومعنى بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر بحيث
يفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم لان وضع الاسم ليسند اليه او يسند اليه ووضع
الفعل ليسند ولا يسند اليه ووضع الحرف ليعرف غيره لا يسند ولا يسند اليه غيره
والتركيب الثنائي لا يزيد على اسم واسم واسم وفعل واسم وحرف وفعل وفعل
وفعل وحرف وحرف وحرف فاربعة منها لا يتأتى ان يكون كلاما فليس الا ثلاثة
اسماء وفعل واسم فاما الاسم والحرف فلا يستقيم منهما كلام اما الحرف فلا يسند

نهاية الصفحة الاولى من النسخة (أ)

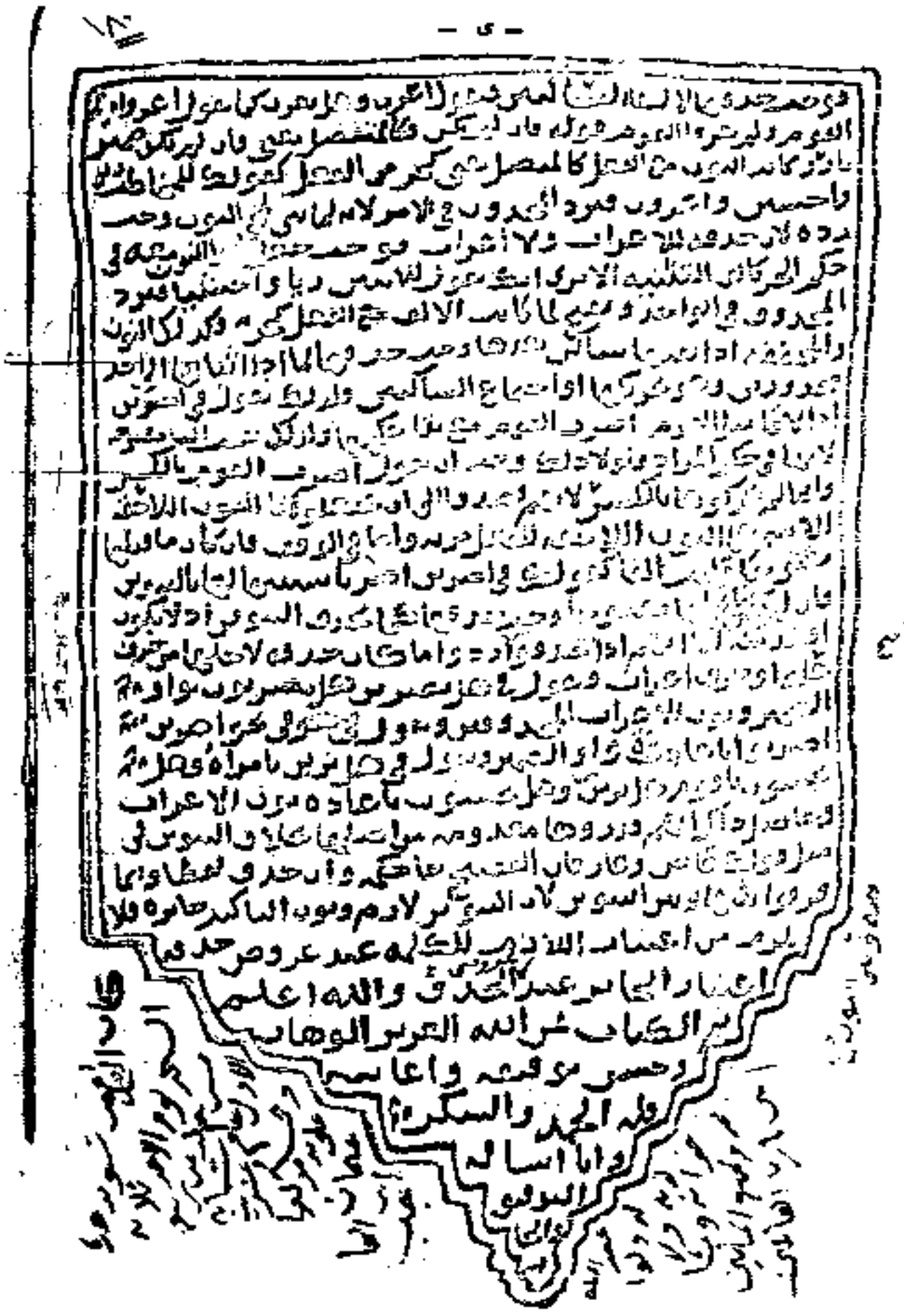

نموذج للصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

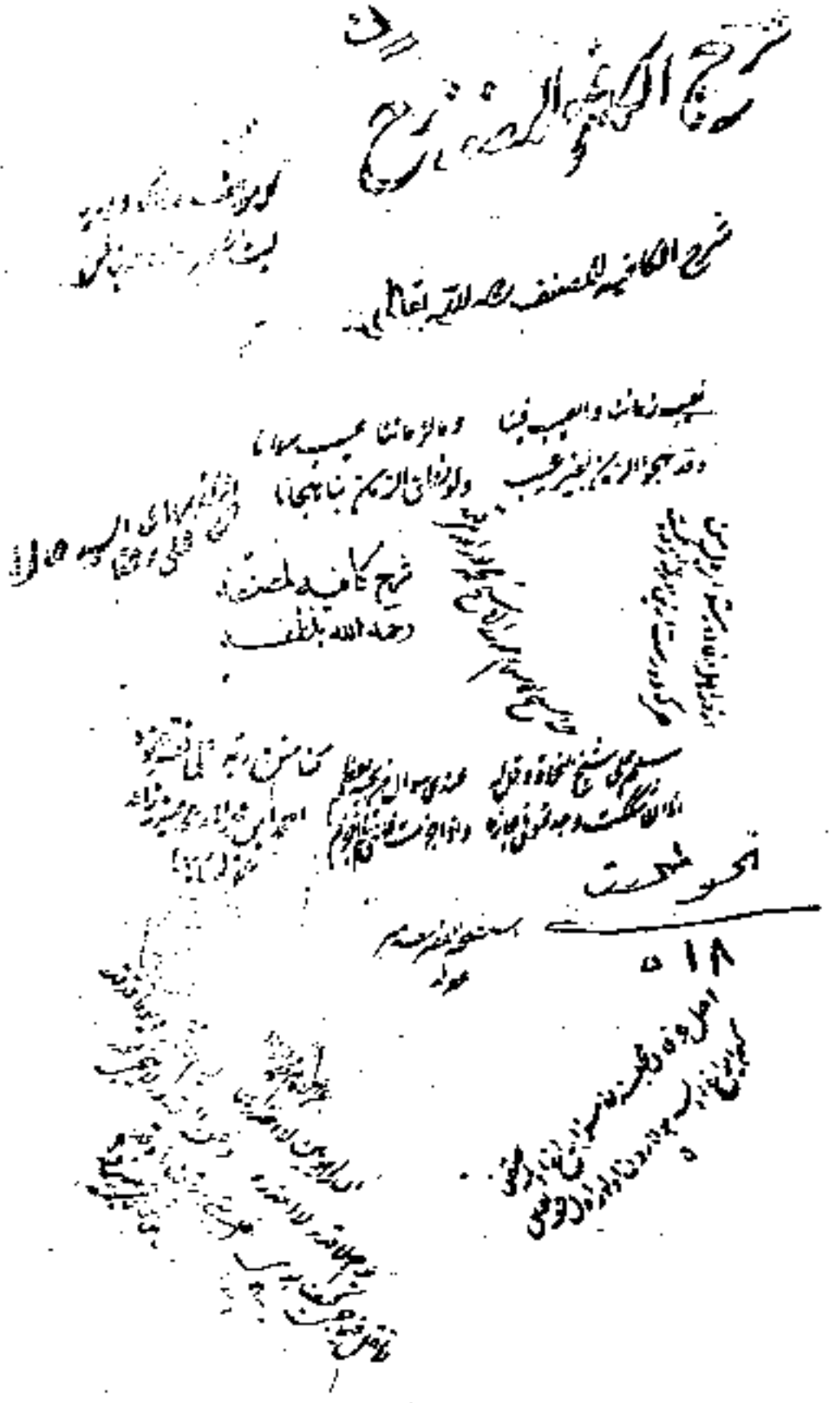

ـ ك ـ

نموذج لصفحة العنوان من النسخة (ب)

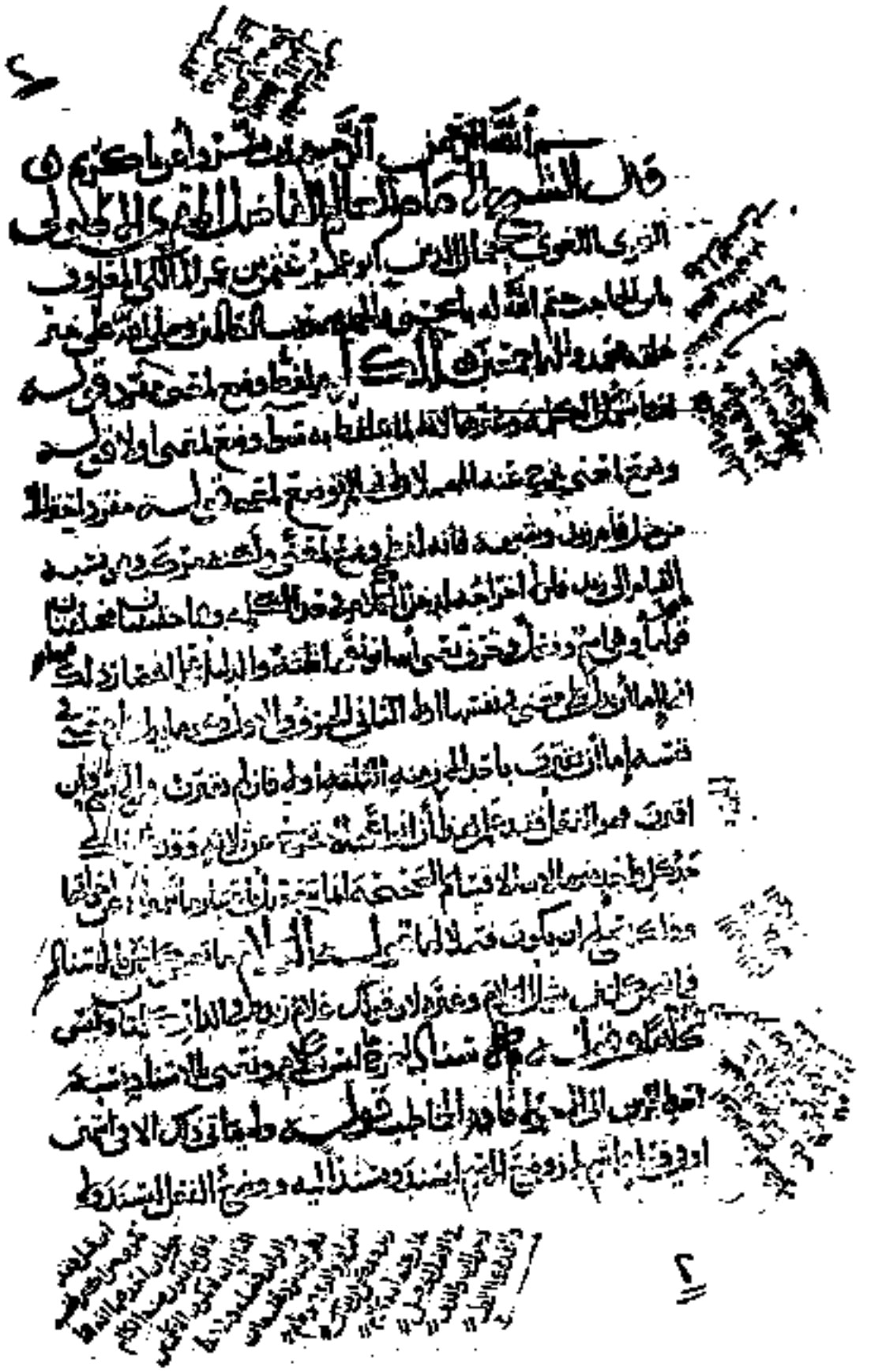

نموذج للصفحة الاولى من النسخة (ب)

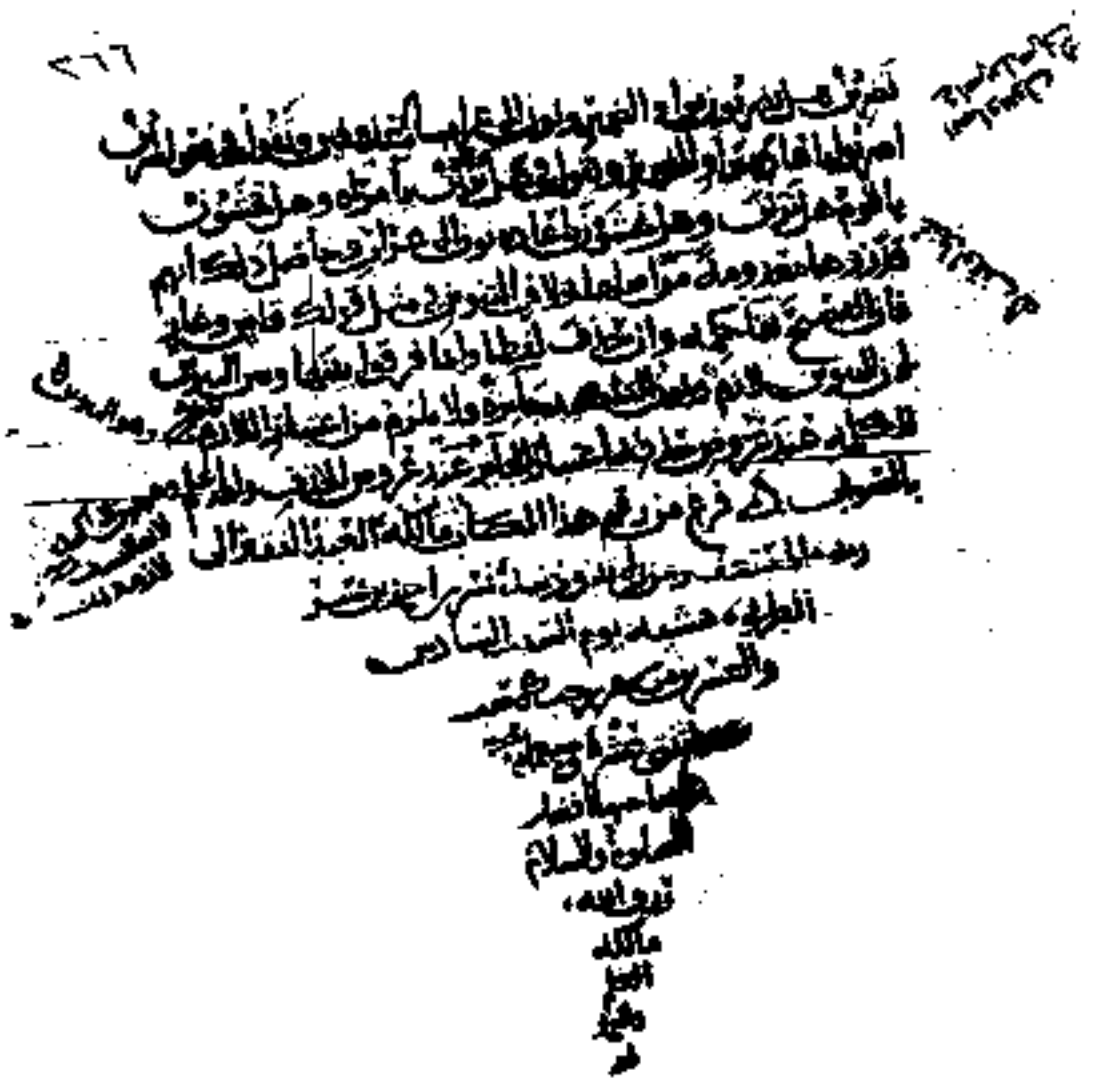

نموذج للصفحة الاخيرة من النسخة (ب).

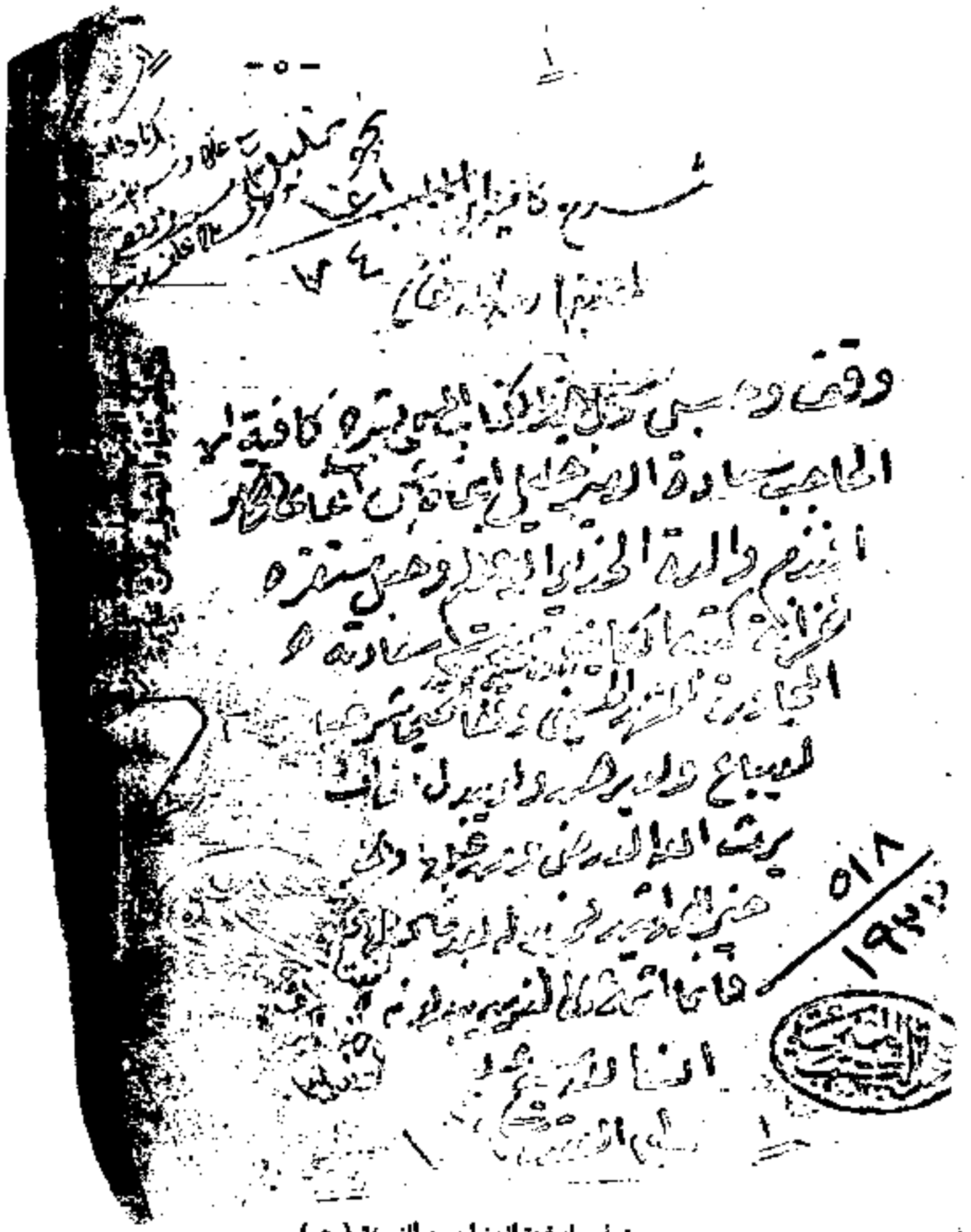

نموذج لصفحة العنوان من النسخة (جـ)

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي

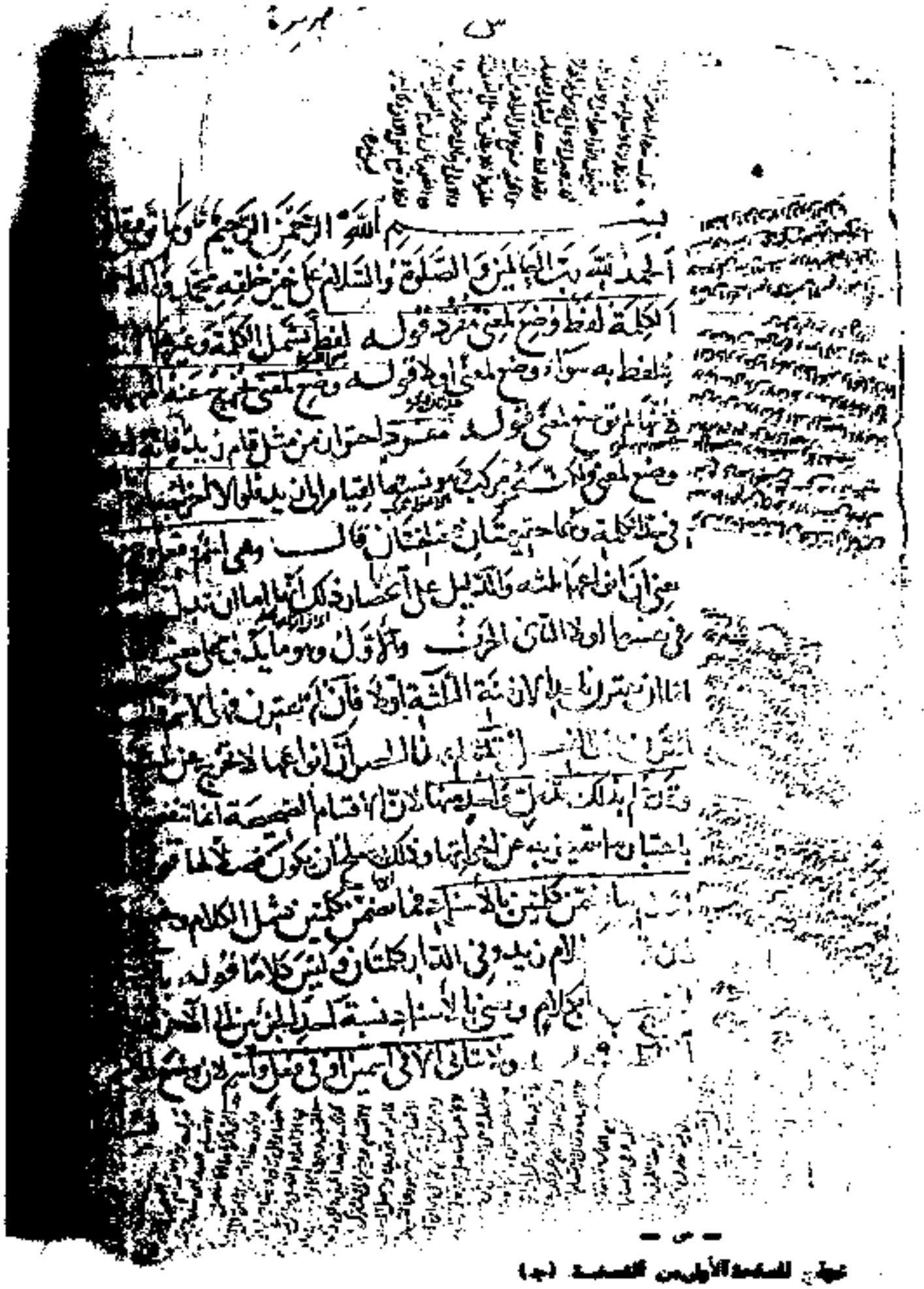

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله

الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد قوله لفظ يشمل الكلمة وغيرها

يتلفظ به سواء وضع لمعنى او لا قوله وضع لمعنى يخرج عنه

لانها لم توضع لمعنى قوله مفرد احتراز من مثل قام زيد فانه

وضع لمعنى ولكنه مركب وهو نسبة القيام الى زيد فلو الا اخرجه

في حد الكلمة وهما حقيقتان مختلفتان قال وهي اسم وفعل

يعني ان انواعها ثلثة والدليل على انحصار ذلك انها اما ان تدل

في نفسها او لا الثاني الحرف والاول وهو ما يدل على معنى

اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا فان لم يقترن فهو الاسم

[illegible] هذا الحصر ان انواعها لا تخرج عن

[illegible] بذلك [illegible] واحد منها لان الاقسام الصحيحة انما تنفصل

باعتبار ما تميز به عن اخواتها وذلك يصلح ان يكون فصلا لها

[illegible] ما تضمن كلمتين بالاسناد فما تضمن كلمتين يشمل الكلام

[illegible] الام زيد وفي الدار كلمتان وليس كلاما قوله

[illegible] بالكلام ويعني بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر

[illegible] ولا يتأتى الا في اسمين او في فعل واسم لان [illegible]

— ص —

[illegible] الصفحة الأولى من النسخة (ج)

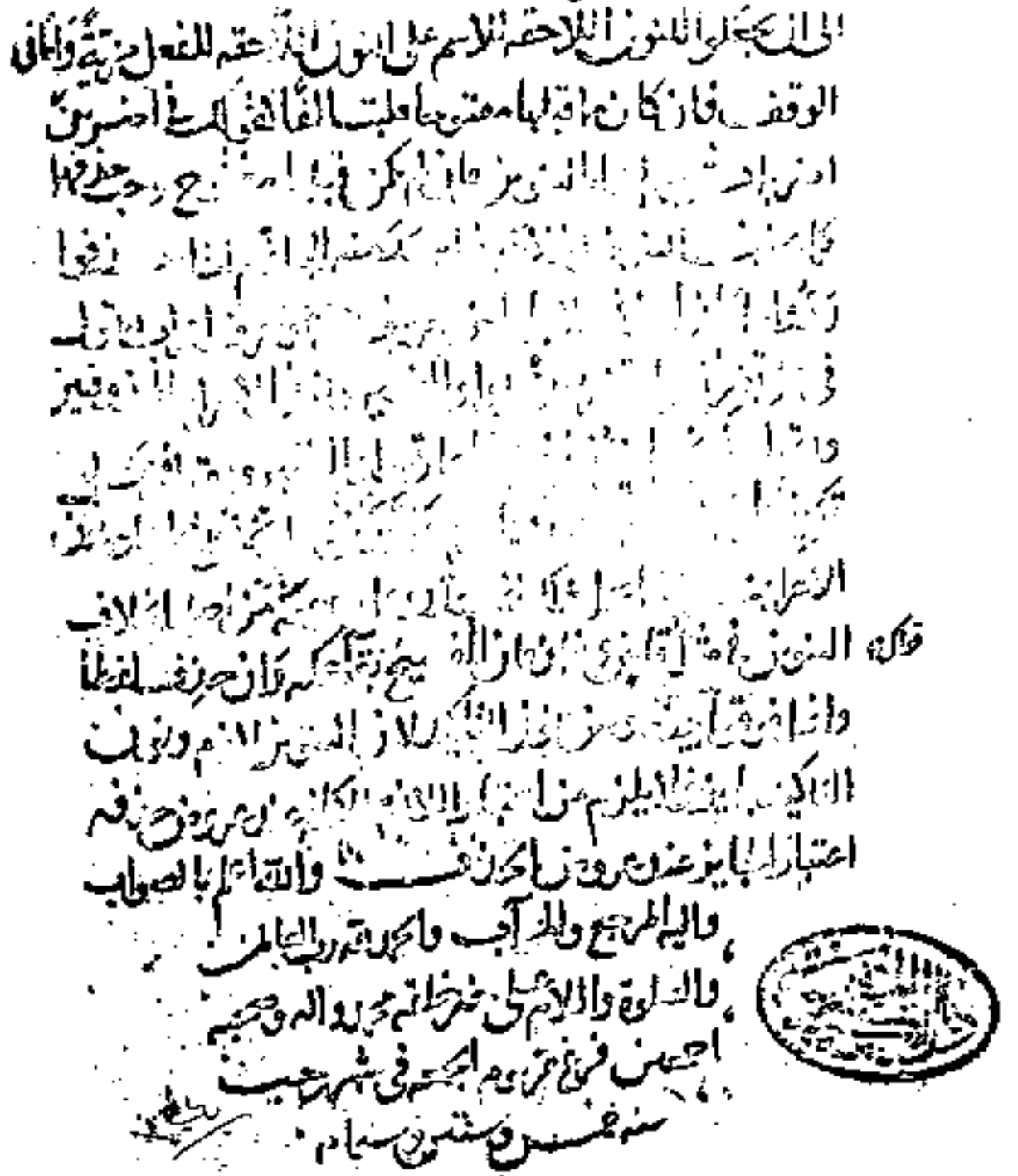

نموذج للصفحة الاخيرة من النسخة (ج)

// بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ ٢

اللهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وآلِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ العَالِمُ النَّحْوِيُّ جَمَالُ الدِينِ أَبُو عَمْرٍو
عُثْمَانُ بنُ عُمَرَ أَبِي بَكْرٍ المَالِكِيّ
المَعْرُوفُ بابنِ الحَاجِبِ(١)

* * *

(١) في مقدمة ب ، ط : (بسم الله الرحمن الرحيم ، رب يسر وأعن يا كريم . قال الشيخ الإمام الفاضل المقرىء الأصولي النحوي اللغوي جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المالكي المعروف بابن الحاجب – ختم الله له بالحسنى – :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله أجمعين) .

وقد سقط من مقدمة ط : (ختم الله له بالحسنى) .

وفي مقدمة جـ : (بسم الله الرحمن الرحيم ، وما توفيقي إلا بالله الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله أجمعين) ا. هـ .

الْكَلِمَةُ وَأَقْسَامُهَا

[1]الْكَلِمَةُ : لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعْنًى مُفْرَدٍ .....

قوله : « الْكَلِمَةُ[2] لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعْنًى مُفْرَدٍ » .

قوله : لفظ ، يشمل الكلمة وغيرها ، لأنه لما يتلفظ به سواء وضع[3] لمعنى أولاً[4] .

---

(١) قال الجامي : « اعلم أن الشيخ – رحمه الله – لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بأن جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل أن كتابه هذا – من حيث أنه كتابه – ليس ككتب السلف – رحمهم الله تعالى – حتى يصدر على سننها .

ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقاً ، حتى يكون بتركه أقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير أن يجعله جزءا من كتابه » ا. هـ .

الفوائد الضيائية شرح الكافية ٢ / ١ ، ٢ – رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية .

(٢) في الكلمة لغتان : كَلِمَة بوزن (نَبِقَة) و (لَبِنَة) وهي لغة أهل الحجاز ، وكَلْمَة بوزن (كِسْرَة) و (سِدْرَة) وهي لغة بني تميم . شرح ابن يعيش ١ / ١٩

وقال الرضي ١ / ٢ : « اعلم أن الكلم جنس الكملة مثل (تمر) و (تمرة) ، وليس المجرد من التاء – من هذا النوع – جنساً لذي التاء – كما يجيء تحقيقه في باب الجمع – بل هو جنس حقه أن يقع على القليل والكثير كـ (العسل) و (الماء) لكن لم يستعمل إلا على ما فوق الاثنين بخلاف (تمر) و (ضرب) .

وقيل : إن اشتقاق الكلمة والكلام من (الكَلْم) – وهو الجرح – لتأثيرهما في النفس ، وهو اشتقاق بعيد » ا هـ .

ومثل لذلك الجامي بقوله : ... وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال :

جراحات السنان لها التآم ولا يلتام ما جرح اللسان ا هـ

وقال الشريف الجرجاني : « ... وهو اشتقاق بعيد لبعد المناسبة اللغوية التي يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا كما لا يخفى » .

ينظر : الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٢ ، ٣ – حاشية الجرجاني على شرح الرضي ١ / ٢ .

(٣) (وضع) ساقطة من ج .

(٤) قال الرضي : « و (اللفظ) في الأصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به ، وهو المراد به هاهنا ، كما استعمل القول بمعنى المقول ، وهذا كما – يقال : الدينار ضرب الأمير ، أي : مضروبة » ا هـ .

شرح الرضي ١ / ٣ .

وينظر : شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ١ / ٤ – رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية . وشرح المفصل (الإيضاح) لابن الحاجب ٢ / ١٣ – رسالة دكتوراه في كلية الآداب جامعة القاهرة .

وقوله : وضع لمعنى[1] ، يخرج عنه[2] المهملات لأنها لم توضع لمعنى[3] .

وقوله : مفرد ، احتراز من مثل : قام زيد ، وشبهه ، فإنه لفظ وضع لمعنى ولكنه مركب ، وهو نسبة القيام إلى زيد .

فلولا إخراجه لدخل الكلام في حد الكلمة وهما حقيقتان مختلفتان[4] .

---

(١) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٤ : « موضوعاً لمعنى ، يخرج المهملات مثل « ديز » و « لاز » مما لم يوضع » ا هـ .

هذا وقد استدرك الرضي – وتابعه الجامي – على المصنف في هذا الحد بقوله : « ... وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجاً إلى قوله : (لمعنى) لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى ، إلا أن يفسر (الوضع) بصوغ اللفظ مهملاً كان أولاً ومع قصد التواطؤ أولاً ، فيحتاج إلى قوله : (لمعنى) ، لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم » ا هـ .

وقال الجامي : « ... ولما كان (المعنى) مأخوذاً في (الوضع) فذكر (المعنى) بعده مبني على تجريده عنه » ا هـ .

ينظر : شرح الرضي ١ / ٣ – الفوائد الضيائية ٢ / ٥ ، ٦ .

(٢) في أ : (منه) .

(٣) قال المصنف في الإيضاح شرح المفصل – عند قول الزمخشري : (الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد (بالوضع) – : « قوله الدالة على معنى) احتراز مما لا يدل على معنى كـ (ديز) فإنها لفظة ولا تدل على معنى .... وقوله (بالوضع) احتراز مما يدل على معنى مفرد بالعقل ، وذلك أنا لو سمعنا لفظة (ديز) من وراء جدار لعلمنا بالعقل أن هذه اللفظة قامت بذات ، فهي لفظة دالة على معنى مفرد بالعقل لا بالوضع » ا هـ .

الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٣ .

وينظر : المفصل ص ٦ – مبسوط الأحكام شرح الكافية للتبريزي ورقة ٣ – مخطوط بدار الكتب المصرية .

(٤) قال الرضي ١ / ٤ – مستدركاً على المصنف – : « ولو قال (الكلمة لفظ مفرد موضوع) سلم من هذا ولم يرد عليه أيضاً الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة ، على ما يجيء » ا هـ .

وينظر دفع هذا في حاشية الجرجاني ١ / ٤ .

وَهِيَ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ ، لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهَا أَوْ لاَ[1] ، الثَّانِي الحَرْفُ . وَالأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاَثَةِ أَوْ لاَ ، الثَّانِي الاسْمُ ، وَالأَوَّلُ الْفِعْلِ .....

قوله[2] : وَهِيَ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ[3] ... إلى آخره » .

يعني أن أنواعها ثلاثة ، والدليل على انحصار ذلك فيها[4] : أنها إما أن تدل على معنى في نفسها أوْ لاَ ، الثاني الحرف ، والأول – وهو ما يدل على معنى في نفسه – إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أوْ لاَ ، فإن لم يقترن فهو الاسم ، وإن اقترن فهو الفعل .

فقد علم بذلك[5] الحصر[6] أن أنواعها لا تخرج عن ثلاثة[7] .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (أو لا تدل) .

(٢) في جـ : (قال) .

(٣) في سيبويه ١ ٥ : « هذا باب ما الكلم العربية ، فالكلم : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » اهـ .

وينظر : المقتضب ١ / ١٤١ ، أصول ابن السراج ١ / ٣٨ ، جمل الزجاجي ص ١٧ ، إيضاح علل النحو للزجاجي ص ١٤ ، الإيضاح للفارسي ص ٦ – اللمع لابن جني ص ٩٠ – المفصل للزمخشري ص ٦ ، المقرب لابن عصفور ١ / ٤٥ – التسهيل لابن مالك ص ٣ .

وقال الرضي ١ / ٦ : « ... إنما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه نحو : زيد قائم ... ثم قدم الفعل على الحرف لأنه وإن لم يأت من الفعلين كلام – كما يأتي من الاسمين – لكنه يكون أحد جزئي الكلام نحو : ضرب زيد ، بخلاف الحرف فإنه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام » اهـ .

(٤) (فيها زيادة من ب .

(٥) في جـ ، ط (بهذا) .

(٦) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٦ : « ... لما ذكر أن أنواعها ثلاثة ذكر ما يدل على الحصر ، والنفي والإثبات أقوى الأدلة على الحصر ... فبين بهذا الحصر الدائرين النفي والإثبات انحصارها في ثلاثة الأقسام المذكورة » اهـ . ومثل هذا المعنى قال الرضي ١ / ٧ .

(٧) هذا إجماع من النحويين ، قال الزجاجي (إيضاح علل النحو ص ٤٢ ، ٤٣) =

وَقَدْ عُلِمَ بِذٰلِكَ حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا .

[قوله][1] : « وَقَدْ عُلِمَ بِذٰلِكَ[2] حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا » .

لأن الأقسام الصحيحة إنما تنفصل باعتبار ما تتميز به عن أخواتها ، وذلك يصلح أن يكون فصلاً[3] .

* * *

= « ... ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع ... والمدعي أن للكلام قسماً رابعاً أو أكثر فمحسن أو شاك ، فإن كان متيقناً فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسماً خارجاً عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه ، ولن يجد إليه سبيلاً » اهـ .

هذا وقد نسب إلى أبي جعفر بن صابر أنه جعل أسماء الأفعال قسماً زائداً على أنواع الكلمة الثلاثة .

قال السيوطي : « ... وزعمها ابن صابر قسماً رابعاً زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة ، سماه الخالفة » اهـ . همع الهوامع ٢ / ١٠٥

وذكر ذلك أيضاً في (بغية الوعاة) عند ترجمته له . بغية الوعاة ١ / ٣١١

وأورد الأشموني هذا الوجه ولم ينسبه . شرح الأشموني ٣ / ١٩٦ .

(١) تكملة يستقيم بها النص كما هو معهود في الشرح .

(٢) (بذلك) ساقطة من أ .

(٣) أوضح المصنف هذا في شرح الوافية بقوله : « ... قد علم أن الحد المستقيم هو الجنس الأقرب والفصل ... » اهـ . شرح الوافية ١ / ٨ .

وما أشار إليه المصنف هو ما يطلق عليه : (الحد التام) ، وهو ما تركب من الجنس والفصل القريبين . التعريفات لأبي الحسن الجرجاني ص ٨٧ .

الْكَلاَمُ وَمَا يَتأَلَّفُ مِنْهُ

الْكَلاَمُ : مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ بِالإِسْنَادِ .....

قوله : « الْكَلاَمُ مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ بِالإِسْنَادِ »[1] .

فما تضمن كلمتين يشمل الكلام وغيره ، لأن قولك : غلام زيد ، وفي الدار ، كلمتان[2] وليسا[3] كلاما .

وقوله[4] : بالإسناد ، يخرج ما ليس بكلام .

ونعني بـ (الإسناد) : نسبة أحد الجزئين إلى الآخر لإفادة المخاطب[5] .

---

(١) في المفصل ص ٦ : « ... والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى » ا هـ . وقال الرضي ١ / ٧ : « ...إنما قدم حد الكلمة على حد الكلام - مع أن المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب - لتوقف الكلام على الكلمة ، توقف المركب على جزئه » ا هـ .

(٢) في جميع نسخ الشرح : (كلمتين) ، والصواب ما أثبته بالرفع خبرا لـ (ان) .

(٣) في ب ، جـ : (وليس بالإفراد) .

(٤) في جـ : (قوله) بدون واو .

(٥) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ١٠ : « ... ونعني بـ (الإسناد) : حكم أحد الجزئين بالآخر على وجه يفيد المخاطب ما ليس عنده » ا هـ .

وقد وافقه في هذا المعنى كل من التبريزي والأردبيلي والجامي في شروحهم وخالفه في ذلك الرضي ، وذلك بقوله : « ... والمراد بـ (الإسناد) أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به ....

وكان على المصنف أن يقول : (بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته) ليخرج بالأصلي إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف ، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ...

وإنما قال : (بالإسناد) ولم يقل : بالأخبار ، لأنه أعم إذا يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والإنشائي » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٨ .

وينظر : مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٨ ، الهادية شرح الكافية لغلك العلا الأردبيلي التبريزي ص ٤ - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية ، الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١٤ .

قوله : « وَلاَ يَتأتَّى ذٰلِكَ إلاَّ فِي اسْمَيْنِ أَوْ فِي فِعْلٍ وَاسْمٍ[1] .

لأن وضع (الاسم) ليسند ويسند إليه . ووضع (الفعل) ليسند ولا يسند إليه . ووضع الحرف لمعنى في غيره لا يسند ولا يسند إليه[2] غيره[3] .

والتركيب العقلي لا يزيد على ستة[4] : اسم واسم ، واسم وفعل ، واسم وحرف وفعل وفعل ، وفعل وحرف ، وحرف وحرف ، فأربعة منها لا تتأتى أن تكون كلاماً فلم يبق إلا اثنان : اسمان[5] ، وفعل واسم[6] .

فأما الاسم والحرف فلا يستقيم منهما كلام[7] ، إما لعدم مسند ، // وإما ٣
لعدم مسند[8] إليه[9] لكون الحرف غير صالح لأحدهما .

---

(١) جمع المصنف هذا في الوافية نظم الكافية ١ / ٩ ، ١٠ بقوله :

ثم الكلام كلمتا إسناد وهما قسمان بلا عناد ا هـ

وجمعه ابن مالك بقوله في شرح الكافية الشافية رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية ١ /٣ :

« وهو من اسمين كـ : زيد ذاهب » واسم وفعل نحو : فاز التائب » ا هـ .

(٢) في جـ ، ط : (لا ليسند ولا ليسند إليه) بزيادة لام التعليل .

(٣) (غيره) ساقطة من جـ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ١ / ٨ ، ٩ ، الفوائد الضيائية ٢ / ١٧ .

(٥) مثل : زيد ذاهب ، وإنما كان الاسمان كلاماً لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه .

(٦) مثل : فاز التائب ، وإنما كان الاسم مع الفعل كلاماً لكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه .

(٧) (منهما كلام) ساقطة من جـ ، وزاد في ط : (أصلا) .

(٨) في ط : (أما لعدم المسند وأما لعدم المسند إليه) .

(٩) استثنى الفارسي من هذا الحرف مع الاسم في النداء نحو : يا زيد ، ويا عبد الله ، وذلك قوله : « ... وما عدا ما ذكر مما يمكن ايتلافه من هذه الكلم فمطرح إلا الحرف مع الاسم في النداء نحو : يا زيد ، ويا عبد الله ، فإن الحرف والاسم قد ايتلف منهما كلام مفيد في النداء » ا هـ . الإيضاح العضدي ص ٩ .

.....

والفعل والفعل لا يستقيم منهما كلام[1] لعدم ما يصلح أن يكون مسنداً إليه ، إذ كل[2] واحد منهما لا يصلح لذلك .

والفعل والحرف بعيد[3] . والحرف والحرف أبعد[4] .

فإذا[5] بطلت الأربعة لم يبق إلا قسمان ، فثبت صحة قوله[6] : (ولا يتأتى ذلك[7] إلا في اسمين أو في فعل واسم[8] .

* * *

(١) ثبت في هامش أ ما بين قوله : (منهما كلام) السابقة وهذه .

(٢) في ب : (لأن كل) .

(٣) في نسخ الشرح : (أبعد) ، وما أثبته أوجه ، والعلة فيه عدم وجود مسند إليه

(٤) وإنما كان هذا أبعد لعدم وجود مسند ولا مسند إليه .

ويعلل لذلك المصنف في شرح الوافية ١ / ١١ بقوله : « ... وإنما لم يستقم أن يكون الحرف حكماً ولا محكوماً عليه لأنه لا يستقل بالمفهوم الإفرادي إلا بذكر متعلقه من اسم أو فعل ، فلا يكون بانفراده حكماً ولا محكوماً عليه » ا هـ .

وينظر : الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ١٥ ، ١٦ - شرح ابن يعيش ١ / ٢٠ .

(٥) في ط : (وإذا) .

(٦) يعني نفسه على سبيل الالتفات ، وقد تكرر هذا من المصنف في أكثر من موضع .

(٧) (ذلك) ساقطة من ط .

(٨) تنظر الصفحة السابقة .

قوله : « الِاسْمُ[1] مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ[2] .. إلى آخره » .

---

(١) قال فلك العلا : « ... واشتقاق (الاسم) من السمو عند البصريين ، إذ له سمو على الفعل والحرف ، أي : علو .

ومن الوسم – الذي هو العلامة – عند الكوفيين ، لكونه علامة للمسمى .

والصحيح مذهب البصريين بدليل أنهم يقولون : سميت ، وأسماء ، دون : وسمت ، وأوسام .

فعلى مذهب البصريين نقل لامه إلى موضع الفاء وقلب همزة ، وعلى مذهب الكوفيين لا نقل فيه » اهـ . الهادية شرح الكافية ص ٧

وينظر : الإنصاف مسألة (١) ١ / ٦ – شرح ابن يعيش ١ / ٢٣ ، ومبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٩ .

(٢) لم يحد سيبويه الاسم حدا يفصله عن غيره ، ولكنه مثل له فقال ١ / ٢ : « فالاسم : رجل وفرس وحائط » اهـ .

وينظر تعليل ترك سيبويه لحد الاسم في إيضاح علل النحو للزجاجي ص ٤٩ الأمالي الشجرية ١ / ٢٩٢ ٢٩٣ ، شرح ابن يعيش ١ / ٢٢ .

وما ذهب إليه المصنف هنا من حد الاسم هو قول الزمخشري في مفصله ص ٦ وذلك قوله : « الاسم هو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران » اهـ .

وحده المبرد – وتبعه ابن جني – بأنه ما كان واقعاً على معنى ودخله حرف من حروف الجر . المقتضب ١ / ١٤١ – اللمع ص ٩٠

وينظر قول الزجاجي في إيضاحه ومناقشته لهذا القول (ص ٥١) وكذا تعليق الشيخ الأستاذ عضيمة في حاشيته على المقتضب ١ / ١٤١ .

وينظر حد ابن السراج (الأصول ١ / ٣٨) ، والزجاجي في إيضاحه ص ٤٨ ، والجمل ص ١٧ ، وأبي علي الفارسي في إيضاحه ص ٦ ، والأخفش وابن كيسان في إيضاح الزجاجي ص ٤٩ ، ٥٠ – وابن مالك في التسهيل ص ٣٠ .

وينظر مناقشة كل هذه الحدود في إيضاح علل النحو للزجاجي من ص ٤٨ – ٥٢ .

قوله : ما دل[1] على معنى ، يشمل الكلمات[2] كلها .

وقوله : في نفسه ، يخرج الحرف[3] . وقوله : غير مقترن ، يخرج الفعل .

وقوله : بأحد الأزمنة – ولم يقتصر على قوله : غير مقترن – احتراز من الغبوق[4] والصبوح[5] فإنه لو اقتصر عليه خرج من الحد وهو منه لأنه من قبيل الأسماء ، وهو دال على معنى في نفسه ولكنه غير مقترن بزمان ، .....

---

(١) قال المصنف في الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٩ :.. الضمير في (ما دل على معنى في نفسه) يرجع إلى (معنى) ، أي : ما دل على معنى باعتباره في نفسه ، وبالنظر إليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه كقولك : الدار في نفسها حكمها كذا ، أي ، لا باعتبار أمر خارج عنها ، ولذلك قيل : الحرف ما دل على معنى في غيره ، أي : حاصل في غيره ، أي : باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه ، اهـ .

وقد اعترض الرضي على هذا القول ، ينظر شرحه ١ / ١١ .

وينظر دفع هذا الاعتراض في حاشية الجرجاني ١ / ١١ ، وكذا الجامي في الفوائد الضيائية ٢ / ١٨ وما بعدها .

(٢) في ب ، ط : (الكلم) .

(٣) في آ : (الحروف) وما أثبته أوجه .

(٤) (الغَبُوقُ) كـ : صبور ، ما يشرب بالعشي . والغَبُوقُ والغَبَقَةُ – محركة – : خيط يشد في الخشبة المعترضة على سنام البعير إذا كَرَبَ أو سنا لئلا تسقط الخشبةُ ، وغَبَّقَ : حلب بالعشي .

القاموس المحيط (غبق) وينظر : اللسان (غبق)

(٥) (الصَّبُوحُ) كل ما أكل أو شرب غدوة ، وهو خلاف الغبوق .

والصَّبُوحُ : ما أصبح عندهم من شرابهم فشربوه ، وحكي الأزهري عن الليث : الصبوح : الخمر ، وأنشد :

ولقد غدوت على الصبوح معي شرب كرام من بني رهم

اللسان (صبح) . وينظر : مختار الصحاح (صبح) .

فلو قيل : (غير مقترن) لخرج[1] لأن (الصَّبُوحَ) يدل[2] على شُرْبٍ في أول النهار ، و (الغَبُوقَ) يدل على شُرْبٍ في آخره ، وكذلك ما أشبههما[3] من الأسماء[4] .

فقيدنا بأحد الأزمنة الثلاثة ليبقى غير مخرج ، لأنه وإن اقترن فليس مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة[5] – التي هي الماضي والحاضر والمستقبل[6] ، فإذن لا يخرج إلا المقترن بأحدها ، وهو غير مقترن بأحدها ، فلا يخرج ، فيبقى[7] الحد سالما .

وقد أُوردَ على هذا القِعْلُ من نحو[8] : يقوم ويقعد ، فإنه يدل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة معيناً[9] ، لكون وضعه مشتركاً فيهما على المذهب الصحيح[10] .

---

(١) العبارة في ب : (فلو اقتصر على غير مقترن لخرج) ، وفي ط : (لأنه لو اقتصر على قوله غير مقترن يخرج) .

(٢) في جـ : (لأنه يدل) .

(٣) في جـ : (وشبههما) .

(٤) وذلك نحو : القيلولة والسرى . ينظر شرح الرضي ١ / ١١ .
وقال الرضي : « ... وكذلك يخرج : خلق السموات ، وقيام الساعة ، لأنه وإن اقترن الحدثان كل واحد منهما بأحد الأزمنة معيناً عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعاً » اهـ .
المرجع السابق ١ / ١١ .

(٥) ثبت في هامش أ ما بين قوله : (الأزمنة الثلاثة) السابقة وهذه .

(٦) في أ : (التي هي الماضي والمستقبل والحال) .

(٧) في ط : (فبقي) .

(٨) (نحو) في هامش جـ .

(٩) فصل المصنف القول في ذلك في قسم الأفعال ، وذلك قوله ص ٦٤٨ من هذا الشرح : « ... المضارع ما أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت لوقوعه مشتركاً ، وتخصيصه بالسين أو سوف ... ألا ترى أنك إذا قلت (يضرب) صلح للحال والاستقبال .!! » اهـ .

(١٠) هو مذهب البصريين . ينظر إيضاح علل النحو للزجاجي ص ٨٦ ، ٨٧ – شرح ابن يعيش ٧ / ٤ – شرح الرضي ١ / ١١ – مبسوط الأحكام ورقة ١٠ .

.....

وإذا كان (الصَّبُوحُ) و (الغَبُوقُ)[1] داخلين[2] في الحد لكونهما لا يختصان[3] بأحد الأزمنة[4] معيناً فكذلك ينبغي أن يدخل هذا[5] في الحد لكونه لا يدل على أحد الأزمنة الثلاثة معيناً ، وإذا دخل في الحد بطل كونه حداً ، لدخول ما ليس من المحدود فيه .

والجواب عن ذلك – بعد تسليم كونه مشتركاً – : أنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة على التحقيق باعتبار الوضع ، فإن الواضع لم يضع الفعل المضارع إلاَّ دالاً على أحد الأزمنة[6] أبدا ، واللبس إنما حصل عند[7] السامع لكون اللفظ يطلق على أحدهما تارة ، وعلى الآخر أخرى ، لا لأنه غير موضوع لأحدهما ، بخلاف (الغَبُوق) و (الصَّبُوح) فإنه لم يوضع قط دالاً على أحد الأزمنة لا بظهور ولا باشتراك[8] .

---

(١) في ب ، جـ : (الغبوق والصبوح) .

(٢) في جـ ، ط : (داخلا) .

(٣) في ط : (لكونه لا يختص) .

(٤) زاد في ط : (الثلاثة) .

(٥) أي : الفعل المضارع ، وقد فصل الرضي القول في حقيقته ، فقال ٢ / ٢٢٦ : « قوله (لوقوعه مشتركاً) أي : هو حقيقة في الحال والاستقبال ، وقال بعضهم : هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، وهو أقوى لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال ، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة ... وقيل : هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال » اهـ .

وينظر : اللمع ص ١٠٨ – شرح ابن يعيش ٧ / ٤ – مبسوط الأحكام ورقة ١٠ – الهادية للأردبيلي ص ٦ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢٤ .

(٦) زاد في ط : (الثلاثة) .

(٧) في ب : (على السامع) .

(٨) أجاب كل من الرضي والجامي والأردبيلي في شروحهم بما يفيد تبعيتهم للمصنف في هذا الجواب .
ينظر : شرح الرضي ١ / ١١ ، الفوائد الضيائية ٢ / ٢٤ – الهادية ص ٦ .

.....

فثبت أنه ليس في الدلالة على أحد الأزمنة كدلالة (يقوم) و (يقعد) فوجب دخول باب (الغَبُوق) و (الصَّبُوح) وخروج باب المضارع .

وأشكُلُ من هذا الاعتراض اسم الفاعل في مثل[1] قولك : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرا ، فإنه يفهم[2] منه الدلالة على أحد الأزمنة – وإن كانت دلالة مشتركة[3] – فليصح خروج (ضارب) // عن هذا الحد[4] لأنه دال[5] على أحد الأزمنة وإن ٤
كانت دلالة مشتركة[6] .

والجواب على ذلك أن (ضارباً) موضوع لمعنى من غير زمان في أصل وضعه ، وإنما عرضت فيه دلالة الزمان في بعض مواقعه بدليل قولك : زَيْدٌ ضَارِبٌ ، ولا دلالة لـ (ضارب)[7] على زمان[8] البتة ، ولو كان موضوعاً لزمان[9] لم ينفك الفعل عن الدلالة على الزمان لما كان في أصل وضعه دالاً على الزمان[10] ، ...

---

(١) (مثل) ساقطة من ب ، جـ .
(٢) في ب ، جـ ، ط : (مفهوم) .
(٣) أوضح المصنف هذا بقوله في باب اسم الفاعل ص ٦١٩ من هذا الشرح : « ... ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال ... وإنما اشترط معنى الحال أو الاستقبال ليقوى شبهه بالفعل لفظاً ومعنى » ا هـ .
(٤) (هذا) زيادة من ب .
(٥) في ب ، جـ : (لأنه يدل) .
(٦) نقل الرضي هذا المعنى بقوله : « ... ويخرج أيضاً اسما الفاعل والمفعول عند إعمالهما ، لأنهما وإن كانا لا يعملان إلا مع اشتراط الحال أو الاستقبال إلا أن ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعاً » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١١
وزاد التبريزي الصفة المشبهة وأفعل التفضيل . مبسوط الأحكام ورقة ١٠
(٧) في ب : (بضارب) .
(٨) في ب ، جـ ، ط : (على زمن) .
(٩) في ط : (للزمان) . (١٠) (دالاً على الزمان) ساقط من جـ .

.....

فإذا ثبت أن وضعه – في الأصل – لمعنى من[1] غير زمان فقد دخل في حد الاسم ، ولا أثر[2] لما عرض فيه على غير قياس[3] ، ألا ترى أن قولك : إن قام زيد قمت ، نحكم[4] عليه بكونه فعلاً ماضياً لما كان ذلك وضعه في الأصل وإن كان المعنى في هذا[5] المحل الاستقبال ، وذلك عارض فيه لقرينة[6] دخول الشرط[7] . وكذلك قولك : لم يضرب ، على العكس[8] .

فقد ثبت أن (ضارباً) داخل في حد الاسم ، وإن صحت فيه دلالة على الزمان فعَارِضَةٌ[9] .

---

(١) (من) ساقطة من أ .

(٢) في ط : (فلا أثر) .

(٣) في ب ، جـ ، ط : (القياس) .

(٤) في ط : (محكوم) .

(٥) (هذا) ساقطة من جـ .

(٦) في جـ ، ط : (بقرينة) .

(٧) هذا معنى قول المصنف في باب (حروف الشرط) ص ٧٨٩ من هذا الشرح : « ... فـ (إن) للاستقبال ، تجعل الفعل له وإن كان ماضياً كقوله : إن أكرمتني أكرمتك ، ومعناه : أن تكرمني أكرمك » ا هـ .

وينظر شرح الرضي ٢ / ٣٩٠ .

(٨) هذا معنى قول المصنف في باب المضارع المجزوم ص ٦٦٦ من هذا الشرح « ... (لم) تجزم مطلقاً ، ووضعها لقلب معنى المضارع ماضياً ونفيه ، تقول : لم يقم زيد ، ومعناه : ما قام ، في الماضي » ا هـ .

وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٥١ .

(٩) في جـ : (عارضة) بدون فاء .

.....

وَأَشْكَلُ من ذلك (عَسَى) و (نِعْمَ) و (بِئْسَ) وفِعْلاً[1] التعجب و (حَبَّذَا) ، فإنها تدل على معنى في نفسها[2] غير مقترنة بأحد الأزمنة ومع ذلك فإنها أفعال وهي داخلة تحت هذا الحد[3] ، فقد دخل في هذا[4] الحد ما ليس منه .

والجواب عن هذا أن تجريدها من معنى[5] الزمان عارض ، وأصل وضعها للدلالة على الزمان ، فلما أُخرجت[6] إلى معنى الإنشاء وجب قطعها عن الزمان .

ومثاله إذا قلت : بِعْتُ – قاصداً إلى معنى[7] الإنشاء – تجرد[8] عن معنى الزمان لعروض ذلك فيه ، ومع ذلك فلا يخرج عن كونه فعلاً[9] .

---

(١) في أ ، ب : (وفعل) بالإفراد ، وما أثبته أوجه .

(٢) في جـ ، ط : (نفسه) .

(٣) قال الرضي ١ / ١١ . « ... وكذا تدخل الأفعال الإنشائية لعروض الإنشاء وكون الفعل لأحدها معيناً في الوضع ، سواء كان الإنشاء العارض لازماً كما في (عسى) ، أو غير لازم كما في (بعت) و (اشتريت) » اهـ .

(٤) (هذا) ساقطة من ب ، جـ .

(٥) في ط : (عن معنى) .

(٦) في ب ، جـ : (ولما) ، وفي ط : (ولكنها لما أخرجت) .

(٧) (معنى) زيادة من ط .

(٨) في ط : (فإنه يتجرد) .

(٩) قال التبريزي في شرحه ورقة ١٠ : « ... وكذا خرج أفعال المدح والذم والتعجب والمقاربة ، لأن كل واحد منها مقترن بحسب الوضع بزمان من الأزمنة والمقاربة ، لأن كل واحد منها مقترن بحسب الوضع بزمان من الأزمنة الثلاثة ، وإنما جرد عنها لغرض الإنشاء كما جرد (بعت) و (طلقت) إذا أريد الإنشاء ، وهو : إيقاع معنى بلفظ مقارب للوجود » اهـ .

وينظر : الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٢٤ .

.....

وإذا ثبت ذلك في كلامهم في غير هذا الباب ثبت مثله فيه .

ولذلك حَكَمَ النحويون[1] – فيما أمكن فيه النقل[2] من هذه الأفعال – بالنقل ، فحكموا بأن (نِعْمَ) منقول عن (نَعِمَ) ، و (بِئْسَ) منقول عن (بَئِسَ)[3] ، و (حَبَّذَا) منقول[4] عن قولك : حَبَّ الشيءُ ، وحَبُبَ الشيءُ[5] ، إذا صار محبوباً[6] ، كل ذلك ليون تجريده عن الزمان عارضاً فيه فيدخل تحت حد

---

(١) في أ : (النحون) وهو سهو من الناسخ .

(٢) (فيه النقل) ساقطة من جـ .

(٣) هو قول جمهور البصريين . قال سيبويه ١ / ٣٠١ ، ٣٠٢ : « ... وأصل (نِعْمَ) و (بِئْسَ) : نَعِمَ وبَئِسَ ، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح ، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى » اهـ .

وينظر : المقتضب ٢ / ١٣٨ – الطبعة الثانية .

وقد أفرد صاحب الإنصاف المسألة (١٤) ١ / ٩٧ – وما بعدها – للقول في أصلهما ، أفعلان هما أم اسمان . وينظر ١ / ١٢١ ، ١٢٢ من الإنصاف في أصل (نِعْمَ) .

وفي اللسان (بئس) : « و (بئس) كلمة ذم ، و (نعم) كلمة مدح ، تقول : بئس الرجل زيد ، وبئست المرأة هند ، وهما فعلان ماضيان لا يتصرفان لأنهما أزيلا عن موضعهما ، فـ (نِعْمَ) منقول من قولك : نَعِمَ فلان ، إذا أصاب نعمة . و (بِئْسَ) منقول من : بَئِسَ فلان ، إذا أصاب بؤساً ، فنقلا إلى المدح والذم فشابها الحروف فلم يتصرفا » اهـ .

(٤) (منقول) ساقطة من جـ ، ط .

(٥) قال المبرد : « ... وأما (حبذا) فإنما كانت في الأصل : حبذا الشيء ، لأن (ذا) اسم مبهم يقع على كل شيء ، فإنما هو : حبَّ هذا ، مثل قوله : كرم هذا ، ثم جعلت (حب) و (ذا) اسما واحدا ، فصار مبتدأ ولزم طريقة واحدة » اهـ . المقتضب ٢ / ١٤٣ .

وينظر : سيبويه ١ / ٣٠٢ – اللسان ، القاموس المحيط (حبب) .

(٦) في ب : (وحبذا منقول عن قولك : حب الشيء ، وحَبَب الشيء إذا صار محبوباً) .

الفعل ويخرج عن حد الاسم .

ولم يمكن ذلك في (عَسَى) ، فحكم بأن أصل وضعها للزمان الماضي[1] ، ولكنهم التزموا فيها الإنشاء فوجب تجريدها عن معنى الزمان لهذا الغرض ، فحصل من ذلك أنها غير داخلة في هذا الحد وإن تجردت عن معنى الزمان لعروض التجرد كما ذكرنا[2] في (ضارب) على العكس ، لأن عروض تجرد[3] الزمان في هذه[4] كعروض حصول الزمان في اسم الفاعل[5][6] .

---

(١) (الماضي) زيادة مثبتة في هامش أ .

(٢) في ط : (كما ذكرناه) .

(٣) في ط : (تجريد) وهو خطأ لأنَّ مصدر (تفعل) هو (تفعل) لا (تفعيل) .

(٤) (هذه) ساقطة من ب ، جـ ، ط .

(٥) (اسم الفاعل) زيادة مثبتة في هامش أ .

(٦) استدرك الجامي في شرحه على المصنف أموراً أخرى تدخل في حد الاسم ، وذلك قوله : « ... والمراد بعدم الاقتران : أن يكون بحسب الوضع الأول ، فدخل فيه أسماء الأفعال جميعاً ، لأن جميعها أما منقولة عن المصادر الأصلية سواء كان النقل فيه صريحاً نحو (رويد) – فإنه قد يستعمل مصدراً أيضاً – أو غير صريح نحو (هيهات) فإنه وإن لم يستعمل مصدراً إلا أنه على وزن (فوقاه) مصدر (فوق) .

أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتاً نحو (صه) و (مه) . أو عن الظروف ، أو عن الجار والمجرور نحو (أملمك زيدا) و (عليك زيدا) ، فليس لشيء منها الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأول » ا هـ .

الفوائد الضيائية ٢ / ٢٣ ، ٢٤ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ١١ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٠ .

قوله : « وَمِنْ خَوَاصِّهِ دُخُولُ الْلاَمِ .

أي[1] للتعريف نحو : الرجل ، والغلام[2] .

---

(١) (أي) ساقطة من ب ، جـ ، ط .

(٢) ظاهر كلام المصنف هنا وفي شرح الوافية ١ / ١٣ وفي شرح المفصل ٢ / ٢٠ أن اللام وحدها هي حرف التعريف وفقاً لسيبويه حيث يرى أن اللام وحدها هي المعرفة ، والهمزة جيء بها توصلاً إلى النطق بالساكن .

يقول ٢ / ٢٧٢ – عند حديثه عن همزة الوصل – : « وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء ، والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك : القوم ، والرجل ، والفرس ، وإنما هما بمنزلة قولك : قد وسوف » ا هـ .

وينظر : شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١ / ٣٠٨ .

هذا وقد وافق المبرد – في أحد قوليه – سيبويه ، وذلك قوله (المقتضب ٢ / ٩٢) : « ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف وإنما زيدت على اللام لأن اللام منفصلة عما بعدها ، فجعلت معها اسماً واحداً بمنزلة (قد) » ا هـ .

وينظر المقتضب ١ / ٢٢٣ أيضاً . المنصف شرح التصريف لابن جني ١ / ٦٦ – ٦٩ .

غير أن المصنف لم يلتزم بهذه الوجهة التي وافق بها سيبويه ، فقد ذكر في هذا الشرح عند حديثه عن المعرف بالأداة ص ٥٧٥ أن الألف واللام معاً هما حرف التعريف .

يقول : « وما عرف بالألف واللام قد يكون تعريف جنس ... وقد يكون تعريف عهد » ا هـ . وبهذا أيضاً قال في أماليه ورقة ١٠٦ – مخطوط بدار الكتب المصرية .

وهو بهذا القول الثاني يكون متابعاً للخليل حيث يرى أن المعرف هو الألف واللام جميعاً ، وهما حرف واحد مركب من حرفين بمنزلة (قد) و (هل) .

قال سيبويه ٢ / ٦٣ ، ٦٤ : « ... وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كـ (قد) وأن ليست واحدة منهما منفصلة عن الأخرى ... ولولا أن الألف واللام بمنزلة (قد) و (سوف) لكانتا بناء بني عليه الاسم لا يفارقه ، ولكنهما جميعاً بمنزلة (هل) و (قد) تدخلان للتعريف وتخرجان » ا هـ .

وقد ارتضى قول الخليل هذا كل من الفارسي – الإيضاح ص ٦ – ، وابن الخشاب – المرتجل ص ٨ – والشلوبين – التوطئة ص ١٤ – وابن هشام – المغني ١ / ٤٩ ، ٥٠ . =

وإنما اختص الاسم بذلك لأن التعريف منها حصل بجعل[1] المحكوم عليه معيناً عند // المخاطب . والأفعال لا تقع محكوماً عليها فلم تحتج إلى تعريف[2] . ٥

أو لأن الأفعال لا تقع إلاَّ محكوماً بها ، والأحكام لا تصح أن تكون إلاَّ نكرات في المعنى . فلم تقبل تعريفاً[3] .

= وأيضاً فإن سيبويه قد ذكر عبارة مفادها قبوله لقول الخليل ، وهي قوله ٢ / ٣٠٨ : « ... وأل تعريف الاسم في قولك : القوم والرجل » ا هـ .

وقد نقل عن المبرد قول آخر – غير الذي وافق به سيبويه – ذكره الرضي وتبعه الجامي في شرحيهما للكافية .

قال الرضي ٢ / ١٣١ : « ... وذكر المبرد في كتابه (الشافي) أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام » ا هـ .

وينظر الفوائد الضيائية ٢ / ٢٦ ، ٢٧ – الأشموني ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ – التصريح ١ / ١٤٨ .

ومما يجدر ذكره أن ابن مالك قد سوى بين قول الخليل وسيبويه في شرح الكافية الشافية ، يقول ١ / ٦ : « ... والتعريف بحرف التعريف سواء قيل أنه اللام وحدها على ما ذهب إليه سيبويه ، أو أنه الألف واللام معاً على ما ذهب إليه الخليل » ا هـ .

وبعدا عن هذا الخلاف وإدخالا لبقية الطائية – وهي إبدال اللام ميماً – قال الزمخشري في مفصله ص ٦ : « وله خصائص منها ... ودخول حرف التعريف » ا هـ . وينظر شرح ابن يعيش ١ / ٢٤ ، ٢٥ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١١ .

(١) في ط : (لأن التعريف مهما حصل بجعل) .

(٢) في شرح الوافية للمصنف ١ / ١٤ : « ... لأن الأفعال حكم لا يقبل التعريف » ا هـ . وقال الرضي ١ / ١٣ : « ... وإنما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس المثال ، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنا ، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه » ا هـ .

(٣) علل لذلك ابن يعيش بقوله ١ / ٢٥ : « ... وإنما كان التعريف مختصاً بالاسم لأن الاسم يحدث عنه ، والمحدث عنه لا يكون إلا معرفة ، والفعل خبر ، وقد ذكرنا أن حقيقة الخبر أن يكون نكرة ، ولا يصح أيضاً تعريف الحرف لأنه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزء منهما ، وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة ، فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم » ا هـ

وينظر : الهادية شرح الكافية للأردبيلي ص ٨ .

وإنما اختص بالجر أيضاً لأن الجر وضع علماً للمضاف إليه[1] ، والأفعال لا تقع مضافاً إليها ، فلم يصح دخول الجر فيها[2] .

وإنما لم تقع الأفعال مضافاً إليها لأن المضاف إليه – في المعنى – محكوم عليه ، والأفعال لا تقع محكوماً عليها ، أو لأن[3] وضع المضاف إليه الأهم تعريف المضاف ، ووضع الأفعال على التنكير ، فلم تقبل الإضافة إليها .

وإنما اختص الاسم بالتنوين – ونعني به : تنوين التمكين[4] والتنكير[5] لا تنوين الترنم[6] ، فإن ذلك لاختصاص [7] له بالاسم ، لأن التمكن لا معنى له في الفعل ،

---

(١) هذا ما يوضحه قوله بعد في ص ٣٧٥ من هذا الشرح : « المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف إليه ، والمضاف إليه : كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديراً مراداً ... فدخل تحت ذلك المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة » ا هـ .
وعلل لذلك الرضي ١ / ١٣ بقوله : « وإنما اختص الجر بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوا الاسم – لأصالته في الإعراب – حركاته الثلاث ، وينقصوا من المضارع – الذي هو فرعه فيه – واحداً منهما ، فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل – وهو الجر – وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب » ا هـ .

(٢) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣ : « ... وليس في الأفعال المضارعة جر ، كما أنه ليس في الأسماء جزم ، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في الأفعال » ا هـ .
وينظر : المقتضب ١ / ١٤٢ – إيضاح الزجاجي ص ١٠٧ ع شرح الوافية للمصنف ١ / ١٤ – شرح ابن يعيش ١ / ٢٥ – البهجة المرضية شرح الألفية للسيوطي ص ٧٦ ، ٧٧ – رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية .

(٣) في ب ، جـ : (ولأن) ما أثبته أوجه لموافقته ما قبله .

(٤) تنوين التمكين كـ (زيد) و (رجل) وفائدته : الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف . التوضيح لابن هشام ١ / ١٤

(٥) تنوين التنكير هو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير كما في (سيبويه) إذا أردت شخصاً ما . المرجع السابق .

(٦) تنوين الترنم هو التنوين الذي يلحق آخر الأبيات والأنصاف المصرعة لتحسين الإنشاد لشبه التغني به . هذا قول المصنف ، ينظر ص ٧٩٩ من هذا الشرح .

(٧) في أ (الاختصاص) وهو خطأ لأنه غير المراد .

لأن معناه : كون الاسم لم يشبه الفعل[1] ، فلم يصح وضعه في الفعل .

ولا يصح فيه تنوين التنكير لأن وضعه على التنكير ، فلم يحتج إلى تنوين التنكير[2] .

وإنما اختص الاسم بالإضافة[3] لانه يقبل التعريف ، والأفعال لا تقبل التعريف ، فلم يصح دخول الإضافة فيها[4][5] .

* * *

(١) في شرح الرضي ١ / ١٣ : « ... ومعناه : كون الاسم معرباً » ا هـ .

(٢) العلة عند الرضي هي نفسها علة دخول التعريف الاسماء . الرضي ١ / ١٣ أغفل المصنف شرح قوله في المتن : (والإسناد إليه) .
وعلل لها الرضي بقوله ١ / ١٥ : « ... وإنما اختص كون الشيء مسنداً إليه بالاسم لأن المسند إليه مخبر عنه إما في الحال أو في الأصل – كما ذكرنا – ولا يخبر إلا عن لفظ دال على معنى في نفسه مطابقة ، والفعل لا يدل إلا على الذات ضمنا ، والحرف لا يدل على معنى في نفسه » ا هـ .
وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٢٩ – شرح ابن يعيش ١ / ٢٤ – الهادية للأردبيلي ص ٩ ، ١٠ مبسوط الأحكام ورقة ١٣ .

(٣) في شرح ابن يعيش ١ / ٢٥ : « ... والمراد بالإضافة – هنا – أن يكون الاسم مضافاً لا مضافاً إليه ، وذلك مختص بالأسماء ، إذ الغرض من الإضافة الحقيقية التعريف ، ولا معنى لتعريف الأفعال ولا الحروف » ا هـ .

(٤) زاد في هامش ب : (فيكون عبثاً) .

(٥) ذكر المصنف في شرح الوافية علامات أخر للاسم ، وذلك قوله ١ / ١٥ : « ... ومنها النداء ، لأن المنادى مفعول ، والمفعول – في المعنى – محكوم عليه – ومنها النعت لأنه في المعنى حكم على المنعوت . ومنها التصغير لأنه في معنى النعت » ا هـ وينظر : شرح الرضي ١ / ١٥ .
وقال السيوطي (الاشباه والنظائر ٢ / ٤) : « تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدنا فوق الثلاثين وهي ... » ا هـ .
وينظر : المرتجل لابن الخشاب ص ١٢ – فصول ابن معط ص ١٥١ – التسهيل ص ٣ ، ٤ شرح الكافية الشافية ١ / ٧ – لباب الإعراب للإسفراييني ص ٣٧ وما بعدها – رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية .

المعرب من الأسماء

وَهُوَ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ ، فَالْمُعْرَبُ : الْمُرَكَّبُ الَّذِي لَمْ يُشْبِهْ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ .....

قوله : « وَهُوَ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ ، فَالْمُعْرَبُ[1] : الْمُرَكَّبُ الَّذِي لَمْ يُشْبِهْ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ »[2] .

فقوله[3] : المركب[4] : يشمل المعرب وغيره من نحو قولك : قام هؤلاء ، فإن هذا مركب غير معرب ، فلابد من الاحتراز منه ومن أمثاله .

وقوله : الذي لم يشبه مبني الأصل ، يخرج[5] أمثال هذه المبنيات وإن كانت مركبة.

ونعني[6] بـ (مبني الأصل) : الحرف وفعل الأمر[7] والفعل الماضي على ما سيأتي في باب البناء .

---

(١) قيده المصنف في شرح الوافية ١ / ١٦ ، ١٧ بكونه معرباً أصلياً ، وذلك قوله :

والاسم إما معرب أو مبني ... والمعرب الأصل فخذ ما يغني
مركب لا يشبه المبنيا ... أصلا كـ : من واف وحيا

وقوله : (معرب الأصل) لأن النحويين يقولون : أصل الأسماء الإعراب ، و لذلك يقال في الاسم المبني : لم بني ؟ ولا يقال في الاسم المعرب : لم أعرب ؟ ١ هـ .

(٢) استدرك الرضي على المصنف في هذا الحد حيث يرى الرضي أن ما ذكره المصنف هو حد الاسم المعرب فقط لا حد مطلق المعرب ، ثم التمس له وجها يحمل عليه بقوله : « ... لأنه في صنف الأسماء فلا يذكر إلا أقسامها ، فكأنه قال : الاسم المعرب هو الاسم المركب » ١ هـ . شرح الرضي ١ / ١٦ .

(٣) في ب ، جـ : (قوله) .

(٤) في شرح الرضي ١ / ١٦ : « ... ولفظ (المركب) يطلق على شيئين ، على أحد الجزئين أو الأجزاء ، بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأخر ، كما يقال في – ضرب زيد ، مثلا – إن (زيدا) مركب إلى (ضرب) و (ضرب) مركب إلى (زيد) ، فهما مركبان .

ويطلق على المجموع فيقال : (ضرب زيد) مركب من (ضرب) ومن (زيد) ومراد المصنف الأول ، وليس بمرضي لأن المركب في اصطلاحهم في المجموع أشهر منه في كل واحد من جزئيه أو أجزائه ، فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركباً من شيئين فصاعدا كـ : خمسة عشر ، ونحوه . وهذا دأب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظاً غير مشهورة في المعنى المقصود اعتماداً منه على عنايته » ١ هـ . (٥) في أ : (ليخرج) .

(٦) في ب : (ويعني) . (٧) قيده الجامي بكونه بغير لام . الفوائد الضيائية ٢ / ٣٠ .

ولم يستغن في حد المعرب – عن قوله (المركب)[1] – بقوله : (الذي لم يشبه مبني الأصل) لأنه لو اقتصر على ذلك لدخل فيه نحو قولهم : أ ، ب ، ت ، ث ، وواحد ، اثنان[2] ، ثلاثة[3] ، وأسماء الأصوات ، فإنها كلها لم تشبه مبني الأصل وهي مبنية باتفاق[4] ، لأن البناء قد يكون لانتفاء سبب الإعراب ، وقد يكون لعروض مانع ، فتعرض في حد المعرب لوجود سبب الإعراب بقوله : (المركب) ، ولانتفاء المانع بقوله : (الذي لم يشبه مبني الأصل)[5] .

وهذا أولى من حد المعرب بأنه[6] : الذي يختلف آخره باختلاف العوامل[7] ،

---

(١) (عن قوله المركب) ساقطة من ب ، جـ .

(٢) في ط : (واثنان) بزيادة الواو .

(٣) (ثلاثة) زيادة من ط .

(٤) يرى الزمخشري – تبعاً للفارسي – أن أسماء حروف التهجي هذه – وكذا الأعداد المفردة العارية عن التركيب – يرى أنها معربة مع كونها مشابهة لمبني الأصل .

يقول (الكشاف ١ / ٧٨ – ٨٢) : « ... وحكمها ما لم تلها العوامل أن تكون ساكنة الأعجاز موقوفة كأسماء الأعداد ، فيقال : ألف ، لام ، ميم ، كما يقال : واحد ، اثنان ، ثلاثة .

فإذا وليتها العوامل أدركها الإعراب ، تقول : هذه ألف ، وكتبت ألفاً ونظرت إلى ألف ... وذكر أبو علي في كتابه (الحجة) في (يس) : فإن قلت من أي قبيل هي من الأسماء ، أمعربة أم مبنية ؟

قلت : بل هي أسماء معربة ، وإنما سكنت سكون (زيد) و (عمرو) وغيرهما من الأسماء حيث لا يمسها إعراب لفقد مقتضيه وموجبه ، والدليل على أن سكونها وقف وليس ببناء أنها لو بنيت لحذى بها حذو (كيف) و (أين) و (هؤلاء) » اهـ . وينظر : معاني الفراء ١ / ٩ ، ١٠ – معاني الزجاج ١ / ٢١ . التبيان للعكبري ١ / ١٤ – البحر المحيط ١ / ٣٢ .

(٥) ينظر تعليل الرضي لصحة حد المصنف للمعرب بهذا الحد . شرح الرضي ١ / ١٧ .

(٦) في ب ، جـ : (فانه) .

(٧) في ط : (العامل) بالإفراد .

.....

فإنه[1] وإن كان كذلك إلاَّ أنه حد الشيء بما هو أكثر التباساً منه ، وذلك أن الغرض من تعريف المعرب ليعرف كونه يختلف آخره ، فلا يليق[2] أن يحد بالشيء الذي الغرض منه مَعْرِفَتِهِ مَعْرِفَتُهُ .

وما هو إلاَّ // كمن يحد الفاعل بأنه : المرفوع بالفعل ، فإن الغرض من حد ٦
الفاعل أن يعرف ليرتفع ، فلا[2] يليق حده بالرفع[3] .

---

(١) وعلى هذا التعريف الفارسي في إيضاحه ص ١٢ والزمخشري في مفصله ص ١٦ ، وابن الخشاب في المرتجل ص ٣٤ ، وابن معط في فصوله ص ١٥٤ ، وابن عصفور في المقرب ١ / ٤٧ ، وابن يعيش ١ / ٤٩ ، ٥٠ .

وعرفه المبرد بقوله : « ... والمعرب : الاسم المتمكن والفعل المضارع » اهـ .

وتابعه في ذلك ابن جني في اللمع ، غير أنه جمع بين تعريف الجمهور والتعريف الذي قال به المصنف ، وذلك قوله : « ... فالمعرب على ضربين أحدهما الاسم المتمكن ، والآخر الفعل المضارع ... فالاسم المتمكن : ما تغير آخره لتغير العامل فيه ولم يشابه الحرف » اهـ .

ينظر : المقتضب ١ / ١٤١ - اللمع ص ٩١ .

ومما يجدر ذكره أن هذا الحد الذي قال به المصنف هو ما ذكره ابن مالك في شرح الكافية الشافية بقوله ١ / ١١ : « ... فالمعرب : اسم لا يضاهي الحرف ، أي : لا يشابهه » اهـ . فاقتصر على ما أشبه الحرف ، ولم يذكر ما وقع غير مركب من الأسماء المعدودة وحروف التهجي .

(٢) في ب : (ولا يليق) .

(٣) علل الجامي لرأي المصنف في حده للمعرب بقوله : « ... وإنما عدل المصنف عما هو مشهور عند الجمهور من أن المعرب : ما اختلف آخره باختلاف العوامل ، لأن الغرض من تدوين علم النحو أن يعرف به أحوال أواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ، ولم يعرف أحكامها بالسماع منهم .

فالمقصود من معرفة المعرب مثلاً أن يعرف أنه مما يختلف آخره - في كلامهم - ليجعل آخره مختلفاً فيطابق كلامهم ، فمعرفته متقدمة على معرفة أنه مما يختلف آخره ، فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به ، وجب أن يعرف أولاً بأنه مما يختلف آخره في كلام العرب ليعرف أنه مما يختلف آخره ، فيلزم تقدم الشيء على نفسه ، فينبغي أن يعرف أولاً بغير ما عرفه به الجمهور ، ويجعل ما عرفوه به من جملة أحكامه » اهـ . الفوائد الضيائية ٢ / ٣١ - ٣٢ .

وَحُكْمُهُ : أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً . وَالْإِعْرَابُ : مَا اخْتَلَفَ آخِرُهُ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً .....

قوله : « وَحُكْمُهُ[1] : أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً »[2]

فقوله : لفظاً أو تقديراً[3] ، تقسيم[4] للاختلاف ، وسيأتي بيان مواضع التقدير[5] فيعلم[6] أن ما سواه لفظي .

قوله : « وَالْإِعْرَابُ ما اخْتَلَفَ آخِرُهُ ... إلى آخره » .

وهذا[7] أولى من حد الإعراب بـ : اختلاف الآخر[8] .

---

(١) (وحكمه) في هامش أ .

(٢) قال الرضي ١ / ١٧ : « ... هذا الذي جعله المصنف – بعد تمام حد المعرب – حكماً من أحكامه لازماً له ، جعله النحاة حد المعرب ، فقالوا : المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل ، قال المصنف – وهو الحق – : يلزم منه الدور ، لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر ، بل الاختلاف الذي يصح لغة ، ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب أولاً ، فإن حددنا المعرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده ، فيكون دوراً » اهـ .

وينظر قول المصنف في شرحه للمفصل ٢ / ٦١ وما بعدها .

(٣) (فقوله لفظاً أو تقديراً) زيادة من ط .

(٤) في ب ، جـ : (تَقسيماً) بالنصب ، ولا وجه له .

(٥) (وسيأتي بيان مواضع التقدير) في هامش أ .

(٦) ينظر ص ٢٥٤ من هذا الشرح حيث يقول : « والتقدير فيما تعذر كـ (عصا) وغلامي ، مطلقاً ، أو استثقل كـ (قاض) رفعاً وجراً ، ونحو : مسلمي ، رفعاً » اهـ .

(٧) في ط : (هذا) بدون واو .

(٨) هذا تصريح من المصنف بأن الإعراب – عنده – أمر لفظي كما هو مذهب ابن درستويه – ذكره ابن يعيش – ، ونسبه السيوطي إلى جمهور النحويين وبعض المغاربة منهم ابن خروف والشلوبين وابن مالك .

وينظر : شرح ابن يعيش ١ / ٧٣ . التوطئة للشلوبيني ص ٨ – التسهيل ص ٧ ، شرح التسهيل ١ / ٣٤ – الهمع ١ / ١٤ .

غير أن كون الإعراب أمراً معنويا – وهو ما جعله المصنف مرجوحاً – هو مذهب جماعة من المحققين – ذكره ابن يعيش – ونسبه السيوطي إلى الأعلم الشنتمري وبعض المغاربة – نقلاً عن أبي حيان – وقد ارتضى ابن يعيش هذا القول الأخير ورجحه بقوله : « ... وأعلم أنهم =

.....

فإنه إن عُنِيَ[1] بـ (اختلاف الآخر) : ما أردناه ، فهذه العبارة[2] أسَدُّ لإبهام تلك[3] ، وإن عُنِيَ غيره فهو أمر لا يتحقق[4] ، إذ نحن نقطع بأن[5] المتكلم إذا قال : جاء زيد ، ورأيت زيداً[6] ، ومررت بزيد ، أنه ليس[7] في آخر (زيد) إلاّ ضم أو فتح أو كسر لا أمر آخر يسمى اختلافاً[8] .

ثم وإن سُلِّم أن ثم[9] أمراً زائداً فلابد أن يكون ناشئاً عن متعدد من الضم والفتح والكسر ، فإذا نشأ عن متعدد بطل تقسيمه إلى ثلاثة ، إذ لا يعقل الاختلاف بعد تسليم كونه أمراً زائداً على كل[10] واحد من الثلاثة على انفراده .

= قد اختلفوا في الإعراب ما هو ؟ فذهب جماعة من المحققين إلى أنه معنى قالوا : وذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها نحو : هذا زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد ، والاختلاف معنى لا محالة .

وذهب قوم من المتأخرين إلى أنه نفس الحركات ، وهذا رأي ابن درستويه ، فالإعراب عندهم لفظ لا معنى ، فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ ، يحدث بعامل ويبطل ببطلانه .

والأظهر الأول لاتفاقهم على أنهم قالوا : حركات الإعراب ، ولو كان الإعراب نفس الحركات لكان من إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك يمتنع ه ا هـ . ينظر : شرح ابن يعيش ١ / ٧٣ . ارتشاف الضرب ١ / ٢٦١ - الهمع ١ / ١٤ .

وقد وجدت هذا الأخير هو قول كل من أبي علي الفارسي (الإيضاح ص ١١) وابن جني (اللمع ص ٩٢) وابن الخشاب (المرتجل ص ٣٤) وابن معط (الفصول ص ١٥٤) . ومن متأخري المغاربة الجزولي (مقدمته ص ٣) وابن عصفور (المقرب ١ / ٤٧) وأبو حيان (النكت الحسان ص ٢٠٠ ، والارتشاف ١ / ٢٦١) .

(١) في أ ، ب ، جـ : (فإنه أعني) .
(٢) أي قوله هو : (والإعراب ما اختلف الآخر ...) .
(٣) أي قول الآخرين (الإعراب اختلاف الآخر ...) .
(٤) (لا يتحقق) ساقطة من ب . (٥) في ب ، جـ : (أن) .
(٦) في ط : (وضربت زيداً) . (٧) (ليس) ساقطة من ب .
(٨) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٩ ، الهادية شرح الكافية للأردبيلي ص ١٢ .
(٩) في ط : (ثمة) وكذا في كل ما يأتي . (١٠) في ط : (عن كل) .

وأيضاً فإنه يؤدي إلى أن يكون كل اسم في أول تركيبه غير معرب[1] .

والذي يدل على أنه عند المحققين كذلك – وإن وقع في بعض عبارات المتأخرين[2] ما يشعر بخلافه – أنهم متفقون على أن أنواعه : رفع ونصب وجر ، وأن الرفع والنصب والجر أسماء للضمة والفتحة والكسرة[3] في قولك : جاء زيد ، وضربت زيداً ، ومررت بزيد ، وهذا عين ما قصدناه .

---

(١) دلل ابن مالك على صحة قول المصنف – وقوله أيضاً – بقوله : « ... وبهذا الإعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الإعراب (تغيراً) . وقد اعتذر عن ذلك بوجهين .

أحدهما : أن ما لزم وجهاً واحداً من وجوه الإعراب فهو صالح للتغير فيصدق عليه : (متغير) . وعلى الوجه الذي لازمه : (تغير) .

والثاني : أن الإعراب تجدد في حال التركيب ، فهو (تغير) باعتبار كونه منتقلاً إليه من السكون الذي كان قبل التركيب ....

والجواب عن الثاني : أن المبني على حركة مسبوق بأصالة السكون فهو متغير أيضاً ، وحاله تغير ، فلا يصلح أن يعد بالتغيير الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء ، ولا يخلص من هذا القدح قولهم (لتغير العامل) ، فإن زيادة ذلك توجب زيادة فساد ، لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعامل تغير ثم خلفه عامل آخر حال التركيب ، وذلك باطل بيقين ، إذ لا عامل قبل التركيب .

وإذا لم يصح أن يعبر عن الإعراب بـ (التغيير) صح التعبير عنه بأنه : المجعول آخراً من حركة وغيرها على الوجه المذكور » اهـ .

شرح التسهيل ١ / ٣٤ ، ٣٥ . وينظر : شرح الرضي ١ / ١٨ ، ١٩ – وفيه كلام كثير نقل عن المصنف .

(٢) ينظر الهامش رقم (٨) ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٣) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣ : « ... وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه تغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب ، فالنصب والجر والرفع لحروف الإعراب » اهـ .

لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعَانِي الْمُعْتَوَرَةِ عَلَيْهِ . وَأَنْوَاعُهُ : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَجَرٌّ .....

قوله : «لِيَدُلَّ[1] عَلَى المَعَانِي الْمُعْتَوَرَةِ[2] عَلَيْهِ ... إلى آخره » .

تنبيه على علة وضع الإعراب في الأسماء ، لأن الأسماء[3] تطرأ عليها معان مختلفة بالتركيب ، فلو غيروا الصيغ لأدى[4] إلى كثرتها ، وإن بقوها من غير تغيير أصلاً أدى إلى التباس معانيها ، فبقوا الصيغة على حالها[5] وغيروا أواخرها[6] ، فحصل بقاء الصيغة مفردة[7] وانتفاء[8] اللبس لما حصل من التغيير على أواخرها ، وهي

---

(١) قال الرضي ١ / ١٨ : « قوله (ليدل) : فيه ضمير (الاختلاف) أو ضمير (ما) ، يعني بـ (ما) الحركات والحروف ، ويدخل في عموم لفظة (ما) العامل أيضاً لأنه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به ، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب ... » ا هـ .

وما ذهب إليه الرضي لم يقصده المصنف ، إذ ليس عنده (الاختلاف) هو (الإعراب) ، يدل على ذلك قوله في أماليه ص ١٨٥ : « ... ليس عندي (الاختلاف) هو (الإعراب) البتة ، وقولهم (أن ثمة اختلافاً هو الإعراب) إنما هو نزاع في عبارة ، بل الرفع والنصب والجر هي الحركات ، والحروف فيما أعرب بالحروف ، فكل ما كان إعراباً بحرف هو عندي الإعراب ..... والدليل عليه أمران ، منقول ومعقول ، أما المنقول ، فقد قال سيبويه : أنواع الإعراب رفع ونصب وجر .

وأما المعقول : فلأن الاختلاف إنما يعقل من متعدد ، فإذا قلت : جاء زيد ، فـ (زيد) معرب ومع ذلك لا اختلاف فيه » ا هـ .

وينظر دفع اعتراض الرضي أيضاً في حاشية الجرجاني ١ / ١٨ ، مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٧ . وينظر : سيبويه ١ / ٣ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٦ .

(٢) في مختار الصحاح : اعتوروا الشيء : تداولوه فيما بينهم ، وكذا : تعوروه وتعاوروه . مختار الصحاح (عور) . وينظر الرضي ١ / ١٨ .

(٣) (الأسماء) ساقطة من جـ .

(٤) في ط : (أدى) . (٥) في أ : (على مالها) .

(٦) ينظر علة ذلك في إيضاح علل النحو للزجاجي ص ٦٩ وما بعدها في باب (القول في الإعراب لم دخل في الكلام) وفيه رأي لقطرب خالف به جمهور النحويين . والمقتضب ٣ / ١٧١ ، أصول ابن السراج ١ / ٤٦ ، التوطئة للشلوبيني ص ٩ ، ١٠ .

(٧) (مفردة) ساقطة من جـ .

(٨) في ط : (وانتفى) بالفعلية بدلاً من المصدرية .

فَالرَّفْعُ عَلَمُ الْفَاعِلِيَّةِ ، وَالنَّصْبُ عَلَمُ الْمَفْعُولِيَّةِ ، والْجَرُّ عَلَمُ الإِضَافَةِ .

من حكمة[1] معاني[2] كلام العرب[3] ، قوضعوا[4] الرفع للفاعلية ، والنصب للمفعولية[5] ، والجر للإضافة .

* * *

---

(١) (حكمة) ساقطة من جـ .

(٢) (معاني) ساقطة من ط .

(٣) أوضح التبريزي في شرحه المكافية الحكمة من وضع الإعراب للأسماء أصلاً خير إيضاح وذلك قوله : « ... إنما وضع الإعراب ليدل عليها ، لأنه لو لم يوضع فلا يخلو من أن توضع الصيغ لتلك المعاني – كما في الأفعال – ، أو تعلم تلك المعاني بالقرينة العقلية – كما يقال : أكل زيد الخبز ، بسكونهما – أو لا يدل عليها شيء .

والأقسام باطلة .

أما الأول : فلأن الأسماء أكثر من أن تحصى ، فلو دل بصيغها على المعاني يلزم لكل واحد منها صيغ مختلفة بحسب كل معنى يحصل له ، فيلزم كثرة الصيغ الموجبة للنقل ....

وأما الثاني : فلجواز أن لا تفي القرائن العقلية بها في الاستعمالات كلها ، أو لم يفهم تلك القرائن جميع أهل اللسان ، فيفوت المقصود ، على تقدير تسليم فهم الجميع ...

وأما الثالث : فللالتباس المقصود في مثل : ما أحسن زيد – لو لم يعرب – لاحتمال أن يكون (زيد) فاعلاً و (ما) أداة نفي . أو مفعولاً و (ما) تامة بمعنى (شيء) و (أحسن) فعل التعجب . أو مضافاً إليه و (ما) استفهامية مبتدأة و (حسن) خبره و (زيد) مجرور بالإضافة .

فإذن أبقوا الصيغة على حالها لئلا يلزم النقل ، ووضعوا الإعراب ليدل على تلك المعاني الحاصلة في المعرب – أعني : الفاعلية والمفعولية والإضافة – لئلا تلتبس ولا تحتاج إلى قرينة عقلية » ا هـ .

مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٨ .

(٤) في ط : (ووضعوا) .

(٥) في شرح الرضي ١ / ٢٤ : « والأولى – كما بينا – أن يقال : الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ، ولا يكون في غير العمد . والنصب علم الفضلية في الأصل ثم يدخل في العمد تشبيهاً بالفضلات كما مضى » ا هـ .

وينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٠ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٨ .

الْعَـــامِـــلُ

الْعَامِلُ : مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ المَعْنَى المُقْتَضِي لِلْإِعْرابِ .

قوله : « الْعَامِلُ مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِلْإِعْرابِ »[1].

فسر العامل هاهنا لأنه تضمنه قوله : (ويختلف آخره لاختلاف العامل)[2].

والعامل هو الذي به يتقوم[3] المعنى المقتضي للإعراب[4] ، وقد علمنا أن المقتضي للإعراب الفاعلية والمفعولية والإضافة ، خيفة التباسها . ولا يتقوم[5] كل واحد منها إلاَّ بأمر ينضم إليه في التركيب ، فذلك الأمر الذي يستقل به ذلك المعنى هو الذي يسمى عاملاً[6] .

ومثاله أنك إذا قلت : قام زيد ، فالمقتضي للرفع الفاعلية ، ولم تتقوم الفاعلية في زيد إلاَّ // بـ (قام) المسند إليه ، لأنك لو قطعت النظر عنه لم تفهم الفاعلية ، ٧ فـ (قام) هو العامل .

وإن وقع اختلاف في العامل[7] في بعض الصور فليس اختلافاً في هذه القاعدة ، وإنما اختلاف فيما يتحقق به المعنى المقتضي[8] .

---

(١) (للإعراب) ساقطة من جـ ، ط . (٢) ينظر شرح الرضي ١ / ٢٥ .

(٣) في ط : (الذي يتقوم به) .

(٤) (للإعراب) ساقطة من جـ . (٥) في ب ، جـ : (ولا يقوم) .

(٦) لابن مضاء اللخمي – رأي في العامل أورده في كتابه (الرد على النحاة) حيث خالف المتقدمين في قولهم بالعامل . وقد أفاد الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا – محقق الكتاب – بأن ابن مضاء لم يستطع فهم عبارات المتقدمين أمثال سيبويه وابن جني ، ولذلك حكم عليهم بما أورده في رده عليهم ، وقد رد عليه حجته وأظهر اضطرابه وغفلته . ينظر : الرد على النحاة ص ١٢ – ٢٠ . وقد أوضح الرضي في شرحه مقصد المصنف من العامل بقوله ١ / ١٨ : « ... لأن الاختلاف حاصل من العامل الآلة التي هي الإعراب ، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين ، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب ، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة ، وإن كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملاً » اهـ . وينظر أيضاً ١ / ٢١ ، ٢٥ ، سيبويه ١ / ٣ ، ١٥ ، الخصائص ١ / ١٠٩ ، ١١٠ . (٧) (العامل) ساقطة من جـ .

(٨) ينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٤٠ ، الهادية للأردبيلي ص ١٤ .

الْمُعْرَبِ بِالْحَرَكَاتِ

فَالْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ وَالْجَمْعُ الْمُكَسَّرُ الْمُنْصَرِفُ بِالضَّمَّةِ رَفْعًا ، وَالْفَتْحَةِ نَصْبًا ، وَالْكَسْرَةِ جَرًّا . جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ بِالضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ . غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ .

قوله : فَالْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ وَالْجَمْعُ الْمُكَسَّرُ الْمُنْصَرِفُ ... إلى آخره .

لما كان الإعراب أمراً يطرأ على الآواخر على ما تقدم[1] – وأنواعه : رفع ونصب وجر ، وكان الرفع بأمور متعددة ، والنصب كذلك ، والجر كذلك – احتيج إلى تقسيم الأسماء[2] ليعرف ما يستحقه كل واحد من الرفع والنصب والجر ، فقسمت باعتبار مواقعها في ذلك :

فالمفرد المنصرف[3] والجمع المكسر المنصرف بالضمة في الرفع ، والفتحة في النصب ، والكسرة في الجر . وأراد بـ (المفرد) : ما ليس[4] بتثنية ولا جمع[5] ، وأراد بـ (الجمع المكسر) : ما ليس بجمع مصحح[6] . وأراد بـ (المنصرف) ما عدا غير المنصرف ، على ما سيأتي بيانه[7] .

قوله : « جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ[8] بِالضَّمَّةِ في الرفع . و (الكسرة) : في النصب والجر[9] . ونعني بـ (جمع المؤنث السالم) : ما لحق آخره ألف وتاء[10] .

قوله : « وَغَيْرُ الْمُنْصَرِفِ بِالضَّمَّةِ في الرفع . والفتحة : في النصب والجر .

---

(١) اختلف في الإعراب ماهو ؟ فذهب البصريون إلى أنه حركة . وذهب الكوفيون إلى أنه يكون حركة وحرفاً . وقد أورد الزجاجي في إيضاحه هذا الخلاف بقوله : « ... فهو عندنا حركة نحو : الضمة في قولك : هذا جعفر ، والفتحة في قولك : رأيت جعفراً ، والكسرة من قولك : مررت بجعفر ، هذا أصله ، ومن الجميع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب ، فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على الحرف . هذا مذهب البصريين ، وعند الكوفيين يكون حركة وحرفاً » اهـ . وينظر : إيضاح علل النحو ص ٧٢ – شرح ابن يعيش ١ / ٥١ .

(٢) في أ ، ب ، جـ : (الاسم) وما أثبته أوجه .

(٣) قال الرضي ١ / ٢٦ : « ... وكان عليه أن يضم إليه قيدا آخر ، وهو أن لا يكون من الأسماء الستة اهـ . (٤) (ما ليس) في هامش ب .

(٥) في جـ : (بجمع ولا تثنية) . (٦) أفرد له باباً سيأتي ذكره ص ٦٠٧ .

(٧) أفرد له باباً سيأتي ذكره ص ٢٥٨ . (٨) أفرد له باباً سيأتي ذكره ص ٦١١ .

(٩) (في النصب والجر) ساقطة من ب ، جـ ، ط .

(١٠) في ب : (ما ألحق في آخره) وفي جـ ، ط : (ما ألحق آخره) ، زاد في ط : (للجمع) .

الْمُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ

أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَهَنُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ - مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ - بِالْوَاوِ وَالأَلِفِ وَالْيَاءِ .

قوله : « أَبُوكَ وَأَخُوكَ[1] وَحَمُوكَ وَهَنُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ - مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ[2] بِالْوَاوِ » فِي الرَّفْعِ . وَالأَلِفِ . فِي النَّصْبِ . وَالْيَاءِ فِي الْجَرِّ[3].

---

(١) فِي جـ : (أخوك وأبوك ...) .

(٢) إنما اشترط النحاة ذلك لأنها إذا أضيفت إلى الياء أعربت بالحركات المقدرة . ويشترط فيها أيضاً أن تكون مفردة وغير مصغرة ، لأنها إذا ثنيت أو جمعت فإنها تعرب إعراب سائر الأسماء المثناة والمجموعة .

وكذا إذا صغرت لأن المصغر منها يحرك عينه ولامه وجوباً ليتم وزن (فُعَيْل) . ويشترط في (فوك) خاصة خلوها من الميم ، لأنها مع الميم تعرب بالحركات . ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٦ ، ٢٧ - التوضيح ١ / ٤١ ، ٤٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٣ - شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

وسيذكر المصنف - في باب الإضافة ص ٤٠٣ من هذا الشرح - أوجه استعمالاتها والقول في إعرابها ، وأوزانها .

(٣) ينظر : سيبويه ٢ / ٨٠ ، ١٠٤ - شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ١٤ . وقال المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٦ : « وإنما أعربت الأسماء الستة بالحروف لمشابهتها المتعددة من المثنى والمجموع وأواخرها حرف يقبل أن يتغير بتغير العامل ، وأعربت بثلاثة الأحرف لأنه الأصل فيما أعرب بالحروف » اهـ .

وينظر القول في إعرابها والخلاف فيه : الإنصاف مسألة (٢) ١ / ١٧ ، وما بعدها - شرح الرضي ١ / ٢٧ ، ٢٨ - شرح ابن يعيش ١ / ٥١ - ٥٣ شرح الألفية للمرادي ١ / ٦٨ وما بعدها . المطالع السعيدة للسيوطي ١ / ١٤٣ - ١٤٥ - المرتجل لابن الخشاب ص ٤٥ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٥ ، ٤٦ - شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ٦٥ .

الْمُثَنَّى وَ (كِلاَ) – مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ – وَ (اثْنَانِ) بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ .

قوله : « الْمُثَنَّى[1] وَ (كِلاَ) – مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ[2] – وَ (اثْنَانِ) بِالْإِلِفِ وَالْيَاءِ » . [أي : بالألف في الرفع ، والياء في النصب والجر[3]] .

---

(١) عرفه المصنف بقوله : « المثنى ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على أن معه مثله من جنسه » ا هـ .

وقد أفرد له باباً مستقلاً سيأتي ذكره ص ٥٩٨ من هذا الشرح .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٩ – شرح التسهيل ١ / ٦٢ .

(٢) إنما قيد (كلا) بذلك لأنه باعتبار لفظه مفرد ، وباعتبار معناه مثنى ، فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات ، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف ، فروعي فيه كلا الاعتبارين .

فإذا أضيف إلى المظهر – الذي هو الأصل – روعي فيه جانب لفظه – الذي هو الأصل – وأعرب بالحركات التي هي الأصل لكن تكون حركاته تقديرية لأن آخره ألف تسقط بالتقاء الساكنين نحو : جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين .

وإذا أضيف إلى المضمر – الذي هو الفرع ، روعي فيه جانب معناه – الذي هو الفرع – وأعرب بالحروف التي هي الفرع نحو : جاءني كلاهما ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما ، فلذلك قيد كون إعرابه بالحروف بكونه مضافاً إلى مضمر . شرح الجامي بتصرف ١ / ٤٥ ، ٤٦ .

وينظر : المقتضب ٣ / ٢٤١ – الإنصاف ٢ / ٤٣٩ – الأمالي الشجرية ١ / ١٨٨ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٤ – شرح ابن يعيش ١ / ٥٤ – شرح الرضي ١ / ٢٩ ، ٣٢ – شرح التسهيل ١ / ٧١ – فصول ابن معط ص ١٥٩ – المرتجل ص ٧ – المغني ١ / ٢٢٣ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٨٤ ، ٨٥ .

(٣) في سيبويه ١ / ٤ : « واعلم أنك إذا ثنيت الواحد ألحقته زيادتان ، الأولى منهما حرف المد واللين ... تكون في الرفع ألفاً ... وتكون في الجر ياء ... وتكون في النصب كذلك » ا هـ .

وفي المقتضب ١ / ١٤٣ : « ... أما الألف فإنها علامة الرفع ، وأما النون فإنها بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد ، فإن كان الاسم مجروراً أو منصوباً فعلامته ياء مكان الألف ... يستوي النصب والجر في ذلك » ا هـ .

وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢١ – اللمع لابن جني ص ١٠٣ .

وأهمل النحويون ذكر (اثنين) في هذا الموضع ، وهو وهم ، لأنه لا يصح دخوله في قولهم[1] (المثني) ، إذا ليس بمثنى ، لأن المثنى : كل اسم كان لمفرد ألحق آخره ألف ونون[2] ، أو ياء ونون[3] ، وليس (اثنان) كذلك ، لأن قولك : (اثن) ليس لشيء[4] ، وإنما (اثنان) موضوع[5] لمفردين بالأصالة[6].

---

(١) في ب ، ج (قوله) .

(٢) (ونون) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٣) (ونون) ساقطة من ج .

(٤) في ط : (ليس بشيء) .

(٥) في أ : (موضع) وهو تحريف .

(٦) ذكر المصنف مثل هذا في شرح الوافية ١ / ٢٣ بقوله : « ... وليس (اثنان) كذلك ، لأن قولك (اثن) ليس موضوعاً لشيء ، وإنما هو اسم موضوع لمفردين من أول الأمر ، وإنما جرى مجرى المثنى في الإعراب لما وافق معنى المثنى في مدلوله » ا هـ .

وفي شرح الرضي ١ / ٢٩ : « ... بخلاف (اثنان) فإنه ليس بمثنى - كما ذكرنا - لكن وضعه وضع المثنى إذا هو كقولك : ابنان ، واسمان ، محذوف اللام مثلهما لأنه من المثنى . وكان عليه أن يذكر أيضاً (مفردان) إذ لم يستعمل مفرده ... وكان عليه أيضاً أن يذكر - هاهنا - (هذان) ، و (اللذان) ونحوهما ، لأن ظاهر مذهبه - كما ذكر في شرح المفصل - أنها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد ، قال : ويدل عليه جواز تشديد نون (هذان) » ا هـ . وزاد ابن مالك في شرح التسهيل ألفاظاً أخر معربة إعراب المثنى وليست بمثنى في الاصطلاح وذلك قوله ١ / ٧١ : « ومن المعرب إعراب المثنى وليس مثنى في الاصطلاح لعدم الصلاحية للتجريد : (اثنان واثنتان) و (المذروان) - وهما طرفا الأليه ... ومثله : جاء فلان يضرب أصدريه ، إذ جاء فارغاً . ومن هذا القبيل قولهم - لعمرو ومعاوية بني شرحبيل بن عمرو ابن الجون - : (الجونان) ، وقول أعرابي : جنبك الله الأمرين ، وكفاك شر الأجوفين ، وأذاقك البردين ، أراد : الفقر والعرى ، والبطن والفرج ، والغنى والعافية .

ومن هذا قولهم - لما هو في وسط شيء - : هو في ظهريه ، وظهرانيه ... » ا هـ .

وينظر شرح المرادي للألفية ١ / ٨٩ وما بعدها .

جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ وَ (أُلُو) وَ (عِشْرُونَ) وَأَخَوَاتُهَا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ .

قوله[1] : « جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ[2] وَ (أُلُو)[3] وَ (عِشْرُونَ) وَأَخَوَاتُهَا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ » . [أي : بالألف في الرفع ، وبالياء في النصب والجر[4]] .

وأهمل النحويون ذكر (أولى)[5] في هذا الموضع ، ولا يصح دخوله في جمع المذكر السالم ، لأن حقيقة هذا[6] الجمع : ثبوت مفرد يلحق بآخره[7] واو أو ياء ونون[8] ، وليس (أُلُو) كذلك ، وإنما هو اسم موضوع بالأصالة في جمع المذكر السالم[9] لجماعة بمعنى : أصحاب ، كـ (ذوي)[10].

---

(١) (قوله) ساقطة من جـ ، وفي ط : (ثم قال) .

(٢) أفرد له المصنف باباً مستقلاً سيأتي ذكره ص ٦٠٧ من هذا الشرح .

(٣) في أ : (ألوا) وهو سهو من الناسخ .

(٤) في سيبويه ١ / ٤ ، ٥ : « ... وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين ، والثانية نون ، وحال الأولى – في السكوت وترك التنوين وأنها حرف الإعراب – حال الأولى في التثنية إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع ، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ، ونون مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الاثنين » ا هـ .

وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢١ ، ٢٢ – اللمع لابن جني ص ١٠٥ – شرح ابن يعيش ١ / ٥٥ .

(٥) في جـ : (ألو) بالرفع ، على الحكاية .

(٦) (هذا) ساقطة من ط .

(٧) في ط : (تلحق آخره) . (٨) في ب ، جـ : (ياء أو واو ونون) .

وعرفه المصنف في بابه ص ٦٠٥ بقوله : « المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما » ا هـ .

(٩) (في جمع المذكر السالم) ساقطة من ط .

(١٠) في شرح الوافية ١ / ٣٥ : « ... وإنما وضع من أول أمره لمدلوله ، وإنما أجرى مجرى الجمع فيما ذكر » ا هـ .

وقال الرضي ١ / ٣٣ : « ... كذلك لأن (ألو) موضوع وضع جمع السلامة وليس به ، إذ لم يأت (أول) في المفرد » ا هـ .

وقال الجامي ٢ / ٤٦ : « ... (ألو) جمع (ذو) لا عن لفظه » ا هـ .

وينظر : شرح التسهيل ١ / ٨٧ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٩٥ .

.....

وأما إسقاط (ذوو) في قولك : ذوو مال ، فلدخوله في جمع المذكر السالم ، لأنك تقول في المفرد : ذو مال ، وفي الجمع : ذو مال[1] .

وأهملوا أيضاً (عشرين)[2] وأخواتها[3] ، وتقديره كتقدير (ألو)[4] ، ولا يفيدهم وضع // ثلاثة وأربعة ، لأن (ثلاثين) ليس جمعاً لـ (ثلاثة)[5] ، وكذا 8
اليواقي .

---

(١) في شرح الرضي ١ / ٣٣ : « ... وأما (ذوو) فهو داخل في حد الجمع المذكور على أي وجه كان ، لأن واحده (ذو) » ا هـ .

(٢) في ب : (ذكر عشرين) ، وفي ط : (عشرون) .

(٣) أي : نظائرها السبع من (ثلاثين) إلى (تسعين) .

(٤) ولذلك قال في شرح الوافية ١ / ٢٥ : « ... وخصهما [يعني أولي وعشرين] لأنهما ليسا من الجمع السالم ، إذ ليس لهما مفرد جمع ... » ا هـ .

(٥) زاد الرضي في التعليل قوله : « ... وليس (عشر) و (ثلاث) و (أربع) آحاد (العشرون) و (ثلاثون) و (أربعون) وإن أوهم ذلك ، إذ لو كان كذلك لقيل ثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها : عشرون ، لأن أقل الجمع ثلاثة ، وكذا قيل : ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها » ا هـ .

وزاد الجامي – بعد أن أورد كلام الرضي – : « ... وأيضاً هذه الألفاظ تدل على معان معينة ، ولا تعين في الجمع » ا هـ .

وفي شرح التسهيل قال ابن مالك : « .... وقال بعضهم : ثلاثون وأخواته جمع على سبيل التعويض كما ذكر في (أرض) ، لأن تاء التأنيث من مفرداتها سقطت حين عد بها المؤنث ولم يكن من حقها أن تسقط ، فجمعت هذا الجمع تعويضاً .

وعوملت (العشرة) بذلك وإن لم يكن في (عشرين) معنى الجمعية ، لأن المثنى قد يعرب إعراب الجمع ، وغيرت عينها وشينها كما غيرت سين (سنة) وراء (أرض) .

وهذا قول ضعيف ، لأن ذلك لو كان مقصوداً لم يكن واحد من هذه الأسماء مخصوصاً بمقدار ، ولا بعهد ذلك في شيء من الجموع قياسية كانت أو شاذة » ا هـ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٣٣ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٤٧ – شرح التسهيل ١ / ٨٩ ، ٩٠ .

.....

و (عشرون) وأخواتها ليس جمعاً[1] فيندرج في قولنا : (جمع[2] المذكر السالم) ، إذ لم نرد جمع (عشر) في : عشرين[3] ، ولا (ثلاث) في : ثلاثين[4] ، وإنما هو اسم موضوع لهذا العدد المخصوص ، بخلاف (سنين) و (أرضين)[5] فإنه وإن لم يكن جارياً على القياس[6] فإنه من باب جمع[7] المذكر[8] السالم ، فقد اندرج فيه وإن كان خارجاً عن القياس[9] ، وكذلك البواقي[10].

* * *

(١) (وعشرون وأخواتها ليس جمعاً) زيادة من ط يستقيم بها الكلام .
(٢) في ط : (الجمع) .
(٣) في ط : (عشرون) .
(٤) في ط : (وثلاثون) .
(٥) في ب ، ط : (سنون وأرضون) ، والمقصود بهما ، كل ما عوض من لامه هاء التأنيث ولم يكسر ، فهذا النوع شاع فيه جمعه بالواو والنون رفعاً وبالياء والنون جراً ونصباً . شرح المرادي ١ / ٩٥ ، ٩٦ .

وقال ابن مالك : « ... وإنما اختص هذا النوع بهذه المعاملة لأنه أعرب إعراب جمع التصحيح ، وكان الأحق به إعراب جمع التكسير لخلو واحده من شروط جمع التصحيح ، ولعدم سلامة نظمه » ا هـ .

شرح التسهيل ١ / ٩٢ - وينظر الهامش رقم (٥) ص ٢٤٨ .
(٦) في جـ : (قياس) .
(٧) في ط : (الجمع) . (٨) (المذكر) زيادة من ط .
(٩) في ب : (وإن كان خارجاً على غير القياس) .
(١٠) و (كذلك البواقي) ساقطة من ط ، وسقط من جـ من قوله : (وعشرون وأخواتها) إلى قوله : (وكذلك البواقي) .

هذا وقد أورد الرضي في شرحه تعريفاً لكل من المثنى والجمع أدخل فيه ما ألحق بهما كل في بابه . ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٣ .

أَصْلُ الْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَاتِ

.....

وأصل ما أعرب أن يعرب بالحركات لأنها أخف من الحروف[1] ، فوجب أن لا يعول عنها إلاَّ لغرض . وأصل ما أعرب بالرفع أن يكون بالضمة – فيما أعرب بالحركات – وبالواو – فيما أعرب بالحروف ، وكذلك النصب باعتبار الفتحة والألف ، والجر باعتبار الكسرة والياء .

فليطلب لما عدل به عن ذلك علة[2] .

فأما المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف فجارٍ على القياس المذكور[3] .

وأما جمع المؤنث السالم فإنه جرى على القياس في الرفع والجر ، ولم يجر على القياس في النصب ، بل حمل النصب على الجر ، وعلته[4] : أن جمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجر – كما سيأتي[5] – فهنا أجدر أن يحمل لئلا يكون للمؤنث على المذكر[6] مَزِيَّة .

وأما غير المنصرف فجرى على القياس[7] في الرفع والنصب ، وخولف به في الجر فحمل على النصب ، وعلته : أنه أشبه الفعل لما فيه من العلتين الفرعيتين – على ما سيأتي[8] – فقطع عن لفظ الجر الذي لا مدخل له فيما شبه به[9].

وأما أخوك وأخواته والمثنى والمجموع فأعربت بالحروف[10] ، وخولف بها

---

(١) هذا مذهب البصريين – كما سبق – وعند الكوفيين أن الإعراب يكون حركة وحرفاً . ينظر : إيضاح علل النحو للزجاجي ص ٧٢ – الهامش رقم (١) ص ٣١ .

(٢) ذكر الزجاجي في إيضاحه هذه العلل بالتفصيل : ينظر من ص ١٢١ – ١٢٩ ، والتوطئة للشلوبيني من ص ٣٧ – ٤٠ .

(٣) تقدم الكلام فيه ص ٣١ .

(٤) في ب ، جـ : (فعلته) .

(٥) ينظر ص ٤٠ .

(٦) في ط : (على المذكور) .

(٧) (على القياس) زيادة من ط .

(٨) سيذكره مفصلاً في ص ٢٥٨ .

(٩) أي : فيما شبه بالفعل .

(١٠) الأسماء الستة هي الأصل فيما أعرب بالحروف ، وإنما كان ذلك توطئة لجعل إعراب المثنى والمجموع بالحروف . قال الرضي ١ / ٢٨ : « ... لأنهم علموا أنهم يحوجون إلى إعرابهما =

عن الحركات لأنها لم تكثُرت وأواخرها[1] حروف تقبل أن تكون إعراباً جعل إعرابها بالحروف .

أما تكثُّر المثنى والمجموع فواضح . وأما تكثُّر (أخوك) وأخواته فلأنه لما كان معناه متوقفاً[2] على الإضافة – لأنها كلها أمور نسبية – جعل[3] المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد مع كثرتها في الكلام[4].

فأما (أخوك) وأخواته فجرى[5] في إعرابه بالحروف على القياس : الواو للرفع ، والألف للنصب ، والياء للجر[6] .

وأما المثنى والمجموع فخولف بهما في بعض ذلك ، فالمثنى خولف به في الرفع والنصب .

– بها لاستيفاء المفرد للحركات . والحروف وإن كانت فروعاً للحركات – في باب الإعراب لثقلها وخفة الحركات – إلا أنها أقوى من حيث تولدها فيها ، فاستبد بها المفرد الأول ، لأن الحروف أقوى – لأن كل حرف منها كحركتين أو أكثر – فكرهوا أن يستبد المثنى والمجموع – مع كونهما فرعين للمفرد – بالإعراب القوى ، فاختاروا من جملة المفردات هذه الأسماء وأعربوها بهذا الأقوى ليثبت في المفردات الإعراب بالحركات – التي هي الأصل – وبالحروف – التي هي أقوى منها مع كونها فروعاً لها – وفضلوها على المثنى والمجموع ، باستيفائها للحروف الثلاثة ، كلا في موضعه ؛ ا هـ . ينظر : الخصائص ١ / ٣٠٩ .

(١) في أ ، ب ، جـ : (وأخواتها) وهو تحريف .

(٢) في أ : (متوافقا) ، وفي ب : (موقفا) وما أثبته أوجه .

(٣) في أ ، ب ، جـ : (فجعل) وما أثبته أوجه .

(٤) أوضح الرضي قصد المصنف من قوله : (وأما تكثر أخوك وأخواته ... إلى آخره) بقوله : « ... وإنما اختاروا هذه الأسماء – بخلاف نحو (غد) – لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا أخرى ، كالأخ للأخ ، والأب للابن ، وخصوا ذلك بحال الإضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة ؛ ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٨ . وينظر : المرتجل لابن الخشاب ص ٥٥ – شرح ابن يعيش ١ / ٥٢ .

(٥) في أ : (فجراى) وهو تحريف .

(٦) اختلف النحاة في إعراب هذه الأسماء اختلافاً يطول بذكره المقام ، وينظر فيه : الإنصاف المسألة (٢) ١ / ١٧ – اللمع لابن جني ص ١٠١ – المرتجل ص ٥٦ ، ٥٧ – شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ٦٥ – شرح ابن يعيش ١ / ٥٢ ، ٥٣ ، فصول ابن معط ص ١٥٩ – شرح الرضي ١ / ٢٧ ، ٢٨ – شرح التسهيل ١ / ٤٥ – ٤٨ ، شرح الألفية للمرادي ١ / ٦٨ – ٧١ – التوطئة للشلوبيني ص ٢٠ ، ٢١ – الهمع ١ / ٣٨ ، ٣٩ .

.....

والمجموع خولف به[1] في النصْب خاصة .

وعلة ذلك أنهما[2] لو جريا على القياس لوجب أن يقال في التثنية : ضَارِبَانِ – في النصب – وفي الجمع : ضَارِبَانَ ، ولو قيل ذلك لأدى إلى اللبس بينهما عند الإضافة ، لأنك كنت تقول : رأيت ضَارِبَا زَيْدٍ ، فيهما جميعاً ، فلما أدى إلى اللبس رفض الإعراب بما جاء اللبس منه ، وهو الألف في النصب ، فأسقطت فيهما ، وحمل النصب على أخيه الجر لما ثبت بينهما – في غير هذا الباب[3] – من المقاربة[4] .

ثم لما كانت الألف أخف الحروف // – وقد سقطت من[5] النصب – قصد ٩
إلى جعلها بدلاً عن ما هو أثقل منها وهي أخف منه[6] ، فجعلت بدلاً عن الرفع في المثنى لأنه السابق على الجمع ، فكان أولى بها من الجمع[7].

---

(١) سقط من ج ما بين قوله : (فخولف) بينهما) السابقة وهذه .

(٢) (أنهما) في هامش ج .

(٣) ... لا يقع الفرق بين التثنية والجمع في النصب إلا بأمر واحد – في حال الدرج فقط – لامتناع أن يكون ما قبل الألف غير مفتوح ، فيقال مثلاً : رأيت الزيدان يا هذا – بكسر النون في التثنية – ورأيت الزيدان يا هذا – بفتح النون في الجمع – فلو وقفت أو أضفت التبست التثنية بالجمع فيهما في حال النصب ، فقلت واقفاً : رأيت الزيدان – تثنية وجمعاً – وقلت مضيفاً : رأيت زيدا عمرو – تثنية وجمعاً – فأدى ذلك إلى التباس التثنية بالجمع لأنه لا يأتي فرق مع الألف إلا في النون ، فلم يبق فرق في النصب في الحالين – أعني الوقف والإضافة – فطرحت الألف التي من أجلها طرأ اللبس في حال النصْب فيهما ، وحمل تثنية المنصوب وجمعه المذكر السالم على ما يشبهه في الافتقار إلى العامل اللفظي وهو الجر .

التوطئة للشلوبيني ص ٣٩ ، ٤٠ . وينظر إيضاح الزجاجي ص ١٢١ .

(٤) في ج : (من المشاركة) .

(٥) في ج ، ط (عن) بدلاً من (من) .

(٦) في ب ، ط : (بدلاً عما هي أخف منه) ، وفي ج : (بدلاً عما هي أخف منها) .

(٧) قال الشلوبيني : « ... فأرادوا أن يوفوا الألف حقها من الاستعمال على وجه لا يوقع اللبس ، إذ كان وقوع اللبس هو سبب طرحها ، فوضعوها موضع الواو المفتوح ما قبلها خاصة لأن مثل هذه الواو – أعني الواو الساكنة المفتوح ما قبلها – قد تقلب ألفاً في مضارع (فَعَلَ) =

.....

وجعلت في الرفع دون الجر لأنه قد ثبت حمل النصب على الجر[1] في الياء – التي هي كالكسرة – فلم يبق إلا التعويض عن الرفع الذي هو بالواو ، أو لأن الرفع أسبق الإعراب وأقواه فكان[2] أولى بهذا الأخف .

فثبت بذلك تعليل إعراب المثنى بالألف في الرفع ، وبالياء في النصب والجر ، وإعراب المجموع بالواو في الرفع ، وبالياء في النصب والجر .

وأما (كِلاَ) فإنما أعرب بالحروف لكونه وافق المثنى في المعنى ، وبشرط[3] إضافته إلى مضمر ليتأكد فيه أصل التثنية لفظاً ومعنى ، فلما تأكدت أُجْرِيَ مُجْرَاهُ[4].

وأما (اثنان)[5] فلما كان معناه معنى التثنية[6] ووضعه وضعها[7] أُجْرِيَ مُجْرَاهَا[8] .

* * *

– الذي فاؤه واو نحو : يا جل ، في (يوجل) .

فهذا الذي قلناه في هذا الفصل أيضاً هو سبب استعمال الألف في الرفع وهي غير مجانسة للضمة ، وإنما هي مجانسة للفتحة ١٢ هـ . التوطئة ص ٤٠ ، ٤١

(١) وذلك لما ثبت بينهما من أخوة في افتقارهما إلى العامل اللفظي .

(٢) في أ ، ب جـ : (وكان) وما أثبته أوجه .

(٣) في جـ : (وشرط) ، وفي ط : (وشرطه) .

(٤) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٤ ، الهامش رقم (٢) ص ٢٤٥ .

(٥) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٣ ، الهامش رقم (٦) ص ٢٤٦ .

(٦) في أ : (المثنى) .

(٧) في أ : (ووضعه وضعه) .

(٨) في نسخ الشرح : (مجراه) وما أثبته أوجه .

الْمُعْـرَبُ تَقْدِيـراً

الْتَقْدِيرُ فِيمَا تَعَذَّرَ كَـ (عصًا) وَ (غُلاَمِي) مُطْلَقاً .....

قوله : « الْتَقْدِيرُ فِيما تَعَذَّرَ كَـ (عَصًا) وَ (غُلاَمِي) مُطْلَقاً » .

فباب [1] (عَصًا)[2] قياسه أن يعرب بالحركات لأنه اسم مفرد ، ولكنه لما كان آخره ألفاً تعذر قبوله بالحركات ، لأن الألف لا تكون إلاَّ ساكنة ، فوجب إعرابه تقديراً في جميع وجوهه[3].

وأما باب (غلامي) فهو كل اسم كان قبل الإضافة[4] معرباً ، بالحركات ، ولكنهم لما أوجبوا أن تكون حركة ما قبل ياء المتلكم كسرة لتناسبها تعذر إعرابه بالحركات ، أما[5] في حال الرفع والنصب فلمضادتهما الكسرة[6] ، وأما الجر فلمضادته مثله أيضاً[7] ، إذ الكسرتان لا يجتمعان على حرف واحد .

وقد زعم بعضهم أن باب (غلامي) مبني[8] ، وهو وَهْمٌ ، لأن الإضافة إلى

---

(١) في أ ، ب ، ج : (فإن) وما أثبته أوجه .

(٢) وهو : كل اسم آخره ألف مفتوح ما قبلها سواء كانت موجودة في اللفظ كـ (العصا) – بلام التعريف – أو محذوفة لالتقاء الساكنين كـ (عصا) بالتنوين ، فإن الألف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة . الفوائد الضيائية ٢ / ٤٩ .

(٣) قال ابن جني (اللمع ص ٩٩) : « ... والمقصور كله لا يدخله شيء من الإعراب لأن في آخره ألفاً ، والألف لا تكون إلا ساكنة ، تقول في الرفع : هذه عصا يا فتى ، وفي النصب : رأيت عصا يا فتى ، وفي الجر : مررت بعصا يا فتى ، كله بلفظ واحد ، وسقطت الألف من اللفظ لسكونها وسكون التنوين بعدها ، وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف المحذوفة » اهـ . وينظر : الإيضاح للمصنف ١ / ٧١ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٨ – شرح ابن يعيش ١ / ٥٥ .

(٤) في ب ، ج ، ط : (قبل ياء الإضافة) .

(٥) في ج : (لما بدل (أما) .

(٦) في ط : (للكسرة) .

(٧) (أيضاً) ساقطة من ط .

(٨) ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن باب (غلامي) معرب تقديراً هو مذهب جمهور النحويين . وجمل القول في هذه المسألة أن فيها أربعة أقوال : =

.....

.....

= **الأول** : قول الجمهور بأنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة ، وعليه المصنف .

الثاني : قول ابن مالك في التسهيل (ص ١٦١) بأنه معرب في الرفع والنصب بحركات مقدرة وفي الجر بالكسرة الظاهرة . (ينظر شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٩٧) .

الثالث : قول ابن جني بأنه لا معرب ولا مبني ، قال في (الخصائص ١ / ٣٥٦) : « هذا فصل موجود في العربية لفظاً ، وقد أعطته مقاداً عليه وقياساً ، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو (غلامي) و (صاحبي) ، فهذه – الحركة لا إعراب ولا بناء » ا هـ .

الرابع : قول الجرجاني (الجمل ص ١١) وابن الخشاب (المرتجل ص ١٠٧ ، ١٠٨) وابن الخباز (توجيه اللمع) بأنه مبني لإضافته إلى المبني . يقول ابن الخشاب ص ١٠٧ : « ... والعارض بناؤه نحو المضاف إلى ياء المتكلم في قولك (غلامي) و (داري) و (صاحبي) ... » ا هـ .

وقال في ص ١٠٨ : « ... فكان الكسر آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم حكماً من أحكام البناء عارضاً فيه بدليل أنه إذا لم يضف هذا الاسم إلى هذه الياء عاد إلى ما يستحقه من الإعراب والتمكن » اهـ .

هذا وقد ذكر ابن مالك أن في كتاب ابن السراج ما يوهم بناء المضاف إلى ياء المتكلم . ينظر : الكافية الشافية ١ / ٣٧٦ .

وقد وجدت عبارة ابن السراج هذه في موضعين من كتابه (الأصول) **الأولى** (٢ / ١٢٧) قوله : « ... ألا ترى أنك تقول : هذا غلامه ، فتصرف ، فإذا أضفت (غلاماً) إلى نفسك قلت : هذا غلامي ، فذهب الإعراب » ا هـ . **والثانية** قوله (٢ / ٣٨٦) : « ... الثالث ما غيرت حركته لغير إعراب ، تقول : هذا غلام ، فإذا أضفته إلى نفسك قلت : هذا غلامي ، فزالت حركة الإعراب وحدث موضعها كسرة ... » ا هـ .

على أن الرضي قد ارتضى مذهب المصنف وعلل له بقوله : ١ / ٣٥ : « ... واعلم أن مذهب النحاة أن باب (غلامي) بني لإضافته إلى المبني ، وخالفهم المصنف – كما رأيت – لأنه عنده من قسم المعرب المقدر إعرابه ، وهو الحق بدليل إعرابه نحو : غلامه ، وغلامك ، وغلاماي » ا هـ .

وأيضاً فإن ابن مالك رد على من زعم بناء باب (غلامي) بكلام طويل أوردته في شرح الكافية الشافية = ١ / ٣٧٦ – جدير بالقبول والاستحسان .

وينظر في هذه الأقوال السابقة : المقتضب ٤ / ٢٤٦ – الإيضاح شرح المفصل للمصنف ١ / ٣٥٠ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٨ – شرح ابن يعيش ٣ / ٣٢ – المغني لابن هشام ٢ / ٥١٦ – اللباب للإسفراييني ص ٦٨ – الأشموني ٢ / ٢٨٣ – النكت الحسان لابن حيان ص ٢١٢ – البهجة المرضية للسيوطي ص ٢٨٢ – الأشباه والنظائر ١ / ٢٩٢ – الهمع ١ / ٢٠ .

أَوِ اسْتُثْقِلَ كَـ (قَاضٍ) رَفْعاً وَجَراً . وَنَحْوُ (مُسْلِمِيَّ) رَفْعاً . .....

المضمر لا توجب بناءً بدليل : غلامك ، وغلامه ، فلا[1] وجه لجعله مبنياً مع صحة كونه معرباً .

قوله : « أَوِ اسْتُثْقِلَ كَـ (قَاضٍ) رَفْعاً وَجَراً » .

لأن[2] باب (قاضٍ) – وهو كل ما كان آخره ياء قبلها كسرة – لو أعرب بالضمة في الرفع لفظاً ، أو الكسرة في الخفض لفظاً[3] لقيل : جاءني قاضي ، ومررت بقاضي . وذلك مستثقل مُدْرَكٌ بالضرورة ، فحذفوا الضمة والكسرة ، فاجتمع ساكنان : التنوين والياء ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين[4] .

فإن لم يكن تنوين ثبتت الياء الساكنة كقولك : هذا القاضي ، ومررت بالقاضي.

فإذا صرت إلى النصب أعربته بالفتحة لفظاً كقولك : رأيت قاضياً ، لخفة الفتحة على الياء بخلاف الضمة والكسرة ، فلذلك انقسم أمره ، فأعرب في الرفع والجر تقديراً ، وفي النصب لفظاً[5] .

قوله[6] : « وَنَحْوُ (مُسْلِمِيَّ) رَفْعاً » .

وهو كل جمع مذكر سالم أضفته // إلى ياء المتكلم ، وأصله في الرفع : مُسْلِمُوى

---

(١) في أ ، ب : (ولا) . (٢) في أ : (لا أن) وهو تحريف .

(٣) في أ ، ب ، جـ : (والكسرة خفضا) وما أثبته أوجه .

(٤) في سيبويه ٢ / ١٠٥ : « اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء لم تكسرها ، وصارت ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى ، وذلك قولك : هذا قاضي ، وهؤلاء جواري ، وسكنت في هذا لأن الياء تصير فيه مع هذه الياء كما تصير فيه الياء في الجر ، لأن هذه الياء تكسر ما قبلي » اهـ .

(٥) هذا معنى قول الفارسي (الإيضاح ص ١٩) : « ... وإن كانت الحركة التي قبل الآخر كسرة كان الآخر ياء ، فإذا صار آخر الاسم ياء قبلها كسرة كان في الرفع والجر على صورة واحدة ، تقول : هذا قاضٍ ، وذلك غازٍ ، ومررت بقاضٍ وغازٍ ، فيكون لفظ الجر والرفع واحداً ... فإما في النصب فإن الياء تتحرك في هذه المواضع بالفتحة » اهـ .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٣٠ – شرح الرضي ١ / ٣٤ – المقتضب ٤ / ٢٤٩ ، ٢٧٣ .

(٦) في جـ : (ثم قال) .

فاجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما[1] بالسكون ، فوجب قلب الواو ياء[2] وإدغامها في ياء المتكلم ، فصار : مُسْلِمِيَّ .

فعلم أنه عدل عن الواو – التي كانت علامة الرفع – لأجل الاستثقال لها مع الياء[3] ، كما عدل عن رفع (قاضٍ) بالضمة لأجل الاستثقال لها[4] ، فوجب أن يحكم عليه في حال الرفع بالإعراب تقديراً[5] ، وأما في حال النصب والجر فياء الإعراب فيه ثابتة على حالها ، تقول : رأيت مسلمي ، ومررت بمسلمي ، ، فوجب أن يحكم بإعرابه لفظاً فيهما ، لأن لفظ الإعراب على حاله[6] لم يتغير[7] بالإضافة إلا بالإدغام ، والإدغام[8] لا يخرج الحرف عن حقيقته وسكونه[9] .

فلذلك حكم عليه في حال الرفع بالإعراب التقديري ، وفي حال النصب والجر بالإعراب اللفظي .

فإذا انحصر لك ما أعرب تقديراً على الوجهين المذكورين[10] من عموم وخصوص ، فما سوى ذلك[11] معربا لفظاً ، وهو معنى قوله .

(وَاللَّفْظِيُّ فِيمَا عَدَاهُ) ، يعني : فيما عدا المعرب تقديراً .

* * *

(١) في أ : (أحدهما) . (٢) زاد في هامش ب : (وقلبت الضمة كسرة) .
(٣) في ب : (لأجل الاستثقال لجامع الياء) .
(٤) (لها) ساقطة من جـ ، ط ، وهي في هامش ب .
(٥) في سيبويه ٢ / ١٠٥ : « ... وإن كانت بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه قلبتها ياء وصارت مدغمة فيها ، وذلك قولك : هؤلاء مسلمُو وصالحُو » ا هـ .
(٦) في جـ : (باق على حاله) .
(٧) في ب ، جـ : (لم يغير) . (٨) (الإدغام) ساقطة من ب .
(٩) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٣٠ – شرح الرضي ١ / ٣٤ – الفوائد الضيائية ٢ / ٥١ .
(١٠) أي : في الوجه الذي كان إعرابه مقدراً مطلقاً كما في باب(عصا) و (غلامي) وفي الوجه الذي كان إعرابه مقدراً في بعض أحواله كما في باب (قاضٍ) و (مسلمُو) .
(١١) في أ : (ذالك) بزيادة ألف ، وهو سهو من الناسخ .

غَـيْرُ الْمُنْصَـرِف

غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ مَا فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ تِسْعٍ أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُمَا ، وَهِيَ :

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ
وَالنُّونُ زَائِدَةً مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهٰذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ

مِثْلُ : عُمَرَ ، وَأَحْمَرَ ، وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ ، وَإِبْرَاهِيمَ ، وَمَسَاجِدَ ، وَمَعْدِ يَكْرِبَ ، وَعِمْرَانَ ، وَأَحْمَدَ .....

قوله[1] : « غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ مَا فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ تِسْعٍ أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُمَا »[2] . وهي التسع المذكورة في البيتين[3] .

---

(١) في ط : (ثم قال) .

(٢) أشار الأستاذ الشيخ عضيمة (حاشية المقتضب ٣ / ٣٠٩) إلى أن ابن الحاجب قد خالف جمهور النحويين في تعريفهم لغير المنصرف ، إذ هو عندهم : ما لا يدخله الخفض والتنوين . أقول : وما نسب إلى جمهور النحويين ليس تعريفاً لغير المنصرف ، بل هو بيان لحكمه ، وقد اتفق ابن الحاجب معهم إذ ذكر أن حكمه : أن لا يدخله كسر ولا تنوين – كما سيأتي – فلا وجه أولا لتحقيق المخالفة . وأقول أيضاً أن ما ذهب إليه ابن الحاجب من تعريفه لغير المنصرف هو قول كل من الفارسي والزمخشري .

يقول الفارسي (الإيضاح ص ١٣ ، ٢٩٤) : « ... وغير المنصرف ما كان ثانيا من جهتين من الجهات التسع التي تمنع الصرف ... » اهـ .

ويقول الزمخشري (المفصل ص ١٦) : « ... والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة أو تكرر واحد منها » اهـ .

فلا وجه ثانيا لتحقق هذه المخالفة .

وقوله : (أو واحدة منها تقوم مقامهما) ساقطة من ج .

(٣) أي : البيتان في المتن ، وهما لأبي سعيد الإنباري النحوي ، وقبلهما :

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب

حل شواهد الفوائد الضيائية ص ٥٦٣ .

وقد أثبت هذين البيتين كل من ابن عقيل (شرح الألفية ٢ / ٣٢١) والأشموني ٣ / ٢٣٠ . غير أن المصنف قد أثبت في شرح الوافية ١ / ٣١ من نظمه ما يلي :

ثنتان من تسع تزيل الصرفا أو ما تجيء كاثنتين عرفا
عدل وتأنيث وجمع ومعرفة وعجمة ووزن فعل وصفه
والنون إن زيدت عقيب الألف والتاسع التركيب فافهم تعرف اهـ =

قوله : « وَحُكْمُهُ أَنْ لاَ يَدْخُلَهُ كَسْرٌ[1] وَلاَ تَنْوِينٌ »[2] .

لشبهه بالفعل ، وشبهه به لكونه فرعاً من جهتين ، لأن العلل كلها فرعية .

فالعدل فرع عن المعدول عنه ، والوصف فرع عن الموصوف ، والتأنيث فرع عن التذكير ، والتعريف فرع عن التنكير ، والعجمة فرع عن[3] العربية – لأنها دخيلة في كلامهم ، والجمع فرع عن الإفراد ، والتركيب كذلك[4] ، والألف والنون الزائدتان فرع عن المزيد عليه ، ووزن الفعل فرع عن وزن الاسم .

وإذا ثبت أنها فروع وحصل في الاسم اثنان منها صار بهما[5] فرعا من جهتين ، فيشبه الفعل الذي هو فرع عن الاسم من جهتين[6] .

= هذا .. وقد عاب السهيلي على النحويين حصرهم العلل في هذه التسع بقوله : « ... ثم قد تعدم هذه العلل من الاسم وهو مع ذلك ممنوع من الصرف نحو (أبي قابوس) ، فليس فيه إلا التعريف ، وقد منع الصرف لأنه عربي مشتق من (القَبَس) ، والقابوس هو الحسن الوجه ، فقد وجد الحكم مع عدم العلة » ا هـ . أمالي السهيلي ص ٢١ .

(١) إنما قال : (أن لا يدخله كسر) ولم يقل (أن لا يدخله جر) لأنه يدخله الجر عند الجمهور ، إذ هو عندهم معرب ، والجر أنواع ، وجره فتح ، فالجر الذي في (بأحمد) عندهم عمل الجار ، وهو يعمل الجار لا محاله .

وقال الأخفش والمبرد والزجاج : غير المنصرف – في حال الجر – مبني على الفتح لخفته ، وذلك لأن مشابهته للمبني – أي الفعل – ضعيفة ، فحذفت علامة الإعراب مطلقاً – أي التنوين – وبني في حالة واحدة فقط واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعريف من الجر . شرح الرضي ١ / ٣٨ .

وينظر : المقتضب ٣/٣٠٩ – ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٢ – شرح ابن يعيش ١/٥٨ .

(٢) قال الزمخشري : « ... التنوين هو المقصود وحده بالاسقاط في باب ما لا ينصرف ، وإنما سقط الجر لأخوة ثبت بينه وبين التنوين ، وذلك أنهما جميعاً لا يكونان في الأفعال ويختصان بالأسماء ، فلهذه الأخوة لما سقط التنوين تبعه الجر في السقوط ، فالتنوين أصل فيه والجر تبع ... وهذا معنى قول النحويين : سقط الجر بشفاعة التنوين » ا هـ .

الأحاجي النحوية للزمخشري ص ٦١ . وينظر : إيضاح على النحو ص ٩٨ – شرح الوافية ١ / ٣١ .

(٣) (عن) ساقطة من جـ .

(٤) أي : فرع عن الإفراد .

(٥) في ط : (صار الاسم بهما) .

(٦) ذكر ذلك في شرح الوافية ١ / ٣١ .

وَيَجُوزُ صَرْفُهُ لِلضَّرُورَةِ أَوْ لِلتَّنَاسُبِ مثل : ﴿ سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً ﴾ .....

إحداهما : أن الاسم مستغن عنه وهو غير مستغن ، وما كان مستغنياً فهو أصل[1] .

والثانية[2] : أن الفعل مشتق من الاسم – على[3] المذهب الصحيح[4] – والمشتق فرع عن المشتق منه[5] ، فلما أشبه الفعل قطع عما ليس في الفعل وهو الجر والتنوين[6] .

قوله[7] : « وَيَجُوزُ صَرْفُهُ لِلضَّرُورَةِ أَوْ لِلتَّنَاسُبِ » .

أما[8] الضرورة فلأنها[9] تجيز رد الشيء إلى أصله ، وأصل الأسماء الصرف[10]

---

(١) زاد المصنف في شرح المفصل (٢ / ٧٤ ، ٧٥) : « ... أن الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، وما أخبر به وأخبر عنه كان أصلاً لأنه يستقل كلاماً ، فلو لم تكن أفعالاً لاستقلت الأسماء بالدلالة ، فهو مستغن والفعل غير مستغن . أو لأنها لما وضعت للأخبار بها خاصة على جهة الإيجاز والاختصار فيما يستقل به الأسماء كانت داخلة عليها بعد استقلالها وكان فرعاً لذلك » ا هـ .

(٢) في نسخ الشرح : (والثاني) وما أثبته أوجه . (٣) (على المذهب الصحيح) زيادة من ط .

(٤) هو مذهب البصريين ، فهم يرون أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه خلافاً للكوفيين في أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه .

وينظر إيضاح علل النحو للزجاجي ص ٥٦ (باب القول في الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه) والإنصاف مسألة (٢٨) ١ / ٢٣٥ .

(٥) في جـ : (عنه) بدل (منه) .

(٦) ينظر : سيبويه ١ / ٦ ، المقتضب ٣ / ٣٠٩ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢ ، ٣ .

(٧) في جـ : (ثم قال) . (٨) في ب ، جـ : (فأما) .

(٩) في أ ، ب ، جـ : (فلأن الضرورة) – بالإظهار – وما أثبته أوجه .

(١٠) قال المبرد (المقتضب ٣ / ٣٥٤) : « ... واعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف ما لا ينصرف ، جاز له ذلك لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها » ا هـ .

وقال ابن يعيش (١ / ٦٧) : « ... فإن ضرورة الشعر تبيح كثيراً مما يحظره النثر ، واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة ، فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين ، وهو من أحسن الضرورات لأنه رد إلى الأصل ... » ا هـ .

وينظر : شرح الرضي ٢/٣٨ . الإنصاف مسألة (٧٠) ٢/٤٩٤ – أمالي الزجاجي ص ٨٤ .

.....

.....

قوله : أو التناسب ، في قوله تعالى : ﴿ سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ قَوَارِيرا قَوَارِيرا ﴾[2]. فأما قوله تعالى[3] : ﴿ سَلَاسِلاً ﴾[4] فلأنه لما انضم إلى الاسم أسماء منصرفة حسن أن يرد بها إلى أصله مراعاة للتناسب .

وأما قوله تعالى : ﴿ قواريرا ﴾[5] ونحوه فلأنه رأس آية ، ورؤوس الآى في أخواتها بالألف ، فحسن صرفه ليوقف عليه بالألف فتناسب رؤوس الآى[6] .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً ﴾ الآية ٤ / الإنسان.

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرا قَوَارِيرا مِنْ فِضَّةٍ ﴾ من الآيتين ١٥ ، ١٦ / الإنسان . وسقط من جـ : (قواريرا) الثانية .

(٣) (تعالى) : غير مثبتة في ب ، جـ ، ط . وكذا في الآية التالية .

(٤) قرأ بالتنوين نافع وهشام وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر ورويس للتناسب.

قال صاحب الإتحاف ص ٤٢٨ ، ٤٢٩ : « ... واختلف في (سلاسل) فنافع وهشام من طريق الحلواني ، والشذائي عن الداجوني ، وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر ورويس عن طريق أبي الطيب ، بالتنوين للتناسب لأن ما قبله منون منصوب » اهـ . وينظر : معاني القراء ٣ / ٢١٤ – مشكل إعراب القرآن لابن قتيبة ٢ / ٧٨٣ – البيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ٢ / ٤٨٠ – الكشف عن وجوه القراءات لمكي ٢ / ٣٥٢ – الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٣٥٨ – الكشاف للزمخشري ٤ / ١٩٥ – البحر المحيط لأبي حيان ٨ / ٣٩٤ – التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢ / ٢٥٧ تقريب النشر في القراءات العشر للجزري ص ١٨٥ – تحبير التيسير ص ١٩١ .

(٥) هي قراءة نافع وأبي بكر والكسائي وأبي جعفر . الإتحاف ص ٤٢٩ .

وفي البحر المحيط : ٨ / ٣٩٧ : « ... وقرأ نافع والكسائي (قواريرا قواريرا) بتنوينهما وصلا وإبداله ألفا وقفا ، وابن عامر وحمزة وأبو عمرو وحفص بمنع صرفهما ، وابن كثير بصرف الأول ومنع الصرف في الثاني ... » اهـ .

وقال ابن خالويه (الحجة ص ٣٥٨) : « ... فالحجة لمن قرأهما بالتنوين : أنه نون الأولى لأنها رأس آية ، وكتابتها في السواد بالألف ، وأتبعها الثانية لفظا لقربها منها وكراهية للمخالفة بينهما وهما سيان كما قال الكسائي : ﴿ ألا إن ثمودا كفروا ربهم إلا بعدا لثمود ﴾ ، فصرف الثاني لقربه من الأول ... » اهـ .

وفي معاني القراء (٣ / ٢١٤) : « ... أثبتت الألف في الأولى لأنها رأس آية ، والأخرى =

وممّا يقويه // بعضهم من أن صرف مثل ذلك لكونه الأصل[1] – إشارة إلى ١١
تجويز الأمرين فيه – باطلٌ لامتناع جواز مثل قولك : جاءني[2] إبراهيم وأحمدٌ ، في السعة إجماعاً منهم ، فثبت أن الوجه ما ذكرناه من قصد التناسب .

= ليست بآية ، فكان ثبات الألف في الأولى أقوى لهذه الحجة ، وكذلك رأيتها في مصحف عبد الله وقرأ بها أهل البصرة وكتبوها في مصاحفهم كذلك .

وأهل الكوفة والمدينة يثبتون الألف فيهما جميعاً ، وكأنهم استوحشوا أن يكتب حرف واحد – في معني نصب – بكتابين مختلفين ، فإن شئت أجريتهما جميعاً ، وإن شئت لم تجرهما ، وإن شئت أجريت الأولى لمكان الألف في كتاب أهل البصرة ولم تجر الثانية إذ لم يكن فيها الألف ا هـ .

وينظر في هذه القراءة : التبيان ٢ / ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ – حجة القراءات لابن زنجلة ص ٧٣٨ – الكشف لمكي ٢ / ٣٥٤ – الكشاف ٤ / ١٩٨ – تقريب النشر ص ١٨٥ .

(١) هو قول الأخفش والكسائي ، ذكر ذلك الرضي بقوله ١ / ٣٨ : « ... قال الأخفش : إن صرف ما لا ينصرف مطلقاً – أي في الشعر وغيره – لغة الشعراء وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف ، فتمرن على ذلك ألسنتهم ، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضاً ... وقال هو والكسائي : إن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة قوم إلا (أفعل منك) » ا هـ .

وأنكره غيرهما إذ ليس بمشهور عن أحد في الاختيار : جاءني إبراهيمٌ ونحو ذلك » ا هـ . ويؤكد هذا المعنى قول الزجاجي (أماليه ص ٨٣ ، ٨٤) : « ... وكثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ولا غيره إلا (أفعل منك) » ا هـ .

وقد نسب صاحب الإتحاف (ص ٤٢٩) هذا القول إلى بني أسد .

وقد أكد الزمخشري هذا المذهب في تخريجه لهذه القراءة على وجهين : **أحدهما** أن تكون هذه النون بدلاً من حرف الإطلاق ، ويجرى الوصل مجرى الوقف .

والثاني : أن يكون صاحب هذه القراءة ممن ضرى لسانه برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف .

ينظر : الكشاف ٤ / ١٩٥ ، ١٩٨ ج وينظر أيضاً : البحر المحيط ٨ / ٣٩٧ . الإنصاف مسألة (٧٠) ٢ / ٤٩٣ . الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٩٣ . شرح الوافية للمصنف ١ / ٣٤ . شرح الرضي ١ / ٣٨ ، ٣٩ . الفوائد الضيائية ٢ / ٥٧ . شرح الشافية لابن مالك ٢ / ٦٠٥ ، ٦٠٦ .

(٢) في ب ، ج ، ط : (جاء) .

قوله[1] : « وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا الجَمْعُ وَأَلِفَا التَّأْنِيثِ » .

يعني : المقصورة والممدودة .

وإنما قام الجمع مقام علتين لأنه صيغة منتهى الجموع . فكأنه جمعان[2] .

وإنما قامت[3] كل واحدة من ألفي التأنيث مقام علتين للزومهما الاسم لزوماً لا ينفكان عنه بحال ، فجعل لزومهما كتأنيث ثانٍ ، فصار كأنه تأنيثان[4] .

---

(١) في جـ ، ط : (ثم قال) .

(٢) في شرح الرضي ١ / ٣٩ ، ٤٠ : « ... اعلم أن الأكثرين على أن قيام الجمع الأقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الآحاد العربية ... وقال بعضهم : إنما قوى حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير ، أي : يجمع الجمع إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن فيرتدع ، ولهذا سمي بالأقصى نحو : كلب وأكلب وأكالب ، ونعم وأنعام وأناعيم ... وقيل : لما لم يكن له في الآحاد نظير أشبه الأعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ، ففيه الجمع وشبه العجمة ، وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين .

وقال الجزولي : فيه الجمع وعدم النظير في الآحاد ، وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج إلى الجمعية – كما يأتي في (سراويل) – ففيه عنده أيضاً سببان ، والأسباب عنده أكثر من التسعة .

وقال المصنف : منع صرف مثل هذا الجمع حقيقة كـ (أكالب) ، أو كونه على وزن جمع الجمع كـ (مساجد) فلا أثر عنده لكونه أقصى جموع التكسير » ا هـ .

وقال الزجاج : « ... وإنما منعهم من صرف هذا المثال أنه جمع وأنه على مثال ليس يكون في الواحد ، ليس في الأسماء التي هي لواحد مثل شيء مما ذكرنا » ا هـ . ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦ .

وينظر : سيبويه ٢ / ١٥ ، ١٦ – المقتضب ٣ / ٣٢٧ شرح ابن يعيش ١ / ٦٣ . وينظر قول المصنف مفصلاً ص ٧٩ من هذا الشرح – ورأي الجزولي في مقدمته مع التوطئة ص ٣١٠ .

(٣) في أ ، ب (قام) .

(٤) علل ذلك ابن مالك بقوله : « ... وأن الألف سبب قائم مقام سببين ، وإنما كانت كذلك دون التاء لأن لحاقها شبيه بلحاق الحروف الأصلية ، مزجاً ولزوماً بخلاف التاء » ا هـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٧٧ .

وينظر : المقتضب ٣ / ٣٢٠ – أصول النحو لابن السراج ٢ / ٨٥ الإيضاح للمصنف ٢ / ٧٤ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٣٧ .

فَالْعَدْلُ : خُرُوجُهُ عَنْ صِيغَتِهِ الأَصْلِيَّةِ تَحْقِيقاً كَـ (ثُلاَثَ) وَ (مَثْلَثَ) .....

.....

قوله[1] : « فَالْعَدْلُ خُرُوجُهُ عَنْ صِيغَتِهِ الأَصْلِيَّةِ[2] ... إلى آخره » .

العدل معناه : أن يعدل عن صيغة إلى صيغة أخرى[3] ، وذلك على ضربين ، **أحدهما** أن يتحقق[4] بالنظر إليه في نفسه بدليل بدل عليه .

والآخر : أن يكون غير متحقق ، وإنما صير إليه لضرورة كونه وقع غير منصرف[5] . فالأول : منه : ثُلاَثُ وَمَثْلَثُ[6] .

وبيان تحقيق العدل فيه أن معنى (ثُلاَثَ) و (مَثْلَثَ) – في قولك : جاء القوم ثُلاَثَ ، وجاء القوم مَثْلَثَ – : جا القوم[7] ثلاثةً ثلاثةً ، فـ : ثلاثة ثلاثة هو الأصل

وبيان أنه هو الأصل : أن أسماء العدد المستعملة هي من (واحد) إلى (عشرة) ، وهو أحدها . والآخر أن معناه الحصر في تقسيم من هو له على الصيغة

---

(١) في جـ : (قال) . (٢) في ب : أثبت عبارة المتن جميعها .

(٣) هذا قول الفارسي وابن جني والزمخشري .

ينظر : الإيضاح العضدي ص ٣٠١ – اللمع ص ٢٣٦ – المفصل ص ١٦ .

وخالف في ذلك ابن يعيش حيث يرى أن العدل إنما هو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له ، نحو اشتقاق (عمر) من (عامر) .

إلا أننا نراه يفرق بين العدل – في هذا الباب – وبين الاشتقاق بقوله : « ... والفرق بين العدل والاشتقاق – الذي ليس بعدل – أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كـ (ضارب) من (الضرب) ، فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة للصرف » اهـ . شرح ابن يعيش ١ / ٦١ ، ٦٢

وقد استدرك الرضي على المصنف بذكر بعض المحترزات في تعريفه للعدل ، وذلك قوله : « ... العدل إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا لإلحاق ولا لمعنى » اهـ .

وقد دفع الشريف الجرجاني قول الرضي هذا في حاشيته بما أثبته المصنف في شرح الوافية بقوله : « ... وكلا المعدولين لابد أن يكون خروجاً به عن اللفظ الأصلي ، وإلا أدى إلى ورود ما لا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ » اهـ .

ينظر : شرح الرضي ١ / ٤٠ ، ٤١ – حاشية الجرجاني على الرضي ١ / ٤٠ ، ٤١ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٣٨ .

(٤) قال المصنف : « وأعني بالتحقيق : ما أثبت معرفته تحقيقاً – أي يقيناً – صرف أو لم يصرف » اهـ . شرح الوافية ١ / ٣٨ .

(٥) مثل : عمر ، وزفر . وهو ما عبر عنه المصنف بالعدل التقديري ، وسيأتي ص ٢٧٥ .

(٦) (مثلث) زيادة من ط . (٧) (جاء) القوم) زيادة من ط .

المشتقة هي منها .

وأصل ذلك في كلام العرب أن يكرر[1] الاسم المراد تقسيم الأشياء عليه ، فيقال : جاء القوم رجلا رجلا ، ورجلين رجلين ، وجماعة جماعة ، فلما ورد[2] (ثُلاَثُ) غير مكرر علم أنه فرع عن مكرر ، وذلك المكرر إنما هو (ثلاثة)[3] .

---

(١) في أ : (أن يكون) وهو تحريف .

(٢) في ب : (وردت) .

(٣) مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن أسماء العدد المعدولة إنما منعت الصرف للعدل والصفة . يقول سيبويه ٢ / ١٥ : « ... وسألته عن (آحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع) فقال : هو بمنزلة (أخر) ، إنما حده : واحدا واحدا واثنين اثنين ، فجاء محدودا عن وجهه فترك صرفه . قلت : أتصرفه في النكرة ؟ قال : لا ، لأنه نكرة يوصف بها نكرة ... » اهـ .

وينظر : الإغفال للفارسي ٢ / ٥٩٩ – رسالة ماجستير في كلية الآداب جامعة عين شمس – الإيضاح للفارسي ص ٣٠١ – اللمع لابن جني ص ٢٣٧ – شرح ابن يعيش ١ / ٦٢ .

ويرى المصنف أن علتي منع الصرف في أسماء العدد هذه إنما هما عدله في اللفظ والمعنى ، فصار كأن فيه عدلين ، فأما عدل اللفظ فمن (اثنين) إلى (ثناء ومثنى) ، وأما عدل المعنى فتغيير العدة المحصورة بلفظ (الاثنين) إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى .

أقول : وما ذهب إليه المصنف هو قول المبرد (المقتضب ٣ / ٣٨٠ ، ٣٨١ والزمخشري (الكشاف ١ / ٤٩٦) وبه قال الرضي (شرحه ١ / ٤١) . وينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ٣٨ ، ٣٩ . غير أن السيوطي قد نسب الرأي المتقدم – رأي المصنف – إلى الزجاج ، وهو وهم منه . الهمع ١ / ٢٦ .

وللزجاج في منع هذه الأعداد رأيان ، أحدهما في (ما لا ينصر ص ٤٤) ووافق به سيبويه وأصحابه وذلك قوله : « اعلم أن جميع ما جاء معدولا من هذا الباب لا ينصرف في النكرة ، وإنما ترك صرفه لأنه عدل به عن (ثلاثة ثلاثة) و (أربعة أربعة) ، فاجتمع فيه أنه معدول عن هذا المعنى ، وأنه صفة ، لا يستعمل معدولا إلا صفة » اهـ .

والآخر في (معاني القرآن ١ / ٥) خالف به ما قاله أولاً، وادعى أنه لا يعلم أن أحداً من النحويين ذكر علتي منع الصرف اللتين قال بهما ، يقول : « وقوله عز وجل : ﴿ مثنى وثلاث ورباع ﴾ بدل من : ﴿ ما طاب لكم ﴾ ومعناه : اثنين اثنين ، وثلاثا ثلاثا ، وأربعا أربعا ، إلا أنه لا ينصرف لجهتين لا أعلم أن أحدا من النحويين ذكرهما ، وهي أنه اجتمع فيه علتان : =

.....

ويقال : آحادُ وَمَوْحَدُ ، وَثُناء وَمَثْنَى ، وثُلاَثُ وَمَثْلَثُ ، ورُبَاعُ وَمَرْبَعُ .
وهل يقال فيما عداها إلى العشرة[1] : عُشَارُ وَمَعْشَرُ[2] ، أو لا يقال ؟

= أنه معدول عن (اثنين اثنين) و (ثلاثة ثلاثة) وأنه عدل عن تأنيث » ا هـ .

وقد رد الفارسي على الزجاج هذا القول الأخير . الإغفال للفارسي ٢ / ٥٩٩ وما بعدها . وقد وهم السيوطي حين نسب قول الزجاج الأخير إلى الأعلم الشنتمري ، لأن الأعلم يقول بما قال به سيبويه وأصحابه من أنها منعت الصرف للعدل والصفة . ينظر الهمع ١ / ٣٦ – حاشية الأعلم على سيبويه ٢ / ١٥ .

ومذهب رابع في علتي منع الصرف أسماء العدد هذه وهو للأخفش والفراء وتابعهما الفارسي في بعض مسائله ، فهم يرون أن منعها الصرف إنما هو للعدل عما فيه الألف واللام .

يقول الأخفش : « وقال : ﴿ أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع ﴾ فلم يصرفه لأنه توهم به (الثلاثة) و (الأربعة) وهذا لا يستعمل إلا في حال العدد » ا هـ . معاني القرآن للأخفش ورقة ٥٩ /أ – وينظر : منهج الأخفش الأوسط ص ٣٤٩ .

ويقول الفراء : « وأما قوله : ﴿ مثنى وثلاث ورباع ﴾ فإنها حروف لا تجرى ، وذلك أنهن مصروفات عن جهتين ، ألا ترى أنهن للثلاث والثلاثة ، وأنهن لا يضفن إلى ما يضاف إليه (الثلاثة) و (الثلاث) ، فكان لامتناعه من الإضافة كأن فيه الألف واللام ، وامتنع من الألف واللام لأن فيه تأويل الإضافة ... وربما جعلوا مكان (ثلاث ورباع) : مثلث ومربع ، فلا يجرى أيضاً » ا هـ معاني القرآن ١ / ٢٥٤

هذا وقد نسب الرضي في شرحه ١ / ٤١ رأي الفراء السابق إلى الكوفيين عامة وابن كيسان .

ويقول الفارسي : « مسألة : أحاد ، وثناء ، وثلاث ، ورباع ، لا ينصرف لأنه معدول مع النكرة من واحد ، واثنين ، فلما أعربته حال نكرته وسميت به صار فيه العدل والتعريف لأنك نقلته إلى ما هو أثقل ، وهو التعريف » ا هـ .

المسائل المنثورة للفارسي ورقة ٢٥ / أ ، ميكروفيلم بمعهد المخطوطات العربية رقم ١٥٥ .

ويبدو أن للفارسي – في هذه المسألة – رأيين . هذا أحدهما ، والآخر ما وافق فيه سيبويه وذكره في الإيضاح ص ٣٠١ ، الإغفال ٢ / ٥٩٩ .

وينظر : هامش السيرافي ٢ / ١٥ – اللسان (ثلث) .

(١) في جـ : (إلى التسعة) .

(٢) (عشار ومعشر) زيادة من ط يتطلبها الكلام .

في ذلك خلاف[1] ، أصحها[2] أنه لم يثبت[3] ، وقد نص البخاري[4] على ذلك في صحيحه[5].

---

(١) في ب ، جـ ، ط : (فيه خلاف) .

(٢) في ط : (أصحهما) وما أثبته أوجه ، والمقصود : أصح الآراء .

(٣) كان الأجدر بالمصنف أن يقول بثبوته ، فقد نص أكثر من النحويين على ذلك .

فقد قال المبرد (المقتضب ٣ / ٣٨٠) : « ... ومن المعدول قولهم : مثنى وثلاث ورباع وكذلك ما بعدها » ا هـ .

ولكنه اقتصر في مجيئه على ما كان على وزن (فُعَال) – لا مَفْعَل – كما هو صريح لفظه ، وهذا هو القياس ، وأما (مفعل) فلم يأت إلا سماعاً .

وقد صرح بذلك الزجاج (ما لا ينصرف ص ٤٤) بقوله : « ... وإن عدلت أسماء العدد إلى العشرة كلها على هذا قياسا نحو (عشار) و (تساع) أو (خماس) و (سداس) ، ولكن (مثنى) و (موحد) لم يجيء في مثل (معشر) تريد به : (عشار) ، وكذلك (متسع) تريد به : (تساع) ، إنما استعمل – من هذا – ما استعملت العرب » ا هـ .

ويوافق ابن جني كلا من الزجاج والمبرد في صحة مجيء العدد على (فعال) – قياسا – إلى العشرة بقوله : « ... ألا ترى أن (فعالا) أيضاً مثال قد يؤلف العدل نحو : أحاد وثناء وثلاث ورباع ، وكذلك إلى (عشار) ، قال :

ولم يستريثوك حتى علو ت فوق الرجال خصالا عشارا » ا هـ

الخصائص ٣ / ١٨١

وينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ٨٠ – درة الغواص للحريري ص ٢٠١ – فصول ابن معط ص ١٥٨ . شرح الرضي ١ / ٤١ – المقرب ١ / ٢٨٠ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٤ – التسهيل ص ٢٢٢ – الجامع الصغير لابن هشام ص ٢٠٥ النكت الحسان لأبي حيان ص ٤١٣ – الفوائد الضيائية ٢ / ٦٥ – الأشموني ٣ / ٢٤٠ – الهمع ١ / ٢٦ – التصريح ٢ / ٢١٤ .

(٤) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ، أبو عبد الله ، حبر الإسلام والحافظ لحديث رسول الله . ولد في بخارى سنة ١٩٤ هـ ونشأ يتيماً وقام برحلة طويلة سنة ماتتين وعشر في طلب الحديث فزار خراسان والشام والعراق ومصر ، وسمع من نحو ألف شيخ وجمع نحو ستمائة ألف حديث ، اختار منها في صحيحه ما وثق بروايته ، وهو أول من وضع في الإسلام كتاباً على هذا النحو . وأقام في بخارى وتعصب عليه جماعة ورموه بالتهم فخرج إلى (خرتنك) من قرى سمرقند فمات بها سنة ٢٥٦ هـ . وله من المصنفات : الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري ، والتاريخ ، والضعفاء في رجال الحديث ، وخلق أفعال العباد ، والأدب المفرد – . ينظر في ترجمته : وفيات الأعيان ١ / ٤٥٥ الأعلام ٦ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٥) قال البخاري : « ... قال ابن عباس : (يستنكف) : يستكبر ... وقال غيره : (مثنى وثلاث) –

وأما (أُخَرَ) ففيه عدل محقق والصفة[1] ، فلذلك امتنع من الصرف ، قال الله تعالى ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾[2] .

وتحقيق العدل فيه أنه جمع (الأُخْرَى)[3] و (أُخْرَى) تأنيث (آخَرَ) أفعل التفضيل[4] ، وهذا الباب قياسه أن لا يستعمل – إذا قطع عن الإضافة و (من) – إلا بالألف واللام كقولك : جاءني الأَفْضَلُ ، والفُضْلَى ، والفُضَلُ[5] ، ولو قلت : أَفْضَل ، وفُضْلَى ، وَفُضَل ، لم يجز[6] .

– يعني : اثنين وثلاثا وأربعا ، لا تجاوز العرب رباع » ا هـ . صحيح البخاري حاشية السندي ٣ / ١١٧ كتاب تفسير القرآن – سورة النساء . وفي عمدة القاري شرح صحيح البخاري أن القول الذي أورده البخاري هو قول أبي عبيدة . ينظر : عمدة القاري ١٨ / ١٦٢ ، ١٦٣ ، فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٨ / ١٧٨ .

(١) في ط : (وصفة) .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ الآية ١٨٤ /البقرة .

(٣) في ط : (جمع لأخرى) .

(٤) في ب : (أفعل تفضيل) .

(٥) (الفضل) ساقطة من ب .

(٦) ما ذهب إليه المصنف في جهة عدل (أُخر) هو مذهب جمهور النحويين .

يقول سيبويه ٢ / ١٤ : « ... قلت : فما بال (اخر) لا يتصرف في معرفة ولا نكرة ؟ قال : لأن (أُخر) خالفت أخواتها وأصلها ، وإنما هي بمنزلة (الطول) و (الوسط) و (الكبر) ، لا يكن إلا وفيهن ألف ولام ، فوصف بهن المعرفة ألا ترى أنك لا تقول : نسوة صغر ، ولا هؤلاء نسوة وسط ، ولا تقول هؤلاء قوم أصاغر ، فلما خالفت الأصل وجاءت بغير الألف واللام تركوا صرفها » ا هـ

وينظر : المقتضب ٢ / ١٤ – الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٨ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٣٩ ، ٤٠ – شرح الرضي ١ / ٤٢ – البحر المحيط ٢ / ٣٤ – شرح ابن يعيش ٦ / ٩٩ ، ١٠٠ – الهادية للأردبيلي ص ٢٤ – الفوائد الضيائية ٢ / ٦٥ .

ويرى ابن جني – تبعا للفارسي كما سيأتي ص ٢٦٩ – أنه عدل به عن صيغة (أفعل من) . يقول : « ... وتقول : مررت برجل آخر ، فلا تصرفه للوصف ومثال الفعل ، وكذلك (أُخر) لا تصرف للوصف والعدل عن (أخر من كذا) » ا هـ . اللمع ص ٢٣٨ . وقد ارتضى ابن مالك هذا القول وجوده وعلل له بقوله : « ... وهذا أولى من مصاحبة الألف واللام لكثرة نظائره وقلة نظائر الآخر ، وذلك لأن المعدول إليه حقه أن يزيد معنى ، وذلك في هذا الوجه محقق ، لأن تبيين الجمعية بـ (آخر) أكمل من تبيينها بـ (أخر) » ا هـ . ولابن مالك أيضاً في جهة عدله وجه ثالث ، وهو أنه عدل به في اللفظ والمعنى كما في (مثنى وثلاث ورباع) – ذكره في شرح الكافية الشافية – وينظر في هذين الوجهين : شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٢ .

.....

فإذا استعمل (أُخَرُ) من غير إضافة ومن غير (مِنْ) فقياسه أن يستعمل بالألف واللام ، فإذا استعمل بغير ألف ولام فقد عدل[1] به عن صيغته الأصلية تحقيقا أخذاً من هذا الاستقرار المعلوم[2] .

وقد أورد الفارسي[3] اعتراضاً على // قول النحويين في ذلك ، فقال[4] : لو ١٢
صح أن يكون معدولا عما فيه الألف واللام لوجب أن يكون معرفة ، لأن كل معدول عن معرفة فإنما يقصد به قصد تلك[5] المعرفة ، فيجب أن يكون معرفة ، ولما ثبت كونه نكرة بالإجماع بطل أن يكون معدولاً عما فيه الألف واللام[6] . وجعله قادحاً ولم يذكر له جواباً[7] .

---

(١) في أ : (فقد عدلوا) وما أثبته أوجه إذ لا مرجع للضمير .

(٢) ينظر الهامش رقم (٦) في الصفحة السابقة .

(٣) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي ، إمام العربية المشهور . أخذ عن الزجاج وابن السراج وميرمان ، وطوف بلاد الشام ، وقال كثير من تلامذته : أنه أعلم من المبرد . وبرع من تلامذته جماعة منهم ابن جني وعلي بن عيسى الربعي . وتقلم عند عضد الدولة وصنف له (الإيضاح العضدي) في النحو و (التكملة) في الصرف . ومن تصانيفه : الحجة ، التذكرة ، أبيات الإعراب ، تعليقة على كتاب سيبويه ، المسائل الحلبية ، البغدادية ، الشيرازية ، العسكرية ، المصرية ، المنثورة ، المقصور والممدود ، والإغفال ، وهو مسائل أصلحها على الزجاج ، وغير ذلك . توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة .

ينظر ترجمته : وفيات الأعيان ١ / ٢٣١ - أنباة الرواة ١ / ٢٧٣ - نزهة الألبا ص ٣١٥ - ٣١٧ . بغية الوعاة ١ / ٤٩٦ .

(٤) لم يذكر ذلك في إيضاحه ولم أجده في الإغفال ولا في المسائل الشيرازية ، ووجدت في المسائل المنثورة ورقة ٢٥ / أ ما نصه : « مسألة : (أخر) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة لأنها معدولة عن (آخر منك) ، وليست معدولة عن الألف واللام ، وإنما قولهم : عدلت عما يقوم مقام الألف واللام ، بدلالة أن كل واحد منهما لا يذكر مع الآخر ، فلما عدل عن (آخر منك) وجب أن لا ينصرف في حال النكرة ، وجاز عدله منه لأن (آخر) يقع على الواحد والجمع والاثنين ، فجاز أن يعدل منه (أخر) لأنه يقع على الجمع كما أن (آخر) جمع » ا هـ . وهذا القول هو ما نقله ابن جني (اللمع ص ٢٣٨) وأقره ابن مالك وعلل له . وينظر الهامش رقم (٦) في الصفحة السابقة .

(٥) جـ : (ذلك) وهو خطأ . (٦) في ط (عما فيه ألف ولام) .

(٧) في أ ، ب ، جـ : (جواب) بالرفع ، وما أثبته أوجه . وينظر الإيضاح للفارسي ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .

والجواب عن ذلك أنه يصح أن يقال إنه معدول عن الصيغة التي هي قياسه ولا يلزم أن يكون معرفة[1] . وما ذكره أبو علي[2] من المعدولات إنما كان معرفة بقصد إرادة الألف واللام فيها كما في (أمس)[3] ولذلك بني[4] ، أو بقصد كونه علماً كما في (سَحَر) ولذلك أعرب ومنع الصرف[5] .

فإذا[6] كان كذلك فلا يصح أن يكون (أُخَرُ) متضمناً معنى الألف واللام[7] لأنه معرب ، ولا علماً لكونه صفة ، والصفة تضاد العلمية[8] .

فثبت أنه يجب أن يكون (أُخَرُ) غير معرفة – وإن كان معدولاً عما فيه الألف واللام – لبطلان تقدير التعريف فيه .

---

(١) أجاب الرضي – بعد أن أورد اعتراض الفارسي – بهذه الإجابة مفصلاً ووجه الاعتراض بقوله : « ومنع أبو علي من كون (أُخر) معدولا عن اللام ، استدلالاً بأنه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كـ (أمس) و (سحر) – المعدولين عن ذي اللام – ، وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى : ﴿ فعدة من أيام أخر ﴾ .

وأجيب بأنه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى ، أي عدل عن التعريف إلى التنكير . ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفاً وتنكيراً ؟ ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجباً لوجب بناء (سحر) كما ذهب إليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف ، فتعريف (سحر) ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علماً » اهـ . شرح الرضي ١ / ٤٢ . وبمثل هذا الرد قال ابن عصفور في المقرب ١ / ٢٨٠ .

(٢) (أبو علي) ساقطة من جـ .

(٣) في جـ : (فيها كأمس) .

(٤) (بني) في هامش جـ .

(٥) أيد ابن مالك رأي الفارسي والتمس له تعليلاً وجيهاً بقوله : « ... فكان ذلك عدل عن مثال إلى مثال ، وهو أولى من العدل من مصاحبة الألف واللام ، لكثرة نظائره وقلة نظائر الآخر ، ولأن المعدول إليه حقه أن يزيد معنى وذلك في هذا الوجه محقق ، ولأن تبين الجمعية بـ (أُخر) أكمل من تبينها بـ (آخر) ، ولأن الوجه الآخر يلزم منه مساواة (أُخر) بـ (سحر) في زوال العدل بالتسمية وقد نص سيبويه على أن (أُخر) إذا سمي لا ينصرف لبقاء العدل ، ولا يكون ذلك إلا بالعدل عن مثال ، بخلاف العدل عن الألف واللام » اهـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٢ – وينظر قول سيبويه ٢ / ١٤ .

(٦) في ط : (وإذا) .

(٧) في ب ، ط : (معنى اللام) .

(٨) قال الرضي – معقباً على هذا – : « ... فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسره به المصنف – =

.....

ويمكن أن يقال : إن قياس باب أفعل التفضيل – إذا جرى نكرة غير مضافة – حقه أن يكون مفرداً مقترناً[1] بـ (مِنْ) ، فيقال : مررت برجلٍ أفضلَ منك ، وبامرأةٍ أفضلَ منك ، وبنساءٍ أفضل منك[2] .

و (أُخَرَ) نكرة غير مضافة ، فكان قياسه أن يقال : مررت بنساءٍ آخرَ منك فعدل عن صيغة (أَفْعَل) إلى صيغة (فُعَل) .

وهذا عدل محقق من صيغة إلى صيغة يرتفع معه اعتراض الفارسي من أصله[3] .

= أعني : خروجه من صيغته الأصلية – بل نقول : العدل إخراج اللفظ – كما ذكرنا – عما الأصل أن يكون معه من الصيغة أو استلزم كلمة أخرى ، فيدخل فيه (سحر) و (أمس) » اهـ .

وقد دفع هذا الاستدراك الشريف الجرجاني في حاشيته على الرضي ١ / ٤٣ .

(١) في أ : (أن يكون مقروناً) ، وفي جـ : (أن يكون مفرداً فيقال) ، وفي ط : (أن يكون مفرداً مقروناً) وما أثبته أوجه هذه العبارات .

(٢) سقط من ب : (وبامرأة أفضل منك ، وبنساء أفضل منك) .

(٣) هذا القول الثاني الذي أورده المصنف – رداً على الفارسي – هو قول الفارسي نفسه ، فقد اتفق المصنف معه على أن (فعل) عدل به عن (أفعل) وليس عما فيه الألف واللام ، وهو ما قال به ابن جني أيضاً ورجحه ابن مالك .

فقد لجأ المصنف إلى الوجه الذي قال به الفارسي فراراً مما قاله الفارسي إلا أنه ذكر أنه عدل به عن (أفعل) فقط وليس عن (أفعل من) كما ذكر الفارسي .

ولي أن أقول إن الفارسي نفسه قد ذكر الوجه الأول الذي ارتضاه المصنف وقال به – في أحد قوليه – من أنه عدل به عما فيه الألف واللام ، فقد وقفت على عبارته مخطوطة يقول فيها : « ... ووجه آخر ، وذلك أنه عدل عن غير بابه ، وحذف الألف واللام من ذلك إثبات ، وذلك أنه جمع (أخرى) ، فلما كنت إذا قلت : (أخر) كنت قدرت فيها تنوين من الباب الذي يلفظ به الألف واللام فيه كان فيهما مشبهاً للفعل في النكرة ، يكون على هذا القول قد اجتمع فيه أنه صفة والعدل » اهـ .

المسائل المنثورة – مخطوطة بمعهد المخطوطات رقم ١٥٥ – ورقة ٢٥ / أ .

وبما أثبته يتضح أن لكل من الفارسي والمصنف قولين في المسألة ، فلا وجه لاعتراض المصنف على الفارسي .

وَ (جُمَعَ) .....

فأما (جُمَعُ)[1] فتحقيق العدل فيه أنه جاء جمعاً لـ (جَمْعَاء) و (جَمْعَاءُ) مؤنث (أَجْمَعَ) ، وقياس (فَعْلاءَ أَفْعَلَ) أن يجمع على (فُعْلَ) .

فكان قياس (جُمَعَ) أن يكون (جُمْعاً) ، فعدل[2] عن صيغة (فُعْلَ) إلى صيغة (فُعَلَ)[3] .

---

(١) ومثله أخواته : كتع ، وبصع ، وبتع .
ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٠ – الأمالي الشجرية ٢ /١٠٨ – شرح الرضي ١/٤٣ .

(٢) في أ : (فكان إلى صيغة فعل) وما أثبته أوجه .

(٣) هذا بيان من المصنف لجهة عدله في اللفظ ، ولم يصرح – هنا – بجهة عدله في المعنى كما ذكر في شرح الوافية (١ / ٤١) فقد قال : « ... وعن معناه الأصلي في الصفة إلى جعله تأكيداً للشمول في المتعدد وجوداً أو حكماً غير المثنى ، ويدلك على أنه في الأصل صفة ما جاء في الحديث : (بهيمة جمعاء) – أي سالمة لا عاهة فيها بدينة – (هل يحس فيها من جدعاء) – أي مقطوعة الأذن – ، فثبت ما ذكرناه من العدول عن اللفظ والمعنى جميعاً » اهـ .
وينظر معنى هذا القول في شرحه للمفصل ٢ / ٨٢ ، ٨٣ .
وما ذكره المصنف هنا وفي شرح الوافية وشرح المفصل – من أن علتي منع صرف (جمع) هما العدل والصفة – يدفع قول السيوطي في الهمع ١ / ٢٨ من أن المختار عند ابن الحاجب في منع (جمع) إنما هو العدل والعلمية .
ومذهب الخليل أن السبب الثاني لمنع الصرف – مع العدل – إنما هو التعريف الإضافي . فقد ذكر سيبويه قوله : « ... وسألته عن (جمع) و (كتع) فقال هما معرفة بمنزلة (كلهم) وهما معدولتان عن جمع (جمعاء) وجمع (كتعاء) ، وهما منصرفان في النكرة » اهـ . سيبويه ٢/١٤ .
قد أوضح الزجاج قول الخليل هذا بقوله : « ... فأما (جمع) و (كتع) فاجتمع فيهما شيئان : أنهما معدولان عن جمع (جمعاء) ، وأنهما معرفة ، ألا ترى أنك تقول : مررت بنسوة جمع يا هذا ، فيؤدى عن (جميعهن) اهـ . ما لا ينصرف ص ٤٠
وقد رد المصنف على هذا القول في شرحه للمفصل ٢ / ٨٣ بقوله : « ... وقول الخليل في (جمع) : هو معرفة بمنزلة (كلهم) – يعني أن الإضافة في المعنى مقدرة – بياناً لصحة جريه على المعرفة توكيداً لا بياناً للمانع من الصرف » اهـ . وينظر : رد الرضي على قول الخليل (شرح الرضي ١ / ٤٣) . وذهب ابن مالك إلى أن (جمع) فيه التعريف الوضعي كالأعلام . التسهيل ص ٢٢٢ . وذهب المبرد – وتبعه الفارسي – إلى أنه معرفة ولكنهما لم يبنا جهة تلك المعرفة . ينظر المقتضب ٣ / ٣٤٢ – الإغفال للفارسي ٢ / ٦٠٦ . وينظر : هامش السيرافي ٢ / ١٤ – الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٨ ، ١٠٩ – الأشموني ٣ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ – الهمع ١ / ٢٨ .

.....

وقد اعترض الفارسي أيضاً على ذلك وقال : قياس (فَعْلاءَ أَفْعَل) – في الألوان والعيوب الممتنع جمع مذكره بالولو والنون – أن يجمع على (فُعْل) ، فأما ما جمع مذكره بالواو والنون فليس قياسه أن يجمع على (فُعْل) ، وقد جمع مذكر هذا[1] بالواو والنون[2] ، فليس من باب (فَعْلاءَ أَفْعَل) المذكور[3] ، لأنك تقول في جمع مذكره : أجمعون ، ولا تقول في [جمع] مذكر[4] (حمراء)[5] : أحمرون ، فدل ذلك على أنه من غير بابه[6] .

---

(١) أي : (جمعاء) (ومذكره : (أجمع) .

(٢) سقط من ب ما بين قوله : (بالواو والنون) السابقة وهذه .

(٣) لم يذكر الفارسي هذا القول في إيضاحه ، وإنما ذكره في الإغفال بقوله : « ... وليس (جمعاء) مثل (حمراء) فيلزم أن يجمع على (حمر) ، كما أن (أجمع) ليس مثل (أحمر) ، فإنما (جمعاء) كـ (طرفاء) و (صحراء) كما أن (أجمع) كـ (أحمد) بدلالة جمعهم له على حد التثنية » اهـ .

ويعني بقوله : (على حد التثنية) : جمعه جمع المذكر السالم ، بالواو والنون . وينظر : الإغفال للفارسي ٢ / ٦١٢ .

غير أن الرضي قد أثبت قولاً للفارسي في هذه المسألة يفصل ما أجمله النص السابق ، وذلك قوله : « ... قال أبو علي : ليس قياس كل فعلاء أن يجمع على فعل ، بل قياس فعلاء – مؤنث أفعل – المجموع على (فعل) أيضاً ، و (أجمع) مجموع على (أجمعون) لا (جمع) . وقوله : (حلائل أسودين وأحمرينا) شاذ كما يجيء في باب الجمع ... قال : والحق أن (جمعاء) اسم لا صفة ، وقياس جمع (فعلاء) اسما : (فعالي) في التكسير ، و (فعلاوات) في التصحيح كـ (صحاري) و (صحروات) ، و (جمع) معدول عن أحدهما . اهـ .

قال الرضي : « ويرد عليه أن (جمعاء) لو كان اسما لكان (أجمع) أيضاً كذلك ، فجمعه إذن على (أجمعون) شاذ ، إذ لا يجمع بالواو والنون إلا العلم أو الوصف كما يجيء في باب الجمع » اهـ ينظر شرح الرضي ١ / ٤٣ .

(٤) (مذكر) ساقطة من جـ .

(٥) في ط : (مذكر أحمر) وهو سهو .

(٦) هذا معنى قول الفارسي : « ... فأما (أجمع) و (جمعاء) فليسا عندنا صفتين – وإن كانا على لفظ (أحمر) و (حمراء) – لأنهما لم يمتنعا من الصرف في قولك : رأيت أخوتك أجمع ، ولكن لأنه معرفة وعلى وزن الفعل » اهـ . الإغفال ٢ / ٦١٦ .

وإذا ثبت أنه من غير بابه[1] لم يكن (جُمَعُ) معدولاً عهن (جُمْعُ) إذ لم يثبت العدلُ إلا بناءً على أنه من باب (حمراء أحمر) ، وقد بطل كونه من باب (حمراء أحمر)[2] .

هذا معنى اعتراض الفارسي . وجعل القائلَ[3] به مخطئاً ، وأشار إلى أن الأولى أن يقال : إنه معدول عن (جَمَاعَي)[4] ، لأن (فعلاء) الذي ليس بصفة قياسه أن يجمع على (فَعَالَى) ، وقيل فيه (فُعَلُ) فهو عدل محقق[5] .

---

(١) سقطت هذه العبارة من ب .

(٢) هذا معنى قول الفارسي : « ... ألا ترى أن (جمع) معدولة وعدلها عن تأنيث ، ولم يمنعها من الصرف أنها معدولة ، وأنها عدلت عن التأنيث ، وإنما امتنعت عن الصرف للعدل والتعريف » اهـ .
الإغفال ٢ / ٦٠٦

(٣) في الأمالي الشجرية أن هذا هو قول المازني .
قال ابن الشجري : « ... والقسم الثالث (فعل) في قولهم : جاء النساء جمع كتع بصبع ، فـ (جمع) معدولة عن (جمع) في قول أبي عثمان المازني لأنه جعل (أجمع) و (جمعاء) من باب (أحمر) و (حمراء) ، وهذا الباب قياس جمعه (فعل) كـ (حمر) و (صفر) . فعدلوا على قول أبي عثمان (جمع) – المفتوح العين – عن (جمع) – الساكنة عينه ، وخالفه النحويون في هذا القول ... » اهـ . الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٨ .
غير أن السيوطي قد نسب القول السابق إلى كل من الأخفش والسيرافي . الهمع ١ / ٢٨ وينظر هامش السيرافي ٢ / ١٤ .

(٤) عبارة الفارسي : « ... ومن هذا أقول : أن (جمع) معدول عن (فعالى) مثل (صحاري) ... » اهـ . الإغفال ٢ / ١١٦٣ .
وينظر نص ما أورده الرضي نقلاً عن الفارسي في الهامش رقم (٣) ص ٢٧٣ .

(٥) هذا مجمل اعتراض الفارسي ، وقد وثقت كل جزء منه بنص له ، والصواب ما أثبته المصنف تبعاً للمازني وجمهور النحويين في جهة عدله عن (جمع) بإسكان العين .
وهذا ما ارتضاه الرضي وقال به .
ينظر الهامش رقم (٣) ص ٢٧٣ .

أَوْ تَقْدِيْراً كَـ : (عُمَرَ) وَ (زُفَرَ)[1] .....

قوله : « أَوْ تَقْدِيْراً كَـ (عُمَرَ) وَ (زُفَرَ) .

إنما جعل هذا من باب التقدير[2] لأنه ليس له قياس يستدل به على عدله ، ولو لم تمنع العرب صرفه لم يحكم فيه بعدل ، ولكنهم لما منعوه الصرف – وقد علم أنه لا يمنع إلا لعلتين ولم تكن فيه علة ظاهرة إلا العلمية – حكم // بتقدير العدل ١٣
فيه لإمكانه ، لأنه لو لم يقدر للزم منه خرم قاعدة معلومة من كلامهم[3] .

فهذا الوجه الذي أوجب التقدير ، ولذلك لم يقدر عدل في (أُدَدٍ)[4] – علما[5] لما ورد في كلامهم منصرفا[6] .

---

(١) (زفر) ساقطة من بعض نسخ المتن .

(٢) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٣٨ : « التقديري هو ما تتوقف معرفته على منع الصرف ، فيقدر العدل لئلا يؤدي إلى خرم قاعدة معلومة ، وهو منع الصرف من غير علتين » ا هـ .

(٣) هذا معنى قول سيبويه ٢ / ١٤ : « ... وأما (عمر) و (زفر) فإنما منعهم من صرفهما – وأشباههما – أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا ، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما ، وهو بناؤهما في الأصل ، فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما ، وذلك نحو : عامر ، وزافر ، ولا يجيء (عمر) وأشباهه محدوداً عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة » ا هـ .

ويقول الزجاج : « ... وإنما امتنع (عمر) لأنه اجتمع فيه شيئان : أنه معرفة وأنه معدول عن (عامر) » ا هـ . ما لا ينصرف ٣٩ ، ٤٠ .

وينظر : سيبويه ٢ / ١٥ – المقتضب ٣ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ – اللمع لابن جني ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ – الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٨ – الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٨٢ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٤٢ . شرح ابن يعيش ١ / ٦٢ شرح الرضي ١ / ٤٤ – ٤٦ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩١ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٦٨ .

(٤) (أدد) : أبو قبيلة من اليمن ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير ، والعرب تقول : أددا ، جعلوه بمنزلة (تقب) ولم يجعلوه بمنزلة (عمر) . اللسان (أدد) .

(٥) قال في شرح المفصل (الإيضاح ٢ / ٨٢) : « ... والأكثر في لغتهم منع صرف (فعل) علما ، وجاء الصرف قليلاً كقولهم : هذا أدد ، مصروفا » ا هـ .

وينظر : شرح الوافية له ١ / ٤٢ ، شرح ابن يعيش ١ / ٦٢ ، شرح الرضي ١ / ٤٥ .

(٦) في ب ، ج : (مصروفا) .

قوله : « وَبَابِ (قَطَامِ) فِي تَمِيمٍ » .

لأن تميماً يعربون هذا الباب ويمنعون الصرف ، فيقولون : جاءت قَطَامُ ورأيت قَطَامَ ، ومررت بِقَطَامَ[1] .

ووافقوا الحجازيين في نحو (حَضارِ)[2] ، فوجب الحكم بالعدل في الباب تقديراً ، إذ لا قياس يؤدي إلى أن يكون معدولاً عن صيغة أخرى إلا ما ذكرناه[3] من الحكم بالبناء[4] .

* * *

(١) في سيبويه ٢ / ٤٠ : « ... ألا ترى أن بني تميم يقولون : هذه قطام ، وهذه حذام ، لأن هذه معدولة عن (حاذمة) ، و (قطام) معدولة عن (قاطمة) أو (قطمة) ، وإنما كل واحدة منهما معدولة عن الاسم الذي هو علم ، ليس عن صفة ... وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسما لمؤنث ، ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه لأن البناء واحد ، وهو هاهنا إسم للمؤنث » ا هـ .

وقال ابن مالك : « ... فهذا النوع في لغة بني تميم معرب ممنوع من الصرف ، وهو في لغة الحجازيين مبني على الكسر » ا هـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٢

(٢) قال سيبويه ٢ / ٤٠ : « ... فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في (يرى) ، والحجازية هي اللغة الأولى القديمي » ا هـ .

وينظر المقتضب ٣ / ٣٧٣ وما بعدها- ما لا ينصرف للزجاج ص ٧٦ ، ٧٧ - الخصائص ١ / ١٧٩ ، ١٨٠ - الأمالي الشجرية ٢ / ١١٥ ، ١١٦ - شرح الرضي ١ / ٤٦ - شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٥٩٢ - الفوائد الضيائية ٢ / ٦٩ - ٧١ - شرح الأشموني ٣ / ٢٦٨ .

(٣) في أ : (ما ذكرنا) ، وفي جـ : (ما ذكر) .

(٤) زاد في هامش جـ : (في غيره) .

قوله[1] : « الوَصْفُ شَرْطُهُ[2] أَنْ يَكُونَ وَصْفاً فِي الأَصْلِ[3] .... »[4] .

شرط الوصفية أن يكون الاسم صفة في الأصل ، فلو قدر غلبته في الاسمية وزوال الوصفية عنه لم يضر ، فهذا معنى قوله : (فلا تضره الغلبة)[5] .

ويحققه[6] منعهم صرف (أسود) و (أرقم) و (أدهم)[7] وإن خرجت عن الوصفية بالغلبة[8] ، لأن الأصل وضعها[9] للصفة بدليل استعمالهم إياها صفات .

---

(١) في جـ ز ط (ثم قال) .

(٢) عرفه المصنف بقوله : « والمراد بالوصفية : كون الاسم موضوعاً لذات باعتبار معنى هو المقصود » اهـ . الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٧٨ .

(٣) قال الجامي : « ... سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل (أحمر) – فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي (الحمرة) – أو بحسب الاستعمال مثل (أربع) في : مررت بنسوة أربع ، فإنه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد ، فلا وصفية فيه بحسب الوضع ، بل قد تعرض له الوصفية كما في المثال المذكور ، فإنه لما جرى فيه على (النسوة) – التي هي من قبيل المعدودات لا الأعداد – علم أن معناه : مررت بنسوة موصوفة بالأربعية ، وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا أصلي بحسب الوضع » اهـ . الفوائد الضيائية ٢ / ٧١

(٤) عبارة جـ : (والوصف كذلك شرطه ...) .

(٥) معنى الغلبة : أن يكون اللفظ في أصل الوضع عاماً في أشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء إلى قرينة ، بخلاف سائر ما كان واقعاً عليه كـ (ابن عباس) فإنه كان عاماً يقع على كل واحد من بني العباس ، ثم صار أشهر في (عبد الله) فلا يحتاج إلى قرينة بخلاف سائر أخواته . ينظر : شرح الرضي ١ / ٤٧ .

(٦) في ط : (وتحقيقه) .

(٧) في جـ : (أسود وأدهم وأرقم) .

(٨) في سيبويه ٢ / ٥ : « ... وأما (أدهم) – إذا عنيت القيد – و (الأسود) – إذا عنيت الحية – و (الأرقم) – إذا عنيت الحية – فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، ولم تختلف في ذلك العرب » اهـ .

وينظر : المقتضب ٣ / ٣٤٠ – ما لا ينصرف ص ١١ – شرح الرضي ١ / ٤٨ .

(٩) في ط : (لأن أصل وضعها) .

فَلِذَلِكَ صُرِفَ (أَرْبَعَ) فِي : مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ ، وَامْتَنَعَ (أَسْوَدُ) وَ (أَرْقَمُ) لِلْحَيَّةِ ، وَ (أَدْهَمُ) لِلْقَيْدِ .....

ولو قدر استعمال اسم صفة وليس في الأصل صفة لم تعتبر الوصفية[1] بدليل صرفهم : مررت بنسوة أربع ، فإنه صفة لـ (نسوة) وهو على وزن الفعل ، إلا أن وصفيته ليست في الأصل لأنها من أسماء[2] العدد[3] ، وهي لغير الصفة في الأصل[4] .

---

(١) جمهور النحويين على عدم الاعتداد بالوصفية العارضة ، قال ابن مالك : « ... فاحترزنا بأصالة الوصفية عن عروضها كوضعك (أربا) موضع (ذليل) ، و (أكلبا) موضع (أخساء) فإنهما حينئذ وصفان ، وهما على وزنين من الأوزان المعتبرة ، لكن وصفيتهما عارضة ، فلا اعتداد بها » اهـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٢ ، ٥٨٣

(٢) هذا معنى قول الزجاج : « ... فأما (أربع) في قولك : مررت بنسوة أربع ، فمصروف لأن (أربعا) ليس بصفة ، إنما هو اسم للعدد ، فإذا وصفت به فإنما وضعته موضع الصفة ، لأنك إذا قلت : مررت بنسوة أربع ، فإنما تقصد بالعدد إلى تقليل أو تكثير ، فلهذا جاز أن تصف به ، وأصله التسمية ، ألا ترى أنك تقول : جاءني أربع نسوة ، وخمس نسوة ، كما تقول : جاءني بعض النسوة ، فإنما هو اسم كما وصفنا » اهـ . ما لا ينصرف ص ١٢ .

(٣) في أ ، جـ ، ط : (الأعداد) . وما أثبته أوجه .

(٤) خالف الرضي المصنف وجمهور النحويين في اشتراطهم أصالة الصفة في منع الصرف ، وجوز منع الصرف في الوصف العارض بقوله : « ... وأنا إلى الآن لم يقع لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف ، أما قولهم : مررت بنسوة أربع – مصروفاً – فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل – على ما يذكر – وهو عدم قبوله للتاء ، فإنه يقبلها لقولهم : (أربعة) لا لعدم شرط الوصف .

وليس قولهم : – أن التاء في (أربعة) ليست بطارئة على (أربع) ، لأن (أربعة) للمذكر و (أربعا) للمؤنث ، والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف (يعمل) و (يعملة) فإن (يعملة) للمؤنث ، فالتاء طارئة – بشيء وإن دققوا فيه النظر ، لأنه إذا جاز أن لا يعتد بالوزن الأصلي في (يعمل) – لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار ، وهو التاء في المؤنث – فكيف يعتد بالوزن العارض في (أربع) مع كونه قبل على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن ، وهي اتصاله بالهاء ؟ » اهـ . شرح الرضي ١ / ٤٦ ، ٤٧

وينظر دفع هذا القول في حاشية الجرجاني على الرضي ١ / ٤٦ .

وَضَعُفَ مَنْعُ (أَفْعَى) لِلْحَيَّةِ ، وَ (أَجْدَلٍ) لِلصَّقْرِ ، وَ (أُخَيْلٍ لِلطَّائِرِ .....

وإنما ضعف منع (أفعى) و (أجدل) و (أخيل) لأنه لم يتحقق فيه وصفية أصلية ، وليس فيه إلا وزن الفعل ، فضعف منع الصرف لذلك[1] .

وإنما منعه الصرف أناس[2] من العرب لما رأوا من قوة الاشتقاق في (أجدل) لأنه من (الجدل)[3] – وهو القوة[4] – وهو الصقر .

و (أخيل) – من الخيلان[5] – وهو طائر ذو خيلان[6] .

وأما (أفعى)[7] فكأنهم توهموا معنى[8] الخبث فيه ، فظنوا جرى ذلك في الأصل مجرى الصفات ، وهذا معنى كلام سيبويه[9] .

---

(١) هذا ما صرح به المبرد بقوله : « هذا باب ما كان من (أفعل) نعتاً يصلح في التأويلات جميعاً ، فمن ذلك (أجدل) و (أخيل) ، الأجود فيهما أن يكونا اسمين ، لأن (الأجدل) إنما يدل على الصقر بعينه ، و (الأخيل) أيضاً اسم طائر .

فإن قال قائل : إن (أجدل) إنما هو مأخوذ من (الجَدْل) وهي شدة الخلق ، و (أخيل) إنما هو مأخوذ من (الخيلان) وكذلك (أفعى) إنما هو (أفعل) من النكادة .

قيل له : فإنه كذلك ، وإلى هذا كان يذهب من يراه نعتاً ولا يصرفه في معرفة ولا نكرة ، وليس بأجود القولين .

أجودهما أن تكون أسماء منصرفة في النكرة لأنها وإن كان أصلها ما ذكرنا فإنما تدل على ذات شيء بعينه .

ألا ترى أن (أجدل) لا يدل إلا على الصقر ، تقول : أجدل ، بمنزلة قولنا صقر . وكذلك (أفعى) لا يدل إلا على هذا الضرب من الحيات ، ومثل ذلك (أخيل) لأنه يدل على طائر بعينه » ا هـ . المقتضب ٣ / ٣٣٩ .

(٢) في ب ، جـ ، ط : (ناس) . (٣) زاد في ب : (مأخوذ من الجَدْل) .

(٤) (الجَدْلُ) : شدة الفتل ، وجدل الشيء – يَجْدُلُه – ويَجْدِلُه – جَدْلاً : أحكم فتله ... والأجدل : الصقر ، صفة غالبة ، وأصله من (الجدل) الذي هو الشدة . اللسان (جدل) .

(٥) في اللسان (خيل) : و (الأخيل) : طائر أخضر وعلى جناحيه لمعة تخالف لونه ، سمي بذلك للخيلان .

(٦) في جـ : (لطائر ذي خيلان) . . . (٧) زد في ط : (للحية) .

(٨) (معنى) ساقطة من جـ .

(٩) هو إمام النحاة عمرو بن بشر بن قنبر ، صاحب الكتاب ، وهو أشهر من أن يعرف به . =

.....

.....

* * *

= وينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٣٧ – مراتب النحويين ص ١٠٦ . نزهة الألبا ص ٦٠ – وفيات الأعيان ١ / ٣٨٥ – أنباه الرواة ، ٢ / ٣٤٦ – بغية الوعاة ٢ / ٢٢٩ .

وما قصده المصنف هو قول سيبويه : « ... هذا باب ما كان من (أفعل) صفة في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام ، وذلك (أجدل) و (أخيل) و (أقعى) . فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً ، وقد جعله بعضهم صفة ، وذلك أن (الجدل) شدة الخلق ، فصار (أجدل) – عندهم – بمنزلة (شديد) .

وأما (أخيل) فجعلوه من (خيل) من (الخيلان) للونه ، وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه .

وعلى هذا المثال جاء (أقعى) كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ولا مصدر » ا هـ . سيبويه ٢/ ٥ .

ولم يسلم الرضي بما أثبته المصنف نقلاً عن سيبويه فقال : « ... ولنا أن نقول : صرف هذه الكلمات ونحوها لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقاً ، لا عارضاً ولا أصلياً . فـ (أقعى) وإن كانت في نفسها خبيثة ، و (أجدل) طائر ذا قوة ، و (أخيل) طائرا ذا خيلان ، إلا أنك إذا قلت مثلاً : لقيت أجدلاً ، فمعناه : هذا الجنس من الطير من غير أن تقصد معنى القوة ، كما تقول : رأيت عقابا ، لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة وإن كانت أقوى من الصقر ، وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقاً كما أشار إليه المصنف ، فأما منع صرف مثله فغلط ووهم » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ٤٨ .

قوله : « التأنيثُ بِالتَّاءِ[1] شَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ »[2] .

والذي يدل عليه صرفهم (قائمة) في مثل[3] : مررت بامرأةٍ قائمة[4] ولو لم يكن كذلك لوجب منع الصرف ، لأن فيه تاء التأنيث والصفة .

وإنما اشترطت العلمية لأن التاء في غيره غير لازمة ، لأنك تقول في غيره[5] : مررت برجل قائم ، وبامرأة قائمة[6] ، فتجدها تنزع عن الاسم وتثبت ويبقى الاسم على حاله[7] ، فإذا انضمت إليه[8] العلمية[9] لزمت ولم تنفك[10] عن الاسم ، فاعتد بها عند لزومها ، ولم يعتد بها في غيره[11] .

---

(١) احتراز من التأنيث بالألف ، فإنه لا شرط له للزوم الألف وضعا ، ولذلك قام مقام السببين .

(٢) في الإيضاح للفارسي : « ... وأما ما كان آخره التاء فنحو : حمدة وطلحة فإنك إن سميت رجلاً أو امرأة بشيء من ذلك لم تصرفه ، فإن نكرت صرفت فقلت : مررت بطلحة وطلحة آخر ، ومررت بحمدة وحمدة أخرى » ا هـ . الإيضاح الحضدي ص ٢٩٧ .

(٣) (مثل) ساقطة من ط .

(٤) سقطت من جـ ما بين (قائمة) الثانية والأولى .

(٥) (في غيره) ساقطة من ط .

(٦) في ب ، جـ (مررت بقائم وقائمة) وفي أ : (وامرأة قائمة) .

(٧) التأنيث بالتاء على ضربين : أحدهما أن يكون التاء فيه ظاهراً ، فشرطه العلمية سواء كان مذكراً حقيقياً كـ (حمزة) أو مؤنثاً حقيقياً كـ(عزة) أو لا هذا ولا ذاك كـ (غرة) ، فالعلمية شرط تأثيره متحتماً بالتاء ، فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو : امرأة قائمة ، وفي (قائمة) الوصف الأصلي والتأنيث بالتاء . فالخلل لم يجيء إلا من التأنيث لأن شرط الوصف – وهو كونه وضعياً على ما ذكر المصنف – حاصل ، وذلك الخلل : أن وضع تاء التأنيث في الأصل على العروض وعدم الثبات ، تقول في (قائمة) : قائم ، فلم يعتد بالعارض . شرح الرضي ١ / ٤٨ . وينظر : المقتضب ٣ / ٣١٩ – أصول ابن السراج ٢ / ٨٤ – ما لا ينصرف ص ٣٨ – المقرب لابن عصفور ١ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٨) (إليه ساقطة من ب ، جـ .

(٩) (العلمية) زيادة من جـ .

(١٠) في ب ، ط : (فلم تنفك) وفي جـ : (ولم ينفك) .

(١١) ينظر : شرح الرضي ١ / ٤٩ وفيه معنى كلام المصنف .

وَالْمَعْنَوِيُّ كَذَلِك ، وَشَرْطُ تَحَتُّمِ تَأْثِيرِهِ : الزِّيَادَةُ عَلَى ثَلَاثَةٍ[1] أَوْ تَحَرُّكُ الْأَوْسَطِ[2] أَوِ الْعُجْمَةُ[3] .....

قوله : « وَالْمَعْنَوِيُّ كَذَلِك »[4] .

والكلام فيه كالكلام في التأنيث بالتاء[5] ، لأنك تقول : مررت بامرأة جريح[6] ، فتصرفه وإن كان فيه تأنيث وصفة كما ذكرنا[7] في التاء .

قوله : « وَشَرْطُ تَحَتُّمِ تَأْثِيرِهِ ... إلى آخره » .

يعني : تأثير[8] المعنوي ، لأن التأنيث بالتاء مع العلمية متحتم التأثير على كل حال ، وإنما هذا مخصوص بالمعنوي لأن التأنيث بالتاء لا يوجد فيه ثلاثي ساكن الأوسط[9] ، فلم يجر ذلك فيه[10] .

---

(١) مثل : (زينب) . (٢) مثل : (سقر) .

(٣) مثل : (مله) و (جور) .

(٤) المقصود بالمعنوي : ما كانت التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقياً كـ (هند) و (زينب) أو غير حقيقي كـ (حلب) و (مصر) . شرح الرضي ١ / ٤٩ .

(٥) هذا القول ليس على الإطلاق لأن بينهما فرقاً ، فاشتراط العلمية في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف ، وفي المعنوي شرط لجوازه .
الفوائد الضيائية – بتصرف – ٢ / ٧٤ ، وينظر أيضاً – شرح الرضي ١ / ٤٩

(٦) أورد الرضي اعتراضاً على المصنف لتمثيله للمؤنث المعنوي المصروف بهذا المثال فقال : « ... ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعنوي أيضاً مشروطاً بالعلمية بانصراف نحو : حائض ، وامرأة جريح – كما فعل المصنف في شرحه – لأن المراد بالمؤنث المعنوي : ما كان التاء فيه مقدراً – كما مر – لا المؤنث الحقيق ، وفي نحو (حائض) لا تاء مقدر ، إذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علماً للمذكر كـ (عقرب) ، وليس كذلك ، ولكنت تقول في تصغيره تصغير الترخيم ، حيبضة – كما تقول في (سماء) : سمية – وليس كذلك لأنك تقول فيه : حييض ، ألا ترى إلى نحو (حائض) منصرفاً مع التأنيث والوصف ، ومثله مع العلمية أيضاً منصرف كما يجيء » اهـ . شرح الرضي ١ / ٤٩ .

(٧) في ط : (كما ذكرناه) . (٨) (تأثير) في هامش أ .

(٩) في ط : (الوسط) .

(١٠) قول المصنف : (لأن التأنيث بالتاء لا يوجد فيه ثلاثي ساكن الأوسط) مردود بما ذكره الرضي من نحو (شاة) علماً . شرح الرضي ١ / ٥٠ . وينظر أيضاً : المقتضب ٣ / ٣٢٢ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ .

.....

١٤ وإنما اشترط في المعنوى // أحد هذه الأشياء لأنه إذا كان ثلاثيًا ساكن الأوسط[1] جرى على ألسنتهم خفيفاً ، ومنع صرفه للثقل ، فكأن خفته قابلت أحد السببين فصرف .

وأما من منعه[2] من الصرف فلم ينظر إلى خفته[3] .

---

(١) في ط : (الوسط) . (٢) في أ : (منع) .

(٣) في سيبويه ٢ / ٢٢ : « ... فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً ، وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كـ (سعاد) ، فأنت بالخيار ، إن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود ، وتلك الأسماء نحو : قدر ، وعنز ودعد ، وجمل ، ونعم ، وهند ، وقد قال الشاعر – فصرف ذلك ولم يصرفه – :

لم تَتْلَفَع بفضل مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ

فصرف ، ولم يصرف » ا هـ .

وعلل لذلك المبرد بقوله : « ... فأما من صرف فقال : رأيت دعدا ، وجاءتني هند ، فيقول : خفت هذه الأسماء لأنها على أقل الأصول ، فكان ما فيها من الخفة معادلاً ثقل التأنيث . ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عدته كـ (عقرب) و (عناق) موجود فيما قل عدده ، كما كان ما فيه علامة تأنيث في الكثير العدد والقليلة سواء » ا هـ . المقتضب ٣ / ٣٥٠ . وينظر أيضاً تعليل ابن السراج في أصوله ٢ / ٨٦ .

وخالف الزجاج سيبويه وجمهور النحاة في جواز صرف الثلاثي ساكن الأوسط – بعد أن وافقهم في جواز منعه – فقال موافقاً : « ... وإنما لم يصرف جميع ما ذكرنا في هذا الباب أما ما قالوه من أنه لا ينصرف فحق صواب ، وأما إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنه لما سكن الأوسط – وكان مؤنثاً – خف فصرف ، وهذا خطأ ، إذ لو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف ، فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف ، وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف ؟ وإذا بينوا وجب أن لا يكون ترك الصرف . فأما الاستشهاد بأن الشاعر – في البيت – صرف ، وترك الصرف ، فأما ترك الصرف فجيد وهو الوجه ، وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار ، وقد أجمعوا على أن جميع ما لا ينصرف يصرف في الشعر » ا هـ . ما لا ينصرف ص ٤٩ ، ٥٠ . وقد رجح السيرافي مذهب سيبويه وأصحابه – هامش السيرافي ٢ / ٢٢ . وقد وهم الرضي حين ذكر أن الزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف ، وأن غيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه . أقول ذلك لأن الذي جزم بامتناعه هو الزجاج وحده ، أما سيبويه والمبرد فقد جوزا فيه الوجهين وهو واضح كما أثبت قبل . وينظر : شرح الرضي ١ / ٥٠ – سيبويه ٢ / ٢٢ – المقتضب ٣ / ٣٥٠ .

فأما إذا تحرك الأوسط لم[1] تحصل فيه تلك الخفة المقابلة[2] .

وكذلك إذ كان مع العجمة وإن سكن وسطه[3] ، فإنما وإن لم تكن معه سبباً – لما سنذكر[4] من أن العجمة لا تكون مع الثلاثي الساكن الأوسط سبباً كما توهمه بعضهم[5] – فهي مقوية للتأنيث حتى تحتم[6] تأثيره ، فلا يلزم من تقويتها أمر التأنيث – مرجحة له – أن تعتبر علة مستقلة في منع الصرف .

---

(١) (لم) ساقطة من جـ ، وفي هامشه : (فلم) .

(٢) في سيبويه ٢ / ٢٢ : « اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف » ا هـ .

وهذا مذهب جمهور النحويين فقد منعوا صرف الثلاثي المتحرك الأوسط سواء كان مؤنثاً حقيقياً كـ (قدم) – في اسم امرأة – أو غير حقيقي كـ (سقر) لجهنم ، وذلك لتقديرهم التاء ولقيام تحرك الأوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء .

وخالف ابن الأنباري جمهور النحويين في ذلك ، فجعل (سقر) كـ (هند) في جواز الأمرين نظرا إلى ضعف السبب مسد التاء . ينظر شرح الرضي ١ / ٥٠

(٣) (وسطه) ساقطة من ب .

(٤) في أ : (لما سنذكره) ، وفـ جـ : (كما سنذكر) .

(٥) هو قول الزمخشري ، فقد جعل العجمة مع الثلاث الساكن الأوسط سبباً ، يقول في المفصل ص ١٨ : « ... وأما ما فيه سبب زائد كـ (ماه) و (جور) فإن ما فيهما ما في (نوح) و (لوط) مع زيادة التأنيث ، فلا مقال في امتناع صرفه » ا هـ .

وقد صرح المصنف بنسبة هذا القول إلى الزمخشري في شرح الوافية ١ / ٤٤ ، ٤٥ بقوله : « ... وما ذكره صاحب المفصل وهم غير مستقيم ، وإنما غرهم التزامهم منع صرف (ماه) و (جور) فظن أن العجمة فيه علة ثالثة ، يقابل السكون التأنيث لخفته ، وبقيت علتان لا مقابل لهما .

وليس بمستقيم ، لأن إجماعهم على صرف (نوح) و (لوط) يدل على أن العجمة ليست علة في مثله لفوات شرطها بالزيادة على الثلاثة ، أو بتحرك الأوسط عند قوم ، وإذا أثبت ذلك وجب أن يعتقد أن لزوم منع صرف (ماه) و (جور) لتقوية التأنيث بصورة العجمة ، لا يلزم من كونها مقوية مرجحة استقلالها علة ... » ا هـ .

وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٩٨ – اللمع لابن جني ص ٢٣٤ – شرح الرضي ١ / ٥١ – الكافي ٣ / ٩٧٠ – شرح الكافية الشافية ٣ / ٥٩٧ ، ٥٩٨ الفوائد الضيائية ٢ / ٧٥ .

(٦) في ط : (يتحتم .

فَـ (هِنْدٌ) يَجُوزُ صَرْفُهُ ، وَ (زَيْنَبُ) وَ (سَقَرُ) وَ (مَاهُ) وَ (جُوْرُ) مُمْتَنِعٌ . فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ مُذَكَّرٌ فَشَرْطُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، فَـ (قَلَمٌ) مُنْصَرِفٌ ، وَ (عَقْرَبُ) مُمْتَنِعٌ

فـ (هند) يجوز صرفه لأنه لم يوجد فيه واحدة[1] من شروط التحتم[2] .

و (زينب) يمتنع صرفه متحتماً لأنه زائد على ثلاثة[3] ، وهي أحد الشروط المعتبر[4] كل واحد منها في التحتم لأنها على البدل[5] .

و (سقر)[6] كذلك لأنه وإن لم يزد على ثلاثة وليس معه عجمة فإنه متحرك الأوسط . و (ماه)[7] و (جور)[8] يمتنع لأنه مع العجمة[9] على ما ذكرناه .

قوله : « فإن سمي به مذكر فشرطه الزيادة ... إلى آخره »[10] .

يعني : فإن سمي بالمؤنث المعنوي ، لأن الكلام فيه فالضمير له .

وإنما اشترط في المعنوي الزيادة إذا سمي به مذكر لأن التأنيث المعنوي باعتبار مدلوله قد فات بتسميه المذكر به ، فلم يبق إلا اعتبار اللفظ ، فاعتبر الزائد على ثلاثة لأنه بمثابة اعتبار تاء التأنيث ، فكأنه[11] فيه تاء ، ولم يعتبر مادون ذلك لفوات المعنى وفوات ما يقدر[12] بالتاء .

---

(١) (واحدة ساقطة) من ب .

(٢) وهي الزيادة على الثلاثة ، أو تحرك الأوسط ، أو العجمة ، كما أنه يجوز عدم صرفه نظراً لوجود السببين .

(٣) في ب : (الثلاثة) . (٤) في ط : (المعتبرة) .

(٥) أي أن الحرف الرابع منزل منزلة تاء التأنيث فكأنه بدل منها .

(٦) (سقر) : اسم من أسماء جهنم . اللسان : (سقر) .
وجبل بمكة يشرف على قصر المنصور (القاموس المحيط ، مختار الصحاح : سقر)

(٧) (ماه) مفرد مثناه (ماهان) وهما : الدينور ونهاوند . مراصد الاطلاع ٣ / ١٢٢٣ .

(٨) (جور) : مدينة لم تصرف لمكان العجمة . (اللسان - جور) .
وهي بلدة بفارس بينها وبين مدينة شيراز عشرون فرسخاً . مراصد الاطلاع ٣٥٦٨ .

(٩) (لأنه مع العجمة) ساقطة من ب .

(١٠) في المقتضب ٣ / ٣٥٣ : « ... فأما ما كان من المذكر المسمى باسم مؤنث على أربعة أحرف فصاعدا أو بأعجمي على هذه العدة فغير منصرف في المعرفة ، وذلك لأنه إنما انصرف فيما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف مما ذكرت لك ، لأنها الغاية في قلة العدد ، فلما خرج عن ذلك الحد بدمه ثقل المؤنث من الإنصراف » اهـ . وينظر : سيبويه ٢ / ١٩ ، ما لا ينصرف ص ٥٥ - أصول ابن السراج ٢ / ٨٦ ، ٨٧ - اللمع ص ٢٣٥ - الإيضاح للفارسي ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ شرح ابن يعيش ١ / ٦٠ - شرح الرضي ١ / ٥٠ .

(١١) في ط : (فكأن) . (١٢) في أ ، ب ، جـ : (ما يتقدر) .

.....

والذي يدل على ذلك[1] تصغيرهم (قَدماً)[2] بـ (قُدَيْمَة) ، و (عَقْرَباً) بـ (عُقَيْرِبَ) ، فدل على أن الحرف الزائد نائب مناب التاء[3] ، فاعتبر الزائد – وهو الحرف الرابع[4] – ولم يعتبر في (قَدَمٍ) إذ لا شيء يقوم مقام التاء ، والمعنى قد زال اعتباره كما تقدم[5] .

* * *

(١) أي : على أن الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة العلامة الثابتة فيه ، أوضح ذلك الفارسي بقوله :
« ... بدلالة أن علامة التأنيث لم تلحقه في التحقير إلا فيما لا اعتداد به من قولهم : وريئة ، وقديمية ، فصار من أجل ذلك بمنزلة ما فيه التعريف ، وثبت فيه علامة التأنيث » ا هـ .
الإيضاح ص ٢٩٨ .

(٢) في ط : (قدماه) .

(٣) ولذلك قال الرضي : « ... و (عقرب) ممتنع لأن (الباء) قائم مقام تاء التأنيث » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ٥٢ .

(٤) (وهو الحرف الرابع) ساقطة من ب ، جـ ، ط .

(٥) جمع المصنف هذا المعنى بقوله في الوافية :

والمعنوي إن جعلته للذكر كـ (عقرب) ممتنع لا كـ (سقر) ا هـ

وينظر ما أثبته في شرح هذا البيت .
الوافية وشرحها للمصنف ١ / ٤٧ ، ٤٨ .

قوله[1] : « المَعْرِفَةُ شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً »[2] .

لأن بقية المعارف إما مبنية كالمضمرات وأسماء الإشارة والموصولات ، فلا دخل لها في هذا الباب ، وإما معرفة باللام أو مضافة[3] ، وتلك وإن كانت معرفة[4] فحكمها حكم المنصرف على ما سيأتي في[5] آخره ، وهذا إنما يكون إذا لم يجعل تعريف[6] باب التوابع أصلاً ، ولم يعتد به أيضاً .

فأما إذا أعتد به في باب[7] منع الصرف في مثل : مررتُ بالقومِ أَجْمَعَ ، وشبهه ، انضم إلى العلمية تعريف التوكيد[8] .

* * *

(١) في جـ : (ثم قال) .

(٢) لم يفرد المصنف للمعرفة فصلاً خاصاً في شرح الوافية ، بل ذكرها في سياق حديثه عن التأنيث . شرح الوافية ١ / ٤٣ .

(٣) قال الرضي ١ / ٥٢ ، ٥٣ : « ... وأما نحو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال : غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعاً للتنوين وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف تبعه الكسر ؟ وكذا عند من قال : هو ما حذف منه الكسر والتنوين معاً . وأما عند المصنف فيمكن منع صرفهما لأنه قال : ما فيه علتان أو واحدة قائمة مقامهما ، لكنه لا يظهر فيما عنده حكم منع الصرف وهو : أن لا كسر ولا تنوين لمشابهته الفعل . فلم يبق من جملة المعارف إلا العلم » اهـ . وينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٨٨ – الإيضاح للفارسي ص ٣٠٠ – اللمع لابن جني ص ٢٣٢ .

(٤) في جـ : (معربة) .

(٥) (في) ساقطة من جـ ، ط .

(٦) (تعريف) ساقطة من جـ .

(٧) (باب) ساقطة من ب ، جـ ، ط .

(٨) جهة التعريف في (جمع) وأخواتها عند الخليل هي التعريف الإضافي ، لأنها بمنزلة (كلهم) . ينظر : سيبويه ٢ / ١٤ ، ما لا ينصرف ص ٤٠ .
ووافقه في هذا ابن مالك وقال بقوله في شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٢ .
ووجه المصنف قول الخليل بأنه بيان لصحة جريه على المعرفة توكيداً لا بيان للمانع من الصرف . الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٨٣ .
ويرى بعض النحويين أن في (جمع) وأخواتها التعريف الوضعي كالأعلام ، واختاره ابن مالك في التسهيل . ينظر : الرضي ١ / ٤٣ ، ٤٤ – التسهيل ٢٢٢ . وينظر قول المبرد والفارسي في الهامش رقم (٣) ص ٢٧٢ .

العُجْمَةُ شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً فِي العَجَمِيَّةِ ، أَوْ تَحَرُّكُ الأَوْسَطِ ، أَوْ زِيَادَةٌ عَلَى الثَّلاثَةِ .....

قوله[1] : « العُجْمَةُ شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ[2] عَلَمِيَّةً فِي العَجَمِيَّةِ[3] ... إلى آخره »[4]

والدليل على[5] اشتراط[6] العلمية في العجمية في الأصل أنك لو سميت بـ (دِيبَاج)[7] لصرفته[8] .

وإنما اشترط تحرك الأوسط لأنهم لم يمنعوا (نوحاً) و (لوطاً) ولم يجد في كلامهم إلا مصروفاً ، وفيه العلمية والعجمة[9] ، فدل ذلك على أن العجمة في الأصل[10] لا أثر لها مع سكون الأوسط[11] .

والعلة في اشتراط العلمية مع العجمة في الأصل أنه إذا نقل غير علم اعتورت عليه

---

(١) (قوله) ساقطة من ب ، وفي جـ : (ثم قال) .
(٢) (أن تكون) ساقطة من أ ، ط . (٣) في جـ ، ط : (العجمة) .
(٤) أثبت في ب ، ط : (أو تحرك الأوسط أو زيادة على الثلاثة) .
(٥) (على) في هامش جـ . (٦) في أ : (شرط) .
(٧) (الديباج) : ضرب من الثياب ... (الديبج) : النقش والتزيين ، فارسي معرب . ودبج الأرض المطر يدبجها دبجاً : روضها . اللسان (دبج) .
(٨) قال الزجاج : « ... وأما الأعجمية التي هي أسماء الأجناس نحو (ديباج) و (ياسمين) و (فرند) و (ابريسم) و (آجر) و (جاموس) فهذه كلها مصروفة في بابها ، ومصروفة أيضاً إن سميت بها رجلاً ، وكذلك (ياسمين) و (سوسن) . وإنما صرفت هذه الأشياء لأنها دخلتها الألف واللام فتمكنت في العربية » ا هـ . ما لا ينصرف ص ٤٥ .
وينظر : سيبويه ٢ / ١٩ ، المقتضب ٣ / ٣٢٥ – أصول ابن السراج ٢ / ٩٤ ، إيضاح الفارسي ص ٣٠٥ – شرح ابن يعيش ١ / ٦٦ .
(٩) قال المبرد : « ... ألا ترى أن (نوحا) و (لوطا) اسمان أعجميان وهما مصروفان في كتاب الله عز وجل . فأما قوله عز وجل : ﴿ وعادا وثمود وأصحاب الرس ﴾ وقوله : ﴿ ألا إن ثمود كفروا ربهم ﴾ . و ﴿ وإلى ثمود أخاهم صالحا ﴾ فإن (ثمود) اسم عربي وإنما هو من (الثمد) ، فمن جعله اسما لأب أوجب صرفه ، ومن جعله اسما لقبيلة أو جماعة لم يصرفه ، ومكانهم من العرب معروف ، فلذلك كان لهم هذا الاسم » ا هـ . المقتضب ٣ /٣٥٢ ، ٣٥٤ .
وينظر : سيبويه ٢ / ١٩ – أصول ابن السراج ٢ / ٩٤ – ما لا ينصرف ص ٤٥ .
(١٠) (في الأصل) ساقطة من جـ . (١١) في أ ، ب ، جـ : (الوسط) .

فـ (نُوحٌ) مُنصَرِفٌ ، وَ (شَتْرٌ)[1] وَ (إبْرَاهِيمُ) مُمْتَنِعٌ) .....

أحكام كلامهم – من[2] الإضافة والألف واللام – ، فصار كأنه من جنس كلامهم[3] فضعف اعتبار العجمة فيه بخلاف ما إذا نقل علما[4] .

وأما تحرك الأوسط[5] .

---

(١) (الشتر) : انقلاب في جفن العين قلما يكون خلقة ... وانشقاق الشفة السفلى . اللسان (شتر) .

(٢) في أ : (في) بدل (من) .

(٣) في ب ، جـ ، ط : (كأنه من جنسه فضعف) .

(٤) ظاهر مذهب المصنف أن العجمة شرطها أن تكون علمية في اللغة العجمية وهذا واضح من عباراته هاهنا ، وكذا قوله في شرح المفصل : « ... شرط العجمة في اعتبارها سبباً العلمية في كلام العجم ، حتى لو كان الاسم أعجمياً ولكنه اسم جنس ثم طرأت عليه العلمية لم تعتبر العجمة » اهـ . الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٩٢ ، وهو قوله أيضاً في شرح الوافية ١ / ٥٨ .

وخالف في ذلك الرضي – وتبعه الجامي – ورأى أن اعتبار العلمية في الاسم الذي استعملته العرب من أول الأمر علماً وإن لم يكن كذلك في لغة العجم .

قال في شرحه : « ... وليس هذا الشرط بلازم ، بل الواجب أن لا يستعمل في كلام العرب أو لا ، إلا مع العلمية ، سواء كان قبل استعماله فيه أيضاً علماً كـ (إبراهيم و (إسماعيل) أو لا كـ (قالون) ، فإنه اسم يهودي بلسان الروم ، سمي نافع به رلوية عيسى لجود قرائته – وإنما اشترط استعمال العرب له أو لا مع العلمية لأن العجمة في الأعجمي تقتضي أن لا ينصرف فيه تصرف كلام العرب ، ووقوعه في كلامهم يقتضي أن ينصرف فيه تصرف كلامهم » اهـ . شرح الرضي ١ / ٥٣ . وينظر الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٧٨ .

(٥) قال الزجاج : « ... فأما ما كان نحو (سبك) وما أشبهه مما عدته ثلاثة فمصروف » اهـ . ما لا ينصرف ص ٤٥ .

ومذهب سيبويه والمصنف وأكثر النحاة أن تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمية ، فنحو (لمك) عندهم منصرف متحتماً كـ (نوح) و (لوط) . شرح الرضي ١ / ٥٣ .

قال سيبويه ٢ / ١٣ : « ... هذا باب ما ينصرف في المذكر البتة مما ليس في آخره التأنيث ، كل اسم مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائنا ما كان ، أعجمياً أو عربياً أو مؤنثاً إلا (فعل) مشتقاً من الفعل – أو يكون في أوله زيادة فيكون كـ (يجد) و (يضع) أو يكون كـ (ضرب) لا يشبه الأسماء » اهـ . =

أو الزيادة[1] على الثلاثة فلما في مخالفتهما من الخفة التي[2] قابلت علة هي أقوى منها ، فلذلك قابلتها فلم يكن لها معها[3] أثر[4] .

* * *

= والزمخشري تجاوز عما ذهب إليه المصنف بأن جعل الأعجمي – إذا كان ثلاثيا ساكن الأوسط – جائزا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف ، فقد جوز تأثير العجمة مع سكون الوسط أيضاً ، فكيف لا يؤثر مع تركه ؟ شرح الرضي ١ / ٥٤

قال الزمخشري : « ... وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كـ (نوح) و (لوط) منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين .

وقد يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعر في قوله :

لم تَتْلَفِّع بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا ... دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

وأما ما فيه سبب زائد كـ (ماه) و (جور) فإن فيهما ما في (نوح) و (لوط) ... » اهـ .

المفصل ص ١٧ ، ١٨ .

والزمخشري متابع – فيما ذهب إليه – للإمام عبد القاهر حيث يقول في الجمل : « ... وإذا وقع في هذه السنة اسم على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط جاز فيه الصرف وتركه مع كونه معرفة ، ويكون ذلك في المؤنث نحو (هند) و (دعد) ، وفي الأعجمي نحو (نوح) و (لوط) اهـ .

الجمل لعبد القاهر ص ٩ .

ورد الرضي على هذا القول بقوله : « ... وليس بشيء لأنه لم يسمع نحو (لوط) غير منصرف في شيء من الكلام ، والقياس أيضاً يمنعه » اهـ . شرح الرضي ١ / ٥٤ .

وقد أثبت نص المصنف في رده على هذا القول في الهامش رقم (٥) ص ٢٨٤ .

وينظر : الإيضاح شرح المفصل للمنصف ٢ / ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ٩٩ – المرتجل لابن الخشاب ص ٩٤ . شرح الوافية للمصنف ١ / ٦٠ ، ٦١ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٤١ .

(١) في ط : (الزيادة) .

(٢) في أ : (التي) .

(٣) في جـ : (فلم يكن معها لها) .

(٤) ينظر : سيبويه ٢ / ١٩ – المقتضب ٣ / ٣٢٥ – أصول ابن السراج ٢ / ٩٢ ما لا ينصرف ص ٤٥ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٦٠ ، ٦١ – شرح الرضي ١ / ٤٣ ، ٥٤ .

قوله[1] : « الجَمْعُ شَرْطُهُ صِيغَةُ مُنْتَهَى الجُمُوعِ بِغَيْرِ هَاءٍ كَـ (مَسَاجِدَ) // وَ (مَصَابِيحَ) »[2] . ١٥

هذا الجمع[3] هو أحد ما يقوم مقام علتين ، وبيان[4] سببه أنه صيغة منتهى الجموع ، فكأنه جمع مرتين ، إما تحقيقاً في نحو[5] (أكَالِبَ) لأنه جمع (أكْلُبٍ) و (أكْلُبٍ) جمع (كَلْبٍ) ، أو تقديرا في نحو (أفَاضِلَ) وشبهه ، لأنه على تلك الصيغة فأُجْرِيَ مُجْراه[6] .

وهذا أولى من قول الأكثرين ، (لأنه[7] جمع لا نظير له في الآحاد)[8] ، فإن ذلك منقوض بـ (أفْلُسٍ) وبابه ، وهو أكثر من أن يحصى ، فـ (أفْعُلٌ) جمع لا نظير له في الآحاد فكان جديراً بأن يمتنع من الصرف .

---

(١) في ب ، جـ : (ثم قال) .

(٢) ضابط هذه الصيغة هو: أن يكون أولها مفتوحاً وثالثها ألفاً بعدها حرفان أدغم أحدهما في الآخر، أولاً كـ (مساجد) و (دواب)» أو ثلاثة ساكن الوسط كـ (مصابيح). وينظر شرح الرضي ١/٥٤.

(٣) (الجمع) زيادة من ط .

(٤) (بيان) ساقطة من ب ، جـ ، ط .

(٥) (نحو) ساقطة من أ .

(٦) أثبت أكثر من نص للمصنف في هذا المعنى ، وينظر الهامش رقم (٢) ص ٢٦٣ .

(٧) في أ : (انه) وما أثبته أوجه .

(٨) هذا قول جمهور النحويين ، به قال سيبويه (٢ / ١٥ ، ١٦) والأخفش (في معاني القرآن ورقة ١٢٥ / أ ، ب / ومنهج الأخفش في الدراسات النحوية ص ٣٤٩) ، وذلك قوله : « ... وإنما منع العرب من صرف هذا الجمع أنه مثال لا يكون للواحد إلا للجمع ، والجمع أثقل من الواحد ، فلما كان هذا المثال لا يكون إلا للأثقل لم ينصرف » اهـ .

وهو أيضاً قول المبرد (المقتضب ٣ / ٣٢٦) والزجاج (ما لا ينصرف ص ٤٦) والفارسي (الإيضاح ص ٣٠٣) وابن جني (اللمع ص ٢٣٩) والزمخشري (المفصل ص ١٦ ، ١٧) وابن معط (الفصول ص ١٥٨) وابن يعيش (١ / ١٣) .

وما ذهب إليه المصنف من مخالفة جمهور النحويين هو قول ابن السراج حيث قال : « ... وإنما منع الصرف لأنه جمع لا جمع بعده ، ألا ترى أن (أكلبا) جمع (كلب) ، فإن جمعت (أكلبا) قلت : (أكالب) ، فهذا قد جمع مرتين » اهـ . أصول النحو ٢ / ٩٢ .

وقد رد المصنف على قول جمهور النحويين بما يفصح عن رأيه ويؤيده . شرح المفصل ٢ / ٨٣ ، ٨٤ وينظر ما نقلته عن الرضي في الهامش رقم (٢) ص ٢٦٣ .

.....

وأجاب بعضهم عن ذلك بأنه قد جاء (أَفْعُلٌ) في الواحد بتاء التأنيث كـ (أُبْلُمة)[1] – في لغة[2] رديئة ، لأن الفصيح (أَبْلُمَة) بالضم[3] – وتاء التأنيث لا يعتد بها لأنها زائدة على البنية ، فقد صح مجيء (أَفْعُل) في الواحد .

وهذا فاسد لأنه – أولا – لغة رديئة ، وثانيا نادر[4] ، والنادر لا اعتداد به كما في (سراويل)[5] في ذلك البناء القائل هو به ، وثالثا لأن[6] تاء التأنيث في مثل ذلك قد أعتد بها ، فإن الإجماع[7] على صرف (فَرَازِنَة)[8] لأنه مثل (كراهية) و (طواعية) وبابه[9] ، وليس يفارق هذا الباب الذي يقول به إلا بتاء التأنيث وإلا فقد ورد إذن مثله في الواحد ، فلا يصح أن يقال : إنه لا نظير له في الآحاد[10] .

---

(١) الإِبْلِمُ : والأَبْلَمُ ، والأُبْلُمُ ، والأُبْلَمَةُ ، الخوصة ... وقال الجوهري الأبلم : خوص المقل ، وفيه ثلاث لغات أَبْلَم وأُبْلُم وإِبْلِم ، والواحدة بالهاء . اللسان (بلم) . وينظر ما لا ينصرف للزجاج ص ١٤ .

(٢) في ب : (كلمة) بدل (لغة) .

(٣) (لأن الفصيح أُبْلُمة بالضم) زيادة من ب .

(٤) في شرح المرضي ١ / ٤٠ : « ... لأنها لغة رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة » ا هـ .

(٥) سيذكره المصنف مفصلاً في ص ٨٤ .

(٦) في ط : (أن) .

(٧) (فإن الإجماع) ساقطة من جـ ، وفي ب ، ط : (فالإجماع) .

(٨) (فرزان) : الشطرنج – بالكسر – معرب (فرزين) بالفتح . القاموس (فرز) . (الفرزان) : من لعب الشطرنج أعجمي معرب وجمعه (فرازين) . اللسان (فرز) .
وقال ابن جني : « ... ألا تراهم لما حذفوا ياء (فرازين) عوضوا منها الهاء في نفس المثال فقالوا : فرازنة » ا هـ . الخصائص ١ / ١١٤ .

(٩) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٢٧ – أصول ابن السراج ٢ / ٩١ – ما لا ينصرف ص ٤٧ الإيضاح للفارسي ص ٣٠٣ – سيبويه ٢ / ١٦ – منهج الأخفش الأوسط ص ٣٤٩ – شرح الرضي ١ / ٥٤ .

(١٠) ينظر معنى هذا الرد أيضاً للمصنف في شرح الوافية ١ / ٢٦٢ .

.....

وهذا[1] الذي يجب به هذا القائل في صرف (فرازنة) وشبهه[2] ، فإنه يقول : خرج بزيادة التاء إلى زنة الواحد الذي هو (كراهية) و (طواعية) فلذلك صرف .

فقد اعتد[3] بتاء التأنيث في خروج هذه البنية عن صيغة الجمع إلى صيغة الواحد ، فكيف يجعل تاء التأنيث في باب (أفعُل) غير مخرجة له عن صيغة الجمع[4] إلى صيغة الواحد ؟ وهل هذا إلا تناقض بين !![5] .

فإذا[6] قيل : (صيغة منتهى الجموع) كان التعليل فيه في قيامه مقام[7] علتين أوضح من قولنا : (لا نظير له في الآحاد) واندفاع هذا النقض الذي لا جواب عنه[8] .

---

(١) في أ ، ب ، جـ : (وهو) .
(٢) في جـ : (مثله) .
(٣) في أ ، ب ، جـ : (فاعتد) .
(٤) (عن صيغة الجمع) ساقطة من ب ، جـ ، ط .
(٥) قال التبريزي في شرحه للكافية : « ... وإنما ترك المصنف عبارة النحاة فيه وهي (أن يكون جمعاً لا نظير لوزنه في الآحاد) إلى هذه العبارة وإن كان مراده مرادهم لأن تلك العبارة منتقضة بمثل (أكلب) و (أفلس) مثلا ، فإنه جمع ليس على زنته واحد مع أنه منصرف . فإن قيل : لا نسلم أن (أفعل) ليس على زنته واحد ، فإن (أثملة) و (أيلمة) على زنته ولا اعتداد بتاء التأنيث . فأجاب عنه المصنف بأن الاعتداد بتاء التأنيث واجب وأن لا يرد عليه نحو (فرازنة) و (صياقلة) من وجهين :
الأول : أنه يلزمه منع صرف (فرازنة) و (صياقلة) لأنه على وزن (مساجد) ولا اعتداد بتاء التأنيث .
الثاني : أنه إذا قيل عليه إن نحو (فرازنة) و (صياقلة) يجب أن يمنع الصرف لأنه جمع لا نظير له في الآحاد ، فيجيب بأن له نظيراً في الآحاد وهو (طواعية) و (كراهية) . وهذا الجواب لا يصح إلا باعتداد التاء في خروج البنية عن صيغة الجمع ، فكيف يجعل تاء التأنيث في باب (أفعل) غير مخرجة عن صيغة الواحد ومخرجة عن صيغة (مفاعل) ، وهل هذا إلا تناقض بين » اهـ . مبسوط الأحكام ورقة ٤٢ .
(٦) في ط : (وإذا) .
(٧) (مقام) في هامش جـ .
(٨) في ب : (له) بدل (عنه) .

وَأَمَّا (قَرَازِنَةٌ) فَمُنْصَرِفٌ ، و (حَضَاجِرُ) - عَلَماً لِلضَّبُعِ - غَيْرُ مُنْصَرِفٍ لأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الجَمْعِ .....

قوله : « وَأَمَّا قَرَازِنَةٌ فَمُنْصَرِفٌ » .

لأن شرط هذه الصيغة المعتبرة أن تكون بغير هاء ، لأنها إذا كانت بالهاء شابهت (كراهية) و (طواحية) لفظاً ومعنى ، فكان[1] إجراؤه مُجْرَاهاَ أجدر[2] .

قوله : « وَحَضَاجِرُ - عَلَماً لِلضَّبُعِ[3] - غَيْرُ مُنْصَرِفٍ لأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الجَمْعِ » .

ووجه وروده أن يقال : حضاجر - اسم للضبع - مفرد ، فكيف امتنع من الصرف وهو مفرد ؟ ولا يجوز أن يقال : لأنه صيغة منتهى الجموع ، لأن ذلك شرط الجمع المانع ، فلا يؤخذ الشرط على انفراده سبباً ، فلابد من تحقيق[4] الجمعية التي هي سبب والشرط جميعاً .

فلذلك قيل : لأنه[5] منقول عن الجمع[6] ، والأسماء المنقولة عن الجمع كالأسماء المنقولة عن الصفة[7] ، فأدخلوا عليها الألف واللام مراعاة لجانب الصفة

---

(١) في ب ، جـ : (وكان) .

(٢) ينظر الهامش رقم (٨) ص ٢٩٢ ، ورقم (٥) ص ٢٩٣ .

(٣) (الحِضَنْجَرُ) : العظيم البطن الواسعة ... و (حضاجر) : اسم للذكر والأنثى من الضباع ، سميت بذلك لسعة بطنها وعظمه ... قال السيرافي : وإنما جعل اسما لها على لفظ الجمع إرادة للمبالغة ، قالوا (حضاجر) فجعلوها جمعا مثل : مغربات الشمس ومشرقات الشمس » اهـ . اللسان (حضجر) .

وقال الرضي ١ / ٥٥ : « ... و(حضاجر) علما للضبع والضبع لا يطلق إلا على الأنثى ، والذكر : ضبعان » اهـ .

وفي سيبويه ١ / ٢٦٣ : « ... وللضبع : أم عامر ، وحضاجر ، وجعار ، وجيأل ، وأم غثل ، وقثام ، ويقال للضبعان : قثم » اهـ .

(٤) في أ ، ب ، جـ : (تحقيق) وما أثبته أوجه . (٥) في ب : (انه) .

(٦) هذا معنى قول سيبويه ٢ / ١٦ : « ... وإن سميته (حضاجر) ثم صغرته صرفته لأنها إنما سميت بجمع (الحضجر) ، سمعنا العرب يقولون : أوطب حضاجر ... » اهـ . وينظر : المقتضب ٤ / ٤٨ ، ٣١٩ - ما لا ينصرف للزجاج ص ٤٨ - الفوائد الضيائية ٢ / ٨٣ .

(٧) أي : في عدم الاعتداد بما عرض لها ، فالعبرة عند المصنف وجمهور النحويين بحالة أصل وضعه ، وهو كان قد وضع للجمع . فلا تضره حالة استعماله للمفرد . وينظر الهامش رقم (٢) ص ٢٧٨ .

كـ (الحارث) و (العباس)[1] ، فكما راعوا جانب الصفة بعد التسمية بها فكذلك راعوا جانب الجمع بعد التسمية به مفرداً كالأسماء المنقولة عن الصفة[2] ما لم يمنع مانع كـ (حاتم)[3] .

وكذلك[4] لو سمي بـ (مساجد) لكان ممتنعاً من الصرف على الأكثر[5] باعتبار الجمع المشروط بما ذكر[6] ، فـ (حضاجر) إذن كـ (مساجد) إذا سمي به ، لأن (حضاجر) في // الأصل جمع (حِضَجْرَ) ، والحِضَجْرُ) : عظيم ١٦
البطن[7] ، فإذا سمي الضبع بـ (حضاجر) كان كتسمية رجل بـ (مساجد) فكما أن (مساجد) لا ينصرف[8] - عند ذلك - فكذلك (حضاجر) .

---

(١) قال الرضي ١ / ٥٦ : « ... ويؤكد هذا قول النحاة : إنما تدخل الألف واللام على الأعلام التي أصلها المصادر والصفات كـ (الفضل) و (العباس) للمح الوصفية الأصلية » ا هـ .

(٢) (عن الصفة) في هامش أ ، وسقط من ب ، جـ ، ط ، ما بين قوله (عن الصفة) السابقة وهذه .

(٣) ذكر الرضي توجيها لقول المصنف هذا ، يقول : ١ / ٥٦ : « ... على أن لي في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه (دلالة) وضعية - في باب ما لا ينصرف - نظراً كما ذكرنا في (أربع) فتقول : يمكن أن يعتبر في (حاتم) معنى (الحتم) فيكون دالا على معنى وصاحبه ، لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو (أسود) و (أرقم) الغلبة المانعة من الجري ، فالعلمية هاهنا كالغلبة هناك ، لا فرق بينهما إلا أن الكلمة بالعلمية تصير أخص منها بالغلبة وحدها ، لأن العلمية تخصصها بذات واحدة ، والغلبة بنوع واحد » ا هـ . وينظر الهامش رقم (٤) ص ٢٧٨ .

(٤) في ب ، جـ : (فكذلك) . (٥) (على الأكثر) ساقطة من ط .

(٦) أي : كونه بغير هاء . وينظر ص ٢٩١ .
على أن الرضي - تبعا للفارسي - قد رجح أن يكون (مساجد) ممتنعا من الصرف للعلمية وشبه العجمة ، قال الفارسي : « ... ولو سميت بـ (مساجد) رجلا لم تصرفه لأنه شابه الأعجمي حيث لم يكن له في الآحاد نظير » ا هـ . الإيضاح ص ٣٠٣ . وقال الرضي ١ / ٥٧ : « ... فالأولى إذن في منع صرف (مساجد) علما ما قاله أبو علي وهو أن فيه العلمية وشبه العجمة ... فيزيد عنه في الأسباب شبه العجمة » ا هـ . وهنا أيضا ما قال به الجزولي . ينظر المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ٣١٠ .

(٧) ينظر الهامش رقم (٣) ص ٢٩٤ .

(٨) قال الرضي ١ / ٥٧ : « ... وكان سعيد بن الأخفش يصرف نحو (مساجد) علما لزوال السبب وهو الجمع ، وهو خلاف المستعمل عندهم » ا هـ . وينظر الإيضاح للفارسي ص ٣٠٣ .

وَ(سَرَاوِيلُ) إِذَا لَمْ يُصْرَفْ – وَهُوَ الأَكْثَرُ – فَقَد قِيلَ إِنَّهُ أَعجَمِيٌّ حُمِلَ عَلَى مُوَازِنِهِ ، وَقِيلَ عَرَبِيٌّ جَمْعُ (سِرْوَلَةٍ) تَقْدِيراً .....

و (سَرَاوِيلُ)[1] في هذا[2] الاعتراض على هذا الباب أَشْكَلُ من (حَضَاجِرَ) – إذا لم يصرف – ولذلك أضطرب فيه ، قال قوم[3] : إنه أعجمي حمل على موازنه في العربية كـ (مصابيح) فأُجْرِيَ مُجْرَاهُ تشبيها له به ، ولما لم يكن من جنس كلامهم اتبعوه مشابهه فحملوه عليه .

ويلزم هؤلاء أن يقولوا : (الجمع وما أشبه[4] الجمع) وكذلك يقول بعضهم[5] . وقال قوم[6] : هو عربي ولكنه جمع في التقدير ، فيجعلون (سَرَاوِيلَ) جمعاً في التقدير[7] لـ(سِرْوَالَةٍ)[8] ، ثم أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة .

---

(١) (السَّرَاوِيلُ) : فارسي معرب ، يذكر ويؤنث ... والجمع : (سراويلات). اللسان (سرل) .

(٢) (في هذا) ساقطة من ط .

(٣) هذا قول سيبويه والمبرد والزجاج . قال الرضي : « وتبعه أبو علي » ولكني لم أجده في الإيضاح .
قال سيبويه ٢ / ١٦ : « ... وأما (سراويل) فشيء واحد ، وهو أعجمي أعرب كما أعرب (الآجر) ، إلا أن (سراويل) أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة » اهـ .
وقال المبرد (المقتضب ٣ / ٣٢٦) : « ... وكذلك (سراويل) لا ينصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف نحو (قناديل) و (دهاليز) فكانت – لما دخلها الإعراب – كالعربية » اهـ . وينظر : ما لا ينصرف للزجاج ص ٤٦ – شرح الرضي ١ / ٥٧ – شرح ابن يعيش ١ / ٦٤ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٣٤ .

(٤) في أ : (وأما أشبه) وهو تحريف .

(٥) صرح بذلك الأخفش في (معاني القرآن) بقوله : « ... وقال (في مواطن كثيرة) لا تنصرف ، وكذلك كل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرف ثقيل أو اثنان خفيفان فصاعدا ، فهذا لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة نحو (محاريب) و (تماثيل) و (مساجد) وأشباه ذلك » اهـ . مخطوطة معاني القرآن ١٢٥ / أ – منهج الأخفش الأوسط ص ٣٤٩ .

(٦) في أ : (بعضهم) : وما أثبته يوافق ما قبله .

(٧) في ط : (في التقدير جميعا) .

(٨) نسب كل من السيرافي وابن يعيش والرضي هذا القول إلى المبرد ، قال السيرافي : « ... ومن الناس من يجعله جمعا لـ (سروالة) واعتمد هذا المذهب أبو العباس » اهـ . =

وهو بعيد في أسماء الأجناس[1] ، فإن مثل ذلك لم يثبت إلا في الأعلام[2] .

وجوابهم : أن مثل هذه الصيغة لم تمنع إلا إذا كان جمعا ، وذلك معلوم باستقراء كلامهم ، وقد ثبت منعها[3] هاهنا حملها على الجمع تقديراً وإن كان مخالفاً للقياس مراعاة لما علم من كلامهم في هذه القاعدة[4] .

وإذا صرف فلا إشكال على ما ذكرناه ، لأنا قلنا : (الجمع المانع شرطه صيغة منتهى الجموع) ، وقد فقد هاهنا كونه جمعا ، فلا أثر للشرط عند فقدان السبب .

وأما من قال : (العلة كونه لا نظير له في الآحاد)[5] فلا إشكال عليه[6] ، صرف أو لم يصرف .

= ينظر : هامش الكتاب ٢ / ١٦ ، شرح ابن يعيش ١ / ٦٤ ، شرح الرضي ١ / ٥٧ والصواب أن المبرد قد وافق سيبويه – كما قلت سابقاً – فيما ذهب إليه ، ولكنه قد نقل قولا عن أبي الحسن الأخفش – ولم يصرح بترجيحه أو اختياره – فتوهم من نقل عنه أنه يقول به .

قال المبرد (المقتضب ٣ / ٣٤٥ ، ٣٤٦) : « ... فأما (سراويل) فكان يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحدا ، فهي عنده مصروفة على هذا المذهب ، ومن العرب من يراها جمعا واحدها ، (سروالة) وينشدون :

عليه من اللؤم سروالة

فمن رآها جمعا يقال له : إنما هي اسم لشيء واحد . فيقول جعلوه أجزاء ، كما تقول : د خاريص القميص ، والواحد : د خرصة ، فعلى هذا كان يرى أنها بمنزلة (قناديل) لأنها جمع لا ينصرف في معرفة ولا نكرة » اهـ .

هذا وقد نقل سيبويه عن يونس ما يفيد هذا القول ، قال ٢ / ١٤٢ : « ... وزعم يونس أن من العرب من يقول في (سراويل) : سرياليات ، وذلك لأنهم جعلوه جمعا بمنزلة (دخاريص) . وهذا يقوى ذلك ، لأنهم إذا أرادوا بها الجمع فليس لها واحد في الكلام كسرت عليه ولا غير ذلك » اهـ . وينظر ما أثبته السيرافي في تعليقه على هذا هامش الكتاب ٢ / ١٤٢ .

(١) في ط : (الأسماء الأجناس) .

(٢) وذلك كـ (مدائن) في مدينة معينة. شرح الرضي ١ / ٥٧ . (٣) في ب : (وقد منعوها) .

(٤) نقل الرضي عن المصنف ما يفيد معنى هذا الجواب . شرح الرضي ١ / ٥٧ .

(٥) هذا قول الجمهور كما أسلفت ذكره ، وينظر الهامش رقم (٨) ص ٢٩١ .

(٦) في ط : (فلا إشكال) وهو تحريف واضح .

قوله : (وَنَحْوُ[1] جَوَارٍ – رَفْعاً وَجَرّاً – مِثْلُ[2] : قَاضٍ) .

بلا خلاف بين النحويين في اللفظ وإن اختلف في التقدير .

فسيبويه وأصحابه يزعمون أنه غير منصرف ، وأن التنوين فيه تنوين عوض[3] .

وبعضهم يزعم أنه منصرف[4] لعدم الموجب لمنع الصرف[5] ، ويستدل هؤلاء على هذا بأنه لو كان فيه مانع من الصرف لم يكن إلا الجمع ، وشرط الجمع أن يكون

---

(١) (نحو) ساقطة من ب ، جـ ، ط . . (٢) (مثل) ساقطة من ب ، جـ .

(٣) نسب المصنف هذا القول في شرح الوافية ١ / ٥٤ ، ٥٥ إلى سيبويه ، ونسبه الرضي في شرحه ١ / ٥٨ إلى سيبويه والخليل .

قال سيبويه ١ / ٢ / ٥٦ : « ... وأعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع ، وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم فصار التنوين عوضا ... فمن الياءات والواوات اللوات ما قبلها مكسور قولك : هذا قاض ، ومررت بقاض ، وهذه مغاز ، وهؤلاء جوار » اهـ

وقال أيضاً ٢ / ٥٧ : « ... وسألت الخليل عن رجل يسمى بـ (جوار) فقال هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسما ، ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة ... قلت : فإن جعلته اسما لامرأة ، قال : أصرفها لأن هذا التنوين جعل عوضا فيثبت إذا كان عوضا كما ثبتت التنوينة في (أذرعات) إذ صار كتنوين (مسلمين » اهـ .

ومراده بقوله : (فإنه ينصرف في حال الجر والرفع) : أنه ينون في هذين الموضعين بدليل قوله : (صار التنوين عوضا) . وينظر مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٤٦ .

وبقول سيبويه هذا قال ابن السّراج في أصوله ٢ / ٩٣ .

وينظر : ما لا ينصرف للزجاج ص ١١٢ – هامش السيرافي ٢ / ٥٧ ، شرح الرضي ١ / ٥٨ .

(٤) في هامش أ ما بين قوله : (منصرف) السابقة وهذه .

(٥) نسب المصنف هذا القول في شرح الوافية ١ / ٥٥ إلى المبرد ، وكذا في الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٨٧ . ونسبه الرضي في شرحه ١ / ٥٨ إلى المبرد والزجاج ، والصواب أنه للمبرد وتبعه الزجاج . قال المبرد (المقتضب ١ / ٢٨٠ ، ٢٨١) : « ... فإنما انصرف باب (جوار) – في الرفع والخفض – لأنه أنقص من باب (ضوارب) في هذين الموضعين ، وكذلك (قاض) لو سميت به امرأة لا تصرف في الرفع والخفض ، لأن التنوين يدخل عوضا مما حذف منه » اهـ . =

بعد الألف حرفان فصاعدا ، وليس بعد الألف هاهنا إلا حرف واحد ، فانتفي الشرط المانع ، فوجب الصرف لذلك ، وصار صرفه كصرف : (سلام) و (كلام)[1] مما وضع فيه بعد الألف[2] حرف واحد .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه[3] ، والدليل عليه أنه جمع على صيغة منتهى الجموع ، فوجب الحكم بمنع الصرف فيه وإلا انخرمت[4] القاعدة المعلومة في باب منع الصرف .

وما ذكروه[5] من باب[6] الإعلال وبقاء حرف واحد بعد ألفه غير مستقيم ، فإنا نقطع باعتبار المحذوف في مثل ذلك ، والذي يدل عليه أمران :

= ويوجه الزجاج هذا القول بقوله : « ... قال محمد بن يزيد : التنوين عندي عوض من حركة الياء لا غير ، وذلك أن الياء كان يجب أن تكون في هذا الباب – ساكنة غير محذوفة » اهـ .

ثم قال : « ... الأصل في هذا عند النحويين (جواري) – بضمة وتنوين – ثم حذف التنوين لأنه لا ينصرف فتبقى (جواري يا هذا) – بضمة الياء – ثم تحذف الضمة لثقلها مع الياء فتبقى (جواري) – بإسكان الياء – ثم تدخل التنوين عوضا من الضمة فيصير (جوارين) ، فتحذف الياء لسكونها وسكون التنوين فتبقى (جوار) » اهـ . ما لا ينصرف ص ١١٢ .

وينظر : هامش السيرافي ٢ / ٥٧ – شرح ابن يعيش ١ / ٦٣ – شرح الرضي ١ / ٥٨ – وفيه رد على مذهب المبرد والزجاج .

(١) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٥٥ : « ... وقال المبرد : هو منصرف لفوات الصيغة المعتبرة في منع الصرف لذهاب الياء ، فصار كـ (سلام) و (كلام) » اهـ .

وينظر : ما أثبته عن المبرد في الهامش رقم (٥) ص ٨٦ .

(٢) في ط : (مما وقع بعد الألف فيه) .

(٣) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٥٦ : « ... ومذهب سيبويه هو الصحيح لأن الياء مرادة بدليل بقاء كسر ما قبلها ، ولو كان كـ (سلام) لكان معربا كـ (سلام) ، وهو فاسد » اهـ .

وقال الرضي : ١ / ٥٩ : « ... والأولى مذهب سيبويه ، ألا ترى أنك لا تصرف نحو (يعد) و (يضع) – علما – وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل » اهـ .

(٤) (انخرمت) مكررة في ط .

(٥) أي : المبرد ومن تابعه . (٦) (باب) ساقطة من ط .

.....

أحدهما : أنا نقول : هذه جوارٍ ، بكسر الراء اعتداداً بوجود الياء ، ولو كانت الياء في حكم العدم لوجب أن نقول : هذه جوارُ ، فدل ذلك على أنه ليس كـ (سلام) ، وإذا ثبت الاعتداد بها في كسر الراء وجب الاعتداد بها في منع الصرف لأنه حكم لفظي مثله .

والثاني : أنا متفقون على منع الصرف في مثل قولك : زيد أشقى وأحوى ، وما أشبهه[1] ، وأصله : أشقيٌ[2] وأحوَيٌ ، فالمانع منه وزن الفعل // والصفة ، ووزن الفعل إنما يكون باعتبار الصيغة التي هي (أفعَل) ، فحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا فبقي (أحوى) ، فلو صح أن يكون الإعلال مخلا بالزنة لوجب أن لا يعتدوا[3] بوزن الفعل فيقال : هو أحوىٌ من كذا – بالتنوين – لأنه حينئذ غير مماثل لوزن الفعل[4] ، ولا قائل به[5] .

---

(١) (وما أشبهه) في هامش جـ .
(٢) (أشقى) ساقطة من ب ، جـ .
(٣) في ط : (أن لا يعتد) .
(٤) في هامش ب ما بين قوله : (لوزن الفعل) السابقة وهذه .
(٥) أورد المصنف مثل هذا الرد في شرح الوافية ١ / ٥٧ بقوله : « ... لأنها قاطعون بمنع صرف نحو : (أعلى) و (أحلى) وبابه ، وأصله : أعلى ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، فاجتمع ساكنان : الألف والتنوين ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نظر فوجد فيه ما يمنع الصرف ، فوجب حذف التنوين ، فرجعت الألف لذهاب الموجب لحذفها .

ولو كان ما ذكروه مستقيما لوجب أن يقال : (أعلى) – بالتنوين – لأنه خرج بالإعلال عن صيغة (أفعل) كما خرج (جوار) عن صيغة (مساجد) ، فلما اعتبر المحذوف في (أعلى) في منع الصرف وجب أن يعتبر المحذوف في (جوار) .

وإنما استبعد ذلك في (جوار) لوجود التنوين الذي يظهر أنه تنوين الصرف ، واستبعاد تنوين العوض .

ولا يقوى قولهم (لو كان المقدر كالمحقق لوجب أن يكون (شر) ، و (خير) و (سويد) – في تصغير (أسود) – غير منصرف لأن أصله (أفعل) .

لأنا نقول : فرق بين ما حذف للإعلال وبين ما حذف لمجرد تخفيف ، فما حذف للإعلال هو الذي يقدر كالموجود ، وما حذف للتخفيف هو الذي يقدر كالمعدم ، يدل عليه منع صرف (أعلى) وصرف (خير) و (شر) و (سويد) ، واعتبار الياء المحذوفة في بقاء نحو كسرة (قاضي) وزوال اعتبارها في نحو (يد) و (دم) » اهـ . ومثله أيضا قال الرضي في شرحه ١ / ٥٨ ، ٥٩ .

فإن قال قائل : إن (أحوى) مثل (أفعل) بعد الإعلال لثبوت الألف بعد العين . فهو فاسد من جهة أن ثبوتها إنما كان بعد ثبوت[1] الحكم بمنع الصرف ألا ترى أنك لو صرفته لزالت الألف[2] كما في (جوار) ، فإن (جوار)[3] لو أعللته من غير صرف لبقيت الياء ثابتة بعده ، ولا وجه لحذفها ، وإنما حذفت لتقدير[4] الانصراف عنده ، فالذي أوجب[5] أن يصرف (جوار) هو نفسه[6] موجود في (أحوى) و (أشقى) ولم يصرف باتفاق .

فإن قيل : ما[7] هذا التنوين على مذهب سيبويه ؟ .

قيل : هو عنده[8] تنوين عوض عن الياء[9] المحذوفة[10] .

والأولى أن يقال : عن إعلال الياء بالسكون[11] ، لأن حذف الياء إنما كان بسبب وجود التنوين ، فكيف صح أن يكون عوضا عنها ولم تحذف إلا بعد وجوده ؟

---

(١) (ثبوت) ساقطة من ط .

(٢) (الألف) زيادة من ط .

(٣) زاد في أ : (فإن جوار بعده لو أعللته) .

(٤) في جـ : (بتقدير) .

(٥) (فالذي أوجب) ساقطة من ب .

(٦) في ب ، جـ ، ط : (وهو بعينه) .

(٧) في ط : (فما هذا) .

(٨) (عنده) ساقطة من جـ .

(٩) في جـ ، ط : (قالوا عن الياء) .

(١٠) ينظر قول سيبويه في الهامش رقم (٣) ص ٢٩٨ .

(١١) هذا تصريح من المصنف بموافقته المبرد والزجاج فيما قالا به من أن التنوين عوض من حركة الياء ، خلافا لسيبويه والخليل فإن التنوين عندهما عوض من الياء المحذوفة ، قال الزجاج مستدركاً على سيبويه : « ... قال سيبويه : إن التنوين دخل هذا الباب عوضا من الياء ، يريد : حركة الياء فيما أحسب ... وقال محمد بن يزيد : التنوين عندي عوض من حركة الياء لا غير ... » اهـ .

وينظر : سيبويه ٢ / ٥٦ ، ٥٧ – المقتضب ١ / ٢٨٠ ؛ ٢٨١ .

.....

وإنما يكون الشيء عوضاً عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره ، فوجب أن يقال إنه عوض عن الإعلال ، لأن الإعلال ثلبت قبل مجيء التنوين ، فلما جاء التنوين بعد ثبوت الإعلال اجتمع ساكنان ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين[1] .

فسيبويه[2] يطرد هذا الأصل ، فإذا سمى امرأة بـ (قاضٍ)[3] : قال هذه قاضٍ[4] طردا لأصله[5] في التعويض عن إعلال الياء .

---

(١) أجاب السيرافي عن هذا التساؤل ، وكأنه يعلم أن النحويين سيوردونه على قول سيبويه ، فقال : « ... فإن قال قائل : وكيف يجعل التنوين عوضا من الياء ولا طريق إلى حذف الياء قبل دخول التنوين ؟ .

قيل له : تقدير هذا أن أصل (غواش) : غواشي ، ويكون التنوين لما يستحقه الاسم من الصرف في الأصل ، ثم تحذف ضمة الياء مثلا استثقالا فيجتمع الساكنان فتحذف الياء ، ثم يحذف التنوين لمنع الصرف ، لأن الياء منوية ، ثم يعوض من الياء المحذوفة تنوين غير تنوين الصرف » اهـ .

هامش الكتاب ٢ / ٥٧ .

قال الرضي : ١ / ٥٨ : « ... وفسر السيرافي – وهو الحق – قول سيبويه ... » اهـ .

(٢) في ب ، جـ ، ط : (وسيبويه) .

(٣) في أ : (بقاضي) وهو غير المراد .

(٤) في سيبويه ٢ / ٥٧ : « ... وسألته عن (قاض) – اسم امرأة – فقال : مصروفة في حال الرفع والجر ، تصير هاهنا بمنزلتها إذا كانت في (مفاعل) و (فواعل) » اهـ .

ويوضح ذلك الزجاج بقوله : « ... فالتنوين عنده عوض كما كان في (جواري) » اهـ .

ما لا ينصرف ص ١١٣ .

وينظر ما أثبته في الهامش رقم (٣) ص ٢٩٨ .

(٥) في أ : (لأصليه) بالتثنية .

.....

وخالفوه[1] لما تعذر عليهم في مثل (قاضٍ) – اسماً لامرأة – أن يقدروه عرياً عن العلة المانعة من الصرف[2] – والتنوين عندهم في مثله تنوين الصرف – طردوا أصلهم في حذفه فيقولون : جاءتني قاضي – بإثبات الياء[3] – لأن التنوين لما زال لمنع[4] الصرف وحذفت الضمة استثقالاً بقيت الياء الساكنة [إذ] لا موجب لحذفها .

فإذا جاءوا إلى النصب اتفق الجميع على قولهم : رأيت جواري ، لفظاً وحكماً[5] .

ومن العرب من يقول : مررت بجواري – في الخفض – وهو قليلة[6] .

---

(١) وهم : المبرد والزجاج ومن تابعهم . وينظر الهامش رقم (٥) ص ٢٩٨ .

(٢) في ب : (عن الصرف) ، وفي جـ ، ط : (للصرف) .

(٣) في سيبويه ٢ / ٥٨ : « ... وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة ، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف ، يقول : هذه جواري قد جاء » ا هـ .

وقال الزجاج : « ... مثال ذلك إذا سميت المرأة في قول يونس (قاضي) قلت : هذه قاضي قد جاءت – بإثبات الياء وإسكانها بغير تنوين ... وكذلك عند يونس إذا سميت رجلاً أو امرأة (قواضي) أو (جواري) قلت : هذه جواري قد جاء ، بإثبات الياء وإسكانها » ا هـ . ما لا ينصرف ص ١١٣ .

(٤) في ب : (لامتناع) ، وفي ط : (بامتناع) .

(٥) هذا معنى قول المبرد : « ... فأما في النصب فلا يجري لأنه يتم فيه فيصير بمنزلة غيره مما لا علة فيه » ا هـ .

وقال الرضي : « ... ولا خوف في النصب أنه (جواري) وأنه غير منصرف » ا هـ .

ينظر : المقتضب ١ / ٢٨١ – أصول ابن السراج ٢ / ٩٣ – شرح الرضي ١ / ٥٨ .

(٦) قال ابن السراج : « ... قال أبو العباس – رحمه الله – قال أبو عثمان : كان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائي ينظرون إلى (جوار) وبابه أجمع ، فكل ما كان نظيره من غير المعتل مصروفاً صرفوه ، وإلا لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون بغير المعتل ، يسكنونه في الرفع خاصة ، وهو قول أهل بغداد » ا هـ . أصول النحو ٢ / ٩٣ =

.....

ووجهها أنهم قدروه من أول الأمر[1] ممنوعا من الصرف ، والممنوع من الصرف حركته الفتحة في الجر كما في النصب ، وقد قيل في النصب[2] : رأيت جواريَ باتفاق لخفة الفتح ، فكذلك هذا .

* * *

= وقال سيبويه ٢ / ٥٨ : « ... ويونس يقول للمرأة تسمى ب (قاض) : مررت بقاضي قبل » اهـ .

وقال الزجاج – يحكي قول يونس – : « ... وكذلك تقول : مررت بقاضي العاقلة ، فتفتح من حال الجر » اهـ .

ما لا ينصرف ص ١١٣ .

وقد أجاز المبرد مثل هذا في الضرورة بقوله : « ... فإن احتاج الشاعر إلى مثل (جوار) فخففه – إذا حرك آخره في الرفع والخفض – أن لا يجريه ولكنه يقول : مررت بجواري ، كما قال الفرزدق :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

فإنما أجراه في الضرورة مجرى ما لا علة فيه » اهـ .

المقتضب ١ / ٣٨ .

وينظر : المنصف لابن جني شرح التصريف للمازني ٢ / ١١٤ – شرح ابن يعيش ١ / ٦٤ – شرح الرضي ١ / ٥٨ .

(١) في ب ، جـ ، ط : (أنه قدروه من أول أمره) .

(٢) (وقد قيل في النصب) ساقطة من ب .

التَّرْكِيبُ شَرْطُهُ العَلَمِيَّةُ ، وَأَنْ لاَ يَكُونَ بِإِضَافَةٍ وَلاَ إِسْنَادٍ مِثْلُ : بَعْلَبَكَّ .....

قوله[1] : « التَّرْكِيبُ شَرْطُهُ العَلَمِيَّةُ وَأَنْ لاَ يَكُونَ بِإِضَافَةٍ وَلاَ إِسْنَادٍ »[2] .

احترز بقوله : (وأن لا يكون بإضافة) من مثل : غلام زيد – إذا كان علما[3] – لأن الإضافة تُدْخِلُ الممتنع من الصرف في حكم المنصرف[4] ، ولا أثر للمانع[5] معها على ما سيأتي[6] .

وبقوله[7] : (ولا إسناد) احتراز من مثل : تَأَبَّطَ شَرًّا[8] ، لأنه لا يستقيم فيه إعراب[9] ، ومنع الصرف فرع على[10] الإعراب ، فإذا امتنع الإعراب من أصله امتنع ذلك .

* * *

---

(١) في جـ : (ثم قال) .

(٢) استدرك الرضي – وتبعه الجامي – على المصنف بقوله : « ... وكان عليه أن يقول : (ولا معربا جزؤه الأخير قبل العلمية) ليخرج نحو : إن زيدا – علما – وكذلك نحو : ما زيد . ويقول أيضاً : (وأن لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية) ليخرج نحو : سيبويه وخمسة عشر – علما – ، فإن الأفصح إذن مراعاة البناء الأول على ما يجيء في باب المبنيات » اهـ .
ينظر : شرح الرضي ١ / ٥٩ ، ٦٠ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٨٩ .

(٣) (إذا كان علما) ساقطة من جـ ، ط .

(٤) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٦٧ : « ... أما الإضافة فتجعل غير المنصرف في حكم المنصرف ، أو منصرفاً على القولين ، فلا يستقيم أن يكون التركيب بها مانعاً » اهـ .

(٥) في ط : (فلا أثر لمانع معها) ، وفي ب : (معه) .

(٦) ينظر قول المصنف ص ٣٢١ .

(٧) في نسخ الشرح : (وقوله) وما أثبته أوجه .

(٨) لقب أحد شعراء الجاهلية واسمه : « ثابت بن جابر بن سفيان أبو زهير الفهمي من أهل تهامة ، توفي سنة ثمان قبل الهجرة . وفي تقليبه بـ (تأبط شرا) أقوال : أشهرها أنه تأبط سيفه – ذات يوم – وخرج ، فسئلت أمه عنه فقالت : لا أدري ، تأبط شرا وخرج ... وينظر قصته في خزانة الأدب ١ / ٦٦ – تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١ / ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٩) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٦٧ : « ... وأما الإسناد فلأنه موجب للبناء وغير المنصرف نوع من المعرب فلا دخول للمبني فيه » اهـ .

(١٠) (على) ساقطة من جـ ، وهي في هامش أ .

قوله[1] : « الأَلِفُ والنُّونُ ، إنْ كَانَا فِي اسْمٍ[2] فَشَرْطُهُ العَلَمِيَّـةُ كَـ : (عِمْرَانَ) » .

إنما اشترطت العلمية فيما فيه الألف والنون - إذا كان اسما - لأنه يقوى شبههما بألفي التأنيث ، // ألا ترى أنك إذا قدرت (ندمان) علما وجدت الألف والنون ١٨
مشابهة لألفي التأنيث من حيث امتناع دخول تاء التأنيث عليهما كامتناع دخولها على الألف[3] ، فلا تقول في العلم : ندمانة ، كما لا تقول في (سكرى): سكرانة .

---

(١) في جـ : (ثم قال) .

(٢) في أ ، ب : (إن كان اسما) ، وفي جـ : (الألف والنون إلى آخره) .

(٣) مذهب المصنف أن الألف والنون إنما تؤثران لشابهتهما ألفي التأنيث ، وذلك من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما . وهذا واضح من عباراته هنا وكذا في شرح الوافية ١ / ٦٥ ، ٦٦ .

وما ذهب إليه المصنف هو قول الفارسي في (الإيضاح ص ٢٩٩) وابن جني في (اللمع ص ٢٣٥) والزمخشري في (المفصل ص ١٧) .

والذي ورد عن سيبويه والمبرد - في هذا الموضع - يفهم منه مقصدان الأول أن النون وحدها مشبهة ألف التأنيث في (حمراء) . والثاني : أن النون بدل من ألف (حمراء) .

فأما الأول فقول سيبويه ٢ / ١٠ : « هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو : عطشان وسكران وعجلان وأشباهها ، وذلك أنهم جعلوا النون - حيث جاءت بعد ألف - كألف (حمراء) لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون . وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن (حمراء) لم تؤنث على بناء المذكر . ولمؤنث (سكران) بناء على حدة كما أن لمذكر (حمراء) بناء على حدة ، فلما ضارع (فعلاء) هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أجرى مجراها » ا هـ .

وقول المبرد (المقتضب ٣ / ٣٣٥) : « ... وإنما امتنع من ذلك لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك (حمراء) و (صفراء) ، والدليل على ذلك أن الوزن واحد في السكون والحركة وعدد الحروف والزيادة ، وأن النون والألف قد تبدل كل واحدة منهم من صاحبتها » ا هـ .

وأما الثاني فقول سيبويه ٢ / ١٠٧ ، ١٠٨ : « ... وكذلك (فعلان) الذي له (فعلى) - عندهم - لأن هذه النون لما كانت بعد ألف ، وكانت بدلا من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهمزة التي في (حمراء) لأنها بدل من الألف ، ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كانوا يجرون على الألف كما يجري على الهمزة ما كان يجري على التي هي بدل منها » ا هـ .. وقوله أيضاً ٢ / ٣١٤ : « ... والنون تكون بدلاً من الهمزة في (فعلان فعلى) » ا هـ . =

ولولا العلمية لقلت : ندمانة ، فقد ظهر لك أن الألف واللام في الأسماء لا تكون مشبهة لألف التأنيث[1] إلا باعتبار العلمية[2] .

[قوله : « أَوْصِفَةٍ فَانْتِفَاءُ (فَعْلاَنَةَ) وَقِيلَ : وُجُودُ (فَعْلَى »]

وإنما اعتبر فيها إذا كانت في الصفة انتفاء (فعلانة) أو وجود (فعلى) على القول الآخر[3] ليتحقق أيضاً شبههما بألفي التأنيث لأنها إذا كان لها (فعلى)

= وقول المبرد (المقتضب ١ / ٢٠٢) : « ... والنون تكون بدلا من ألف التأنيث في قولك : (غضبان وعطشان) ، وإنما النون والألف في موضع ألفي (حمراء باقتى) ولذلك لم تقل : غضبانة ، ولا سكرانة ، لأنه حرف تأنيث لا يدخل على حرف تأنيث ، فكذلك لا تدخل على ما تكون بدلا منه » ا هـ .

وقوله أيضاً (المقتضب ١ / ٣٥٤ ، ٣٥٥ : « ... وأما بدلها من الألف فقولك في (بهراء) : بهراني ، وفي (صنعاء) : صنعاني ، وكذلك (فعلان) الذي له (فعلى) ، إنما نونه بدل من الألف التي هي آخر (حمراء) » ا هـ .

قال الرضي معترضا على ما ذهبا إليه في الوجه الثاني : « ... وليس بوجه ، إذا لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال : أن النون أبدل منها ، وأما (صنعاني) و (بهراني) فالقياس : صنعاوي وبهراوي كـ (حمراوي) فأبدلوا النون من الواو ، وليس شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما ، ألا ترى إلى إدغام النون في الواو » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٦٠ .

وينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٨٧ – ٨٨ – ما لا ينصرف للزجاج ص ٣٥ – ابن يعيش ١ / ٦٦ – ٦٧ .

(١) (مشبهة لألف التأنيث) ساقطة من أ ، ب ، جـ .

(٢) مذهب المصنف أن الألف والنون علة قائمة مقام سببين لأنها مشبهة لما هو كذلك وهو ألفا التأنيث ، وهذا خلاف لمذهب الأكثرين من أن الألف والنون سبب يحتاج معه إلى سبب آخر ، إذ هي علة لا تقوم بنفسها ، والسبب الآخر إما العلمية في نحو (عمران) وإما الصفة في نحو (سكران) وقد رجح الرضي مذهب الأكثرين بقوله : « ... لضعفها فلا تقوم مقام علتين » ا هـ . ينظر في هذا : شرح الرضي ١ / ٦٠ .

(٣) هو قول سيبويه والأخفش ، قال الأخفش : « ... وأما قوله : حيران له أصحاب ، فإن =

لم يقل فيها (فعلانة) استغناء بـ (فعلى) ، وكذلك إذا انتفت (فعلانة)[1] فقد انتفى دخول تاء التأنيث عليه[2] ، فقد حصل الشبه بذلك[3] .

ومن ثم – يعني ومن أجل الاختلاف في الشرط – اختلف في (رحمن) : فمن زعم أن الشرط انتفاء (فعلانة) منعه الصرف إذ[4] ليس له (فعلانة)[5] ومن زعم أن الشرط وجود (فعلى) صرفه لأنه ليس له (فعلى)[6] .

والأول الوجه[7] من وجهين : أحدهما أن الألف والنون عندنا كانتا مانعتين[8] لامتناع دخول تاء التأنيث عليهما ، وإذا كان (رَحْمَنٌ) لا تدخل عليه .....

= كل (فعلان) له (فعلى) فإنه لا ينصرف في المعرفة ولا النكرة » ا هـ .

مخطوطة المعاني ورقة ١٠٨ / أ – منهج الأخفش الأوسط ص ٣٤٨ . وينظر قول سيبويه في الهامش رقم (٣) ص ٩٤ .

(١) (فعلانة) ساقطة من ط .

(٢) في ط : (عليها) .

(٣) رجح الرضي قول المصنف : (انتفاء فعلانة) على قوله : (وجود فعلى) ، وذلك قوله : « ... والأول أولى لأن وجود (فعلى) ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء ، لأن كل ما يجيء منه (فعلى) لا يجيء منه (فعلانة) في لغتهم إلا عند بعض بني أسد ، فإنهم يقولون في كل (فعلان) – جاء منه (فعلى) – (فعلانة) أيضاً نحو : غضبانة ، وسكرانة ، فيصرفون إذن (فعلان فعلى) ، وهذا دليل قوي على المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء لا وجود (فعلى) » ا هـ .

شرح الرضي ١ / ٦٠ ، وينظر شرح ابن يعيش ١ / ٦٧ .

(٤) في أ : (اذا) .

(٥) (اذ لا يقال فيه : رحمانة) : شرح الوافية للمصنف ١ / ٦٦ .

(٦) (اذ لا يقال فيه (رحمى) : شرح الوافية للمصنف ١ / ٦٦ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٦٠ – الفوائد الضيائية ٢ / ٩١ ، ٩٢ .

(٧) في ط : (الأوجه .

(٨) في ب ، ج : (كانت مانعة) .

تاء التأنيث[1] فقد صح[2] شبهه بألفي التأنيث ، ووجود (فعلى) ليس مقصودا في نفسه وإنما المقصود تحقيق[3] امتناع دخول تاء التأنيث عليها ، فإذا امتنع دخول تاء التأنيث عليها بغيره[4] فقد حصل المقصود[5] .

الثاني : أنه لو قدر استواء الأمرين فهذا أولى لأنه الأكثر في كلامهم فينبغي أن يحمل على الأكثر ، ألا ترى أن باب (سكران) أكثر من باب (ندمان) .

وإذا احتمل أن يكون من كل واحد منهما فحمله على ماهو أكثر أولى .

ولم يختلف في (ندمان) لأنه لم تنتف فيه[6] (فعلانة) ، ولم يوجد له (فعلى)[7] .

وكذلك[8] لم يختلف في (سكران) في أنه ممتنع من الصرف بخلاف (ندمان) لانتفاء (فعلانة) ولوجود (فعلى)[9] .

* * *

(١) هذه العبارة في هامش ب .

(٢) زاد في ب : (فإذا امتنع دخول تاء التأنيث عليه فقد صح) وهي تكرار مخل .

(٣) في ط : (تحقيق) . (٤) في ط : (لغيره) .

(٥) في شرح الرضي ١ / ٦١ : « ... وقد حصل هذا المقصود في (رجمن) لا بواسطة وجود (رجمى) بل لأنهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلقوه على غيره ، ولم يضعوا منه مؤنثاً لا من لفظه - أعني بالتاء - ولا من غير لفظه - أعني (فعلى) - فيجب أن يكون غير منصرف » اهـ . (٦) في ط : (فيه) .

(٧) أي : أن (ندمان) لم يختلف في صرفه لانتفاء الشرطين على المذهبين .
ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٦٦ ، شرح الرضي ١ / ٦١ .
هذا إذا كان (ندمان) بمعنى : النديم ، وأما إذا كان بمعنى (النادم) فهو غير منصرف بالاتفاق لأن مؤنثه (ندمى) لا ندمانة . الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٩٢ .

(٨) في ط : (ولذلك) .

(٩) ينظر : ما لا ينصرف للزجاج ص ٣٥ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٤٩ ، ٥٠ .

قوله[1] : « وَزْنُ الفِعْلِ شَرْطُهُ أَنْ يَخْتَصَّ بِالْفِعْلِ[2] كـ (شَمَّرِ)[3] وَ (ضُرِبَ) »[4] .

و (فَعَّلَ) ليس من أبنية الأسماء ، فإن وجد في الاسم فلا يكون إلا منقولاً عن[5] الفعل كـ (بَذَّر)[6] و (عَثَّر)[7] ، أو أعجمياً كـ (بَقَّمَ)[8] .

---

(١) في جـ : (ثم قال) .

(٢) في أ ، ب : (أن يختص به) وما أثبته يوافق ما في المتن .

(٣) (شَمَّرَ) :... مَرَّ جدا ، وتشمر للأمر : تهيأ ، وانشمر للأمر ، تهيأ له ، وفي حديث سطيح : « شمر فإنك ماضي العزم شمير » ...

و (شمر) : اسم ناقة ، من الاستعداد والسير ، قال ابن سيده : (شمر) اسم ناقة الشماخ قال :

ولما رأيت الأمر عرس هوية تسليت حاجات الفواد بشمرا

اللسان (شمر)

(٤) في المقتضب ٣ / ٣٢٤ : « اعلم أنه ما كان على (فعل) – غير معتل – لم يكن إلا فعلا ، وكذلك كل بناء من الفعل معناه (فعل) – إذا كان غير معتل – نحو : دحرج ، واستخرج ، وضورب ، فإن سميت من هذا رجلا لم تصرفه في المعرفة لأنه مثال لا يكون للأسماء ، وإنما هو فيها مدخل » ا هـ .

(٥) في ط : (من) بدل (عن) . (٦) (بذّر) : موضع ، وقيل : ماء معروف ، قال كثير عزة :

سقى الله أمواها عرفت مكانها جرابا وملكوما وبذرا والعمرا

وهذه كلها آبار بمكة ، وقال ابن بري : هذه كلها أسماء مياه بدليل إبدالها من قوله : (أمواها) ... ولم يجيء من الأسماء على (فعل) إلا : بذر ، وعثر – اسم موضع – وخضم – اسم لعنبر ابن تميم – وشلم – اسم بيت المقدس وهو عبراني – وبقم – وهو اسم أعجمي ، وهي شجرة – وكتم – اسم موضع أيضاً . اللسان (بذر) . وينظر : سيبويه ٢ / ٧ ، ما لا ينصرف للزجاج ص ٢١ ، شرح الرضي ١ / ٦١ .

(٧) (عَثَّر) بلد في اليمن بينها وبين مكة عشرة أيام ، وقيل : موضع وهو مأسدة ، قال بعضهم :

ليث بعثر يصطاد الرجال إذا ما الليث كذب عن أقرانه صدقا

اللسان ، والقاموس (عثر) ، وينظر : سيبويه ٢ / ٧ ، شرح ابن يعيش ١ / ٦٠ .

(٨) (بَقَّمَ) : شجر يصبغ به ، وخيل ، معرب ، قال الأعشى :

بكأس وابريق كأن شرابها إذا طيبت في المسحاة خالط بقما

ينظر : اللسان (بقم) ، سيبويه ٢ / ٨ ، ما لا ينصرف ص ٢١ .

قوله : « أَوْ يَكُونَ فِي[1] أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَتِهِ » ..

هذا أولى من قول النحويين : (أَوْ يكون غالبا في[2] الفعل)[3] فإنه غير مستقيم لوجهين :

أحدهما : أنه رَدٌّ إلى جهالة ، إذ لا تعرف كثرته على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال .

والثاني : أنه باطل : بـ (أَفْعَل) ، فإن (أَفْعَل) في الأسماء أكثر منه في الأفعال وهو مع ذلك معتبر في منع الصرف ، فلو كان اعتباره لغلبته في الفعل لم يمتنع[4] (أَفْعَل) لغلبته في الاسم[5] ..

---

(١) (في) ساقطة من أ ، ب ، جـ . (٢) في ط : (على) بدل (في) .

(٣) هذا قول كل من ابن السراج والفارسي وابن جني والإمام عبد القاهر وابن الخشاب والزمخشري وابن يعيش .

وقال ابن السراج (أصول النحو ٢ / ٨١) : « ... وذلك وزن الفعل الذي يغلب على الفعل والصفة » ا هـ . وقال الفارسي (الإيضاح ص ٣٩٤) : « ... وزن الفعل الذي يخص الفعل أو يغلب عليه » ا هـ . وقال ابن جني (اللمع ص ٢٣٢) : « ... السبب الأول وهو وزن الفعل الذي يغلب عليه أو يخصه ... وكذلك جميع ما اختص من الأمثلة بالفعل أو كان فيه أكثر منه في الاسم » ا هـ .

وقال ابن الخشاب (المرتجل ص ٨٩) : « ... وزن الفعل لا يخلو من أن يكون مختصاً بالفعل أو غالباً عليه كثيراً فيه » ا هـ . وينظر : الجمل للإمام عبد القاهر ص ٩٠ ، شرح ابن يعيش ١ / ٦١ .

(٤) في ط : (لم يمنع) .

(٥) قال الرضي ١ / ٦٢ : « ... والذي حمل المصنف على مخالفتهم شيئان : أحدهما أنه رأى (فاعل) في الأفعال أغلب ، ولو سميت بـ (حاتم) لانصرف اتفاقاً ، فلو كانت الغلبة في الأفعال معتبرة لم ينصرف ، والدليل على غلبته في الأفعال أن باب المفاعلة أكثر من أن يحصى ... والثاني أنه رأى أن نحو (أحمد) و (أحمر) لا ينصرف ، وعنده أن هذا الوزن في الاسم أكثر منه في الفعل ، قال : لأن كل فعل ثلاثي – ليس من الألوان والعيوب – يجيء منه أفعل التفضيل ، ومنهما يجيء (أفعل فعلاء) كـ (أحمر) و (أعور) وكلاهما اسمان » ا هـ . وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٦١ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٥ – الفوائد الضيائية ٢ / ٩٣ ، ٩٤ .

والدليل على أن (أَفْعَل) في الأسماء أكثر أنه ما من فعل ثلاثي إلا وله (أَفْعَل) اسما ، إما للتفضيل[1] وإما لغيره ، و (أَفْعُل) في الأفعال لا يكون إلا في بعض ما جاء فيه فعل ، وفي غيره قليلا[2] ، ويقابله في القلة وقوع (أَفْعِل) في الأسماء من غير فعل كـ : (أَجْدَل) و (أُخْيَل) // و (أَفْعَى) و (أَرْنَب) وأشباه ذلك[3]. ١٩

فثبت أن هذا القول أولى ، وهو مناسب في منع الصرف لشبهه بالفعل بزيادته[4] ، وهو معنى كلام سيبويه[5] .

والذي يحقق لك ذلك أن (فَاعَلاً) في الأسماء لا يكاد يوجد إلا في (خاتم)[6] وهو قليل ، و (فَاعَلاً)[7] في الأفعال أكثر من أن يحصى كـ (ضَارَبَ) و (خَاصَمَ) و (قَاتَلَ) في باب المفاعلة ، و (سَافَرَ) في غيره ، ولو سميت بـ (خَاتَمَ) لصرفته .

---

(١) في أ : (إما تفضيلا) وما أثبته وجه .

(٢) (أفعل) الفعلى لم يجيء منه إلا ماضيا للأفعال من بعض الأفعال الثلاثية كـ (أخرج) و (أذهب) ، لا من كلها ، فلم يسمع نحو (أقتل) و (أنصر) ولذا رد ابن الحاجب على الأخفش قياس (أحسب) و (أخال) و (أظن) و (أوجد) و (أزعم) على : (أعلم) و (أرى) .

قال : ويجيء (أفعل) ماضيا للأفعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثي قليلا كـ (أشحم) و(ألحم) و (أثمر) . ينظر شرح الرضي ١ / ٦٢ .

وينظر رد المصنف على الأخفش في باب (المتعدى وغير المتعدى) ص ٨٩٦ ، ٨٩٧ .

(٣) ينظر ما نقل عن سيبويه في هذا الموضع وما أثبته في الهامش رقم (٩) ص ٦٨ .

(٤) في ب ، جـ : (لزيادته) .

(٥) قال سيبويه ٢ / ٢ : « هذا باب (أفعل) إذا كان اسما وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد ، فما كان من الأسماء (أفعل) فنحو : أفكل ، وأزمل ، وأيدع ، وأربع ، لا تنصرف في المعرفة لأن المعرفة أثقل ، وانصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال ، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل لثقل المعرفة عندهم ا هـ .

(٦) (إلا في) ساقطة من جـ . (٧) في ب : (وفاعل) بالرفع ، وما أثبته أوجه .

غَيْرُ قَابِلٍ لِلتَّاءِ ، وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ (أَخْمَرُ) وَانْصَرَفَ (يَعْمَلُ) .....

قوله : «غَيْرُ قَابِلٍ لِلتَّاءِ» .

احتراز من مثل (يَعْمَلَ) في قولهم : جَمَلٌ يَعْمَلٌ[1] ، فلو لم يحترز منه[2] لورد نقضاً .

وإنما كان قبوله التاء مانعاً من اعتباره لأنه بقبوله التاء خرج عن شبه الفعل ، لأن الأفعال لا تقبل هذه التاء ، فلما[3] قبل ما لا يقبله[4] الفعل خرج عن شبهه وهو معنى كلام الفارسي[5] .

قوله : «وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ أَخْمَرُ» لأنه لم يقبل التاء ، فالشبه قائم .

قوله : «وانْصَرَفَ يَعْمَلُ» . لقبوله التاء .

* * *

(١) قال الزجاج : «... فأما قولهم : جمل يعمل وناقة يعملة – يريدون به كثرة العمل والقوة عليه – فإنها مصروفة في النكرة ، تقول : مررت بجمل يعمل» اهـ . ما لا ينصرف ص ١٣ .

وقال ابن جني : «... وأما (اليعملة) فهي الناقة التي يعمل عليها في السير ، فقد تبين أيضاً بالاشتقاق زيادة التاء ...» اهـ . المنصف شرح التصريف للمازني ١ / ١٠٢ . وينظر : القاموس (عمل) ، وسيبويه ٢ / ٢ ، ٣٢٥ – المقتضب ١ / ١٩٥ ، ٣ / ٣١٦ – شرح الرضي ١ / ٦٣ .

(٢) (منه) ساقطة من ب . (٣) (فلما) ساقطة من أ . (٤) في ط : (ما لم يقبله) .

(٥) لم يذكر أبو علي معنى هذا في إيضاحه ، ولم أجده أيضاً في الإغفال أو مسائله الشيرازية أو المسائل المنثورة ، ولم أعثر على من نقله عنه غير المصنف هنا وكذا في شرح الوافية بقوله : «... فإن قلت : فلعل (أربعا) – في قولهم : مررت بنسوة أربع – إنما انصرف لقبوله تاء التأنيث كما قال أبو علي في قولهم : جمل يعمل ، إنما انصرف مع كونه صفة وعلى وزن الفعل لقبوله التاء ، لأنهم يقولون : ناقة يعملة .

قلت : يمكن أن يقال ذلك في البابين معا – أعني باب (أربع) وباب (يعمل) – ويمكن أن يقال في البابين أنهما ليستا في الأصل صفة ويمكن أن يفرق بينهما وتجعل تاء التأنيث المعتبرة هي الجارية على القياس ، وقد علم أن تاء التأنيث في (أربع) إنما تأتي للمذكر فاعتد بها في (يعمل) حيث كانت جارية على القياس وإن لم يعتد بها في (أربع)» اهـ . شرح الوافية للمصنف ١/٦٤.

وَمَا فِيهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ إِذَا صُرِفَ لِمَا بُيِّنَ مِنْ أَنَّهَا لاَ تُجَامِعُ - مُؤَثِّرَةٌ - إِلاَّ مَا هِيَ شَرْطٌ فِيهِ .....

قوله[1] : « وَمَا فِيهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ إِذَا نُكِّرَ صُرِفَ ... إلى آخره » .

قوله : مؤثرة ، احتراز من أن يكون لا أثر لها[2] كرجل سمي ب (مساجد)[3] أو (حمراء)[4] فإنه لا أثر للعلمية فيه[5] لاستقلال الحكم بالجمعية وألف التأنيث .

وإنما اعتبر كونها مؤثرة لأنك إذا انكرت ما هذه صفته لم تزل إلا العلمية وقد ثبت أنه لا أثر لها ، فيبقى الاسم ممتنعاً على ما كان عليه ، فلو لم[6] يحترز منها لكان الحكم بأنه - إذا نكر صرف - خطأ ، لأن نحو (مساجد) إذا نكر لا ينصرف لما ذكرناه[7] .

---

(١) في جـ : (ثم قال) . (٢) قال الرضي ١ / ٦٤ : « ... يعني يكون العلمية مؤثرة : أن يكون منع صرف الاسم موقوفاً عليها » ا هـ .

(٣) هذا مذهب المصنف لأن العلمية عنده - في نحو (مساجد) - ليست سببا لاعتباره الجمع الأصلي ، فيكون إذن نحو (ثمان) و (رباع) علمين .

وأما عند الفارسي والجزولي فإن العلمية أحد سببيه ، والآخر عند الفارسي هو شبه العجمة ، وعند الجزولي عدم النظير في الآحاد ، وهو عنده سبب مستقل . ينظر شرح الرضي ١ / ٥٧ ، ٦٤ .

قال الفارسي (الإيضاح ص ٣٠٣) : « .. ولو سميت بـ (مساجد) رجلا لم تصرفه لأنه شابه الأعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الآحاد نظير ، فإن نكرته لم تصرف أيضاً في قول أبي الحسن » اهـ .

وقال الشلوبيني - في شرحه لعبارة الجزولي : « ... ومع العلمية نحو (مساجد) اسم رجل ، لأنه أشبه بكونه عديم في الآحاد العربية ... ومع شبه الجمع نحو (مساجد) إذا نكر بعد التسمية ، إلا أن شبه الجمع في ذلك مستقل بالعلة دون عدم النظير لو اتفق أن ينفرد به » اهـ . التوطئة شرح المقدمة الجزولية ص ٣١٠ . وينظر في الهامش رقم (٦) ص ٢٩٥ . وينظر سيبويه ٢ / ١٥ ، المقتضب ٣ / ٣٤٥ ، ما لا ينصرف ص ٤٦ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٦٨ ، الفوائد الضيائية ٢ / ٩٦ .

(٤) قال الرضي ١ / ٦٥ : « .... وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين : إما أن لا تجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف - وقد ذكرنا أنها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها - وإما أن تجامع ولا تؤثر وهو إذا كان مع ألف التأنيث نحو (صحراء) و (بشرى) خلافاً للجزولي فإنه لا يلغي سببا » ا هـ .

(٥) (فيه) زيادة من ط . (٦) (لم) في هامش جـ . (٧) ينظر ص ٢٩٥ .

وإنما انصرف كل ما[1] فيه علمية مؤثرة ، إذا كان نكرة لما تبين من تفصيل ما تقدم [من] أن العلمية لا تجامع شيئاً من العلل وهي[2] مؤثرة إلا وهي شرط فيه فيه إلا العدل ووزن الفعل ، فإنها تجامعهما[3] وليست شرطاً فيهما[4] .

وبيان ذلك : أن الوصف لا تجامعه مؤثرة لما بينهما من التضاد[5] فسقط والتأنيث إن كان بالألف لا تجمعه مؤثرة[6] ، فسقط[7] . وإن كان بغيرها – يعني بغير الألف – فقد تقدم أنها شرط فيه[8] .

والعجمة هي شرط فيها[9] . والجمع لا تجامعه مؤثرة ، فسقط[10] .

والتركيب شرطه العلمية[11] . والألف والنون إن كانا في اسم فشرطه العلمية[12] ، وإن كانا في صفة فلا تجامعه لما بينهما من التضاد[13] .

---

(١) في أ : (كلما) .
(٢) في أ : (وهو) .
(٣) في ط : (تجامعها) .
(٤) ينظر في الكلام على العدل ص ٢٦٤ وما بعدها ، وينظر في الكلام على وزن الفعل ص ٣١٠ وما بعدها .
(٥) قال الرضي ١ / ٥٥ : « والأولى عندي أن لا تنافي أيضاً بين الوصف والعلمية » ا هـ .
(٦) وذلك لأن التأنيث بالألف متحتم التأثير بلا شرط ، لأن الألف يجعل المؤنث علة قائمة مقام علتين . وينظر ص ٢٦٣ .
(٧) في جـ : (فيسقط) .
(٨) وهو قوله : « التأنيث بالتاء شرطه العلمية » وينظر ص ٢٨١ .
(٩) ذلك قوله : « العجمة شرطها أن تكون علمية في العجمية » ينظر ص ٢٨٨ .
(١٠) لأن شرطه عند المصنف : أن يكون صيغة منتهى الجموع بغير هاء . وينظر ص ٢٩١ .
(١١) وذلك قوله : « التركيب شرطه العلمية ... » وينظر ص ٣٠٥ .
(١٢) ينظر ص ٣٠٦ .
(١٣) إنما شرط الصفة عنده : انتفاء (فعلانة) أو وجود (فعلى) وينظر ص ٣٠٧ .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٦٤ ، ٦٥ وفيه إجمال لهذه المسائل .

فلم يبق إلا العدل ووزن الفعل فإنها تجامعهما من غير شريطة[1] ، ألا ترى أنك تقول : ثُلاَثَ[2] ، وأُخَرَ ، وجُمَعَ[3] ، فتمنعه الصرف للعدل والصفة[4] مع انتفاء العلمية !! .

وكذلك : أحمر ، وأسود ، فدل على أن العلمية ليست شرطًا فيهما لاستقلال الحكم دونها ، إلا أنهما متضادان[5] ، أعني : العدل ووزن الفعل المعتبر .

وبيان التضاد هو أن العدل لا يكون إلا بالأوزان[6] المذكورة[7] ، ولا شيء // ٢٠
فيها من أوزان الفعل ، فلا يكون[8] أبداً من العلمية إلا أحدهما ، فإن لم يكن فيه أحدهما بقي بلا سبب أصلاً ، لأن العلمية تزول بالتنكير ، ويزول كون البواقي سبباً لكون العلمية شرطاً فيها ، وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط[9] .

وإذا نُكِّر وفيه أحدهما بقي على سبب واحد وهو إما العدل وإما وزن الفعل ، والعلمية تزول بالتنكير وإن كان معها أمر آخر زال لزوال شرطه[10] .

فتبين أن كل ما[11] فيه علمية مؤثرة حكمه : إذا نكر أن يصرف .

---

(١) في جـ : (شرطية) . (٢) في أ ، ب ، جـ : (ثلث) وما أثبته هو الصواب .
(٣) (جمع) ساقطة من جـ .
(٤) ظاهر كلام المصنف هنا أن (ثلاث) منع الصرف للعدل والصفة ، وهذا مخالف لما قال به قبل من أن ليس فيه إلا العدل ، وأن العدل فيه راجع إلى اللفظ وإلى المعنى ، فكان فيه عدلين فهو قائم مقام سببين . وهو بهذا القول الأخير يكون قد وافق سيبويه ومن تابعه .
وينظر فيما ذكرت الهامش رقم (٣) ص ٥٣ .
(٥) يرى الرضي أنه يمكن أن يرتكب عدم التضاد بين العدل ووزن الفعل كما في (دئل) وغيرها ، وله في هذا كلام طويل . ينظر شرحه ١ / ٦٢ ، ٦٣ .
(٦) في أ : (بأوزان) .
(٧) وهذه الأوزان هي : فعال كـ (ثلاث) ، ومفعل كـ (مثلث) و فعل كـ (أخر) وفعال كـ (قطام) ، وفعل نحو (سحر) ، وهذان الأخيران عند تميم وكذا (أمس) .
(٨) في ب : (فلا يجتمع) . وينظر شرح الرضي ١ / ٦٦
(٩) ينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ٦٨ ، مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٥٥ .
(١٠) في أ : (الشرط) . (١١) في أ : (كلما) .

وَخالَفَ سِيبَوَيْهِ الأَخْفَشَ فِي مِثْلِ (أَحْمَرَ) – عَلَماً – إِذَا نُكِّرَ اعْتِبَاراً لِلصِّفَةِ بَعْدَ التَّنْكِيرِ .....

قوله : « وَخالَفَ سِيبَوَيْهِ الأَخْفَشَ فِي مِثْلِ (أَحْمَرَ) – عَلَماً – إِذَا نُكِّرَ[1] اعْتِبَاراً لِلصِّفَةِ بَعْدَ التَّنْكِيرِ » .

كل صفة إذا سمي بها وفيها علمية مع الصفة ثم نكرت[2] فالأخفش[3] يصرفها بعد التنكير ، ويطرد ما ذكرناه ، لأنه إذا نكر زالت العلمية ولم يبق إلا على سبب واحد[4] .

وسيبويه يمنعه الصرف ويعتبر الصفة بعد التنكير في منع الصرف[5] لما تقدم

---

(١) في ب ، جـ : (ثم يذكر) . (٢) في ط : (تنكرت) .

(٣) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش ، أحد الأخافش الثلاثة المشهورين مولى بني مجاشع ابن دارم من أهل بلخ ، سكن البصرة ، وكان أجلح لا تنطبق شفتاه على لسانه . قرأ النحو على سيبويه وكان أسن منه ، وهو أحفظ من أخذ عنه ، وحدث عن الكلبي والنخعي وهشام بن عروة ، وروى عنه أبو حاتم السجستاني . دخل بغداد وأقام بها مدة وأصبح ملازما للكسائي ومعلما لأولاده . له من التصانيف : الأوساط في النحو – معاني القرآن – المقاييس – الاشتقاق – العروض . توفي سنة عشر ، وقيل خمس عشرة ، وقيل إحدى وعشرين ومائتين للهجرة .

وينظر : أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ – مراتب النحويين ص ١١١ ، ١١٢ – نزهة الألبا ص ١٣٣ – وفيات الأعيان ٢ / ١٢٢ – إنباه الرواة ٢ / ٣٦ – بغية الوعاة ١ / ٥٩٠ .

(٤) قال الزجاج : « ... وزعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أن الصفة إذا سميت بها رجلاً نحو (أحمر) لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة .

قالوا : تقول (مررت بأحمر يا هذا ، وأحمر آخر) – إذا كان اسما – قالوا : لأنه قد خرج عن الصفة فصار بمنزلة (أحمد) – إذا سميت به – فتصرفه في النكرة كما تصرف (أحمد) » اهـ . ما لا ينصرف ص ٧ .

وقد ذكر الرضي أن هذا قول الأخفش في كتابه (الأوسط) شرح الرضي ١ / ٦٨ . وينظر ما أثبته في الهامش رقم (٥) ص ٢٠٨ وفيه نقول تضاربت عن الأخفش .

(٥) قال سيبويه ٢ / ٢ : « اعلم أن (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ... قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟ قال : لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال ... وذلك نحو : أخضر ، وأحمر ، وأسود ، وأبيض ...» اهـ =

تقدم من أن المعتبر الوصف في الأصل ، وهذا[1] وصف في الأصل فوجب اعتبارها وإن استعملت في غير ذلك ، كما ثبت في (أسود) و (أرقم) و (أدهم) بالدليل المتقدم[2] .

= وقال ٢ / ٤ : « ... وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة » قال : من قبل أن (أحمر) كان وهو صفة - قبل أن يكون اسما - بمنزلة الفعل ، فإذا كان اسما ثم جعلته نكرة فإنما صيرته إلى حاله إذا كان صفة ، وأما (يزيد) فإنه لما جعلته اسما في حال يستقل فيها التنوين استقل فيه ما كان استقل فيه قبل أن يكون اسما ، فلما صيرته نكرة لم يرجع إلى حاله قبل أن يكون اسما و (أحمر) لم يزل اسما » ا هـ .

قال الزجاج : « وهذا القول هو الذي أختار » ا هـ ما لا ينصرف ص ٨ .

هذا وقد وافق المبرد الأخفش فيما ذهب إليه ، فقد أورد ما نص عليه سيبويه والخليل ثم استدرك عليه بقوله : « ... هذا قول النحويين ، ولست أراه كما قالوا » .

أرى إذا سمي بـ (أحمر) - وما أشبهه ثم نكر - أن ينصرف لأنه امتنع من الصرف في النكرة لأنه نعت ، فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت فصار بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون نعتا ، وهذا قول أبي الحسن الأخفش ، ولا أراه يجوز في القياس غيره » ا هـ . المقتضب ٣/٣١٢ .

وقال الزجاج : « ... وأبو العباس محمد بن يزيد كان يختار مذهب الأخفش ، وكلاهما عندى مذهب » ا هـ . ما لا ينصرف ص ٨ .

غير أن المبرد قد أثبت ما يوافق نص سيبويه ويوهم اتفاقه معه ، يقول : « ... اعلم أن كل ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث ، عربي أو أعجمي ، قلت حروفه أو كثرت ، في المعرفة فإنه ينصرف في النكرة إلا خمسة أشياء فإنها لا تنصرف في معرفة ولا نكرة ، فمنها : ما كان من (أفعل) صفة نحو : أخضر ، وأحمر ... » ا هـ . المقتضب ٣ / ٣١٩ .

وينظر أيضاً المقتضب ٣ / ٣١١ . وينظر ما علق به الأستاذ عضيمة في حاشيته ٢ / ٣١٢ ، ٣١٣.

(١) في جـ : (وهذه) . (٢) يشير المصنف بهذا إلى أن سيبويه إنما يمنعه الصرف اعتدادا بأصالة الوصف كما في (أسود) و (أرقم) و (أدهم) .

قال سيبويه ٢ / ٥ : « ... وأما (أدهم) - إذا عنيت القيد - و (الأسود) - إذا عنيت الحية - و (الأرقم) - إذا عنيت الحية - فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ولم تختلف في ذلك العرب » ا هـ . وينظر اعتراض الرضي على هذا فيما أثبت سابقاً في الهامش رقم (٩) ص ٦٨ . وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٩٧ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٩٦ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٦٩ .

وَلاَ يَلْزَمُهُ بَابُ (حَاتِمٍ) لِمَا يَلْزَمُهُ مِنْ اعْتِبَارِ الْمُتَضَادَّيْنِ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ .

وأشكل ما يرد عليه[1] باب (حَاتِمٍ) و (ضَارِبٍ) إذا سمي به ، فإنه يقال : لو صح اعتبار الصفة الأصلية بعد زوالها بالتسمية لوجب امتناع (حَاتِمٍ) من الصرف للعلمية والوصفية ، وهو مصروف بالإجماع ؛ وإذا[2] ثبت أن الوصفية الأصلية معتبرة مع الاسمية إجماعاً فنحن إذا تكرنا لم ننكر إلا ما انتفى فيه اعتبار الوصفية ، فلا وجه لتقديرها بعد الحكم بانتفائها .

والجواب أنه قد ثبت اعتبار الوصفية بعد الاسمية في مثل : (أسود) و (أرقم)[3] وإنما لم تعتبر في باب (حَاتِم) لمانع خاص[4] ، وهو أنا نعلم أن الوصفية تنافي[5] العلمية في المعنى ، لأن العلمية وضع الشيء لمدلول بعينه لا يتجازوه ، والوصفية[6] وضع الشيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقاً ، فكيف يكون

---

(١) يعني : سيبويه .

قال الرضي ١ / ٦٨ : « قوله (ولا يلزمه باب حاتم) هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها ، وتقريره : أن الوصف الأصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان باب (حاتم) غير منصرف للعلمية الحالية والوصف الأصلي .

فأجاب المصنف عن سيبويه بأن هذا الإلزام لا يلزمه ، لأن في (حاتم) ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف (أحمر) المنكر ، وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصفية والعلمية ، إذ الوصف يقتضي العموم ، والعلمية الخصوص ، وبين العموم والخصوص تناف » ا هـ .

وينظر رد الرضي على قول المصنف في شرحه ٢ / ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) في أ : (فإذا) .

(٣) ينظر الهامش رقم (٢) ص ١٠٦ .

(٤) أجاب المصنف عن ذلك في شرح الوافية ١ / ٧١ بقوله :

« يجاب أن المانع في أصل الصفة معتبر ما لم يكن في معرفة »

يقول : إن الصفة الأصلية معتبرة ما لم تجامع العلمية ، فذلك مانع في اعتباره لئلا يتوهم اعتبار متضادين في حكم واحد ، فمن ثم لم يعتبر في (أحمر) حال العلمية ، ولا في (حاتم) ، فلما نكر (أحمر) ذهب المانع من اعتبارها فوجب اعتبارها على ما ذكر » ا هـ .

(٥) في جـ : (تنافي) .

(٦) في ب : (الصفة) .

.....

الشيء مختصاً غير مخصص ؟ فامتنع اعتبار المتضادين[1] في حكم واحد ، وهو منع الصرف فلما نكر زال المانع لاعتبار الوصفية ، فاعتبرت لزوال المانع فوافقت علة أخرى ، فوجب منع الصرف لذلك[2] .

ومذهب سيبويه أولى لما ثبت مقدماً[3] من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحقيقها معنى[4] .

ويلزم الأخفش صرف ما علم أن العرب تمنعه الصرف نحو (أسود) ومنع صرف ما علم أن العرب تصرفه نحو : مررت بنسوة أربع[5] .

---

(١) في ب : (متضادين) ، وفي ط : (الضدين) .

(٢) نقل الجامي في شرحه ، رد المصنف هذا . ينظر الفوائد الضيائية ٢ / ١٠١ .

(٣) في أ : (متقدماً) . (٤) ينظر الهامش رقم (٩) ص ٦٨ . والهامش رقم (٢) ص ١٠٦ .

(٥) قال التبريزي في شرحه : « ... المشهور عن الأخفش أن (أحمر) إذا نكر بعد العلمية صرف ، وحكي المعترض في التسهيل عن الأخفش قولين ولم يذكر رجوعه .

وقال ابن خروف : إن الأخفش لم يخالف سيبويه ، ونصه في كتاب (الأوسط) يدل عليه . وقال بعض أئمة عصرنا : إن نقل ابن خروف عن الأخفش في كتابه (الأوسط) ليس بصحيح لأنه نص في هذا الكتاب أن (أفعل) مما هو صفة فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو : آدم ، وأحمر ، وأصفر ، وأخضر ، إلا إن سمي به رجلا فإنك إن سميت به رجلا انصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة .

فعلى هذا القول ثبت القول بالصرف عن الأخفش في مثل (أحمر) إذا نكر بعد التسمية حتى ثبت نقل المعترض عن كتاب معين نقلاً صحيحاً أن الأخفش رجع عن هذا القول ، وعلى تقدير رجوعه لم يتوجه السؤال لأن المصنف ما قال أن الأخفش مات على المخالفة » ا هـ . مبسوط الأحكام شرح الكافية ورقة ٥٦ ، ٥٧

ويؤكد هذا ما أثبته محقق كتاب (معاني القرآن) للأخفش بقوله : « إنه رأى في حواشيه على الكتاب صرف (أحمر) إذا سمي به ونكر بعد التسمية ، ثم رجع عنه في كتابه (الأوسط) فوافق سيبويه على منع الصرف إذا نكر ... ولعل كتابه (الأوسط) إنما ألف بعد عودته إلى البصرة من بغداد وتجدد عهده بآراء أهل البصرة ومناقشاتهم » ا هـ .

منهج الأخفش الأوسط ص ٣٩٢ ، ٣٩٣

وينظر : شرح الرضي ١ / ٦٨ – الهامش رقم (٤) ص ١٠٥ .

وَجَمِيعُ الْبَابِ بِاللَّامِ أَوِ الْإِضَافَةِ يَنْجَرُّ بِالْكَسْرَةِ .

قوله : « وَجَمِيعُ الْبَابِ بِاللَّامِ أَوِ الْإِضَافَةِ يَنْجَرُّ بِالْكَسْرَةِ »[1] .

وجميع الباب – أعني : باب ما لا ينصرف – إذا دخلته الألف[2] واللام أو الإضافة – أعني : أن يكون مضافا – ينجر بالكسرة كقولك : مررت بالأَحْمَرِ ومررت بِأَحْمَرِكُم[3] .

وإنما انجر[4] بالكسرة إما لأنه دخل عليه ما هو من خواص الأسماء فقابل شبه // الفعل فرجع إلى أصله[5] ، وإما لأن الجر لم يمتنع فيه إلا تبعاً لذهاب التنوين للعلتين[6] . ٢١

فلما كان زوال التنوين هذا لأجل الألف[7] واللام أو الإضافة لا للعلتين زال موجب منع الجر ، فدخل . وهذا قول أكثرهم[8] .

* * *

---

(١) لم تثبت هذه العبارة في نسخ الشرح عدا (ط) . (٢) (الألف) ساقطة من ط .

(٣) في سيبويه ١ / ٧ : « ... وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف انجر لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ... » اهـ .

وقال ٢ / ١٣ : « واعلم أن كل اسم لا ينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته أو أدخلت عليه الألف واللام ، وذلك أنهم أمنوا التنوين وأجروه مجرى الأسماء » اهـ . وينظر المقتضب ٣/٣١٣ .

(٤) في ط : (ينجر) .

(٥) هذا قول الزجاج والسيرافي والزجاجي ومن تابعهم ، ومبنى هذا القول على أن الممنوع من الصرف عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة ، وليس أحدهما تابعا للآخر ، وذلك لمشابهته الفعل إذ لا يدخل الجر والتنوين الفعل .

ينظر : ما لا ينصرف للزجاج ص ١ ، ٢ – الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٧٣ شرح ابن يعيش ١ / ٥٨ – الكافي شرح الهادي للزنجاني ٣ / ١٠٢٤ .

(٦) ينظر ما أثبته في صدر هذا الباب في الهامش رقم (٢) ص ٤٧ .

(٧) (الألف) ساقطة من نسخ الشرح .

(٨) قال في الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٧٣ : « ... وهم الأكثرون » اهـ .

وقال في شرح الوافية ١ / ٣١ : « ... والجر تابع ذهابه لذهاب التنوين بالعلتين عند الأكثر » اهـ .

وينظر : شرح ابن يعيش ١ / ٥٨ .

الْمَــرْفُوعَــاتُ

الْمَرْفُوعَاتِ هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْفَاعِلِيَّةِ .....

قوله : « الْمَرْفُوعَاتُ هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْفَاعِلِيَّةِ »[1] .

* * *

(١) قال الرضي ١ / ٧٠ : « ويعني باشتماله على (عَلَم الفاعلية) : تضمنه إياه بحيث يكون علم الفاعلية أحد أجزائه ، ويعني بـ (علم الفاعلية) الضم والألف والواو ، إذا دل كل واحد منها على كون الاسم – الذي هو في آخره – عمدة الكلام ، فكل ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع .

والأولى – على ما اخترناه قبل – أن يقال : المرفوعات ما اشتمل على العمدة ، لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا ، بل هو أصل في جميع العمد » ا هـ . وينظر شرح الرضي أيضاً ١ / ٢٤ ، ٢٥ .

وإنما قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لأن المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر ، والبواقي محمول عليها ، والمنصوب في الأصل فضلة لكنه يشبه بها بعض العمد كاسم (إن) وخبر (كان) وأخواتها وخبر (ما) و (لا) .

والمجرور في الأصل منصوب المحل .

ينظر :

شرح ابن يعيش ١ / ٧٤ .

شرح الرضي ١ / ٧٠ .

الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١٠٤ .

الفـــــاعِـــلُ

فَمِنْهُ الْفَاعِلُ ، وَهُوَ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ وَقُدِّمَ عَلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ ،

قوله : « فَمِنْهُ الْفَاعِلُ[1] وَهُوَ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ[2] أَوْ شِبْهُهُ وَقُدِّمَ عَلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ » .

قوله : ما أسند إليه الفعل أو شبهه[3] ، ليدخل فيه نحو : زيد قائم أبوه ، فإنه فاعل لأنه أسند إليه ما أشبه الفعل .

قوله : وقدم عليه ، ليخرج عنه نحو قولك : زيد قام ، فإنه يوهم أن (زيدا) هو المسند[4] إليه (قام) فيظن أنه داخل[5] في الحد وليس هو فاعلا .

---

(١) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٧٣ : « ... وابتدأ بالفاعل لأنه الأصل فيها ومن ثم كان غيره مشبها به » اهـ .
وإنما كان كذلك لأن مذهب المصنف – تبعًا للزمخشري – أن أصل المرفوعات هو الفاعل ثم المبتدأ أو الخبر بالحمل عليه . قال ابن يعيش ١ / ٧٣ : « ... والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم ... وصاحب هذا الكتاب ذكر الفاعل أولا وحمل عليه المبتدأ والخبر » اهـ . وقد عزى الجامي هذا القول في شرحه ٢ / ١٠٦ إلى الجمهور ، وعزاه السيوطي في الهمع ١ / ٩٣ إلى الخليل .
وحجة المصنف في ذلك أن الفاعل أحد جزئي الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل ، كما أن عامله أقوى من عامل المبتدأ على قول جمهور البصريين .
ينظر : المفصل ص ١٨ ، الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١٠٦ .
وقيل أصل المرفوعات المبتدأ وهو مذهب سيبويه وتبعه ابن السراج واختاره ابن مالك . ينظر : سيبويه ١/٧، أصول ابن السراج ١ / ٦٢ – شرح الكافية ١ / ٧٧ . ونقل ابن يعيش ١ / ٧٣ عن ابن السراج غير هذا .
وقيل إن الفاعل والمبتدأ كلاهما أصل وليس أحدهما فرعاً عن الآخر ولا محمولا عليه ، واختار الرضي هذا القول ونقله عن الأخفش وابن السراج .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٣ – مخطوطة معاني القرآن للأخفش ٤ / أ – منهج الأخفش الأوسط ص ٣٣٤ – وهذا القول هو الأجدر بالقبول وذلك لاختلاف وضع كل من الفاعل والمبتدأ في الجمل ، إذ موضع الفاعل هو الجملة الفعلية وما حمل عليها ، وموضع المبتدأ هو الجملة الاسمية ، فلا يصح الادعاء بأن أحدهما أصل للآخر لأن ذلك تكلف لا مقتضى له .
وأما ما ذكر من كون عامل الفاعل أقوى فإن هذا يصلح علة لتقديمه على المبتدأ لا أن يكون موجباً لأصالته . وينظر : شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام ١ / ٣٣٦ .
(٢) في أ ، ب ، جـ : « الفعل أو شبهه إليه » وما أثبته أوجه لموافقة المتن .
(٣) وهو اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وأفعل التفضيل والظرف .
(٤) في ط : (وهو مسند) . (٥) في جـ : (دخل) .

مِثْلُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ .....

قوله : على جهة قيامه به احتراز من مفعول ما لم يسم فاعله نحو : ضُرِبَ زَيْدٌ ، فإنه أسند الفعل إليه وقدم عليه ، فلو لم يحترز منه لدخل وليس هو بفاعل عند من حده[1] بهذا الحد[2] .

والذين يجعلونه من أنواع الفاعل لا يحترزون عنه[3] بهذا القيد[4] .

وأكثر البصريين[5] من المتقدمين هو عندهم فاعل[6] ، فإذا حدوا الفاعل لم يحترزوا عنه ليدخل في حده .

---

(١) في ب ، جـ : (من حد) .

(٢) هذا قول الإمام عبد القاهر وتبعه الزمخشري .

وقد صرح المصنف بنسبته إلى الزمخشري في شرحه للمفصل ٢ / ١٠٢ بقوله : « ... ومفعول ما لم يسم فاعله عنده فاعل ، والذي يدل عليه أنه داخل في حده ، وأنه لم يذكره في المرفوعات ، فدل على أنه داخل في الفاعل ، إذ لا يصح دخوله مع غيره بوجه ، وأنه قد صرح بذلك في بعض فصول كتابه » اهـ .

وينظر : الجمل لعبد القاهر ص ١٣ ، المرتجل لابن الخشاب شرح الجمل ص ١١٨ ، ١١٩ – شرح الرضي ١ / ٧١ .

قال ابن يعيش – بعد أن ذكر رأي الزمخشري وعبد القاهر : « ... ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك لأن الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو : ضرب زيد ، وأكرم بكر ، صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل ، إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدا للفعل أو مؤثرا فيه » اهـ .

وقال الرضي : « ... وخلافهم لفظي راجع إلى أنه : هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل أو لا ؟ وليس خلافا معنويا » اهـ .

ينظر : شرح ابن يعيش ١ / ٧٤ ، شرح الرضي ١ / ٧١ .

(٣) في جـ : (منه) .

(٤) ينظر الهامش رقم (٢) من نفس الصفحة .

(٥) (من) ساقطة من ط .

(٦) قال سيبويه ١ / ١٤ : « ... فالفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعل ذلك بالفاعل .

فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك : ذهب زيد وجلس عمرو . والمفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعده إليه فعل فاعل فقولك : ضرب زيد ، ويضرب عمرو » اهـ . =

واختير قوله : (على جهة قيامه به) ولم يقل (قائماً به) ليدخل فيه ما هو قائم به على الحقيقة وما هو جار مجراه في التعبير والتقدير كالنسب والإضافات فالأول مثل قولك : عَلِمَ زيد ، وشبهه .

والثاني مثل قولك[1] : قَرُبَ زيد ، وبَعُدَ ، وشبهه .

والباب كله واحد سواء[2] كان فيه معنى تحقق يقوم بالفاعل ، أو يجرى مجراه من نسبة أو إضافة ، فاختير قوله[3] : (على جهة قيامه به) لذلك[4] .

قوله : « وَالْأَصْلُ أَنْ يَلِيَ فِعْلَهُ » .

لأنه أحد جزئي الجملة معه وما عداهما فضلة ، وقد وجب تقديم الفعل[5] فوجب أن يكون الأصل أن يلي فعله لأنه المحتاج إليه ، والمحتاج إليه أولى بالتقديم من غيره ، فإن قدم عليه المفعول كان في النية مؤخراً[6] لما ذكرناه .

= وقال المبرد (المقتضب ٤ / ٥٠) : « المفعول الذي لم يسم فاعله وهو رفع نحو قولك : ضرب زيد وظلم عبد الله ، وإنما كان رفعا – وحد المفعول أن يكون نصبا – لأنك حذفت الفاعل ، ولابد لكل فعل من فاعل لأنه لا يكون فعل ولا فاعل ، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد ا هـ . وينظر قول ابن السراج في أصوله ١ / ٥٨ .

(١) (قولك) ساقطة من أ ، ب .

(٢) (سواء) في هامش جـ .

(٣) (قوله) ساقطة من ب ، جـ .

(٤) قال الرضي ١ / ٧١ : « ... فكل ما أسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد فاعل عند النحاة وإن لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالأمور النسبية نحو : قرب وبعد زيد ، وكذا الأفعال المتعدية نحو : ضرب وقتل ، لأن (الضرب) نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم بأحدهما دون الآخر ، بل بهما لصدوره عن أحدهما ووقوعه على الآخر » ا هـ .

(٥) في أ : (الفاعل) وهو سهو من الناسخ .

(٦) هذا قول الزمخشري في المفصل ص ١٨ .

قال : « ... والأصل فيه أن يلي فعله لأنه كالجزء منه ، فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخراً » ا هـ .

قوله : « فَلِذَلِكَ جَازَ[1] ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ ، وَامْتَنَعَ : ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً » .

يعني : ومن أجل أن أصل الفاعل التقديم على غيره جازت المسألة الأولى وامتنعت الثانية .

وبيانه : أنك إذا قلت : ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ ، فلابد من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدما لفظياً أو معنوياً ، وهو راجع إلى (زيد) وهو متأخر لفظا[2] فلولا أنه متقدم من حيث المعنى لم يجز ، ولكنه لما كان فاعلا – والفاعل رتبته التقديم – جازت هذ المسألة[3] لأنه في حكم قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ غُلاَمَهُ[4] .

وامتنعت المسألة الأخرى – وهي قولك : ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً – لأن الضمير في (غُلاَمُهُ) راجع إلى (زَيْدٍ) وهو متأخر لفظا ومعنى[5] .

وأما اللفظ فمعلوم حسا ، وأما المعنى فلأنه[6] راجع إلى المفعول ، ورتبته التأخير[7] ، فرجع إلى غير مذكور .

---

(١) في ب ، جـ : (ومن ثم جاز) . (٢) زاد في هامش ب : (متقدم معنى) .

(٣) سقط من جـ : (جازت هذه المسألة) .

(٤) هذا معنى قول الفارسي : « ... ومرتبة الفاعل أن يتقدم على المفعول نحو : ضرب عبد الله زيدا ، ويجوز أن يتقدم المفعول على الفاعل كقولنا : ضرب زيدا عبد الله ، وفي التنزيل : ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾ .

وكذلك جاز : ضرب غلامه زيد ، ولم يمتنع كما يمتنع الإضمار قبل الذكر ، لأن التقدير به التأخير ، فكما أنك لو قلت : ضرب زيد غلامه لكان إضمار (زيد) بعد جرى ذكره ، فكذلك إذا قدم والنية به التأخير .

ولو جعلت (الغلام) الفاعل في هذه المسألة فقلت : ضرب غلامه زيدا ، لم يجز كما جاز ذلك في المفعول » ا هـ . الإيضاح العضدي ص ٦٤ ، ٦٥ . وينظر : المفصل ص ١٨ .

وقد أشار المصنف بهذا إلى جواز تأخر الفاعل عن المفعول ، وسيذكر مواضع وجوب تقدمه ووجوب تأخيره تفصيلا .

(٥) في ب : (ومعنى) وهو تحريف .

(٦) في جـ : (فإنه) . (٧) في ط : (التأخر) .

// فامتنعت المسألة[1] لذلك[2].

٢٢

(١) في أ : (لذلك المسألة) .

(٢) هذا قول جمهور النحويين ، وقد أجاز هذه المسألة الأخفش من البصريين ذكره الرضي في شرحه ١ / ٧٢ ولكني لم أجده في (معاني القرآن) للأخفش .

وجوزها أيضاً أبو عبد الله الطوال محمد بن أحمد من أصحاب الكسائي (ت ٣٤٣ هـ) ذكره التبريزي في شرح الكافية ورقة ٦٢ ، والمرادي في شرح الألفية ٢ / ٢٠ ، والسيوطي في الهمع ١ / ٦٦ ، وحاشية الخصائص ١ / ٢٩٤ .

وجوزها أيضاً أبو الفتح بن جني بقوله في الخصائص ١ / ٢٩٤ : « ... وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله :

جُزَى رَبُّه عني عَدِيَّ بن حاتم .....

عائدة على (عدي) خلافاً للجماعة » ا هـ .

وممن أجاز مثل هذه المسألة أيضاً ابن مالك ، بقوله في شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٢ : « ...ومع كونه لا يحسن فليس ممتنعا وفاقا لأبي الفتح » ا هـ .

وبقوله في التسهيل ص ٧٩ : « ... وعند الأكثرين في نحو : ضرب غلامه زيدا والصحيح جوازه على قلة » ا هـ .

هذا وقد أوضح المصنف في شرح المفصل ٢ / ٩٠٤ علام عاد الضمير في البيت الذي ذكره ابن جني ، وذلك قوله : « ... أن البيت مردود عند المحققين ، وأراد : رب الجزاء ، المدلول عليه بقوله : (جزى) : ا هـ .

وبمثل تخريج المصنف قال الرضي في شرحه ١ / ٧٢ ، والجامي ٢ / ١٠٩ والتبريزي ورقة ٦٢ . وقد أوضح التبريزي مقصد المصنف من قوله : (المراد : رب الجزاء) بقوله : « ... وأما قول من قال : لا يجوز هذا التقدير لأنه ليس ثم مرجع هذا الضمير . فليس شيء لما بينا من أن مرجعه المصدر ورجع الضمير إلى مثل ذلك جائز ، قال الله تعالى : ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ أي : العدل ، وقولهم : من كذب كان شرا له ، أي : الكذب » ا هـ .

مبسوط الأحكام ورقة ٦٢

وقد حسم المرادي القول في هذه المسألة بقوله : « ... وقد أجاز بعضهم في الشعر دون النثر وهو الإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر » ا هـ . شرح الألفية ٢ / ٢٠ .

وينظر : شرح ابن يعيش ١ / ٧٥ ، ٧٦ - المغني ٢ / ٤٩٢ - خزانة الأدب ١ / ١٣٤ - شرح الأشموني ٢ / ٥٨ ، ٥٩ - الهمع ١ / ٦٦ .

وَإِذَا انْتَفَى الْإِعْرَابُ لَفْظاً فِيهِمَا وَالْقَرِينَةُ ، أَوْ كَانَ مُضْمَراً مُتَّصِلاً .....

قوله : « وَإِذَا انْتَفَى الْإِعْرَابُ لَفْظاً فِيهِمَا وَالْقَرِينَةُ ..... إلى آخره » .

بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل – الذي هو الأصل – بعد أن كان جائزاً تأخيره .

فمنه : أن ينتفي الإعراب في الفاعل والمفعول جميعا ، والقرينة كقولك : ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى ، لأنه لو لم يتقدم الفاعل هاهنا لا أدى إلى اللبس[1] ، فالتزم التقديم لذلك ، بخلاف قولك[2] : أَكَلَ مُوسَى الكُمَّثْرَى ، فهذا وإن انتفي فيهما الإعراب فجائز فيه التقديم لما فيه من القرينة الرافعة للبس[3] ، إذ لا يشكل أن (موسى) آكلٌ ، و (الكمثرى) مأكول .

ومنها أن يقع الفاعل مضمرا متصلا ، فإنه يجب تقديمه على المفعول كيفما قُدِّرَ ، كقولك : ضربت زيداً ، لأنه لا يمكن تأخيره لأن وضعه متصل ، فلو أُخِّرَ لوجب أن يكون منفصلا ، وذلك غير سائغ .

---

(١) قال المرادي : « ... فيتعين كون الأول فاعلا – كذا قال ابن السراج – وتضافرت على ذلك نصوص المتأخرين ، ونازعهم في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور ، وقال : لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية ، ولا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين ، فيأتي باللفظ المحتمل ولا يمنع أن يتكلم به لغة ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة » ا هـ .
شرح الألفية ٢ / ١٦

قال ابن السراج : « التقديم إذا ألبس على السامع أنه مقدم ، وذلك قولك : ضرب عيسى موسى ، إذا كان (عيسى) الفاعل لم يجز أن يقدم (موسى) عليه لأن ملبس لا يبين فيه إعراب ، وكذلك : ضرب العصا الرجلَ لا يجوز التقديم والتأخير » ا هـ . أصول النحو ٢ / ٢٥٥ .

والذي ورد عن سيبويه هو قوله : « ... فمن ثم كان اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدما وهو عربي جيد ، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم » ا هـ . سيبويه ١ / ١٤ ، ١٥ .

(٢) في هامش ب ما بين قوله : (كقولك) السابقة وهذه .

(٣) والقرينة هنا قرينة معنوية ، وكذلك في نحو : استخلف المرتضى المصطفى وقد تكون القرينة لفظية ويتحقق ذلك بأن يكون الإعراب ظاهرا في تابع أحدهما أو كليهما نحو : ضرب موسى وعيسى الظريف ، أو يتصل بالفعل علامة الفاعل نحو : ضربت موسى سعدي ، أو يتصل ضمير الثاني بالأول نحو : ضرب غلامه موسى . وينظر : شرح الرضي ١ / ٧٢ – شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٣ – مبسوط الأحكام ورقة ٦٣ .

أَوْ وَقَعَ مَفْعُولُهُ بَعْدَ (إِلاَّ) أَوْ مَعْنَاهَا ، وَجَبَ تَقْدِيمُهُ .....

ومنها : أن يقع مفعوله بعد (إلا) أو معناها ، مثال الأول : ما ضَرَب زَيْدٌ إلاَّ عمراً ، والثاني : إنما ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً ، لأن ما بعد (إلا) المفرغة هو المقصود بالإثبات دون ما عداه من الجنس المنفي قبله ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما ضرب زيد إلا عمرا ، فقد نفيت جنس من وقع[1] عليه ضرب زيد وأثبت منه (عمرا) لا غير ، فلو ذهبت تقدم وتؤخر فتقول : ما ضرب عمراً إلا زيد ، انعكس المعنى[2] .

وكذلك إذا قلت : إنما ضرب زيد عمراً ، لأن ما يقع ثانيا في مثل[3] ذلك بمثابة الواقع بعد (إلا) ليحصل الغرض المقصود ، فوجب فيه ما وجب في المذكور معه (إلا)[4] .

---

(١) في هامش أ : (يقع) .

(٢) أجاز السكاكي ذلك ، وذلك قوله : « إعلم أنك إذا أردت قصر الفاعل على المفعول قلت : ما ضرب زيد إلا عمرا ، على معنى : لم يضرب زيد غير عمرو .

وإذا أردت قصر المفعول على الفاعل قلت : ما ضرب عمرا ، إلا زيد ، على معنى : لم يضربه غير زيد ... ولك أن تقول في الأول : ما ضرب إلا عمرا زيد ، وفي الثاني : ما ضرب إلا زيد عمرا ، فتقدم وتؤخر ، إلا أن هذا التقديم والتأخير لما استلزم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف قل دوره في الاستعمال ، لأن الصفة المقصورة على (عمرو) – في قولنا : ما ضرب زيدا إلا عمرا – هي ضرب زيد لا الضرب مطلقا ، والصفة المقصورة على (زيد) – في قولنا : ما ضرب عمرا إلا زيد – هي الضرب لعمرو » اهـ المفتاح ص ١٤٣ .

وينظر الهامش رقم (٢) ص ٣٣١ – دلائل الإعجاز لعبد القاهر ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، شرح الوافية للمصنف ١ / ٧٧ وفيها رد على السكاكي في إجازة مثل ذلك – شرح الرضي ١ / ٧٤ – شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٣ – مبسوط الأحكام ورقة ٦٣ – الفوائد الضيائية ٢ / ١١١ .

(٣) (مثل) زيادة من ط .

(٤) قال عبد القاهر : « ... قال الشيخ أبو علي في الشيرازيات : يقول ناس من النحويين في نحو قوله تعالى : ﴿ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ﴾ إن المعنى : ما حرم ربي إلا الفواحش ... وقال أبو إسحق الزجاج في قوله تعالى : ﴿ إنما حرم عليكم الميتة والدم ﴾ ... والذي اختاره أن تكون (ما) هي التي تمنع (أن) من العمل ، ويكون المعنى : ما حرم عليكم إلا الميتة ، لأن (إنما) تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه » اهـ . دلائل الإعجاز ص ٣٢٦ وما بعدها – وينظر معاني القرآن للزجاج ٢ / ١٥٤ .

قوله : « وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ مَفْعُولٍ ... إلى آخره » .

بيان لما يعرض له[1] فيوجب تقديم المفعول على الفاعل الذي هو خلاف الأصل .

فمنها[2] : أن يتصل بالفاعل ضميرُ المفعول[3] كقولك : ضَرَبَ زَيْداً[4] سَيِّدُهُ ، لأنه إن لم يتقدم المفعول هاهنا رجع الضمير إلى غير مذكور لا لفظاً ولا معنى ، فيرجع من باب : ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً[5] ، وتقدم أن ذلك ممتنع[6] فوجب التأخير لما ذكرناه .

ومنها[7] : أن يقع الفاعل بعد (إلاَّ) كقولك : ما ضَرَبَ عَمْراً إلاَّ زَيْدٌ ، لأن الغرض هاهنا نفي جنس الفاعلية وإثباتها لـ (زيد) ، عكس ما ذكرناه من قبل عند تأخير المفعول بعد (إلا)[8] ، فلو ذهبت تؤخر المفعول لانعكس المعنى ، ألا ترى أنك[9] إذا قلت : ما ضرب عمراً إلا زيدٌ ، فلو قدرت ضارباً آخر لعمرو غير (زيد) لم يصدق الكلام المذكور ، ولو قدرت مفعولاً آخر غير (عمرو) لم تخل به .

---

(١) (له) زيادة من ط . (٢) في ب ، جـ : (منها) .

(٣) في ط : (أن يتصل ضمير المفعول بالفاعل) .

(٤) في جـ : (عمرا) .

(٥) قال الفارسي : « ... فإذا قال : ضرب زيدا غلامه ، جاز لتقديم ذكره ، وفي التنزيل : ﴿ وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات ﴾ و ﴿ لا ينفع نفسا إيمانها ﴾ » ا هـ . الإيضاح العضدي ص ٦٥ .

وقال الرضي ١ / ٧٥ : « ... وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل أو صفته نحو : ضربني زيدا الذي ضرب غلامه ، وأكرم هندا رجل ضربها ، هكذا قيل » ا هـ .

(٦) خلافا للأخفش من البصريين ، وأبي عبد الله الطوال من الكوفيين ، وأبي الفتح بن جني وابن مالك . وينظر ما أثبته في الهامش رقم (٢) ص ٣٢٧ .

(٧) ذكر المصنف هذا الموضع — في الشرح — بعد الذي يليه ، وقد قدمته موافقة لما أثبته المصنف في المتن .

(٨) ينظر الهامش رقم (٢) مع ما أثبته المصنف ص ٣٢٩ .

(٩) في ب : (لأنك) بدل : (ألا ترى أنك) .

وإذا قلت : ما ضر زيدٌ إلا عمرا ، فلو قدرت مفعول آخر غير (عمرو) لم يصدق // الكلام ، ولو قدرت فاعلا آخر غير (زيد) لم تخل به[1] . ٢٣

فقد تبين أن كل واحدة من المسألتين عكس الأخرى في المعنى ، فوجب التزام ما ذكر في كل واحدة منهما[2] .

ومنها : أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل غير مضمر متصل نحو : ضربني زيد ، وما ضربني إلا أنت[3] ، لأنه لو لم يتقدم المفعول لوجب أن يكون منفصلا ، وقد ثبتَ له في مثل[4] ذلك الاتصال ، فامتنع تأخيره لذلك .

---

(١) (به) ساقطة من أ .

(٢) سكت المصنف عن المحصور بـ (إنما) ، فلم يذكره كما ذكره في مسألة وجوب تقديم الفاعل ، وحقيقة الأمر أنه لا خلاف في وجوب تأخر المحصور بـ (إنما) .

قال المرادي : « ... وأما المحصور بـ (إلا) فنقل المصنف أنه يجب تأخيره خلافا للكسائي فإنه أجاز تقديمه فاعلا كان أو مفعولا ، ووافقه ابن الإنباري على جواز تقديم المفعول بخلاف الفاعل » ا هـ . شرح الألفية ٢ / ١٨ .

والذي ذكره ابن مالك هو : « ... وأجاز الكسائي وحده تقديم المحصور بـ (إلا) لأن المعنى مفهوم معها ، قدم المقترن بها أو أخر ، بخلاف المحصور بـ (إنما) فإنه لا يعلم حصره إلا بالتأخير ، فلذلك لم يختلف في منع تقديمه .

وغير الكسائي يلتزم تأخير المحصور بـ (إلا) ليجرى الحصران على سنن واحد ، ووافق الكسائي أبو بكر بن الأنباري في تقديم المحصور ، إذا لم يكن فاعلا نحو : ما ضرب إلا زيدا عمرو ، و لم يوافقه في تقديمه إذا كان فاعلا نحو : ما ضرب إلا زيدا عمرا ، وأنشد مستشهدا على ما أجازه :

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها » ا هـ

شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٤

قال المرادي : « ... والحاصل ثلاثة مذاهب : الجواز مطلقا وهو مذهب الكسائي ، والمنع مطلقا وهو مذهب الجمهور ، والتفصيل وهو مذهب ابن الأنباري .

ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء والكسائي أجازه تقديم المفعول إذا حصر بـ (إلا) » اهـ .

ينظر : شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٩ – شرح التسهيل للمرادي ١ / ٥٤٠ ارتشاف الضرب ٤ / ٥٣٣ – الأشموني ٢ / ٥٧ – الهمع ١ / ١٦١ .

(٣) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٧٨ . (٤) (مثل) ساقطة من ب .

وَقَدْ يُحْذَفُ الْفَاعِلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازاً كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ ، لِمَنْ قَالَ : مَنْ ضَرَبَ ؟...

قوله : « وَقَدْ يُحْذَفُ الْفَاعِلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ[1] جَوَازاً » .

وذلك عند قيام القرائن[2] – حالية كانت أو مقالية – كقولك : زيد ، لمن يقول : من قام ؟[3] . فـ (زيد) فاعل لفعل مقدر دل عليه قول السائل : من قام ؟ ولولا ذلك لم يسغ حذفه ، ألا ترى أنك لو قلت : زيد ، من غير قرينة لم تفد بذلك[4] شيئا !! .

ومنه قوله تعالى[5] : « يُسَبِّحْ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ »[6] – في قراءة ابن عامر[7] وأبي بكر بن[8] عياش[9] – بفتح الباء .

---

(١) (لقيام قرينة) لم تثبت في نسخ الشرح .

(٢) في ط : (قرائن) .

(٣) في ب ، جـ : (كقولك لمن يقول : من قام ؟ زيد) وما أثبته أوجه .

(٤) في ط : (ذلك) .

(٥) (تعالى) لم تثبت في ب .

(٦) الآيتان ٣٦ ، ٣٧ / سورة النور .

(٧) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة ، أحد القراء السبعة وإمام أهل الشام في القراءة وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها .

سمع من معاوية بن أبي سفيان والنعمان بن بشير وواثلة بن الأسقع وفضالة بن عبيد . ولد سنة ثمان للهجرة في بلدة (رحاب) من أعمال البلقاء وانتقل إلى دمشق بعد فتحها وولي قضاءها في خلافة الوليد بن عبد الملك .

توفي سنة ثمان عشرة ومائة بدمشق ، يوم عاشوراء . ينظر في ترجمته : طبقات القراء ١ / ٢٤٣ – أخبار النحويين البصريين ص ١٨ ، ٥٣ – الأعلام ٤ / ٢٢٨ .

(٨) هو أبو بكر بن شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر الخياط الأسدي النهشلي الكوفي ، عرض القرآن الكريم على عاصم وعطاء بن السائب ثلاث مرات ، وأخذ عنه الكسائي وخلاد الصيرفي دهرا ، وكان من أئمة السبعة .

توفي في جمادي الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة ، وقيل أربع وتسعين .

ينظر : طبقات القراء ١ / ٣٢٥ – أخبار النحويين البصريين ص ١٢ .

(٩) في أ : (في قراءة ابن عامر وابن عياش وأبي بكر) وهو خلط لأن ابن عياش هو أبو بكر كما وضح من ترجمته في الهامش السابق .

ونسب القراء هذه القراءة إلى عاصم ، فقال : « ... وقرأ عاصم (يسبح) – بفتح الباء – =

وذلك أن قوله[1] : (رِجَالٌ) لا يصلح أن يكون مرفوعا بـ (يُسَبِّحُ) لا فاعلاً ولا مفعولاً لما لم[2] يسم فاعله .

أما الأول[3] فلبناء (يُسَبِّحُ) البناء الذي يجب حذف الفاعل معه .

وأما الثاني[4] فلفساد المعني ، لأنه يؤدي إلى[5] أن يكون (الرجال) هم المسبحين[6] في البيوت المذكورة بالتعظيم ، فوجب أن يقدر فاعلا حذف فعله لتقدم ما يدل عليه من جملة أخرى ، لأنه إذا قيل : (يُسَبِّحُ) فقد علم أن ثم فاعلاً ولكنه لم يذكر[7] ، فكأن سائلاً سأل عنه فقال : من يسبح ؟ فقيل[8] : رجال ، أي : يسبحه رجال[9] ، فـ (رجال) فاعل لفعل مقدر على نحو ما تقدم[10] .

= فمن قال : (يسبح) رفع (الرجال) بنية فعل مجدد ، أكنه قيل : يسبح له رجال لا تلهيهم تجارة ، ومن قال : (يسبح) - بالكسر - جعله فعلا ولم يضمر سواه ، ا هـ .
معاني القرآن ٢ / ٢٥٣ .

وقال العكبري : « ... وقيل هو خبر مبتدأ محذوف ، أي : المسبح رجال ، وقيل التقدير : فيها رجال » ا هـ . التبيان ٢ / ٩٧١ .

وقال الزمخشري : « ... وقرئ : (يسبح) على البناء للمفعول ، ويسند إلى أحد الظروف الثلاثة ، أعني : (له فيها بالغدو) و (رجال) مرفوع بما دل عليه (يسبح) وهو (يسبح له) .

و (تسبح) - بالتاء وكسر الباء - وعن أبي جعفر رضي الله عنه : بالتاء وفتح الباء ، ووجهها : أن يسند إلى أوقات (الغدو) و (الآصال) على زيادة الباء وتجعل الأوقات مسبحة » ا هـ . الكشاف ٣ / ٦٨ .

وينظر : الحجة لابن خالويه ص ٢٦٢ - حجة القراءات لابن زنجلة ص ٥٠١ البحر المحيط ٦ / ٤٥٨ - تقريب النشر ص ١٤٩ - تحبير التيسير ص ١٤٨ اتحاف فضلاء البشر ص ٣٢٥ .

(١) في جـ : (قولك) .
(٢) (لم) ساقطة من ط .
(٣) وهو عدم صلاح كونها فاعلا .
(٤) وهو عدم صلاح كونها مفعولا لما لم يسم فاعله .
(٥) (إلى) ساقطة من أ .
(٦) في ط : (المسبحون) بالرفع وهو خطأ .
(٧) في ب : (يذكره) .
(٨) في جـ : (فقال) .
(٩) (رجال) ساقطة من جـ .
(١٠) ينظر : المفصل ص ٢١ - المغني ٢ / ٦٢٠ - البحر المحيط ٦ / ٤٥٨ .

وكذلك قول الشاعر[1] .

[١] لِبَيْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الْطَوَائِحُ[2]

لأنه لما قال : (لِبَيْكَ يَزِيدُ) عُلِمَ أن ثم من يبكيه ، فكأنه قيل : من يبكيه[3] ؟ فقيل ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ، فهو على ما ذكرنا في الآية[4] .

---

(١) اختلف في قائله ، فقيل : لبيد ، وقيل : مزود أخو الشماخ ، وقيل : الحارث ابن نهيك ، وقيل : ضرار النهشلي ، وقيل : الحارث بن ضرار النهشلي ، وقيل : المهلهل بن ربيعة . وأصوب الأقوال أنه لنهشل بن حرى بن ضمرة بن نهشل من بني دارم ، من المخضرمين بقي إلى أيام معاوية . هذا ما رجحه البغدادي في خزانته ١ / ١٥٢ وتابعه المحققون على ذلك وينظر : حاشية المقتضب ٣ / ٢٨٢ ، ومعجم الشواهد العربية ١ / ٨٣ .

١ = البيت من الطويل ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٤٥ ، ١٨٣ ، ١٩٩ – المقتضب ٣ / ٢٨٢ – شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ١ / ٧٧ – الأعلم على سيبويه ١ / ٤٥ – الإيضاح للفارسي ص ٧٤ – الخصائص ٢ / ٣٥٣ – المحتسب ١ / ٢٣٠ – المفصل ص ٢٢ – شرح ابن يعيش ١ / ٨٠ – شرح الرضي ١ / ٨٦ – شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٤ – المغني ٢ / ٦٢٠ – خزانة الأدب ١ / ١٤٧ – شواهد العيني ٢ / ٤٥٤ – الأشموني ٢ / ٤٩ – التصريح ١ / ٢٧٤ – الهمع ١ / ١٦٠ – الأشباه والنظائر ١ / ٢٨٣ – الدرر ١ / ١٤٢ . والشاهد فيه – على رواية البناء للمفعول – رفع (ضارع) بفعل محذوف ، قال المبرد : « ... لما قال : لبيك يزيد ، علم أن له باكيا ، فكأنه قال : ليبكه ضارع لخصومه » اهـ . وقد روى البيت : لبيك يزيد – بالبناء للفاعل ونصب (يزيد) – على أنه مفعول به ورفع (ضارع) على أنه فاعل ، ولا حذف في الكلام ، ويكون مما ليس نحن فيه . قال صاحب الخزانة : « وقيل : وهذه الرواية هي الصحيحة والأولى من تغيير النحويين » اهـ . ينظر : المقتضب ٣ / ٢٨٢ – الخزانة ١ / ١٤٧ .

و (الضارع) : الذليل الضعيف لأجل خصومه .

و (المختبط) : الطالب للمعروف من غير وسيلة .

و (تطيح) : تذهب وتهلك ، والإطاحة : الإهلاك .

و (الطوائح) جمع (مطيحة) على غير قياس ، والقياس : المطيحات .

ينظر : شر الرضي ١ / ٧٦ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١١٥ .

(٢) لم يثبت عجز الشاهد في جـ .

(٣) في ب : (من يبكي عليه) ، وفي جـ ، ط : (من يكي) .

(٤) أي قوله تعالى : ﴿ يسبح له فيها بالغدو والآصال ﴾ . وينظر الهامش رقم (٨) ص ٣٣٢ .

قوله : « وَوُجُوباً فِي مِثْلِ قوله تعالى[1] : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[2] .

وهو كل موضع وقع بعد[3] محل الفعل المحذوف فعل أو ما ينزل منزلته مُفَسِّرٌ للفعل المحذوف[4] .

وإنما التزموا حذفه كراهية[5] أن يجمعوا بين المفسِّر والمفسَّر ، لأنهم لم يأتوا بالثاني إلا تفسيراً للأول ، فلو ذكروا[6] الأول معه لوقع ذكر الثاني ضائعا كقولك : إن زيدٌ قام قمتُ ، فلو قلت : إن قام زيد قام قمت ، لم يجز[7] لما ذكرناه .

---

(١) من الآية ٦ / سورة التوبة .
قال الزمخشري : « ... (أحد) مرتفع بفعل الشرط مضمرا يفسره الظاهر ، تقديره : وإن استجارك أحدا استجارك ، ولا يرتفع بالابتداء لأن عوامل الفعل لا تدخل على غيره » ا هـ .
الكشاف ٢ / ١٧٥ .
وينظر : التبيان للعكبري ٢ / ٦٣٦ – البحر المحيط ٥ / ١١ .

(٢) (فأجره) غير مثبتة في جـ ، ط .

(٣) زاد في ب : (وقع فيه) .

(٤) قال الرضي : « ... إنما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو (استجارك) الظاهر ، لأن الغرض بالإتيان بهذا الظاهر هو تفسير المقدر ، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسر لأن الإبهام المحوج إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير ومع الإظهار لا إبهام ، والغرض من الإبهام ثم التفسير إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم ، لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه ، وأيضاً في ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مفسراً توكيد ليس في ذكره مرة » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ٧٦ ، ٧٧

(٥) في ب : (كراهة) .

(٦) في ط : (ذكر) بالبناء للمفعول وما أثبته أوجه .

(٧) وذلك لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم ، وهذا مذهب البصريين – قال سيبويه ١ / ٤٥٨ : « واعلم أن قولهم في الشعر : أن زيد يأتك يكن كذا ، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره ، كما كان ذلك في قولك : إن زيدا رأيته يكن ذلك ، لأنه لا يبتدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها » ا هـ .
وينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٢٠٤ وفيه تفصيل لهذا القول .
ومذهب الكوفيين أن الاسم بعد (إن) الشرطية مرفوع بما عاد إليه من الفعل الظاهر من =

.....

ومثال ما يُنَزَّل منزلة ذلك الفعِ المُفسِّر (أن) المفتوحة الواقعة بعد (لو) كقولك : لو أنك جئتني لأكرمتك[1] ، فالتقدير : لو ثبت أنك جئتني ولكنهم جذفوه لما ذكرناه[2] ، لأن (أن)[3] المفتوحة تدل على الثبوت فكانت كالمفسِّر ، فأجريت مجراه لذلك .

ولذلك[4] لو قلت : في مثل : لو أنك جئتني لجئتك - : لو[5] مجيئك لجئتك ، لم يجز لفوات لفظ (أن) المفسِّرة في المعنى للفعل المحذوف .

= غير تقدير فعل ، وذلك لقوة (إن) في كونها الأصل في باب الجزاء .

وقد نسب الرضي هذا القول إلى الأخفش بقوله : « ... على أنه نسب إلى الأخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا ، فمثالنا على مذهبه إذن ليس من قبيل ما نحن فيه » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٧٧ .

وقد وجدت أن ما ذكره الأخفش يفهم منه تجويزه الرفع والنصب إلا أن الرفع عنده ، أكثر ، وذلك قوله : « ... فإذا جاء الاسم صدرا لجملة خبر ، أو صدرا لجملة شرط جاز له الرفع - وهي اللغة الكثيرة - كقول القرآن : ﴿ إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر ﴾ وقول الشاعر :

فأما تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍ ... فألفاهُمُ القومُ رَوْبَى نِيامَا

وقول الشاعر :

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بَلَغْتَه ... فَقَامَ بِفأسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكِ جازرِ

ويكون في ذلك النصب ، فمن نصب : (ولما مجود) نصب هذا ، ونصب (كل شيء) مما كان الجماعة اجتمعوا على النصب فيه .

وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مما يجوز والأصل غيره لأن قولك : إنا عبد الله ضربناه ، مثل قولك : عبد الله ضربناه ، لأن معناهما في الابتداء سواء » ا هـ . مخطوطة معاني القرآن ورقة ٣٦ / أ - منهج الأخفش الأوسط ص ٣١٧ ، ٣١٨ . وينظر : الإنصاف مسألة (٨٥) ٢ / ٦١٥ - شرح ابن يعيش ٩ / ١٠ - شرح الرضي ٢ / ٣٣٧ .

(١) في أ : (لا أكرمتك) وهو تحريف .

(٢) هذا معنى قول الزمخشري : « ... ﴿ ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم ﴾ على معنى : ولو ثبت » ا هـ . المفصل ص ٢٣ .

(٣) (أن) ساقطة من جـ .

(٤) (ولذلك) ساقطة من ب .

(٥) (لو) ساقطة من ب .

وَقَدْ يُحْذَفَانِ مَعاً فِي مِثْلِ : نَعَمْ ، لِمَنْ قَالَ : أَقَامَ زَيْدٌ ؟ .....

قوله : « وَقَدْ يُحْذَفَانِ مَعاً[1] ... إلى آخره » .

يعني : الفعل والفاعل ، وذلك أيضاً عند حصول القرينة ، كما إذا قيل : أقام زيد ؟ فقيل : نعم ، فالتقدير ، نعم قام زيد ، ولولا ما تقدم لم يكن (نعم) مفيداً شيئا ، لأنه حرف فلا يفيد إلا مع جملة فعلية أو اسمية ، فوجب تقدير[2] الجملة ، وقدرت فعلية لتكون موافقة لقرينتها[3] .

وهو أولى من // تقديرها اسمية لما يلزم من المخالفة بينها وبين قرينتها .. وأما مثل ٢٤
قولهم : (إلا حَظِيَّةٌ فَلاَ أَلِيَّةٌ)[4] – مرفوعا – فهو فاعل أيضاً لفعل محذوف

---

(١) في ب ، جـ : (جميعا) .

(٢) في ب : (تقديم) .

(٣) قال الرضي : « ... وإنما حكم بعد (نعم) بحذف الفعل والفاعل معا لأن (نعم) حرف لا يفيد معناه الإفرادي أيضاً إلا بانضمامه إلى غيره – كما سبق في حد الاسم – وهاهنا أفاد المعنى الكلامي ، فلابد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقه لفظة (نعم) ، وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد (نعم) جملة فعلية .

وإذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد (نعم) اسمية كما يقال : أزيدٌ قائم ؟ فتقول : نعم ، أي : نعم زيد قائم .

وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ، ولذا قال : وقد يحذفان » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ٧٧ .

وينظر ما ذكره المصنف في حرفية (نعم) في باب حروف التصديق والإيجاب ص ٩٨٨ .

(٤) مصدر (الحظية) : الحُظوة ، والحِظوة ، والحَظة .
و (الألية) : فعيلة من (الألو) وهو التقصير .
وهو مثل يضرب في الأمر بمداراة الناس ليدرك بعض ما يحتاج إليه منهم .
وقد ورد هذا المثل في مجمع الأمثال بنصب (حظية) و (ألية) ، قال الميداني « ... على تقدير : إلا أكن حظية فلا أكون ألية » ا هـ . مجمع الأمثال ١ / ٢٠
وهو بهذه الرواية لا يكون مما لحن فيه . وقصة المثل أوردها المصنف .
وينظر فيه : المفصل ص ٢٣ – شرح ابن يعيش ١ / ٨٢ – شرح الرضي ١ / ٧٦ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٦٦ .

لقيام قرينة عند إيراد هذا الكلام فيما قصد ، ثم جرى مثلاً في مثل ذلك وما قاربه[1] ، فيقال في كل قضية كان الإنسان أهلاً لها مجتهداً فيها[2] ولكنها[3] امتنعت عليه لعارض عرض من غير جهته .

وأصله : أن رجلاً كان[4] لا تحظى عنده امرأة ، فتزوجته امرأة ولم تأل جهداً فيما تحظى به[5] عنده ، ولم تحظ بعد ذلك فقالت : إلاَّ حَظِيَّةٌ فَلاَ أَلِيَّةٌ ، ثم جرى مثلاً في ذلك وشبهه .

* * *

(١) في ط : (وما يقاربه) .
(٢) (فيها) ساقطة من ب .
(٣) في ب ، ج ، ط : (ولكنه) والصواب ما أثبته لأن الضمير للقضية .
(٤) في أ ، ب ، ج : (كانت) وما أثبته أوجه .
(٥) في ط : (تحظى بها) وما أثبته أوجه .

التنـــازع

وَإِذَا تَنَازَعَ الْفِعْلاَنِ ظَاهِراً بَعْدَهُمَا فَقَدْ يَكُونُ فِي الْفَاعِلِيَّةِ مِثْلُ : ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ ، وَفِي الْمَفْعُولِيَّةِ مِثْلُ : ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْداً ، وَفِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ مُخْتَلِفَيْنِ .....

قوله : « وَإِذَا تَنَازَعَ[1] الْفِعْلاَنِ[2] ظَاهِراً بَعْدَهُمَا ... إلى آخره » .

قوله : ظاهراً بعدهما ، لأنهما إذا وجها إلى مضمر[3] استويا في صحة الإضمار فيهما ، لأنهما إن كانا لمتكلم قلت : ضربتُ وأكرمتُ ، ونحوه .

وإن كان لمخاطب قلت : ضربَكَ وأكرَمكَ ، ونحوه .

وإن كان لغائب قلت : زيد ضربَ وأكرمَ ، ونحوه ، فلم يتنازعا شيئًا لأن كل واحدٍ منهما يجب له مثل[4] ما يجب للآخر[5] .

---

(١) حقيقة هذا الباب : أن يتقدم فعلان متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما ، أو فعل متصرف واسم يشبهه ، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع ، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى .
مثال الفعلين قوله تعالى : ﴿ آتوني أفرغ عليه قطرا ﴾ .
ومثال الاسمين قول الشاعر : عهدت منيتا مغنيا من أجرته .....
ومثال المختلفين قوله تعالى : ﴿ هاؤم اقرؤوا كتابيه ﴾ .
ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٢١٧ – التوضيح لابن هشام ٢ / ١٨٦ – ١٩٠ .

(٢) يرى الجامي أن الأصوب قوله : (العاملان) بدل (الفعلان) ، وذلك بقوله : « ... بل العاملان ، إذ التنازع يجري في غير الفعل نحو : زيد معط ومكرم عمرا ، وبكر كريم وشريف أبوه . واقتصر على الفعل لأصالته في العمل وإنما قال (الفعلان) مع أن التنازع قد يقع في أكثر من فعلين اقتصارا على أقل مراتب التنازع » اهـ . الفوائد الضيائية ٢ / ١١٧ .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٧٧ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٦٧ .

(٣) في ط : (المضمر) . (٤) (مثل) ساقطة من جـ .

(٥) استدرك الرضي على المصنف في هذا القول ، وجوز أن يكون في بعض صوره من باب التنازع ، وذلك قوله : « ... وإن كان المتنازع فيه منفصلاً منصوبا نحو : ما ضربت وما أكرمت إلا إياك ، جاز أن يكون من باب التنازع ، وتكون قد حذفت المفعول مع (إلا) من الأول من إعمال الثاني ، أو من الثاني من إعمال الأول ، إذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل ، وكذلك المجرور المنصوب المحل نحو : قمت وقعدت بك . =

فإن قلت : فما تصنع بمثل : ما ضرب وأكرم إلا أنتِ ، أو إلا أنا ، أو إلا هو[1] ونحو ؟ ، فإنهما فعلان وجها إلى مضمر تنازعاه[2] ، لأنه لا يصلح أن يكون لكل واحد منهما كالظاهر .

قلت : قد ذكر[3] ذلك بعض المتأخرين[4] ، وهو غلط لأنه لو كان من هذا الباب لوجب أن يكون في أحدهما المضمر لأنه فاعل ، فيقال فيه[5] : ما ضربتُ وأكرمَ إلا أنا ، وما ضربَ وأكرمْتَ إلا أنتَ ، وعند ذلك يفسد المعنى ، وإنما هذا كلام محمول على الحذف[6] ، فتقديره ، ما ضربَ إلا أنت وما أكرمَ إلا أنت ، فحذف ذلك من أحدهما تخفيفا .

[قوله : وَيَخْتَارُ الْبَصْرِيُّونَ إِعْمَالَ الثَّانِي »[7]] .

= فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل والمجرور ، ولا سيما إذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو إياك ضربت وأكرمت ، فقول المصنف : (ظاهرا) غير وارد مورده – وكذلك قوله : (بعدهما) لا حاجة إليه إذ قد يتنازعان فيما هو قبلهما إذا كان منصوبا نحو : زيدا ضربت وقتلت ، وبك قمت وقعدت وإياك ضربت وأكرمت » اهـ . شرح الرضي ١ / ٧٨ .

وينظر : دفع هذه الاستدراكات في مبسوط الأحكام ورقة ٦٨ ، وحاشية الجرجاني ١ / ٧٨ .

(١) في جـ عطف بالواو بدل (أو) .

(٢) في أ ، ط : (يتنازعانه) .

(٣) (ذكر) ساقطة من جـ .

(٤) نسب الرضي هذا القول إلى الكسائي . ينظر شرح الرضي ١ / ٧٧ ، ٧٨ .

(٥) (فيه) ساقطة من جـ .

(٦) في جـ : (على المحذوف) وهو تحريف .

(٧) إنما اختار البصريون إعمال الثاني – مع تجويز إعمال الأول – لأنه الأقرب إلى المعمول فالأولى أن يستبد به دون الأبعد ، وليس في إعماله تغيير للمعنى ، وأيضاً لو أعمل الأول – في العطف في نحو : قام وقعد زيد – لفصل بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة ، والعطف على الشيء وقد بقيت منه بقية ، وكلاهما خلاف الأصل .

ينظر : شرح الرضي ١ / ٧٩ – شرح ابن يعيش ١ / ٧٩ .

قال سيبويه ١ / ٣٧ : « ... وهو قولك : ضربت وضربني زيد ، وضربني وضربت زيدا ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ... وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض =

وَالْكُوفِيُّونَ الْأَوَّلَ ، فَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي أَضْمَرْتَ فِي الْأَوَّلِ عَلَى وِفْقِ الظَّاهِرِ ..

[قوله : « وَالْكُوفِيُّونَ الْإِوَّلَ[1] فَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي أَضْمَرْتَ فِي الْإِوَّلِ عَلَى وِفْقِ الظَّاهِرِ »] .

= معنى « ا هـ . وينظر أيضاً ١ / ٣٨ ، ٣٩ وقال المبرد (المقتضب ٤ / ٧٢) : « ... وذلك قولك : ضربت وضربني زيد ، ومررت ومر بي عبد الله ، وجلست وجلس إلى أخواك ، وقمت وقام إلى قومك ، فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ » ا هـ .

وقال أيضاً ٤ / ٧٣ : « ... وإنما اختاروا إعمال الآخر لأنه أقرب من الأول » ا هـ .

وينظر قوله أيضاً في ٣ / ١١٢ .

وقال المصنف في شرح الوافية ١ / ٨٢ : « ... لأن المعمول كالتتمة للعامل ، فكان عمل الثاني فيه أولى » ا هـ .

وينظر : الإنصاف مسألة (١٣) ١ / ٨٣ – الإيضاح للفارسي ٦٥ ، ٦٦ الإيضاح للمصنف ٢ / ١٠٦ – فصول ابن معط ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ – شرح ابن يعيش ١ / ٧٩ – شرح الرضي ١ / ٧٩ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢١٨ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٦٥ ، ٦٦ – مبسوط الأحكام ورقة ٦٩ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٢٠ .

(١) وحجتهم في ذلك أن الفعل الأول هو أول الطالبين واحتياجه إلى المعمول أقدح من احتياج الثاني ، كما أن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ، وهو غير جائز في كلامهم .

وينظر : الإنصاف ١ / ٨٧ – شرح الرضي ١ / ٧٩ .

هذا وقد استقبح سيبويه إعمال الأول بينما استحسنه المبرد .

قال سيبويه ١ / ٣٩ : « ... ولو أعملت الأول لقلت : مررت ومر بي زيد ، وإنما قبح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذ لم ينقض المعنى » ا هـ .

وقال المبرد (المقتضب ٤ / ٧٤) : « ... ولو أعملت الأول كان جائزا حسنا » ا هـ .

وينظر أيضاً : ٣ / ١١٢ ، ١١٣ .

(٢) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٤٠ : « ... وكذلك تقول : ضربوني وضربت قومك ، إذا أعملت الآخر فلابد في الأول من ضمير الفاعل ، لأن الفعل لا يخلو من فاعل » ا هـ .

[قوله : « دُونَ الْحَذْفِ خِلافاً لِلْكِسَائِيِّ »[1]] .

لأنه لا يجيز الإضمار في هذه المسألة المذكورة بل يوجب الحذف[2] ، ويظهر ذلك في التثنية والجمع كقولك : ضَرَبَنِي[3] وَضَرَبْتُ الزيدَيْنِ[4] ، حذراً من الإضمار قبل الذكر .

وهو مردود لِمَا علم من أن العرب لا تحذف الفاعل[5] .

---

(١) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان بن فيروز أبو الحسن الكسائي، مولى بني أسد ، وإمام أهل الكوفة في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة .
أخذ عن الخليل ومعاذ الهراء .
وله من التصانيف : معاني القرآن ، النوادر الأوسط ، النوادر الأكبر ما تلحن فيه العوام ، القراءات ، مقطوع القرآن وموصوله .
توفي سنة تسع وثمانين ومائة للهجرة .
ينظر : ترجمته في أخبار النحويين البصريين ص ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٣ – مراتب النحويين ص ١٢٠ – طبقات النحويين ص ١٣٨ – نزهة الألبا ص ٦٧ – أنباه الرواة ٢ / ٢٥٦ – بغية الوعاة ٢ / ١٦٢ .

(٢) وافق الكسائي فيما ذهب إليه من الحذف كل من هشام الضرير والسهيلي .
ينظر : التوضيح ٢ / ٢٠١ .
وقال الرضي ١ / ٧٩ : « ... والكسائي يحذف الفاعل من الأول حذارا من الإضمار قبل الذكر – كما ذكرنا قبل – فحاله كما قيل : (فكنت كالساعي إلى مثعب موثلا من سيل الراعد) وذلك لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة » ا هـ .
وقال ابن يعيش ١ / ٧٧ : « ... لأن الإضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير ، من ذلك ، إضمار الشأن والقصة والحديث في باب المبتدأ والخبر وما دخل عليهما ... ومن ذلك قولهم : نعم رجلا زيد ، ففي (نعم) فاعل مضمر فسرته النكرة بعده ... ومثله : ربه رجلا ، أدخل (رب) على مضمر لم يتقدم له ذكر ظاهر وفسره بما بعده » ا هـ .

(٣) في ط : (ضرباني) وهو خطأ لأنه لا يستقيم به المعنى المقصود .

(٤) هذا على مذهب الكسائي ومن تابعه ، ويقال على مذهب سيبويه والجمهور : ضرباني وضربت الزيدين .
ينظر : شرح ابن يعيش ١ / ٧٧ ، والهامش رقم (١) ص ٧٦ من الرد على النحاة لابن مضاء .

(٥) قال ابن يعيش : « ... وأما حذف الفاعل البتة وإخلاء الفعل عنه فغير معروف في شيء =

قوله : « وَجَازَ خِلافاً لِلْفَرَّاءِ »[1] .

لأن الفراء يمنع هذه المسألة وأمثالها لِمَا يلزم من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل[2] .

= من كلامهم ، فكان ما قلناه وهو الحمل على الإضمار بشرط التفسير أولى إذا كان له نظير من كلام العرب ، فكان أقل مخالفة » ا هـ .

شرح ابن يعيش ١ / ٧٧ .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٨٥ – الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ١٠٦ – الرد على النحاة لابن مضاء ص ٨٥ ، ٨٦ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٦٨ – الكافي شرح الهادي للزنجاني ١ / ٢٢١ – الفوائد الضيائية ٢ / ١١٩ ، ١٢١ .

(١) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي ، إمام العربية أبو زكريا ، ويقال له : الفراء ، لأنه كان يفري الكلام .

روى عن قيس بن الربيع ومندل بن علي الكسائي وروى عنه : سلمة ابن عاصم ، ومحمد ابن الجهم السمري . وكان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، وأخذ عن يونس ، وأهل الكوفة يدعون أنه استكثر عنه ، وأهل البصرة يدفعون ذلك .

وله من التصانيف : معاني القرآن ، البهاء فيما تلحن فيه العامة ، اللغات ، المصادر في القرآن – النوادر ، المقصور والممدود ، آلة الكتاب ، فعل وأفعل ، المذكر والمؤنث ، الحدود مشتملة على ستة وأربعين حدا ، الجمع والتثنية في القرآن .

ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٢٧ ، ٣٨ ، ٤٠ – مراتب النحويين ص ١٣٩ – طبقات النحويين ص ١٤٣ – نزهة الألبا ص ٩٨ – وفيات الأعيان ٢ / ٢٧٨ – أنباه الرواة ٤ / ١ – بغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ – الأعلام ٩ / ١٧٨ – بروكلمان ٢ / ١٩٩ .

(٢) قال الرضي ١ / ٧٩ ، ٨٠ : « ... ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسألة – أي : إعمال الثاني إذا طلب الأول المفاعلية – وقال : إنه يوجب إعمال الأول في مثل هذا . والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا : أن الثاني إن طلب أيضاً للفاعلية نحو : ضرب وأكرم زيد – جاز أن تعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين ، لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول ، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية . =

وهو مردود لأنه ثبت عن العرب[1] كقوله[2] :

[٢] وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَ مُتُونَهَا[3] جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

= وقال : جاز أن تأتي بفاعل الأول ضمير بعد المتنازع نحو : ضربني وأكرمني زيد هو ، جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر .

وإن طلب الثاني للمفعولية مع طلب الفعل الأول لأجل الفاعلية نحو : ضربني وأكرمت زيدا هو ، تعين عنده الإتيان بالضمير بعد المتنازع - كما رأيت - ، كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر ، وحذف الفاعل ، ا هـ .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٩٤ - شرح ابن يعيش ١ / ٧٩ - شرح الكافية ١ / ٢١٩ - التسهيل ص ٨٦ - شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٩٤ - الارتشاف ٢ / ٩٦٧ - النكت الحسان ص ٣١٢ - شرح الألفية للمرادي ٢/٦٨ ، ٦٩ - المغني ٢/٤٨٩ - التوضيح ٢ / ٢٠٢ - الجامع الصغير لابن هشام ص ٨٥ - لباب الإعراب ص ١٨٩ - الرد على النحاة ص ٨٥ - مبسوط الأحكام ورقة ٨٢ - البهجة المرضية ص ١٩٨ - الهمع ٢ / ١٠٩ - الأشموني ٢/١٠٣ .

(١) في جـ : (عن العرب مثله) .

(٢) هو طفيل الغنوي . وينظر ديوانه ص ٧ .

٢ = والبيت من الطويل من قصيدة بائية ذكرها العيني (٣ / ٢٤ - ٣١) وقبل الشاهد :

واردا وحوا مشرفا حجياتها بنات حصان قد تعولم منجب

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٣٩ ، المقتضب ٤ / ٧٥ ؛ جمل الزجاجي ص ١٢٧ ، الإيضاح للفارسي ص ٦٨ ، شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ص ١٢٧ - المفصل ص ١٩ - الإنصاف ١ / ٨٨ - الرد على النحاة ص ٨٦ ، ٨٩ - شرح أبيات الجمل لابن السيد ص ١٤٦ - شرح ابن يعيش ١ / ٧٧ ، ٧٨ - مبسوط الأحكام ورقة ٦٩ ، ٧٢ - شواهد العيني ٣ / ٢٤ - اللسان (دمي) .

والشاهد فيه : إعمال الثاني (استشعرت) وإضمار الفاعل في الأول (جرى) على شريطة التفسير ، قال الفارسي : « فأعمل فيه (استشعرت) ولم يعمل فيه (جرى) لأنه أنشده بنصب (لون) » ا هـ . الإيضاح ص ٦٨ .

و (المدمي) : الشديد الحمرة ، يقال : أحمر مدمي .

و (استشعرت لون مذهب) : جعلته شعارا لها ، كأنها لصفاء لونها وحسنه قد لبست لونا مذهبا .

و (الكمت) : جمع (كميت) على حد مكبره - لو تلكم به - الأعلم على سيبويه ١ / ٣٩ - شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ١ / ١٢٨ .

وَحَذَفْتَ الْمَفْعُولَ إنْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ ، وَإلاَّ أظْهَرْتَ . وَإنْ أعْمَلْتَ الأوَّلَ أضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الثَّانِي ، وَالْمَفْعُولَ عَلَى الْمُخْتَارِ ، إلاَّ أنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ فَتُظْهِرُ .....

قوله : « وَحَذَفْتَ الْمَفْعُولَ إنْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ ، وَإلاَّ أظْهَرْتَ »[1] .

احترازا من أن يكون المفعول ثانيا من باب (علمت) كقولك : حسبني منطلقا[2] وحسبت زيدا منطلقاً ، لأنك لو حذفت المفعول الثاني حذفت ما لا يسوغ حذفه[3] – وسيأتي في بابه – وإن أضمرته أضمرت مفعولا قبل الذكر ، فلما لم يسغ حذف ولا إضمار وجب العدول إلى الظاهر[4] .

قوله : « وَإنْ أعْمَلْتَ الأوَّلَ أضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الثَّانِي والْمَفْعُولَ عَلَى الْمُخْتَارِ[5] ، إلاَّ أنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ فَتُظْهِرُ » .

يعني : في مثل : حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ، أظهرت – (منطلقين) لتعذر الإضمار ، لأنك لو أضمرته مفرداً لم يستقم[6] ، لأنه مفعول ثان لـ (حسبتهما) فيجب أن يكون مثنى ، ولو أضمرته مثنى لم يستقم لأنه عائد على (منطلقا) وضمير المفرد لا يكون مثنى ، فلما امتنع الإضمار وجب الإظهار[7] .

---

(١) قال الرضي ١ / ٨٠ : « ... يعني إذا أعملت الثاني وطلب الأول للمفعولية فالواجب حذف المفعول . ووافق البصريون – هاهنا – الكسائي في حذف المفعول ، بخلاف حذف الفاعل ، لأن الحذف هناك أيضاً كان الوجه للزوم الإضمار قبل الذكر ، إلا أنه تعذر لأن الفاعل لا يحذف ، وفي المفعول هذا المانع مرتفع لأنه فضلة يحذف في السعة ، فكيف مع مثل هذا المحوج ، أعني : الإضمار قبل الذكر ؟ » ا هـ .

(٢) (منطلقا) ساقطة من أ .

(٣) للرضي اعتراض مطول على المصنف في هذا ، وقد دفعه التبريزي في شرحه . ينظر : شرح الرضي ١ / ٨٠ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٧٢ ، ٧٣ .

(٤) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٧٦ ؛ ٨٧ : « ... هذا قول النحويين ، ولو قيل بجواز حذفه لقيام القرينة في جملته لم يكن بعيدا عن الصواب ، كما يحذف خبر المبتدأ عند قيام القرينة ، فقد حذف الأول في مثل قوله تعالى ﴿ ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم ﴾ – على قراءة غير حمزة – والمعنى : بخلهم هو بخلوا لهم ، ولا فرق بين الأول والثاني ا هـ .

(٥) في أ ، ب ، ط : (وإعمال الأول وتضمير المفعول على المختار) وما أثبته أوجه .

(٦) في أ : (يستقيم) وهو خطأ من الناسخ .

(٧) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٨٨ – شرح الرضي ١ / ٨٠ ، ٨١ .

وَقَوْلُ امْرِىءِ الْقَيْسِ : كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ . لَيْسَ مِنْهُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى ....

.....

وأما // قوله[1] :

٢٥

[٣] ..... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فقد استدل به الكوفيون على أن إعمال الأول هو الأفصح ، لأن الشاعر فصيح وكان يمكنه إعمال الثاني ، فلما أعمل الأول من غير ضرورة دل على إن إعمال الثاني ليس بالأفصح ، وإذا لم يكن بالأفصح ثبت أن [إعمال] الأول أفصح[2] ، إذ لا قائل بغير ذلك .

ويقوى ذلك أنه أعمل الأول مع ارتكاب ما لزمه[3] من حذف المفعول من الثاني ، ولو أعمل الثاني لم يلزمه ارتكاب محذور ، وذلك ظاهر في أن إعمال الأول أفصح[4] .

---

(١) (قوله) ساقطة من جـ ، وهو امرىء القيس حندج - وقيل : عدى ، وقيل : مليكة - بن حجر ابن الحارث بن عمرو الكندي . ينظر ديوانه ص ١٤٥ / ط دار صادر .

٣ = وهو عجز بيت من الطويل ، وصدره : ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة . والبيت من شواهد سيبويه ١ / ٤١ - المقتضب ٤ / ٧٦ - الإيضاح للفارسي ص ٢٧ - الخصائص ٢ / ٣٨٧ - الإنصاف ١ / ٨٤ - المفصل ص ٢١ - الإيضاح للمصنف ٢ / ١٠٨ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٨٩ - شرح ابن يعيش ١ / ٧٨ المغني ١ / ٢٥٦ ، ٢ / ٥٩٨ - خزانة الأدب ١ / ١٥٨ - شواهد العيني ٣ / ٣٥ - شواهد المغني للسيوطي ١ / ٣٤٢ - الهمع ٢ / ١١٠ - الأشباه والنظائر ٣ / ١٥٤ ، ٤ / ٢٠٣ - الأشموني ٢ / ٩٨ - الدرر ٢ / ١٤٤ .
والشاهد فيه : استدلال الكوفيين على إعمال الأول (كفاني) دون الثاني (أطلب) ، وقد بسط المصنف القول فيه .
قال سيبويه ١ / ٤١ : « ... فإنما رفع لأنه لم يجعل (القليل) مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده المال وجعل (القليل) كافيا ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى » اهـ .
وينظر : الأعلم على سيبويه ١ / ٤١ .

(٢) سقط من جـ من قوله : (الأفصح) السابقة وهنا .

(٣) في ب ، جـ : (ما يلزمه) .

(٤) في هامش أ : (أو أن الأفصح إهمال الأول) .

والجواب : منع أن يكون هذا[1] البيت من هذا الباب ، وبيانه : أن شرط هذا الباب أن يكون الفعلان موجهين[2] إلى شيء واحد من حيث المعنى ، ولو وجه الفعلان هاهنا إلى شيء واحد لفسد المعنى ، لأن البيت :

فَلَوْ[3] أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

و (لو) تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، فإذا كان ما بعدها مثبتا كان نفيا في المعنى ، وإذا كان منفيا كان مثبتا ، لأنها تدل على امتناعه ، وامتناع النفي إثبات ، وإذا ثبت ذلك كان قوله : (فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة) فيه نفي السعي[4] لأدنى معيشة ، فلو وجه (ولم أطلب) إلى (قليل) لوجب أن يكون إثبات الطلب[5] للقليل ، لأنه في سياق جواب (لو) ، فيكون نافيا للسعي لأدنى معيشة مثبتا لطلب القليل من المال ، وهو عين ما أثبت نفيه ، فيؤدي إلى أن يكون نافيا مثبتا لشيء واحد في كلام واحد ، وهو فاسد .

فثبت أنه ليس من هذا الباب لما أدى إليه من فساد المعنى[6] .

* * *

(١) (هذا) ساقطة من أ .
(٢) في جـ : (متوجهين) .
(٣) في الديوان : (ولو أن) كما أثبت سابقا . الديوان ص ١٤٥ .
(٤) في ط : (نفي للسعي) .
(٥) في أ ، ط : (إثبات للطلب) ، وفي جـ : (إثبات لطلب القليل) .
(٦) ينظر رد المصنف أيضاً على ما زعمه الكوفيون من الاستشهاد بهذا البيت في شرح الوافية ١ / ٩٠ ، ٩١ – الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٠٨ .

مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ هُوَ كُلُّ مَفْعُولٍ حُذِفَ فَاعِلُهُ وَأُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ . وَشَرْطُهُ أَنْ تُغَيَّرَ صِيَغَةُ الْفِعْلِ إِلَى (فُعِلَ) وَ (يُفْعَلُ) . وَلاَ يَقَعُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ بَابِ (عَلِمْتُ) وَلاَ الثَّالِثُ مِنْ بَابِ (أَعْلَمْتُ) .....

قوله[1] : « مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[2] هُوَ كُلُّ مَفْعُولٍ حُذِفَ فَاعِلُهُ وَأُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ »[3] .

يريد في[4] جهة الإخبار عنه .

قوله : « وَشَرْطُهُ أَنْ تُغَيَّرَ صِيَغَةُ الْفِعْلِ إِلَى فُعِلَ وَيُفْعَلُ » .

يريد إلى معنى (فُعِلَ) و (يُفْعَلُ) ، حتى إن (اسْتُخْرِجَ) و (دُحْرِجَ) ، يندرج تحته[5] .

قوله[6] : « وَلاَ يَقَعُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ بَابِ (عَلِمْتُ) وَلاَ الثَّالِثُ مِنْ بَابِ (أَعْلَمْتُ)»[7] .

قلنا[8] : إنما لم يقع الثاني من باب (عَلِمْتُ) والثالث من باب (أَعْلَمْتُ) لأن

---

(١) (قوله) ساقطة من جـ . (٢) (فاعله) ساقطة من ب .

(٣) أخذ المصنف بذكر مفعول ما لم يسم فاعله لأنه عنده قسم من أقسام المرفوعات غير الفاعل ، لذلك أخرجه من حد الفاعل ، فوجب لذلك ذكره .
قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٩٢ : « ... لأنهم يحافظون على ذكر الفاعل ، فلما حذفوه ألزموا ما يقوم مقامه ، ومن ثم جعله بعضهم فاعلا ، وحد الفاعل بما يدخل فيه كما تقدم » اهـ .
وينظر ص ٣٢٤ مع الهامش رقم (٢) من الصفحة نفسها .
قال الجامي : « ... وإنما لم يفصله عن الفاعل – ولم يقل : (ومنه) كما فصل المبتدأ حيث قال : (ومنها المبتدأ والخبر) – لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا » اهـ .
الفوائد الضيائية ٢ / ١٢٧ .

(٤) في أ : (من جهة) .

(٥) ذكر ذلك المصنف في باب مستقل من قسم الأفعال وسيأتي ذكره ص ٨٩٢ وما بعدها .

(٦) (قوله) ساقطة من جـ .

(٧) هذا معنى قول الزمخشري في مفصله ص ٢٥٩ : « ... والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها إلا المفعول الثاني في باب (عملت) والثالث في باب (أعلمت) » اهـ . (٨) في ب : (وإنما) .

أفعالهما تدخل على المبتدأ والخبر ، والمفعول الثاني في الأول[1] ، والثالث في الثاني[2] هما خبر المبتدأ في المعنى ، فلو أقيما مقام الفاعل لصار مخبرا عنهما ، وهذا باطل لأن[3] الخبر لا يكون مخبراً عنه[4] .

---

(١) أي : باب (علمت) . (٢) أي : باب (أعطيت) .

(٣) في ب : (فإن) وما أثبته أوجه .

(٤) نسب الرضي منع قيام ثاني مفعولي (علمت) مقام الفاعل إلى المتقدمين ، قالوا : لأنه مسند أسند إلى المفعول الأول ، فلو قام مقام الفاعل – والفاعل مسند إليه – صار في حالة واحدة مسندًا ومسندًا إليه ، فلا يجوز .

قال الرضي : « ... وفيما قالوا نظر ، لأن كون الشيء مسندا إلى شيء ومسند إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا : أعجبني ضرب زيد عمرا ، فـ (أعجبني) مسند إلى (ضرب) ، و (ضرب) مسند إلى (زيد) ... وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا إليه بالنسبة إلى شيئين كـ (غلام) في قولك فرس غلام زيد » اهـ . شرح الرضي ١ / ٨٣ ، ٨٤ . وينظر سيبويه ١ / ١٩ ، ٢٠ .

هذا ... وقد أجاز المبرد قيام ثاني مفعولي (علمت) مقام الفاعل ، وتبعه في ذلك كل من ابن السراج والفارسي .

قال المبرد : « ... وقد يجوز أن تقول : أعطي زيدا درهم ، وكسي زيدا ثوب ، لما كان (الدرهم) و (الثوب) مفعولين كـ (زيد) جاز أن تقيمهما مقام الفاعل ، وتنصب (زيدا) لأنه مفعول . فهذا مجاز ، والأول الوجه ، ومن قال هذا قال : أدخل القبر زيدا ، وألبست الجبة أخاك » اهـ . المقتضب ٤ / ٥١ ، وينظر أيضاً ٤ / ٥٣ وينظر قول ابن السراج في أصوله ١ / ٨٨ ، وقول الفارسي في إيضاحه ص ٧٣ . ومن أجاز هذا في ثاني مفعولي (علمت) أجازه في ثالث مفاعيل (أعلمت) ، وذلك لقول المصنف في شرح الوافية ١ / ٩٤ : « ... وحكم الثالث من باب (أعلمت) حكم الثاني من باب (علمت) لأنه الخبر عن الثاني في المعنى » اهـ . وينظر في هذه المسألة : اللمع لابن جني ص ١١٧ – المفصل ص ٢٥٩ – شرح ابن يعيش ٧ / ٧٦ ، ٧٧ – شرح الرضي ١ / ٨٤ – المقرب ١ / ٨١ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٩٢ – التسهيل ص ٧٧ – شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٨٦ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٣٣ – الارتشاف ١ / ٥٢٤ – النكت الحسان ص ٢٣٦ – التوضيح لابن هشام ٢ / ١٥٢ – مبسوط الأحكام ورقة ٧٧ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٢٨ – الأشموني ٢ / ٦٩ – الهمع ١ / ١٦٢ – البهجة المرضية للسيوطي ص ١٨٠ .

وإنما قلنا : إن[1] المفعول له كذلك لأنه قد يكون علة لأفعال متعددة تقول : ضربت وأكرمت وأعطيت إكراماً لزيد ، فلو أقيم هذا المفعول مقام الفاعل لكان إما أن يقام مقام المجموع أو مقام أحدهما ، وعلى كل تقدير يلزم[2] خلو بعض الأفعال عن الفاعل ، وهو باطل ، فلما لم تطرد ، هذه القاعدة للعرب امتنعوا من إثباتها في هذا الموضع الذي لا تتعدد فيه الأفعال // لذلك[3] . ٢٦

وإنما قلنا : إن المفعول معه كذلك لأنه مذكور بحرف العطف ، فلو أقمناه مقام الفاعل لكنا إما أن نحذف الواو أو نبقيها ، فإن حذفناها خرج المفعول معه عن أن يكون مفعولا معه ، لأنه[4] لا يعقل بدون الواو .

وإن لم نحذفها امتنع التركيب لما لم يسم فاعله ، لأنه[5] يكون على غير معطوف عليه[6] .

---

(١) (إن) ساقطة من جـ . (٢) في جـ ، ط : (فيلزم) .

(٣) علل المصنف لذلك بقوله في شرح الوافية ١ / ٩٤ : « ... وإنما لم يقع المفعول من أجله هذا الموقع لأن نصبه هو المشعر بالعلية ، إذ ليس في لفظه ما يشعر بالعلية ، بخلاف الظرف فإن في لفظه ما يشعر بالظرفية .

ولأن التعليل قد يكون لأفعال متعددة كقولك : كسوت وأعطيت إكراماً له ، فلو أقاموه مقام الفاعل تعين له الفعل الرافع ويبقى الفعل الآخر غير معلل » اهـ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٨٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ١٢٨ .

(٤) في ب ، جـ : (فإنه) .

(٥) في ط : (فإنه) .

(٦) هذا ما ذكره التبريزي في شرحه للكافية ، وذلك بقوله : « ... وأما المفعول معه - كما في نحو : استوى الماء والخشبة - فلأنه لو حذف الفاعل وأقيم هو مقامه فإن كان مع بقاء الواو يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه - لأن المفعول معه في حكم المعطوف - ولذلك لا يقال : جئت والحجرة ، لأن عطف (الحجرة) على (تاء) جئت مع فصل أو عدم فصل لا يجوز ، لأن المفعول معه مشارك للفاعل ، فإذا حذف لم تبق المشاركة .

وإذا كان بدون الواو فلا يكون حينئذ مفعولا معه » اهـ . مبسوط الأحكام ورقة ٧٨ .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٩٤ - شرح الرضي ١ / ٨٤ .

وَإِذَا وُجِدَ المَفْعُولُ بِهِ تَعَيَّنَ لَهُ ، تَقُولُ : ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَمَامَ الأَمِيرِ ضَرْباً شَدِيداً فِي دَارِهِ ، فَتَعَيَّنَ (زَيْدٌ) ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالجَمِيعُ سَوَاءٌ .....

قوله : « وَإِذَا وُجِدَ المَفْعُولُ بِهِ[1] تَعَيَّنَ لَهُ ... إلى آخره » .

إنما كان كذلك لأن المفعول به أقرب إلى الفعل مما سواه ، فإن الفعل يستدعي المفعول به كما يستدعي الفاعل[2] ، ولا يقال إن استدعاء الفعل للمصدر أقرب ، فيلزم أن يكون أولى ، لأنا نقول : إن في الفعل دلالة على المصدر فلو[3] أقمناه مقام الفاعل لم يكن في الكلام[4] فائدة متجددة ، فإن قولنا[5] : ضُرِبَ ضَرْبٌ ، لا يفيد شيئاً ، فإن (ضُرِبَ) قد[6] أشعر به[7] .

---

(١) (به) ساقطة من أ .
(٢) في ب : جـ : (فاعلا) .
(٣) في ط : (فإن) .
(٤) في جـ : (للكلام) .
(٥) في ط : (فإن إذا قلنا) .
(٦) (قد) ساقطة من ب ، جـ ، ط .
(٧) هذا مذهب البصريين ووافقهم المصنف ، أما الكوفيون والأخفش وابن مالك فقد جوزوا إقامة غير المفعول به – مع وجوده – مقام الفاعل مستدلين بقراءة أبي جعفر : (ليجزى قوما بما كانوا يكسبون) الآية ١٤ / الجاثية . وبقول الشاعر :

وَلو وَلَدَتْ فُقَيرةُ جِرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذلكَ الجَرْوِ الكِلابَا

ونقل عن الأخفش أنه شرط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ – كما في البيت – وأما قراءة الآية فبخلاف الشرط .

قال ابن جني – موجها الشاهد ورادا على الأخفش : « ... فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صريح . فهذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتد أصلا بل لا يثبت إلا محقرا شاذا » اهـ . الخصائص ١ / ٣٩٧

وقال المصنف رادا عليهم : « ... أنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء فكان مردودا » اهـ . شرح الوافية ١ / ٩٦ .

وينظر في هذه المسألة : سيبويه ١ / ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ – المقتضب ٣ / ١٠٥ ، ٤ / ٤١ ، ٥٣ – أصول ابن السراج ١ / ٧٩ ، ٨٠ – الإيضاح للفارسي ص ٧٣ – اللمع لابن جني ص ١١٨ – الخصائص ١ / ٣٩٧ – المفصل ص ٢٥٩ – المرتجل لابن الخشاب ص ١٢٣ – التوطئة ص ٢٤٩ – شرح ابن يعيش ٧ / ٥٧ – شرح الرضي ١ / ٨٤ ، ٨٥ – المقرب ١ / ٨١ – اللباب ص ١٩٨ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٠١ ، ٢٠٢ – التسهيل =

وَالْأَوَّلُ مِنْ بَابِ (أَعْطَيْتُ) أَوْلَى مِنَ الثَّانِي .

قوله : « وَالْأَوَّلُ مِنَ بَابِ (أَعْطَيْتُ) أَوْلَى مِنَ الثَّانِي » .

قلنا إنما كان كذلك لأن الأول من باب (أعطيت) فيه فاعلية ما من جهة أنه الآخذ ، فأشبه بها الفاعل ، فرجح قيامه بها مقامه[1] .

* * *

= ص ٧٧ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٣١ ، ٣٢ – الارتشاف ١ / ٥٧٧ ، ٥٢٨ – النكت الحسان ص ٢٣٠ – التوضيح ٢ / ١٣٨ – الجامع الصغير ص ٧٩ – مبسوط الأحكام ورقة ٧٨ ، ٧٩ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٢٩ – شرح الأشموني ٢ / ٦٨ – الهمع ١ / ١٦٢ – البهجة المرضية ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

(١) هذا معنى ما ذكره المصنف في شرح الوافية ١ / ٩٨ بقوله :

وأول من باب (أعطى) أولى لأنه كفاعل في المعنى

يقو : والأول في باب (أعطى) أولى بأن يقام مقام الفاعل لأن فيه معنى فاعلية في محله لأنه (عاط) أي : متناول ، ا هـ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٨٤ – مبسوط الأحكام ورقة ٨٠ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٣١ .

الفهرس العام لموضوعات (المجلد الأول)

الموضوع	رقم الصفحة
الكلمة وأقسامها	٢١٤
الكلام وما يتألف منه	٢١٨
المعرب من الأسماء	٢٣٤
العامـــل	٢٤٢
المعرب بالحركات	٢٤٣
المعرب بالحروف	٢٤٤
أصل الإعراب بالحركات	٢٥٠
المعرب تقديرا	٢٥٤
غـير المنصـــرف :	٢٥٨ — ٣٢١
أ — العدل	٢٦٤
ب — الوصف	٢٧٧
ج — التأنيث	٢٨١
د — المعرفة	٢٨٧
هـ — العجمة	٢٨٨
و — الجمع	٢٩١
ز — التركيب	٣٠٥
ح — الألف والنون	٣٠٦
ط — وزن الفعل	٣١٠
المرفوعـــات :	٣٢٢ — ٣٨٦
الفاعل	٣٢٣
التنازع	٣٣٩
مفعول ما لم يسم فاعله	٣٤٨

* * *

إلى هنا ينتهي الجزء (الأول) من

كتاب (شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب)

ويليه بمشيئة الله تعالى الجزء (الثاني) وأوله

(المبتدأ والخبـر)

* * *

مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية

العاشر من رمضان المنطقة الصناعية ب ٢ - تليفاكس : ٣٦٢٣١٤ - ٣٦٢٣١٣

مكتب القاهرة : مدينة نصر ١٢ ش ابن هانيء الأندلسي ت : ٤٠٢٨١٣٧ - تليفاكس : ٤٠١٧٠٥٣